ميشال ميّاي
أستاذ القانون العام
في جامعة مونبلييه

دولة القانون

مقدمة

في نقد القانون الدستوري

ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - لبنان

الطبعة الاولى ١٩٧٩م
الطبعة الثانية ١٩٨٢م

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
الحمراء ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام
هاتف: ٨٠٢٤٠٧ ـ ٨٠٢٤٢٨ ص . ب ١١٣/٦٣١١ بيروت ـ لبنان

مقدمة الطبعة العربية

إن وضع كتاب حول دراسة الدولة *L'Etat* ، في متناول القراء العرب ، يشرفني ويحملني مسؤولية جسيمة : يشرفني لأنني لم أكن أتوقع ، عند تأليفه ، أنه سيتخطى الحدود الفرنسية ، واسجل هنا شكري لديوان المطبوعات الجامعية في الجزائر والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر في لبنان. الذين بادروا لتعريب هذا الكتاب . بدقة وقدرة ملحوظتين . وتقديم هذا المؤلف : المحدود والطموح في آن معاً ؛ يحملني مسؤولية كبيرة امام جمهور مجهول بالنسبة لي .

عليّ أولاً توضيح الغاية التي أرجوها من تأليف هذا الكتاب . كي يستطيع القارىء أن يستوعب محتواه بالشكل الأفضل .

(تتصف دراسة القانون في كليات الحقوق في الجامعات الفرنسية . بمثالية تقليدية ، وبمنهج استقرائي كلاسيكي . وتنبثق هذه المفاهيم . في معظم الأحيان : عن سياسة محافظة : واضحة المعالم) كما تتأثر دراسة القانون الدستوري والعلوم السياسية في السنة الأولى من الإجازة بهذا الاتجاه العام .(وتتطابق دراسة الدولة والأنظمة السياسية : رغم المحاولات الجدية . مع الأيديولوجية السائدة : فالدولة تبقى العلة الأولى في التاريخ ؛ والحرية وقف على الغرب)

لم تكن هذه المحاولة فردية ؛ ولم تصبح ممكنة لولا التجديد الملحوظ للفكر المادي في فرنسا منذ ١٥ سنة . فقد استطاع الفكر الماركسي ؛ بعد ان تخلص من هيمنة الستالينية ؛ ان يتطور باتجاهات جديدة ؛ عمل ألتوسير *Althusser* وبولنتزاس *Paulantzaz* على إبرازها .

لقد كانت المؤلفات في مجال القانون أكثر ندرة ، ولا جدال بظهور بحث مادي سنة ١٩٧٧ من خلال تشكيل جماعة « نقد القانون » ، التي آلت على نفسها أن تضع مجموعة أبحاث تربوية في متناول الجامعيين وطلبة كليات الحقوق ويتمي هذا المؤلف ، بعد أن عملت جماعة « نقد القانون » على نشره ، لتلك المجموعة من الكتب ، حيث ، انطلاقاً من مفاهيم المادية التاريخية والديالكتيكية ، ستتوضح المجالات المختلفة التي تشكل هدف تدريس القانون في الكليات الجامعية .

ويبدو لي ، رغم خصوصية ظهور هذا الكتاب ، انه يؤدي فائدة للقراء العرب خارج هذا السياق ، إذ أن البلدان العربية تؤلف عدة مجتمعات ، تعبّر بوضوح عن اتجاهات وتناقضات الرأسمالية على امتداد العالم . ويختلف الاسلوب ، الذي تواجه به الامبرالية دول العالم الثالث ، باعتمادها في كل مرة إما على المصالح أو الاستراتيجية ، أو بالاعتماد على التواريخ المحلية الخاصة . لذا ، يمثّل العالم العربي « حقل تجارب » ملائم لذلك .

إبان فترة الخمس سنوات التي قضيتها بالتدريس في جامعة الجزائر . استطعت ادراك حجم الامبرالية . ووسائل الرد التي يمكن أن تعتمدها الدول العربية . إذ أن الدول العربية تستطيع . بهذا الارتباط مع الامبرايالية . وبحدة تناقضاتها الطبقية : اعتماد استراتيجية اقتصادية ، وبالتالي سياسية : كمنهج يستحق الدراسة عن كثب .

وتحت تأثير هذه الخصوصية ، تأتي المطالبة بالاشتراكية النابعة من هذه الأسباب الخاصة : باعتبارها طريقاً غير رأسمالي للتنمية . تأتي لتشوش الأفكار المتعلقة بالدولة وبطبيعة النظام السياسي . وبشكل مختلف عما هو عليه بالنسبة لنا ؛ فإن أوضاع الدول العربية ينتج عنها ، بصدد دراسة الدولة والقانون ، مفهوم مثير للجدل .

وبتجاهلنا ؛ أو بالاحرى برفضنا للمفاهيم المتوارثة عن ماركس ، فإن أي تعليم لا يمكنه إلا أن يجد ، بطرق يقينية : الأيديولوجية السائدة في العالم البرجوازي .

إن ترجمة بحثي هذا ، لن تكون دون فائدة ، إلا إذا ساهمت بتوضيح نقاشات معقدة ومثقلة بالنتائج .

على أية حال ، يبقى هناك توضيح ضروري ، إذ ربما يشعر القاريء ، لدى قراءته هذا الكتاب ، أن المؤلف يملك تأكيدات عديدة ، ان لم تكن أحكاماً لاستنتاجاته ، ذلك أن نتاج أي عمل ، وضرورة بساطته ، يؤديان لمقولات فورية إلى حد ما .

وأود ، أن امكنني ذلك ، تبديد سوء التفاهم هذا : فلا علينا إعادة الاخطاء الماضية . ذلك أن المفهوم الماركسي لدراسة الدولة يتصف ، بوضوح ، بالفهم التعليمي بين صفوف الماركسيين : فلا فائدة منه ، إذ أنه فكرة غير كاملة ، وغير جازمة وتبقى الصورة الغالبة للدولة ، لدى الماركسية ، انها أداة الطبقة المسيطرة : كتتابع مراحل التطور منذ الشيوعية البدائية حتى الاشتراكية .

لقد جهدت بالرد على أسئلة واستفهامات وشكوك حول المسائل التي تثيرها الدراسة المادية للدولة ، وأجد إثر ذلك ، أن الماركسية بعيدة عن حل كل هذه المسائل ؛ أو على الأقل محاولة طرحها بشكل صحيح .

وأرجو ، بهذا البعد النقدي ؛ أن يقيّم القاريء هذا الجهد بمتابعة المفهوم الذي يطلقه ، وبتعميق الاقتراحات ؛ وبتقويم الأوجه التي يمكن ان تظهر بشكل خاطيء .

وفي خلال استعراضي للأسئلة القيمة ، التي أثارها طلابي في الجزائر ، أضع بحثي هذا ، باختياري ، للنقد من قبل جميع القراء الجدد .

واخلص للتعبير عن سروري وامتناني ، إذ أن هذه النسخة العربية من مؤلفي ، هي ثمرة تعاون بلدين عربيين : لبنان والجزائر ؛ حيث احتفظ بصداقات متينة ، أدين لها باعتراف كبير .

م. ميال
١٢ كانون الأول ١٩٧٨

مقدمة

تدرس مادة القانون الدستوري في السنة الأولى للوحدات الجامعية *UER* المتخصصة بالقانون . وهي عموماً تسير جنباً إلى جنب مع الكلاسيكية كالقانون المدني والتاريخ والاقتصاد السياسي . ومع ذلك فان موقعها مليء بصعوبات خطيرة تدفعنا إلى التساؤل عن ماهيتها ومعنى وجودها ضمن مواد العلم القانوني.

ليست الاجابة عن هذا التساؤل سهلة ، فاذا كان هناك اجماع حول ضرورة تغيير الواقع الراهن لتعليم القانون الدستوري فان قلة من الحقوقيين تستطيع تعيين المكان الملائم لهذا الفرع من القانون . ان هذا الكتاب يندرج إذن ضمن السجال الحالي الذي لم تكتمل فصوله بعد .

١ – استحالة الاكتفاء بالقانون الدستوري « الصرف »

ان فهم هذه العبارة يستوجب الاجابة عن الأسئلة التالية : كيف ولدت مادة القانون الدستوري ؟ وكيف تطورت لاحقاً ؟

القانون الدستوري ، بالمعنى الضيق للكلمة ، هو دراسة للدستور السياسي. بيد أنه تحول مؤخراً إلى نص موحد يجمع القوانين الخاصة بانتقال السلطة السياسية وممارستها داخل مجتمع ما . فهو لم ير النور على شكله الحالي إلا بعد

القرن الثامن عشر . ولا يعني هذا أن مجتمعات ما قبل هذه الفترة لم تعرف التنظيم السياسي ، بل هي لم تكن بحاجة إلى دستور . وقد بدت هذه التقنية الحقوقية ضرورية عندما سعت البرجوازية إلى تقليص النفوذ الملكي [1] ان النظرية القديمة للعقد الاجتماعي التي كانت معروفة في القرون الوسطى والتي أحياها فلاسفة عصر التنوير يمكن أن تتجسد بالفكرة القائلة بأن نص الدستور هو خلاصة لاثبات حقوق المواطنين واطرق ممارسة السلطة بواسطتهم أو بواسطة ممثليهم . ان الدستور يمثل إذن القانون الاسمى في تنظيم المجتمع : محدداً بذلك أسس الدولة وحدودها .

وبالفعل : فمنذ نهاية القرن الثامن عشر أصبحت المطالبة بتشكيل دستور في كل من أوروبا وأميركا الشمالية عملاً سياسياً من الأعمال الأكثر رمزية وثباتاً التي قادتها البرجوازية المتحدثة باسم الأمة . وابتداء من تلك الفترة أصبح وجود الدستور المكتوب من الظواهر العادية وتحول من ضرورة إلى عادة ليس فقط في أوروبا فحسب بل في كل من أميركا والعالم الثالث أيضاً .

وقد شكلت هذه المجموعة من المبادىء الحقوقية المدونة في نص رسمي هيكلاً جديداً من القواعد القانونية تضم القانون الدستوري وتقنيته ومؤسساته ومنطقه . ولكن هذا الهيكل القانوني ولّد معه مادة جديدة تحمل الاسم ذاته : القانون الدستوري. ومن الصعوبات المستمرة في المواد القانونية أن يعين موضوع الدراسة بنفس العبارة التي تعين بها المادة التعليمية التي تحللها .

في الواقع كانت المطالبة بجعل القانون الدستوري مادة تعليمية جزءاً من برنامج الليبراليين طوال القرن التاسع عشر . لذا نفهم التقلبات التي واجهت

---

(١) سنشرح هذا التحفظ في مكان آخر خلال دراستنا للدولة الملكية الاستبدادية . فقط شاركت البورجوزاية في المسائل المتعلقة بالدولة قبل القيام بثورتها مختبره بذلك ادارة الأشياء والأشخاص .

هذه المادة التي ألغتها الحكومات الاستبدادية ثم أعادها الليبراليون [1] . ولم تتحول نهائياً إلى جزء من برنامج الاجازة في الحقوق الا ابتداء من عام ١٨٨٩ .

ان ذلك يفسر أمراً وهو تمسك الحقوقيين الفرنسيين بالقانون الدستوري المفترض فيه برأيهم أن يفسر التنظيم والعمل السياسي للمجتمع . فمبادىء الدستور تتضمن دراسة للظواهر السياسية والنظام السياسي لأي مجتمع .

اننا نعيش في عصر الاجتهادات حول النظام البرلماني والنظام الرئاسي ، القانون اللامعين [2] . فيما شيد علماء الدستور نظرية دغمائية تُعنى بالقواعد الصالحة للتطبيق وبكيفية تفسيرها في نظام معين . أي تعنى بنظام الحاكمين وصلاحياتهم ، والعلاقة بين الحاكمين والمحكومين .

ومنذ ثلاثين سنة حملت المادة اسماً جديداً : ممزقة بذلك هذا « التناسق الجميل » . ان دراسة القانون الدستوري تترافق اليوم مع دراسة المؤسسات السياسية . وعلى الرغم من وجود تردد لمعرفة أي من التعبيرين أهم من الآخر [3] فان جميع الحقوقيين متفقون على عدم الاكتفاء بدراسة القواعد القانونية في مادة التنظيم السياسي .

---

(١) دوفر في « المؤسسات السياسية » – منشورات « بوف » PUF مجموعة « Themis » ١٩٦٠ .

(٢) نذكر أشهرهم دوغي Duguit في « القانون الدستوري » ١٩٢٩ واسمن Esmein في « موجز القانون الدستوري » ١٩٢٨ و Hauriou في « الوسيط في القانون الدستوري » الطبعة الثانية ١٩٢٩ وأخيراً كاري دي مالبرغ في « مساهمة Carré de Mabery في النظرية العامة للدولة » ١٩٣١ .

(٣) فما زال كتاب بوردو Burdeau يسمى « القانون الدستوري والمؤسسات السياسية » وكذلك كتب دو فرجيه و هوريو فيما سمي الكتاب الجديد لدوفرجيه « المؤسسات السياسية والقانون الدستوري » ١٩٧٣ وكذلك كتاب برولو Brelot وبولوني Boulouis عن دار دالوز Dalloz الطبعة السادسة ١٩٧٢ وكتاب كدار Cadart ، المطبوع سنة ١٩٧٥ وأخيراً كتاب باكتت Pactet ، المطبوع سنة ١٩٧٤ .

لقد أدت النزعة الوضعية الضيقة للحقوقيين إلى دراسة الظواهر السياسية حول الدولة وقواعد القانون وإغفال أو إنكار كل الجوانب الأخرى التي تركت لعلماء الاجتماع والفلاسفة . بيد أن هذا المفهوم سرعان ما اكتشف نقائصه وخاصة عندما لم تعد الدولة التي يتحدث عنها الحقوقيون تتناسب مع واقعها الفعلي داخل المجتمع . ويهمنا الاشارة إلى أن النظريات الدستورية الكبرى قد وضعت قبل أزمة ١٩٢٩ . وإذا كان العيش في وهم النظام الليبرالي ممكناً قبل الحرب العالمية الأولى : فقد أصبح مستحيلاً بعد الثلاثينات تجاهل الحقيقة باسم الحديث النظري (وقد أصبح الاختلال أكثر بروزاً بعد تجربة البلدان الحديثة الاستقلال) . ان تزايد الالتواءات يدفعنا إلى الاعتراف بأنه داخل الدولة وأحياناً إلى جانبها ؛ هناك أحزاب ونقابات وجماعات ضاغطة ؛ وان دراسة وسائل الاتصال وسبر الرأي العام أصبحت ضرورية لفهم الانتخابات والتخطيط السياسي ... الخ . لقد تم الاكتشاف بأن « تحت » القانون هناك الواقع : وأصبح الأمر أكثر وضوحاً بعد تجربة البلدان الحديثة الاستقلال . ان التجارب الفاشلة لهذه الدول الحديثة تدل على الهوة القائمة بين القانون الدستوري والواقع السياسي . ومن يجرؤ حالياً على القول بأنه استوعب الأنظمة السياسية للمغرب أو لساحل العاج عند مجرد قراءته لدستورهما ؟ وفي مثل هذه الافتراضات ، يبدو القانون الدستوري ، كما هو الآن وكما كان سابقاً بالنسبة للطبقات الأوروبية المضطهدة في القرن التاسع عشر ، مجرد أسطورة فريدة من نوعها [1] ؛ والأساطير لا يمكن أن تكون أساساً لأي علم .

(١) عن الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث أنظر كتاب جونيداك وفلوري ومونتران « الأنظمة السياسية في البلدان العربية » *Ganidec Flory et Mantran* عن منشورات بوف مجموعة تيمس – وكتاب آخر لدوري *Doré* والأنظمة السياسية في آسيا » بوف مجموعة تيمس من المهم كذلك قراءة الدراسة الممتازة لباباستراتدس *J. Papastratidès* في « تاريخ المعاصرة الدستورية لافريقيا السوداء » ليون ١٩٧٧ .

يمتد هذا التمزق ليشمل كل جوانب القانون الدستوري بالإضافة إلى جميع الدراسات القانونية . لقد ولّى زمن تأويل النصوص كشكل وحيد للتحايل القانوني بعد ان اجتاح علم الإجتماع شيئاً فشيئاً العلم القانوني وكذلك التاريخ وعلم الاقتصاد . وليست عناوين المواد سوى دليل بسيط على هذا التأثر إذ يترافق القانون الإداري وعلم الادارة، وقانون العقوبات وعلم الجريمة ؛ والقانون الدولي والعلاقات الدولية ... الخ . بدأ الحقوقيون يعبّرون عن شكوكهم حول « منهج » اتلف الكثير بسبب العزلة التي أحاطت بابحاثه [1] . إلا أن التخلي عن « القانون الصرف » يعني في الواقع وضع قواعد لمنهج اقتراب آخر ؛ ولا ينقصنا التردد والتناقض في هذا المضمار .

٢ – التردد المنهجي بشأن دراسة القانون الدستوري

إذا تخلينا عن العزلة الكبرى للقانون الدستوري لصالح البحث الأدق في العلم السياسي انتقل النقاش إلى مجال لم نجد له حتى الآن حلولاً مناسبة . والواقع أن كل النتائج مرتبطة بمفهومنا لموضوع علم السياسة [2] . وفي فرنسا اتجاهان يتجابهان : ينتمي إلى الأول أنصار العلم السياسي كوسيلة لمعرفة الدولة . ويدافع عن الثاني أنصار العلم السياسي كعلم السلطة [3] . يسلم أنصار الاتجاه الأول بالجوهر الخاص بالدولة وهم متأثرون جداً بالثقافة الحقوقية . ومن

(١) ويل *Weyl* في « حصة القانون » المنشورات الاجتماعية ١٩٦٨ وادلمان في « القانون بالصورة » ماسبيرو ١٩٧٢ ومياي « مدخل نقدي للقانون » ماسبيرو ١٩٧٦ .

(٢) سنتكلم عن العلم السياسي بالمفرد بهدف توحيد موضوعه . وذلك خلافاً للتعريف القديم « العلوم السياسية » الذي كان يعني التقاء مختلف المواد المستقلة كالتاريخ والديموغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع ... الخ .

(٣) نجد حديثاً عن هذا التصادم في كتاب « من أجل سوسيولوجية سياسية » لمونييه *Mounier* وكوت *Cot* في منشورات لوسوي ١٩٧٤ الجزء الأول – ص ١٤٠ – وأيضاً في كتاب « سوسيولوجية سياسية » لشورتزنبرغ *Sheartzeniberg* عن منشورات منتشر ستين ١٩٧٤ ، ص ٤١٠ .

الطبيعي أن يكون هؤلاء الباحثون من الحقوقيين المتخصصين في القانون العام طبقاً لانحصار ابحاثهم ضمن نطاق الدولة . ويمثل السيد برونوا هذا الموقف التقليدي الذي تضاءل عدد أنصاره مؤخراً . أما الموقف المضاد الذي يعتبر العلم السياسي كعلم للسلطة فيمثله السادة دوفرجيه وبوردو . فالدولة لم تعد برأيهم تحتكر ممارسة السلطة . ان مجتمعنا يغص بالتنظيمات التحتية التابعة للدولة والتي تولّد ظواهر سلطة . فكيف نستطيع برأي هؤلاء فهم الدولة دون معرفة تنظيماتها ؟ وقد قدم مؤخراً أحد المؤلفين المرموقين حججاً تساند هذا الفهم المتجدد للظواهر السياسية . انه ميشال فوكو الذي يقول : « رغم كل الجهود المبذولة لتخليص الدستور الملكي من النزعة الحقوقية ولتحرير السياسة منه فقد رسمت حدود تصور السلطة ضمن هذا النمط الفكري (...) بيد أنه رغم التباين في الزمان والأهداف يبقي الهاجس « الملكي » مهيمناً على مفهوم السلطة . لذا اقتصر اهتمام نظرية السلطة على مشكلة القانون والعنف والقانون واللاشرعية والارادة والحرية وأخيراً الدولة وسلطانها (...) ليست السلطة بنية ولا مؤسسة وهي ليست ممارسة لقدرة ما منحت للبعض : انها فقط الاسم المستعار لوضع استراتيجي معقد داخل مجتمع معين » [1] . ففي اللحظة التي « يفكّر » في السلطة على طريقة الحقوقيين : نصل إلى تفجير حقيقي ينطلق من نقطة مركزية (الدستور أو الحكومة) ليمتد داخل قنوات عدة (الادارة خاصة) . « ان السلطة موجودة في كل مكان . وهذا لا يعني أنها تبتلع كل شيء بل يعني أنها تأتي من كل شي » [2] .

لم يصل الحقوقيون إلى هذا الحد : فهم يسعون بغية انجاح تحليلاتهم للتوفيق بين الجسارة (لتحليلهم للسلطة) والحذر (ضمن الاطار القانوني) . نجد

(١) ميشال فوكو *M. Foucault* في « ناريخ الجنس » . – الجزء الأول – و « ارادة المعرفة » منشورات ن. ر.ف. *N.R.F.* ص ١١٦ – ١٢٣ .
(٢) المصدر ذاته ص ١٢٢ .

إذن في كتب القانون الدستوري انتقائية منهجية لا بد منها وذلك لكسب رضى علماء الاجتماع الذين أصبحوا المرجع الأول في تشييد أية نظرية حديثة . في الكشف عن المنهج الأكثر خصوبة . وإذا استثنينا البنيويين الذين لم يجدوا أي صدى عند علماء الدستور [1] ؛ فانه يبدو أن مختلف المؤلفين موزعين بين النزعتين « الوظيفية » و « النظامية » .

تعلن النزعة « الوظيفية » أن مختلف العناصر الاجتماعية لنظام ما تقوم بوظيفة ضرورية للابقاء على هذا النظام . وبعد ترتيبها لعناصر النظام السياسي يقتصر تفسيرها للعلم السياسي على بنيان الوظائف الظاهرية والكامنة التي تؤمنها تلك العناصر (كالأحزاب واللجان البرلمانية والصحف) . فلا يفسّر المجتمع السياسي إلا على قاعدة تنسيق هذه الوظائف .

أما النزعة « النظامية » التي ولدت في الولايات المتحدة فهي تشدد على الدور الخاص للمجتمعات في تشكيل مجموعة منظمة ؛ أو تشكيل نظام ؛ أي مجموعة من الأدوات والعلاقات فيما بين هذه الأدوات . إلا أن غرابة الأبحاث المتعلقة بـ « الوظيفية » وخاصة تلك التي قام بها استون *Easton* مثلاً ، فتكمن في الاهتمام برصد كيفية اعادة انتاج النظام لنفسه وكيفية استمراره وتنظيم ذاته . وذلك باستجابته للمطالب عبر قرارات تطمئنه وترسخه ... بالتأكيد فان قادة الدولة (الحكومة مثلاً) يحققون بالملموس تلك « العلبة السوداء » للوظيفيين . حيث يتلقى الحكام مطالب الشعب ويأخذون القرارات .

بسبب عدم اعلانهم الولاء لأي منهج من المناهج يخيب « النظاميون » آمال قراء كتب القانون الدستوري . هناك مؤلف واحد يرجع إلى « الوظيفة »

(١) هناك استثناء واحد وهو مقال هوريو « أبحاث في المشكلة والمنهجية القابلين للتطبيق في تحليل المؤسسات السياسية » – ص ٢٠٥ – وضمن نقد هذا المقال نعود إلى مياي *Miaille* في الكتاب المذكور سابقاً ص ٣٦٣ .

في مقدمته [1] غير أن مضمون كتابه لا يبدو متأثراً إلا شكلياً بتلك النزعة علينا إذن الاكتفاء بجانب النظريات المتشابكة والعوم في الغموض المنهجي .

وبعد أن أعلن المؤلفون استحالة الاكتفاء بالتحليل الحقوقي فحسب . راحوا يشددون على المؤسسات السياسية دون أن يضعوا نظرية جديدة . فبامكان كل منهم أن يضع داخل هذه المؤسسات ما يراه الأنسب ، محاولاً التوفيق بين مواقف غاية في المثالية ومتأثرة بعمق بالقانون . وإذا كان البعض يجهر بمثاليته كما هو الحال بالنسبة لبوردو المتمسك بالفكرة القائلة بأن القوة تسير القانون [2] . فالبعض الآخر أكثر حذاقة مثـل هوريو وجيكل وجيلار [3] . فلهؤلاء آراء تؤكد أن القانون الدستوري هو قبل كل شيء انتاج غربي من البلدان الغنية بسبب مستواها الانمائي . ولكن كيف نوفق بين وجهة النظر الشاملة هذه وبين تطور الأفكار الماورائية الصريحة . حيث يتصارع جوهر الحرية وجوهر السلطة في قتال لاهوتي ؟ ان تعريف القانون الدستوري بأنه التوفيق بين السلطة والحرية . هو بالتأكيد تقهقر في مستوى التفسير .

ان كتاب دو فرجيه وحده يعتبر مهماً ضمن اطار بحثنا . ان دو فرجيه الذي يعتبر الأسس الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المدروسة مهمة للغاية لتحليل ظواهر السلطة ، يعيد المنطق إلى التفسير الذي يفتقده المؤلفون بشكل عام [4] . أن هـذا الكتاب يفرط في الحذر . ومن المؤسف أن

(١) لافروف . Lavroff في « النظام السياسي الفرنسي » في منشورات دالوز ١٩٧٥ .

(٢) بوردو في « القانون الدستوري » ١٩٧٦ ، ص ٢٩ .

(٣) هوريو وجيكل وجيلار في « المؤسسات السياسية والقانون الدستوري » منشورات منتشرستين ، ١٩٧٦ .

(٤) دو فرجيه في « المؤسسات السياسية » الجزء الأول ، ص ٢٠٣ .

المؤلف يتبنى تصنيفات يعترف هو بطابعها غير العلمي . وهكذا فان التمييز بين المؤسسات السياسية والمؤسسات غير السياسية على الرغم من « قيمة » هذا التمييز « التربوية القابلة للاعتراض من وجهة النظر العلمية ، يؤدي إلى تكوين فكرة سيئة عن التربية تسمح بالتالي باتباع كل الطرق السيئة . وكذلك فان الاكتفاء بالتأسف « لأن تقسيم البرامج الجامعية يجبرنا على عدم معالجـة مشكلات التجمعات المحلية في تحليلنا للمؤسسات السياسية » يعني اعادة الحياة لمفهوم حيادي وغير سياسي للادارة ؛ وإن أكدنا على أننا بصدد تمييز نفعي وتربوي وغير علمي [1] . ومن المؤسف أن تضاف إلى هذه الأعمال مؤلفات علم الاجتماع السياسي وهو فرع حديث يجتذب بالواقع أهم الأبحاث .

ومع ذلك فلا يعني كلامنا أن كتب علم الاجتماع السياسي (وهو اسم آخر للعلم السياسي برأي البعض (كافية جداً من الناحية المنهجية. إننا نجدفيها نفس الروح الانتقائية كأن كل باحث يريد اثبات حريته الفكرية عبر الإكثار من مصادره. ونجازف كثيراً إذا اعتقدنا أن القيمة العلومية «ابستمولوجية» للنظريات المذكورة تتساوى ؛ فهذه الليبرالية هي في النهاية خطر أكثر منها حافزاً [2] .

وباختصار ، فان النتيجة مخيبة للآمال ، وخصوصاً عندما نلاحظ المآزق النظرية التي قادتنا إليها النظريات السوسيولوجية الرائجة . وأكثر المؤلفين يقظة لا يخفون شكوكهم تجاهها . [3] . فالوظيفية تؤدي إلى مجرد وصف للظواهر الملحوظة : فباستطاعتنا مثلاً أن نجد دائماً أن أي شيء يقوم بوظيفة

(١) المصدر ذاته ، ص ٢١ – ٢٣ .

(٢) هذا هو حال الكتاب المذكور سالفاً « سوسيولوجية سياسية » لشوارتزنبرغ حيث يحفظ الكاتب ان التحليل الماركسي يناسب الدولة والمجتمع والتحليل النظامي يناسب النظام السياسي فيما يطبق التحليل الوظيفي على الوظائف الأساسية . أما المقترب التوجيهي (Cybernétique) فقادر على تحليل الاتصال السياسي ، ص ٥٧ و٥٨ وبما أن جميع النظريات تصيب الكل يتساءل القارىء عن سبب اختياره لهذه النظرية أو تلك .

(٣) غراوتز Grawitz في « مناهج العلوم الانسانية » – منشورات دالوز – الطبعة الثانية ٧٤ ، ص ٤٢٧٠ .

داخل نظام اجتماعي . ولكن مجرد تحرك المؤسسة لا يفسر لنا هذه المؤسسة . فغياب البحث السببي هو الذي يجعل التحليل الوظيفي محدوداً وخاصة في عصرنا الراهن حيث يكثر الاختلال الوظيفي والانقسام الاجتماعي اللذان يتفوقان على « براعة » النظام. ومن أعظم ثغرات النهج الوظيفي ايديولوجيته فعندما يكتفي علم الاجتماع بالحديث عن كيفية سير نظام ما فانه لا يستطيع مواجهة الانقسامات والتقلبات التي قد تصيب النظام : فهو يبدو كايديولوجية « مساندة » لهذا النظام .

ويطبق هذا النقد على النهج النظامي أيضاً الذي يصعب تطبيقه بدقة بسبب لغته المطلقة والعامة . والوظيفية رغم رواجها الكبير في الآونة الأخيرة لم تثمر إلا القليل من الأعمال غير المشجعة . فهي لم تكشف أموراً جديدة [1] . فاعتبار المطالب ال *Inputs* متساوية من قبل التجمعات (ولا يفتقر تعبير التجمعات أيضاً إلى مفارقات) يعني الغاء كل الصراعات داخل النظام الاجتماعي الذي يتحول بدوره إلى مجرد موزع لقرارات تتصف بال *Output*: ولا يبدو الاعلان بان « النظام السياسي هو أداة بسيطة أو آلة عادية تحول الانفعالات الاجتماعية إلى قرارات وممارسات سياسية [2] . لا يبدو هذا الاعلان إذن ابتداعاً للنظامية بل اشارة إلى تبسيطها المفرط والباطل على المستوى النظري . وفيما يخص الشحنة الايديولوجية للنظامية فلا يبدو أننا بحاجة إلى الكثير لفهمها : فهي تعطي الاولوية في بحثها السوسيولوجي لاستمرارية الانظمة وقدرتها على ادارة ذاتها (أي الغاء تأثير التناقضات الداخلية) : ليست

---

(١) انه رأي غراوتز أيضاً في كتابه المذكور سالفاً ، ص ٤٤٦٠ .

(٢) من المدهش قراءة هذا التأكيد في قسم « كفاءات » الخاص بالنظامية في « سوسيولوجية سياسية » لشوارتزبرغ ، ص ١٢٦٠ .

هذه المقولة بالتأكيد دليل حياد النظامية [1].

وبالرغم من التردد المنهجي وخيبات الأمل ، فقد ورثنا عن العديد من علماء السياسة فكرة صائبة خلاصتها أن تحليل المؤسسات السياسية يبدأ بأن يكون مثمراً عندما نقبل بالقفز فوق قواعد القانون الدستوري ، وتلك هي الفكرة التي سنحاول تعميقها .

وبانطلاقنا من هذه النقطة ، لا نفعل إلا إعادة اكتشاف ما اكتشفه ماركس في القرن الماضي : المجتمع المدني (مجتمع الاقتصاد/والانتاج/والطبقات الاجتماعية/والحاجات والأنانية) هو الواقع الملموس ، أما الدولة (المعتبرة كممثل للمصلحة العامة ولمصلحة الجماعة) فهي التجريد بل اداة الاستلاب السياسي [2] . فباعادة النظر بمفهومه الهيغلي للدولة ذهب ماركس في مقولته هذه أبعد بكثير من انتقادات علماء الدستور . فهؤلاء يعون اليوم أن قواعد القانون الدستوري هي غالباً أفكار مجردة بل أوهام . لكنهم لم يقرروا بعد استخلاص كل النتائج النظرية الممكنة لهذا الواقع . ولاعطاء تفسير شامل وكاف لا يجوز الاكتفاء طبعاً باضافة بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية إلى دراسة نظم القانون الدستوي . والقول بأن القانون لا يُفسّر بنفسه بل يتطلب تحديد اطار نظري آخر نضع فيه الأمور في مكانها المناسب. هذا ما لم يفعله غالبية الحقوقيين ، كأنهم يتحسون خطر القفز فوق الانطباعية الانتقائية عند تدقيقهم بالعلاقة السائدة بين القانون والواقع الاجتماعي . ومع ذلك سنأخذ على عاتقنا هذه المجازفة .

---

(١) هناك نقد ممتاز للنظامية في مقال لاكروا *Lacroix* « نظامية أو أسطورة نظام » ؟ في وثائق كلية الحقوق لمدينة كلرمون – فيران *Clermont – ferrand* ل. ج. د. ت. *L.G.D.T.* – ١٩٧٧ – ص ٢٨٢٠ .

(٢) من « البيان الشيوعي » و « الايديولوجية الألمانية » .

٣ - فرضية عمل لدراسة القانون الدستوري : انماط الانتاج والأشكال السياسية

قبل التقدم باقتراحي أود الاشارة إلى أنه ليس هناك ضمانات ضد الأخطاء ، خاصة إذا كنا بصدد البحث العلمي في ميدان العلوم الانسانية . قد نقع في الخطأ إلا أن خطأنا غير مجاني . ذلك لأننا لا نستطيع بلورة معلومات جديدة إلا انطلاقاً من نقدنا للمعلومات التي قبلناها في فترة معينة . وعليه فان تساؤلنا يتناول الأمور التالية : كيف يستطيع مجتمع ما أن يزوّد نفسه بنظام سياسي ، أي بمجموعة منظمة من المؤسسات والممارسة الخاصة بالسلطة السياسية . ان صياغة السؤال بهذه الطريقة تدل على أن المبادىء القانونية الخاصة بالسلطة السياسية ليست سوى عنصر من عناصر النظام الاجتماعي الشامل ؛ وأنها لا تحتمل التفسير إلا بالنسبة لهذا النظام .

ولاستخلاص كل النتائج الممكنة لمقولتنا هذه ، يجب اعتبار النظام الاجتماعي الشامل كنتيجة لانتاج اجتماعي ، أي خاضع مثله للقوانين التي تكيف طرق هذا الانتاج . وخلافاً للبنيويين أو الوظيفيين ، باستطاعتنا شرح النظام الاجتماعي بحركيته أي بتاريخه . وذلك بدراستنا جميع التناقضات التي يدخلها الانتاج الاجتماعي على هذا النظام .

يفتح هذا الموقف أمامنا افقين : فنحن أولاً أمام فكرة ماركس القديمة التي تعني طريقة المجتمع في تنظيم علاقته بالطبيعة على قاعدة مفهوم نمط الانتاج. ولتنظيم العلاقة مع الطبيعة ، يتوجب على الناس أن ينظموا علاقات بعضهم ببعض على مختلف الأصعدة . اننا لا نواجه إذن تقسيم العمل بالمعنى الاقتصادي أو التقني فحسب ، بل نواجه أيضاً التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي الضروري لتطبيق قاعدة تقسيم العمل . ويشمل مفهوم نمط الانتاج

إذن هذا التنظيم الاجتماعي [١] بكل جوانبه أو بنيته ككل .

وعلينا أن نعرف أيضاً لماذا : من وجهة نظر ماركسية : تبقى هذه الوحدة الشاملة التي تكوّن عناصرها المختلفة البنية الاجتماعية غير كافية ؟ الواقع أنه ينقصها الشيء الأساسي أن التنظيم الاجتماعي وخاصة السياسي منه : لا يستطيع دون مخاطر أن يتحول إلى تجمع معقد نسبياً من « العناصر » المترابطة « بمنطق » المجموعة : إن الدولة في هذه الحال لن تكون سوى تعبير عن أحد جوانب هذا « المنطق » المنسق لمختلف قطاعات الحياة الاجتماعية — علينا الاسراع بادخال الفكرة الأساسية القائلة بأن تنظيم أفراد المجتمع فيما بينهم يحدد التناقضات التي بدورها تحددها مواقع هؤلاء الأفراد في دورة الانتاج الاجتماعي . ولهذه التناقضات علاقة بالمؤسسات التي ولدتها الحياة الاجتماعية. لذا فان الترسب « مع وقف التنفيذ » يحمل مخاطر منهجية : فقد « يفكر » « وقف التنفيذ » وكأنه خارج عن التناقضات الطبقية المذكورة سلفاً وكبنية مستقلة « تضاف » اليها الصراعات الطبقية . والواقع أن هذه التناقضات هي التي يجب أن تسمح لنا بتفسير مختلف جوانب الحياة الاجتماعية [٢].

يجب فهم نمط الانتاج ونمط الدولة انطلاقاً من التناقضات التي ينظمانها وليس انطلاقاً من التنظيم الذي يعلنانه .

لهذه الأسباب ليست « القاعدة » و « البنى التحتية » « عناصر » نظام اجتماعي وليس لهما إذن معان مختلفة . ليست البنى التحتية السياسية هي المستوى التي تؤثر فيه البنى الفوقية والعكس بالعكس . انها تشكل السيطرة

(٢) أنصح القارىء بالعودة لكتابنا (مقدمة نقدية للقانون) ص ٥٧٠ — مع الاشارة إلى التحفظات المذكورة لاحقاً .

(٢) سنحاول تصحيح الانحراف البنيوي الذي أصاب كتابنا « مقدمة نقدية للقانون » والمتأثرة جداً بأعمال التوسير Althusser . خاصة يستحيل الاحتفاظ بكتابة المواقق دون خطر ، خاصة إذا كنا بصدد الدولة .

الاجتماعية في نمط محدد من المجتمعات . وهكذا فان الدولة ليست مؤسسة داخل المجتمع بل هي شكل المجتمع الرأسمالي .

ستكون الدولة : ضمن الأفق الثاني ، محور دراستنا . وقد استاء البعض من نهجنا على الدستوريين العاجزين عن التخلص من مفهوم حقوقي للحياة السياسية والمكررين دائماً للهفوات ذاتها . ليس هذا العتاب مبرراً طالما لم تتبلور طريقة معالجة مسألة الدولة . فنحن لا نطمح إلى تشييد رؤية حقوقية للمؤسسات السياسية . رغم أنها تبقى موضوع دراستنا . اننا فقط بصدد البحث عن الانطلاقة الأفضل للدخول في هذا الموضوع .

لنبدأ بتسجيل الملاحظة التالية : « كم من الدول ــ الأمم ظهرت على المسرح السياسي في بداية القرن التاسع عشر ؟ اثنتان : بريطانيا وفرنسا (..). وبعد هذا التاريخ بقرن ونصف ، تسجلت أكثر من مئة وخمسين دولــة «أمة » في منظمة الأمم المتحدة » هذا ما كتبه أحد المؤلفين في دراسة مكرسة للدولة[1] . مهما كانت درجة التبسيط التي يقع فيها هذا التصور ؛ فــان « الدولة ما لم ينجزه أي دين وأية كنيسة . لقد غزت العالم وعمت الكون أو على الأقل تعممت » . و « عالمية » الدولة ظاهرة ليست تافهة وإلا فكيف نفسر هذا النمو المتسارع لشكل سياسي كان قليلاً منذ قرنين ؟ فاذا استثنينا دور الوعي والعقل في انشاء الدولة ، فعلينا إذن أن نبحث في مجال آخر عن أسباب الانتشار الكوني للدولة كشكل سياسي معتمد حالياً . سنجد هذه الأسباب عبر دراستنا الدقيقة لطريقة تكوين الدولة « النموذجية » (أي دول أوروبــا الغربية). والافتراض هو التالي : إن البورجوازية وجدت في الدولة الشكل المناسب لسيطرتها السياسية، ولهذا اهتمت كطبقة صاعدة في القرن السادس عشر بــالدستور والمؤسسات الرسمية . اننــا نستبعد أن تكون الدولة وليــدة الأمة . بــل الدولة هي التي رسمت شيئاً فشيئــا حدود الأمة .

---

(١) جـ. لوفيفر Le Febvre في « عن الدولة » منشورات ١٠ / ١٨ . الجزء الأول ص ١١ .

بيد أن انتشار الدولة يسير بموازاة ارساء علاقات النموذج الرأسمالي . فعند التخلص من الكولونيالية ، تحقق الانتشار العالمي للدولة على صورة العلاقات بين الدول « المتساوية وذات السيادة » . بمعنى آخر فان ظاهرة الدولة تبدو لنا أولاً ذات جوهر سياسي . وذلك للسبب نفسه الذي جعل رأس المال ظاهرة هي في الأساس اجتماعية .

ولمزيد من التوضيح ، فاذا كان صحيحاً أن رأس المال ليس مبلغاً من المال بل علاقة اجتماعية [1] فهذا يعني أن الدولة داخل هذه العلاقة الاجتماعية وليست خارجها . ولا نستطيع البحث في الدولة « كشيء » مختلف عن النظام الرأسمالي وخارج عنه . انها النظام ذاته .

لذا : لن تقتصر دراستنا على عودة إلى « القانونية » الكلاسيكية فنحن نفترض بأن الحقوقيين مسؤولون عن وضع الدولة خارج النظام الاجتماعي البرجوازي . علينا أن نفهم اليوم أن الدولة هي هذا النظام بذاته [2] . هكذا إذن فان جعل الدولة محوراً للدراسة لا يعني الحد من رؤيتنا لعناصر الدولة الظاهرية ؛ من برلمان إلى حكومة وجيش... الخ . طبقاً لما يفعله علماء الدستور عموماً . اننا معنيون في كل ثنايا الحياة الاجتماعية ، بالطريقة التي توجد فيها الدولة وبرصد ممارسات الحياة الاجتماعية داخل شكل الدولة . وقد تحررنا هذه الطريقة التي يدعونا اليها فوكو من تصور حقوقي ــ استدلالي للسلطة . ان تحليل السلطة يجب ألا يسلم بسيادة الدولة وشكل القانون والوحدة الشاملة للسيطرة : فهذه جميعاً ليست سوى أشكال السلطة النهائية [3] ليست إذن العلاقات السلطوية منفصلة عن بقية العلاقات . خاصة الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) ماركس : « رأس المال » .

(٢) يؤكد حقوقي واحد ، لعلنا بوضوح هذه النقطة أنه شاربونيي Charbonnier في « القانون المدني » بوف PUF ــ الجزء الأول ــ ص ٣٤٠ .

(٣) فوكو Foucault « تاريخ الجنس » ــ الجزء الأول ــ ص ١٢١ .

منها . بل هي ملازمة لها . هكذا ترتبط العلاقات السلطوية (السياسية) في المجتمع البرجوازي (أي في الدولة أيضاً) ببقية العلاقات العائلة والمدرسية والاقتصادية والثقافية ... الخ . وعليه فان تحطيم الدولة من وجهة النظر الماركسية لن يقتصر على تغيير الشكل الدستوري وكأن السوفيات ليست سوى شكل آخر من البرلمان . ان تحطيم الدولة يعني تحطيم كل ما يسمح للدولة بالعمل ومن اعادة انتاج نفسها ، وبالتالي من اعادة انتاج المجتمع البرجوازي . انه يعني إذن إعادة النظر بالنموذج التعليمي وبطبيعة الجيش وبمكانة الفن : وكذلك بالانتاج الاقتصادي : أي كل ما كونته العلاقات الاجتماعية البرجوازية .

عندما نقترح إذن تحليل المؤسسات السياسية انطلاقاً من شكل الدولة : فإن الأفق العادي لما يسمى تقليدياً بـ « الدولة » أصبح أوسع مجالاً . وسيكون أكثر تعقيداً أيضاً لأن الدراسة لن تكتفي بوصف الأدوات القانونية بل ستحاول تفسيرها .

ان هذه المهمة هي رهان لكتاب يطمح فقط إلى أن يكون مدخلاً لمعرفة نقدية للقانون الدستوري . ولا يتطلب ذلك أن نكون موسوعيين : بل سنكتفي بتوضيح بعض النقاط الأساسية . وعليه سنوسع الاتجاهين اللذين علا محور عملنا .

ان ملاحظتنا لانتشار شكل الدولة على المستوى العالمي معنية بالتساؤل حول الفوارق التي قد تؤثر في الدول الحالية . وبوضعنا لائحة بنماذج الدول . سنلاحظ أن الأشكال المختلفة هذه لم تأت بالصدفة بل وزعت حسب أنماط انتاج محددة (الجزء الأول) .

من جهة أخرى فان التعمق في فهم معنى الدولة هو بمثابة اظهار لآلية مختلف ممارسات الحياة الاجتماعية داخل الدولة في الدول الرأسمالية المعاصرة .

بمعنى آخر فاننا نرسم حدود ما أسماه أحد المؤلفين « نمط الانتاج الخاص بالدولة » [1] (الجزء الثاني) .

لذا فان تصميمنا سيكون كالآتي :

- الجزء الأول : نماذج الدولة وأشكالها .
- الجزء الثاني : « شكل الدولة في الحياة الاجتماعية » .
- الجزء الثالث : دول الانتقال للاشتراكية .

(١) لوفيفر « عن الدولة » – الجزء الثالث – و « نمط الانتاج الخاص بالدولة » ١٩٧٧ .

الجزء الاول

نماذج واشكال الدولة

لا يعني انتشار الدولة على المستوى الكوني أن أشكالها متطابقة . فإذا اعتمدنا الزاوية التاريخية اكتشفنا فروقات تجعل مختلف الدول قابلة للتصنيف . إلا أن العمل يتعثر عندما نحاول ايجاد أساس علمي لهذا التصنيف .

ولا يقصد بكلامنا أن العلوم السياسية تفتقر للتصنيفات : غير ان هذه الوفرة النسبية لا تفيد بشيء ، اذ يفاجأ قراء القانون الدستوري بأننا نعود غالباً إلى ... أرسطو ؟ يجب إذن البحث في مكان آخر عن أساس التصنيف لنماذج وأشكال السلطة .

١ – قصور التصنيفات التقليدية :

لا بد لي أولاً من ابداء ملاحظة تتعلق بالاصطلاحات . فكتب القانون الدستوري (التي تستخدم عبارات مختلفة) ما زالت تميز بين أشكال الدولة وأشكال الحكومات مدخلة بذلك صيغاً جديدة تتعلق الأولى بالشكل القانوني للدولة [1] . أي بتحديدها كدولة اتحادية (لها مركز واحد للنشاطات السياسية

---

(١) إلا أن بو ردو يواجه في كتابه « القانون الدستوري » شكل الدولة من زاوية سياسية أيضاً . ونلاحظ في هذا الكتاب استمرار الفكرة القائلة بأن مفهوم القانون يمثل السلطة ويدافع عنها . نقترب هنا من مفهوم النظام السياسي .

والحكومية (أو مركبة (الدولة الفدرالية حيث تخضع مختلف الوحدات المستقلة لسلطة مركزية فيما يخص بعض القضايا ، وكونفدارلية الدول التي ليست سوى تجمع دول حافظت على استقلالها وجعلت بعض الاختصاصات مشتركة) .
أما الصيغة الثانية (شكل الحكومة) فتحدد الطريقة التي يعين بهـا الحكام ويمارسون الحكم من الوجهة القانونية الصرفة . ويميز الدستور بين أشكال مختلفة من الحكومات [1] تتراوح بين « التمثيلية » و « المباشرة » و« البرلمانية » و « الرئاسية » . (بيد أنه إذا أردنا التدقيق بالطريقة التي تمثل بها أشكال هذه الحكومات وجب علينا ادخال عناصر أخرى ، خاصة السياسية منهـا والاجتماعية . هكذا نتوصل إلى الصيغة الثالثة المتعلقة بالنظام السياسي .)

نلاحظ بسهولة أن تحليل الانظمة السياسية عامة لا يدخل إلا في نهاية التحليل كشاهد على المبادىء القانونية الموضوعة سلفاً .

بالاضافة إلى ذلك يبرع الحقوقيون في تزويدنا بتصنيفات تشهد كلها بفكرة ما عن الحياة السياسية . وتبدو هذه التصنيفات ظاهرياً موضوعية . إذ غالباً ما تفهرس أشكال الحكومة قياساً إلى عدد الذين يشاركون باتخاذ القرارات السياسية . انها النظرية القديمة لأرسطو القائلة بأن أشكال السلطة السياسية تنقسم إلى ثلاثة أشكال : منها « الديمقراطية » حيث يشارك الجميع باتخاذ القرارات ومنها « الارستقراطية » حيث يأخذ البعض القرارات ، ومنها « الملكية » حيث ينفرد شخص واحد باتخاذ القرارات . بيد أنه يجب التنبه إلى الأشكال المركبة وإلى تلك التي أوجدتها الانحرافات (هكذا فان الديماغوجية والاستبداد هما تباعاً انحراف عن الاشكال الارستقراطية والملكية) . سيجد الطالب هذه العبارات في الكتب التي تظهر فيها « المونوقراطية » و الديموقراطية وقد

(١) عدد القانون الدستوري أشكال وممارسة السلطة داخل الدولة – تتعدد هذه الأشكال وتختلف من دولة لأخرى – عن كتاب بوردو ، ص ٤٩ .

ربطهما مصير سيء [1] . ويعلن بعض المؤلفين الذين يعتقدون بأن أحداً من فلاسفة العالم السياسي لا يشك بمعيار العدد الذي وضعه أرسطو انتماءهم إلى قائمة المفكرين الكبار الذين يعتبرون أن عدد المشاركين هو العنصر الأفضل لمقارنة الأنظمة ببعضها : ومن أهم فضائله أنه لا يتأثر بفوارق الزمـان والمكان [2]: من المؤكد أن موضوع الأشكال السياسية لن تدخل هذا الاطار المحدود والشكلي إلا إذا استعان أصحابه ببعض الحركات البهلوانية . فمن أعجب نتائج هذه النظرية ضمها الأنظمة الفاشية والأنظمة الاشتراكية في خانة واحدة (المنوقراطية *Monocratie*). فالاتحاد السوفياتي يجاور ألمانيا هتلر ، وبرتغال سالازار [3].

أما العامل المختبىء وراء هذه الموضوعية الظاهرية فهو « استناد هذا الترتيب جزئياً على المراجع الشخصية والأفكار المسبقة » [4] ومن لا يقر بأننا بصدد فكرة مروّج لها تحركها أيديولوجية برجوازية خلاصتها أنه يستحيل إيجاد الحرية الا من مصدر واحد هو الدول الغربية ؟ ويعبر عن هذه المقولة بوضوح أحد المؤلفين الذي يميز بين نمطين من الأنظمة : الأنظمة ذات « السلطة المفتوحة » (الغرب) والأنظمة ذات « السلطة المغلقة » (أي ضمنياً الأنظمة الاشتراكية) . يجد القارىء نفسه طبعاً أمام الاطـار المعروف

(١) عن برولو وبولوي في « المؤسسات السياسية » ، ص ٤٧ – بالاضافة إلى بوردو في كتابه عن القانون الدستوري ، ص ٢١٠ .

(٢) برولو في « المؤسسات السياسية » ، ص ٤٢ .

(٣) انه التصور العالمي الذي ساد في كتب القانون الدستوري في الستينات – ويبدو ان الشك بدأ بالظهور شيئاً فشيئاً حتى تغيرت التصنيفات (مثل الطبقات المتتالية لدوفرجيه) أو تعقيدها (مثل الفصل الخامس لكتاب برلو) .

(٤) شوارتزبرغ في « علم الاجتماع السياسي » ، ص ٢٠٨ .

(٥) بوردو في « القانون الدستوري » ، ص ٢٠٦ .

للايديولوجية السائدة المعاد نقلها تحت ستار العلم .

وحتى الآن لم يحسم هذا التصور إلا في كتب فوريو ودو فرجيه . بينما يقترح دو فرجيه في طبعته الأخيرة [1] تصنيفاً مبنياً على قاعده مزدوجة : الخصائص السياسية الصرفة والخصائص السوسيو اقتصادية للمجتمع المدروس ولا شك أن هذه الوجهة متقدمة عن غيرها . بيد أن المؤلف أضاف للأسس الموضوعية (التمييز بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي) عناصر تحتاج إلى مزيد من التفسير . فابتداء من اللحظة التي نقر فيها بأن الحرية قد تكون شكلية والسلطة مقنعة يختل التوازن « حرية — سلطة » .

لذا نفضل الابقاء على الأساس الوحيد الذي لم يقدره الدارسون حتى الآن والذي يبدأ بتعين نمط الانتاج كقاعدة لدراسة خصائص المجتمع .

٢ — اقتراح أساس للتصنيف : انماط الانتاج :

تكمن المساهمة الثمينة لكارل ماركس في محاولته لوصف كل نظام اجتماعي انطلاقاً من مفهوم نمط الانتاج . ونذكر بأن نمط الانتاج يحدد آلية المؤسسات بالاضافة إلى الممارسات التي تسمح للمجتمع بالانتاج وباعادة انتاج نفسه . وذلك من جانب إلى آخر التناقضات التي تحاول هذه الحركة الامساك بها . فنمط الانتاج إذن يحدد موضوعياً طبيعة المجتمع . رغم التصورات التي يمكن لهذا المجتمع أن ينسجها حول نفسه . ولهذا فان الواقع الذي يدفع بالمجتمع الرأسمالي إلى انتاج ايديولوجية الحرية والمساواة لا يلغي الاستغلال الذي يسمح لهذا المجتمع بالانتاج وباعادة انتاج نفسه .

يبدو إذن أنه يعقل الأخذ بنمط الانتاج كأساس لتصنيفنا : فهو وحده متخلص من ذاتية المجتمعات والباحثين . وهو يشير إلى طبيعة النظام الاجتماعي

(١) دو فرجيه « المؤسسات السياسية » ؛ ص ٢٥ — الطبعة الثالثة عشر — ١٩٧٣ .

« ومبدئه » كما يقول مونتسكيو [1] فمقابل كل نمط انتاج هناك اذاً نموذج دولة محدد .

إلا أنه إذا اكتفينا بذلك فسيبقى تصنيفنا مبسطاً . علينا أن نلحقه بتمييز أشكال الدولة وأشكال الحكومات .

من الواضح أن يكون لنمط واحد للدولة ، قائم على نمط انتاج معين ، أشكال مختلفة سنسميها أشكال الدولة [2] . قد تكون الأشكال المتعددة التي تظهر طبيعة الدولة الخاصة متحركة . لكنها لا تدخل أي تعديل على طبيعة أو جوهر هذه الدولة فيما يستخدم عادة الايجاز التاريخي لتفسير تعدد الأشكال كنتيجة لتطور الدولة . لذا يميل الكثيرون إلى « التبيان » بأن الشكل الاستبدادي يسبق الشكل الليبرالي في الدولة المدنية . إلا أننا لن نبالي كثيراً بهذا الجانب اذ طالما عانى تصور الأشكال الاشتراكية من هذا التسلسل الأفقي الذي لن نأخذ به بعد اليوم . أما شكل الدولة بالنسبة لنا فسيعني الحركة الخاصة داخل نموذج معين لمختلف مؤسسات الدولة وممارساتها . وذلك دون أن تتلاحق مختلف الأشكال ضمن ترتيب ثابت . فإذا كان صحيحاً مثلاً أن شكل الدولة الاقطاعية (نموذج الدولة السابقة للرأسمالية) قد سبقت شكل الدولة الاستبدادية في أوروبا الغربية (نموذج الدولة الرأسمالية) فانه يصح أيضاً افتقاد هذا التراتب في مجتمعات أخرى — آسيوية مثلاً — سنعود إلى الحديث عن هذا الخطر الذرائعي القديم في الماركسية .

(١) منتسكيو *Montesquieu* « من روح القوانين » الكتاب الثاني — الفصل الثالث ، ص ٥٣٦ — منشورات لوسوي — ١٩٦٦ .

(٢) بالنسبة للنقاش النظري المتعلق بالأشكال العائدة ثابت واحد ، انصح بالعودة إلى بولنتزاس *Poulantzas* في « سلطة سياسية وطبقات اجتماعية » مجموعة ماسبيرو الصغيرة — الجزء الأول — ص ١٥٥ .

وسنعني بشكل الحكم الطرق الواضحة التي يبرز فيها شكل الدولة وعليه فسنعود إلى الظروف التاريخية الدقيقة التي كونت المجتمع وإلى خصائص العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، أي إلى وقع السياسة على التكوين الاجتماعي. فقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا أشكال حكم مختلفة رغم تمتع كليهما بشكل مشترك للدولة البرلمانية. ولا يمكننا تفسير هذه الفروقات إلا بعد معرفة التاريخ السياسي الخاص بكلا هذين المجتمعين[1] ان هذا التاريخ هو « تاريخ العلاقات الحزبية وآليتها داخل الحدود التي وضعتها الكتلة الحاكمة الملائمة لشكل الدولة الراهن»[2].

باستطاعتنا إذ تلخيص هذه الاقتراحات ضمن الجدول التالي :

(١) يكمل هذا الموضوع المشكلة الهامة المتعلقة باستقلالية المؤسسات السياسية بالنسبة لمجمل البنيان الاجتماعي. وخلافاً لما يعتقده البعض . فان هذا التأكيد لا يتناقض مع النظرية الماركسية . سيكون لنا فرصة للعودة إلى هذا الموضوع .

(٢) بولنتزاس في « السلطة السياسية » ، ص ١٦٢ - يفضل هذا المؤلف عبارة « أشكال الأنظمة » على « أشكال الحكم » .

دولة نمط الانتاج الرأسمالي	نموذج الدولة	بعلاقتها مع نمط الانتاج
الدولة الليبرالية لاعادة الانتاج الموسع	شكل الدولة — شكل الدولة	بعلاقتها مع التحولات المدخلة على بنية نمط الانتاج
حكم برلماني أو رئاسي الخ .	شكل الحكم — شكل الحكم	بعلاقته مع خصوصية السياسة في المجتمع المعني .

بعد تدقيقنا في أسس هذا التصنيف يبقى علينا توضيح مضمونه . سيكون محور موضوعنا مسألة نشأة العلاقات الرأسمالية . ولنبدد قبل كل شيء مفارقة مهمة : ليست الرأسمالية الممر الضروري لكل المجتمعات . فظهور المجتمعات الرأسمالية ولد معطيات دولية تسود فيها العلاقات الرأسمالية الامبريالية . بقيت بعض المجتمعات مؤقتاً خارج هذه الحركة . وقاومت الاخرى التغلغل الرأسمالي : أما المجتمعات الباقية فقط « عرفت » ظاهرياً المرحلة الرأسمالية لتصل مباشرة إلى مرحلة ما بعد الرأسمالية . على العموم : فان الدول تنقسم وتحدد سياستها المحلية والدولية على قاعدة هذه الظاهرة . ان الاقرار بوجود ثلاثة نماذج كبرى من الأشكال السياسية بدأ بمجتمعات غير رأسمالية مروراً بدول رأسمالية وانتهاء بالتي لحقت الرأسمالية (دول الانتقال الى الاشتراكية) فبعد أربعين سنة من التأخير لسنا بصدد إعادة الحياة لنظرية ستالين[1] حول المراحل الخمس للتطور . سنكتفي فقط باقتراح ثلاث بنيات نظرية كبرى خاصة بالمنظمات الاجتماعية :

(١) ستالين « المادية التاريخية والمادية الديالتيكية » ١٩٣٨ .

من هنا فسيكون تصميمنا كالآتي :

– الفصل الأول : الاشكال السياسية للمجتمعات غير الرأسمالية .

– الفصل الثاني : دول المجتمعات الرأسمالية .

– الفصل الثالث : دول مجتمعات الانتقال الى الاشتراكية .

الفصل الاول :

الاشكال السياسية للمجتمعات غير الراسمالية

يحتاج هذا العنوان إلى توضيحين :

فرغم الطابع العام لعبارة « غير رأسمالية » فاننا فضلناها على عبارة « السابقة للرأسمالية » . فهي تغطي ضمناً كل الأشكال التي سبقت الرأسمالية . إلا أنه ليس للتحديدات البسيطة مكان في هذا المضمار . اذ تفترض عبارة « مجتمع ما قبل الرأسمالية » ان التاريخ يسير بالضرورة باتجاه واحد وأن قدوم رأس المال هو مرحلة من المراحل الأكيدة في التطور الانساني أنها لاغمائية باطلة : فسنلاحظ أن هناك أشكالاً متعددة تناسب هذا النموذج من المجتمعات . وقد شكلت البعض منها فقط تاريخياً المرحلة السابقة لرأس المال : كالاقطاعية في أوروبا الغربية .

من جهة أخرى علينا تفسير غياب عبارة « الدولة » : ففي هذا النموذج من المجتمع لا يمكننا القبض على الشكل السياسي انطلاقاً من مفهوم الدولة . إلا إذا تناولنا انماط الانتاج الآسيوي والعبودي . فالمجتمعات غير الرأسمالية هي غالباً مجتمعات بدون دولة أي بدون جهاز سياسي خاص ومستقل عن بقية المؤسسات الاجتماعية ولا يعني هذا أن المؤسسات السياسية غائبة (ستكون

(١) كلاستر *P.Clastres* في « المجتمع ضد الدولة »، منشورات مينوي «*Minuit*»، – ١٩٧٤ .

هذه المشكلة موضوع بحثنا في هذا الفصل) بل انها غير متحررة تماماً عن بقية المؤسسات الدينية والعائلية منهـا . واننـا لنرى في نمط الانتاج العبودي والآسيوي بروز أشكال سياسية متميزة عن البيروقراطية الآسيوية والمدن – الدولة القديمة .

وضمن حدود هذه المقدمة ، سنكتفي ببعض الأمثلة المعبرة وستتخلى سلفاً عن الشيوعية الأولية التي تصف المجتمعات بدون دولة سكانها مجتمعات بدائية أو تقليدية أو معادية للدولة . ما زالت الأبحاث الماركسية حول هذه المجتمعات جزئية . ويبقى علينا القيام بالكثير : فيبدو أن البنى العائلية داخل هـذه المجتمعات تملي وظائف مماثلة كتلك التي تحمل عبئها الطبقات الاجتماعية في مجتمعاتنا . وبهذا المعنى نستطيع كشف هوية سياسة هذه المجتمعات [1] .

ولكي نقتصر على الأمر الأساسي فاننا سنهتم بثلاثـة أشكال سياسية رئيسية : دولة نمط الانتاج الآسيوي ، والمجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي

آ ـ دولة نمط الانتاج الآسيوي :

يضعنا هذا الافتراض أمام حالة مثيرة للغاية تكمن ندرتها ببنية ذلك الشكل السياسي ؛ الممكن تسميته دولة ؛ الذي يغطي الجسم الاجتماعي بأكمله ، وهو يطرح مفهوماً أثار الكثير من التساؤلات حول امكانية تطبيقه على بقية المجتمعات . ليس هذا التعميم مجاناً : فلنمط الانتاج (كما حددناه) خصائص تستطيع أن تفسر جوانب المجتمعات التي حركها هذا النمط كالصين مثلاً ؛ ويقول البعض أن دولة نمط الانتاج الآسيوي ما زالت موجودة وان اختلفت أشكالها .

(١) للاطلاع على تحليل للاعمال الانتولوجية ، هناك كتاب لبالوديي *Balaudier* « الانتروبولوجية السياسية » مجموعة (بوف) ١٩٦٦ – ودراستين ماركسين تري *Teriay* في « الماركسية أمام المجتمات البدائية » منشورات مسبيرو سنة ١٩٧٢ .

ينبغي إذن رؤية الأمور بدقة لتقدير الرهان الذي فرضه هذا النقاش .

آ ـ العلاقة الاجتماعية لمجتمع نمط الانتاج الآسيوي ،

يمثل نمط الانتاج الآسيوي حالة من التوازن(مستمرة وسريعة العطب في آن واحد) بين نوعين من البنى : فهناك من جهة البنية القديمة وهي بنية التجمعات البدائية المرتبطة بالصلات العائلية (الحقيقية أو الوهمية) التي تسير بآليـة الشيوعية البدائية ، وهناك من جهة أخرى بنية الطبقة التي تضم إلى هـذه التجمعات مجموعة من الأفراد ، الذين بدلاً من تجسيدهم وحدتها (الحقيقية أو الوهمية) ؛ يقتطعون جزءاً من انتاج هذه التجمعات على شكل ضريبة . إذن فالمجتمع الآسيوي لا يحقق هاتين البنيتين ؛ بل يحقق ترابطهما داخل وحدة متناقضة تمثلها الدولة الآسيوية . وخلافاً لما يبدو ظاهرياً ؛ فان هذه المجتمعات تمتلك ثباتاً عجيباً رغم الحروب الداخلية التي تهزها من حين لآخر . ولن ينتهي أجلها إلا عند التقائها بالرأسمالية التي ستدمرها من الداخل .

١ – التجمعات القاعدية :

يحاول ماركس انطلاقاً من النموذج الهندي [1] بناء نظرية خاصة بهذه التجمعات . وهو يصفها بالبدائية بمعنى أنه تسود فيها علاقات مبنية على القرابة وان تقسيم العمل فيها لم يتطور كثيراً . تأخذ هذه التجمعات شكل القرى التي تمارس الزراعة وتعرف الملكية الجماعية للأرض . أما الانتاج فله وجهـة الاستهلاك المحلي ويوزع مباشرة . لذا فهو ليس بضاعة ولا يقيّم مالياً . ويعرف فائض الانتاج مصيراً معاكساً إذ يستخدم عادة لتسديد الضرائب ، اما كبضاعة صرفة واما كقيمة مالية . وفي اطار هذه الطريقة من الانتاج فليس للتبادل رقعة واسعة ويقتصر دوره على أمور محددة . فالقرية تصنع أيضاً

(١) ماركس « رأس المال » الجزء الرابع من الفصل الرابع عشر من المفيد أيضاً العودة لمقالاته في « الدايلي نيوزويك تريبيون » تحت عنوان « الماركسية وآسيا » داخل مجموعة (*A. Colin*) ١٩٦٥ .

الخيرات الضرورية بفضل عمل الحرفيين المُمولين من التجمع ذاته (الحداد ـ الحائك ... الخ) ـ هذا إن لم تقم العائلة نفسها بهذا العمل . كما لاحظنا فان الامتلاك الجماعي للأرض والوحدة السائدة بين الزراعة والمهنة والتقسيم الثابت للعمل [1] تساهم في ابقاء هذه التجمعات ثابتة وملتفّة ذاتياً . إلا أن هذه التجمعات القروية تسكن مناطق قاحلة وشبه صحراوية أحياناً ، حيث تستحيل الزراعة دون اللجوء إلى الري الاصطناعي الذي بدوره يفترض بناء القنوات والأعمال المائية . ولا تسير هذه الأعمال دون رقابة أي دون جسم منظم ومركزي . وهذه الضرورة هي التي أدت إلى تدخل سلطة موضوعة فوق هذه التجمعات وهي ليست سوى الشكل الأولي للدولة المركزية [2] .

٢ ــ الفئة البيروقراطية (*Caste*) :

خلافاً لما تشهده الأنماط الاقطاعية والرأسمالية تظهر في هذه المجتمعات مجموعة من الأفراد الذين أصبحوا بفضل وظيفتهم أسياد التجمعات القروية دون أن يمتلكوا بالضرورة الأرض أو خيرات هذه التجمعات . انهم البيروقراطيون الأصليون الذين لا يملكون الا بواسطة سيطرتهم على المنشآت المائية . وباسم هذه الوظيفة اغتصبوا جزءاً من انتاج (فائض انتاج) هذه التجمعات . حينئذ شكلوا حتماً طبقة اجتماعية مستغلة تحصل على أرباحها وسلطتها من خلال هذا الاستثمار . بيد أن هذه الطبقة تنظمت بطريقة فئوية أي بطريقة صارمة للغاية إذ يصعب الوصول إليها (المباراة الشهيرة للموظفين

---

(١) ماركس « رأس المال » الفصل الرابع عشر ـ منشورات (*La Pléiade*) : ص ٨١١ .

(٢) ولهذا السبب يصف بعض المؤلفين المجتمعات ذات نمط الانتاج الآسيوي « بمجتمعات هيدروليكية » .

الكبار) للماندران (*Mondarins* الصينيين) [*] . وهي مبنية بصورة مركزية وهرمية للغاية . من هنا يسهل تشبيهها بالتنظيم العسكري . وبقدر ما أحلت دورها الخاص بالانتاج الزراعي رسخت شرعيتها وأكدت استمراريتها على صورتها السابقة محتكرة العمل الفكري والتنظيم الإداري . وقد استأثرت السلطة السياسية وان جسدت رسمياً هذه السلطة في شخصية الحاكم الديني والدنيوي أي الامبراطور . وبذلك نفهم أن تغيير السلالات الحاكمة وثورات القصور لم تدخل تعديلاً على آلية النظام فهو يستمد حياته أساساً من هذه الفئة البيروقراطية .

٣ ــ الدولة الاستبدادية :

حدد المراقبون النظام السياسي لنمط الانتاج الآسيوي بعبارة الدولة الاستبدادية . ومن أشهرهم مونتسكيو (*Montesquieu*) [1] وقد يكون من المفيد تحديد الخصائص الدستورية لهذه الدولة الاستبدادية اذ تختفي وراءها معالم نموذج الدولة « الادارية » .

فالمظهر الذي أدهش المسافرين وما زال يدهش المراقبين (لنلاحظ الطريقة التي يتكلم بها البعض عن الدول العربية والآسيوية) : هو شخص « المستبد » أي رأس الدولة . وفيما وضع مونتسكيو الخشية كمبدأ لهذه الدولة ، ارتأينا أنه من الأفضل القول بأن القانون يبدو غائباً تماماً في الدولة الاستبدادية ، فهي تشكل نقيضاً لدولة القانون « الغربية » . وبما أن كل الأمور متوقفة على ارادة الأمير : يستطيع هذا الأخير التحكم بالظروف . أنه على حد قول أحد المؤلفين [2] حكومة الهوى . على العموم : ما زالت طرق

(*) ملاحظة المترجم ـ الماندران هم كبار الموظفين الرسميين في الصين القديمة .

(١) مونتسكيو عن « روح الشرائع » ، الكتاب الخامس ـ صفحة ١٣ ـ ١٤ .

(٢) (التوسير) مونتسكيو « السياسة والتاريخ » *PUF* مجموعة (سيب) الفصل الرابع الاستبداد .

الحكم في هذه البلدان اعتباطية حيث يظهر التعذيب والقهر الجسدي كوسائل رائجة لممارسة السلطة . ولن نعود إلى وحشية الاباطرة الصينين والقياصرة التي قيل عنها الكثير . فالسمة الأوضح لدول نمط الانتاج الآسيوي هي الصفة المطلقة لسلطتها السياسية . وباستطاعتنا الملاحظة أن وجود قوانين دستورية لا يقتضي بالضرورة وجوه حكم يحد من صلاحيات الدستور[1] ذلك لأن الحاكم هو الذي وضع الدستور وباستطاعته تطبيقه وتغييره حين يشاء . وفي حالات عديدة تعزز سلطة الحاكم الدينية استبداديته ويقف الضغط الشعبي أو « المؤسسي » عاجزاً أمام ممارسة أية رقابة . تميز هذه الخصائص دولة نمط الانتاج الآسيوي عن الاستبدادية الأوروبية التي تعرف مؤسسات شبه تمثيلية وقوانين أساسية تقيد السلطة المركزية . وهي تجعلها مختلفة عن النظام الاقطاعي حيث تمنح امتيازات « المُقطع » المتسلسلة للنبلاء ليتم التوازن في سلطة السيد الاقطاعي . وحتى إذا وجدت « مجالات » أكثر استقلالية (الدولة ــ القرية ــ التعاونية المهنية) فهي لا تستطيع إعادة النظر بالسلطة المطلقة التي يتمتع بها الامبراطور .

إلا أن هذه الاستبدادية ليست سوى النتيجة المنظورة لسلطة ذات خاصية بيروقراطية أساساً . فلدولة نمط الانتاج الآسيوي جهاز مركزي فعلي يمتلك سلطة غير محددة[2] . كما أن طبيعة المهام التي تقوم بها الادارة تولد تخصصاً أي نخبة من الكفاءات تحسدها عليها البيروقراطية الحديثة . فالفرعونيـــة وامبراطورية الصين عرفتا الاحصاء كما نعرفه اليوم . ذلك لأن جباية الضرائب تفترض معرفة عدد الذين يدفعونها . وانطلاقاً من هذا الواقع عرفت هـــذه المجتمعات أرقى وسائل الحساب والكتابة . فتنظيم الري الاصطناعي يؤدي

(١) (K. Wittfogel) « في الاستبداد الشرقي » منشورات (Minuit) عام ١٩٦٤ ، صفحة ١٦٦ .
(٢) المصدر نفسه .

إلى تشكيل جيش من التقنيين والوكلاء القادرين على حل المشاكل الناجمة عن جر المياه وتحقيق أشغال البناء وتخطيط الطرق . وتفسر الصيانة الدقيقة والدائمة التي يتطلبها نقل المياه وتوزيعها وجود الموظفين المكلفين بالقيام بهذه الأعمال . أخيراً فان بسط نفوذ الدولة على باقي القطاعات الاجتماعية يكفل استمرار تأثيرها . ومن هنا فان ادارة البريد والاستعلامات تسمح بسرعةبانتقال المعلومات الضرورية للملك .

تنتج دولة « نمط الانتاج الآسيوي » فئة من « الموظفين » أي افراداً يمتلكون مركزاً معيناً ويلعبون دوراً محدداً ؛ وذلك انطلاقاً من منطق تنظيم مجرد يتناسب مع متطلبات نموذج خاص للانتاج . وتظهر في هذه المجتمعات وسائل ادارية نستطيع القول أنها حديثة مثل الانتخاب بالمباراة والتمسك بالهرمية والنظام المبنيين لا على الثروة بل على الكفاءة . وتخفي هذه البيروقراطية خلف وظيفتها طبيعة طبقية : فمع اقتطاعها فائض الانتاج الزراعي تستأثر بجزء من هذا الاقتطاع بفضل موقعها داخل عملية الانتاج . وككل طبقة فهي تحمي مصالحها مواجهة بذلك الصدامات التي تتلقاها من جانب الفلاحين . فالمجتمع الاستبدادي يشهد غالباً أزمات وانتفاضات يضطر لقمعها إذا أراد الاستمرار . ومن البديهي ان هذه المظاهر هي اشارة لصراع طبقي ، إلا أنها صراعات مسدودة السبل بسبب الرعب الذي تفرضه سيطرة الامبراطور : إذ تبقى الوسيلة الأفضل عند الشعب لتجنب القمع هي الخضوع لمشيئة الأمبر عبر تقديم أقل ما يمكن من الغنائم (التهرب من دفع الضرائب ، اخفــاء المداخيل ، السخرة التي تتم ببطء) . وهذا ما يفسر في آن ؛ جمود هــذه المجتمعات (الظاهري على الأقل) وثبات الدولة وانخفاض مستوى التطور . فجميع العناصر تساهم في استمرارية هذه الأنظمة : لنتذكر القرون العديدة التي سادت فيها الدولة الصينية الامبراطورية والدولة الفرعونية .

ب ـ نمط الإنتاج الآسيوي وعالم اليوم :

يكاد يتحول تحويل نمط الانتاج الآسيوي إلى موضة اليوم بعد أن تجاهله الجميع ورفض وجوده أصلاً على العموم ، فان التساؤلات التي يثيرها هذا التحليل تحصر ضمن الاهتمامات الثقافية [١] .

وعلى سبيل المثال ، نذكر امتداد هذا المفهوم إلى مجتمعات أخرى غير المجتمعات التي حللها ماركس الذي بنى هذا المفهوم انطلاقاً من وثائق تتعلق بالصين والهند . من هنا استعماله لصفة آسيوي . لكن هذا لم يعن بالضرورة استثناء بقية المجتمعات عن هذا التحليل . ألم يقل عن المجتمعات المرتبط انتاجها بالري : « ان الظروف المناخية والجغرافية الخاصة بتلك المساحات الصحراوية المتمدة بين الصحراء والجزيرة العربية وايران والهند وبلاد التتار وحتى أعلى قمم آسيا ، جعلت من الري الاصطناعي (...) قاعدة الزراعة الشرقية [٢] ؟ هكذا وفيما نحن بصدد القارة الافريقية تصبح مصر الفرعونية مثالاً نموذجياً لنمط الانتاج الآسيوي حيث توزع التجمعات البدائية على الأسس ذاتها وكذلك الامتلاك الجماعي للأرض بالإضافة إلى الخضوع التام لسلطة مركزية تتحرك بواسطة ادارة ثقيلة تقتطع بدورها فائض الانتاج الزراعي [٣] ، الا أن العديد من الباحثين ادعوا وجود أمثلة حية عن نمط الانتاج الآسيوي داخل افريقيا السوداء وأميركا الجنوبية (في العهد السابق للكولومبية) . يفترض ذلك بالطبع تعديلاً للتصور الأولي . فبالنسبة لافريقيا مثلاً ، قد لا تكون ولادة الفئة البيروقراطية مرتبطة بالري الاصطناعي ؛ بل نتيجة للاحتكار التجاري

---

(١) دفتر « (CERM) حول نمط الانتاج الآسيوي . المنشورات الاجتماعية ١٩٦٩ . من المهم قراءة المقدمة النقدية (*Vidal – Naquet*) لكتاب (*Wittfogel*) المذكور آنفاً و « رسالة إلى القارىء » .

(٢) كارل ماركس عن مقال في النيويورك ديلي تريبيون .

(٣) (*Witt fogel* .) « الاستبداد الشرقي » .

الذي مارسته بين القبائل [١] . ففيما يخص مجتمعات نمط الانتاج الآسيوي ، ليس هناك تفسير اقتصادي مباشر وصرف (تحقيق المشاريع الكبرى) بل هناك احتكار تمارسه فئة معينة لوظيفة اجتماعية تعجز عن تحقيقها مختلف التجمعات القروية كل على حدة .

وانتشار هذا المفهوم يتضمن أخطاراً : التذويب الكامل لخصوصيات نمط الانتاج الآسيوي في تحليل أشكال متباينة من النظم الاجتماعية . ويؤدي ذلك إلى دغمائية أخرى تجعل من نمط الانتاج « الآسيوي » مرحلة ضرورية لكل مجتمع بشري يعبر عنها إلى المجتمع الطبقي .

إلا أنه ليس للتساؤل حول صحة هذا المفهوم أهمية أكاديمية فحسب . بل صفة أساسية لا نستطيع التغاضي عنها . ان الصاق صفة « نمط الانتاج الآسيوي » بهذا المجتمع أو ذاك يستوجب تفسير أشكال تغييره اللاحق وبالتالي ايجاد ترسبات هذا النمط الانتاجي داخل المؤسسات والممارسات الحالية . وها هو الرهان : إذا كان السوفيات قد اعترضوا سنة ١٩٣٧ (مناقشات لينينغراد) على مفهوم نمو الانتاج الآسيوي وإذا لم يستعمله الصينيون حتى اليوم [٢] فذلك بسبب خشيتهم من ظهور تطابق بين هذا النمط من الانتاج والتنظيم السياسي الحالي. يتقدم بهذه الحجج (*K. Wittfogel*) في كتابه (الاستبداد الشرقي) فالقول بأن روسيا القيصرية كانت ذات نمط انتاج آسيوي يعني فتح باب المجازفة أمام ايجاد استمرار لهذا النمط الانتاجي في

---

(١) (*M. Godellier*) « الامة في اطار نمط الانتاج الآسيوي والشكل الماركسي لتطور المجتمعات » دفتر CERM المذكور آنفاً ، ص ٨٧ .

(٢) (*M le febkre*) : كنا نتمنى أن يسير الرئيس ماو على خطى ماركس والفكر الماركسي ويتكلم عن نمط الانتاج الآسيوي . لا نستطيع تجنب الافتراض بأن هناك اعتراضين على هذا المفهوم . ما هي الأسباب ؟ لماذا يزعج ؟ من يزعج ؟ أن تقليص هذا المفهوم إلى حجم الاقطاع لا يشبع التفكير (عن الدولة – الجزء الثالث – صفحة ٤٠٤) .

الفترة التي تلي الثورة . ولا يعني هذا سوى أن نظام ما بعد ١٩١٧ ينتحل نمط الانتاج الآسيوي ليعيد بناءه وتطويره . فاذا فهمنا جيداً جوهر مفهوم « نمط الانتاج الرأسمالي » رأينا أنه مبني على بيروقراطية ذات قاعدة اجتماعية واسعة يشكل فيها الموظفون الطبقة المستثمرة دون أن يملكوا بالضرورة أدوات الانتاج . إلا أن ما جرى في الاتحاد السوفياتي خلال الفترة الستالينية يتلخص باستيلاء البيروقراطية ذات النشأة الادارية والحزبية على السلطة دون أن تمتلك وسائل الانتاج، مخضعة جماهير الشغيلة لارادتها الاستبدادية. ولم تكن حملات التطهير والمحاكمات والغولاغ (*Goulag*) سوى الوسائل الضرورية التي مكنت البيروقراطية من تثبيت سيطرتها وتأمين استمراريتها [١] .

ولعل الصين هي كذلك النتاج الفعلي لنمط الانتاج الآسيوي . اناستراتيجية الحزب الشيوعي الصيني المبنية على مساندة الفلاحين لها وإعادة احياء التجمعات القروية ومحاصرة المدن وتثبيت دعائم حزب عريض وجهاز موظفين وعبادة الشخصية ، لا تفسر إلا على قاعدة استمرار نمط من التنظيم الاجتماعي عمل منذ آلاف السنين . على العموم ، لم يكن تبني الماركسية (عملياً ونظرياً) من قبل ماو تسي تونغ ليتحقق الا بفضل تنشيط الميول والمؤسسات الراسخة بقوة في ضمير الصينيين ومجتمعهم . فالصين بالأمس كما هي اليوم ، مجتمع زراعي يديره موظفون متعلمون .

وعلى هذه القاعدة باستطاعتنا ايجاد تفسير لمجتمعات مدنية أخرى من النموذج الآسيوي ذاته : في مصر الناصرية ثم الساداتية يواجه النظام جيشاً من الموظفين والفلاحين المعدمين . كذلك في تايلاند وكمبوديا ، وهناك اغراء بتفسير هذه المجتمعات انطلاقاً من إعادة احياء مفهوم نمط الانتاج الآسيوي :

(١) في الطبعة الجديدة لكتابه « الاستبداد الشرقي » يقدم كارل واتفوغل . على غلاف كتابه صورة ستالين كتجسيد لانتشار المفهوم .

تستمد النخبة غير المنتجة قوتها من وظيفتها الاجتماعية الضرورية ، منسقة عمل الأفراد المنتجين وواجدة في هذه السيطرة وسيلة استغلالها .

ولا يخلو استعمال هذا المفهوم من الاثارة . فهو يشدد على الاستمرارية التاريخية وعلى ضرورة الأخذ بالمؤسسات وبالآلية التي عملت منذ آلاف السنوات وأثرت باستمرار في منظمي المجتمع الاشتراكي لهذه البلاد . وليس عبثاً أن نأخذ بعين الاعتبار جذور البيروقراطية الحالية لأن الثورة عاجزة عن ازالة آثار تجربة قديمة بسهولة .

بيد أن « المقارنة ليست هي العقل » . هذا ما تؤكده حكمة لعلماء القانون. ولا معنى لتشبيه البيروقراطية الحديثة ببيروقراطية نمط الانتاج الآسيوي . ان باستطاعته فقط أن يسهل علينا فهم عدد من التصرفات والمؤسسات ، وليس تفسير نظام بأكمله . فالأخذ بهذه المقارنة فحسب يعني تجميد الفترة التاريخية الممتدة بين يومنا هذا ومرحلة بدء تكوين نمط الانتاج الآسيوي ، والاستخفاف بالتحولات الايديولوجية والاجتماعية التي حققتهما الثورتان البولشفية والصينية . ويعني أخيراً تجاهل وقع التصنيع وموقع البروليتاريا في المجتمع الحديث . باختصار يقول ديفيد افانا في « الماوية والشيوعية » : برغم المقارنات المثيرة أحياناً ، فنحن لسنا بصدد البحث عن كل جذور خصوصية الثورة الصينية ، وعن تناقضاتها وعن فكر ماو في ماضي هذا البلد (...) علينا الاحتفاظ بالخصائص المذكورة (...) بهدف تكوين فكرة أدق عن المفاصل المزدوجة للماوية على ماركسية مشوهة وعلى الحضارة الصينية القديمة [١] .

لا يستطيع مفهوم نمط الانتاج الآسيوي أن يفسر مجتمعنا إلا إذا كان المجتمع زراعياً وغير تجاري وذا نمو ضعيف في قواه الانتاجية . ولا تصطلح

(١) ص ٣٢ – ٣٣ .

هذه العبارة للمجتمعات المصنعة أو التي تسير في الوقت الراهن على طريق التصنيع .

(II) المجتمع العبودي، من المدينة ـ الدولة الى الامبراطورية .

تشير مختلف كتب القانون الدستوري إلى أشكال المجتمع العبودي عبر ذكرها للمثل الأثيني في القرن الخامس قبل الميلاد . وانطلاقاً من الفكرة القائلة بأن الديمقراطية ذات مصدر أوروبي ؛ فقد يتصور الطالب أن هذا المجتمع يندرج ضمن اطار يسير تطوره بشكل أفقي . لكن أشكال هذه المجتمعات بعيدة جداً عما نسميه حالياً الديمقراطية . إلا أنه من المفيد أن نلاحظ أن الحقوقيين يتخاصمون حول شكل الدولة في اليونان أو روما القديمة وليس حول ظاهرة نشأة الدولة في ذلك الحين . وربما كنا هنا أمام مسألة مهمة تسمح عن قرب بتحليل العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع العبودي .

آ ـ العلاقات الاجتماعية القديمة : نمط الانتاج العبودي .

هناك اليوم مؤلفات حديثة تشك في شكل نمط الانتاج العبودي وتؤكد أن اليونان لم يكن بوسعهم الاستغناء عن الأرقاء وأن هؤلاء لم يكونوا العمال الوحيدين ولا حتى العمال الأهم [1] . ان هذا التأكيد من جانب مؤلف يخلصنا من تصور تبسيطي للتاريخ القديم . فهو يبين أن البنى الاجتماعية القديمة لم تقتصر على صراع بين أسياد وعبيد . وسنعود في مكان لاحق إلى التعمق في هذا الأمر .

---

(١) اهرنبورغ (*V. Ehrenberg*) « الدولة اليونانية » ماسبيرو – ١٩٧٦ – صفحة ٧١ .

كيف كان إذاً المجتمع القديم ؟ ليست الاجابة عن هذا السؤال سهلة لأنه في الواقع ليس هناك مجتمع قديم بل ان مجتمعات القدم تستجيب لخصائص مختلفة ولحصر الأمثلة المعبرة عن وجهة نظر الدولة سنختار المجتمعين اليوناني والروماني غير المتطابقين .

يمثل المجتمع اليوناني للفترة الكلاسيكية (أي في القرن الخامس قبل الميلاد) نهاية مرحلة تاريخية تتلخص في الانحلال التدريجي للعلاقات المشاعية (*gentilius*) واستبدال التجمعات البدائية بالاثنيات (*ethnos*) التي يحكمها ملك ومجلس قدماء من ثم بمجموعات مستقلة لها توبوغرافية محددة ومتمحورة حول مركز مديني . انها التجمعات التي سنشير إليها بعبارة« بوليس » (*Polis* أي مدينة) .

وتضم هذه المدن رجالاً أحراراً وغير أحرار . ومن ضمن مجموعة الرجال الأحرار هناك المواطنون وغير المواطنين . أما غير الأحرار فهم بالطبع الأرقاء بالإضافة إلى « التابعين» حسب عبارة اهرنبورغ . نصل هنا إلى جوهر التاريخ الملموس . فالدول (المدن) اليونانية جميعاً لها صفة غازية . فقد وجد القادمون الجدد على الدوام سكاناً أصليين يخضعونهم : فقد وُضع لهؤلاء نظام أدنى وارتبطوا بالأرض ودفعوا الضرائب . انهم بمعنى آخر « أقنان » في نظام لم يتحول بعد إلى الاقطاعية . وتغطي عبارة « الرقيق » عملياً عدداً من المراتب الاجتماعية والوظائف : فهناك العبيد الخاصون والعبيد العموميون وسجناء الحرب وعبيد المنازل . وتختلف واجبات هؤلاء العبيد مع اختلاف حالهم . بالإضافة إلى ذلك ، فإذا لم تتطور العبودية في بداية الفترة الكلاسيكية الا جزئياً ، وارتدت عموماً شكل العبودية المنزلية ؛ فمن الواضح أنها تحولت لاحقاً إلى يد عاملة وأصبحت عنصراً أساسياً من عناصر الملكية. ولكن هناك تنوعاً داخل هذه الفئة القليلة الانسجام : علينا ألا ننسى مثلاً أن العبيد العموميين شكلوا عملاء للدولة وان التجارة والمبادلات المالية هي من صنع عبيد عرف البعض منهم طريق الاثراء الفاحش علاوة على ذلك ، لن ندهش

من تنوع الوضع القانوني للعبيد من مدينة لأخرى : فتمتع البعض منهم بحقوق كاملة ، في الوقت الذي حرم منها البعض الآخر . وليس الترقي الاجتماعي أمراً مستحيلاً خاصة عبر ممارسة التجارة ؛ فقد اختصت المدينة القديمة بتحرير عبيدها .

إلى جانب هؤلاء التابعين ، هناك الأحرار جزء منهم فقط مكوّن من المواطنين . فغير المواطنين هم الغرباء المحرومون « مبدئياً » من جميع الحقوق ولكنهم قادرون على الوصول إلى بعض حقوق المواطن . انهم الدخلاء من اليونانيين وغير اليونانيين الذين سيصبح لهم مكانة مرموقة ابتداء من القرن الخامس قبل الميلاد . وباستطاعة هؤلاء المشاركة في الحياة اليومية المدنية (منازل ومهنة وعبادة) إلا أنهم لكونهم غير مواطنين محرومون من الحقوق العقارية والترافع أمام القضاء . فالعناصر الفاعلة الوحيدة داخل المدينة هم المواطنون : ففي الوقت الذي يحق لهم ممارسة جميع الواجبات المدنية والتخلص من كل عمل اقتصادي ، لم يكن يقف ضدهم شعب متناسق المصالح والقوى . والواقع أن تعدد النظم الاجتماعية فتت القوى ولعل من الصعب قلب النظام الاجتماعي . وقد تآكل هذا النظام من الداخل بسبب ضيق مصالح الطبقة الحاكمة وضيق أفقها .

فإذا أردنا فهم آلية المجتمع القديم وبالتالي طبيعة الأشكال السياسية التي تناسبه علينا الاحاطة به بعبارات طبقية .

ولا تعني عبارة « نمط الانتاج العبودي » ان العبيد كانوا قوة العمل الوحيدة المستهلكة . فهي تلقي بعض الضوء على المجتمع القديم انطلاقاً من العبودية . فالعبيد هم القطعة الأساسية لهذا النظام اذ يقول عنهم اهرنبورغ « لم يكن باستطاعة اليونانيين الاستغناء عنهم » . وكما أن رأس المال ليس

بضاعة ، كذلك العبيد انما هم اشارة لطبيعة العلاقات الاجتماعية . التطور الاقتصادي يقوم إذن على قاعدة استثمار الأرض باستعمال قوة عمل مجانية . فليس هناك أجر ولا أجراء . ومهما تكن الأرباح الممكن تراكمها ، ان في الزراعة أو في العمل الحرفي فليس للانتاج قيمة تبادلية بل قيمة استعمالية فحسب . ويعتمد انتاج الاجراء أساساً على العبيد (وان لم تدل الاحصاءات على هيمنة الأفراد الاقتصادية في القطاعين الزراعي والحرفي) .

يسمح لنا الوضع الروماني بفهم أعمق لهذه الآلية . ليس التبسيط هنا أيضاً صائباً : فللأفراد حقوق وواجبات وامكانيات متعددة ومتنوعة . ولا يحق لنا تصنيف الأفراد حسب معادلة رياضية مستمرة التبدل . بل انطلاقاً من خيال استعماري ومتقطع يضعف حيناً ويقوى أحياناً أخرى [1] يضيف فينلي أنه ضمن هذا الاطار تتضح الصراعات الطبقية كنزاعات بين فئات مختلفة تتصارع للاستيلاء على بعض الامتيازات والمواقع السلطوية . غير أنه إذا عرفت الفترات البدائية لتاريخ روما نظام « عبيدي » غير ذي بال (كما هو الحال بالنسبة للفترة البدائية في تاريخ اليونان) فان هذا قد يدعونا للاعتقاد بأن هذا النظام تطور لاحقاً . وهذا ما يفسر نمو الانتاج المهني الذي لم تكن لتسد حاجاته أشكال العمل التقليدي ؛ فتزايد « العبيد — البضاعة » على الرغم من وجود قوة عمل أخرى في السوق وتعايش العبيد مع العمال الأحرار والتابعين ؛ خاصة هؤلاء الفلاحين الذين فرضت عليهم روما نظام « التابعين » بعد امتلاكها لأراضي جديدة . ولن نتوقف كثيراً أمام الأرقام : فحتى إذا كان العبيد قليلي العدد ؛ فلن يختلف وضعهم عن اخوتهم في الولايات الجنوبية لأميركا في القرن التاسع عشر . فيما لم تعتبر هذه الولايات ذات نمط عبودي ،

---

(١) (*M. I. Finley*) في « الاقتصاد القديم » منشورات مينوي ١٩٧٥ ، صفحة ٨٥ ، ننصح بقراءة الفصل الثالث « أسياد وعبيد » .

وحسب كلام (المؤرخ فنلي فانّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي هو القادر وحده على حسم النقاش . ألا يعني تأكيدنا هذا أننا عدنا إلى تحليل العلاقات الاجتماعية وليست العبودية سوى اشارة لها ؟ ويعود فينلي ليستنتج : « شكل العبيد عنصراً أساسياً للاقتصاد القديم (...) وذلك من ناحية وظيفتهم (حيث يعملون) ، ومن ناحية البنى الاجتماعية (ثقة الشرائح العليا في الطبقة المهيمنة بهم وبعشهم لا بهم)[1] . ويقول مؤلفون آخرون أن العبودية بقيت في الجمهورية الرومانية عبودية منزلية غير معممة بيد أن هذا النظام الوسيط (الواقع بين مجتمع المشاعية ومجتمع الطبقات) عرف تطوراً بفضل بروز زعماء العائلات الذين مدوا سيطرتهم الاقتصادية والعسكرية على الفلاحين المواطنين أصحاب الملكيات الصغيرة . ومن ثم عبر تجنيدهم لجيش من العبيد في زراعة المساحات الواسعة . وقد تحقق هذا التوسع لصالح طبقة جديدة مكونة من الشعب (ب والفرسان الذين قضوا على صغار الملاكين بمصادرتهم لأراضيهم)[2] لخضوا الامبراطورية إذن قاعدة اجتماعية أكيدة . فالطبقة الحاكمة والأفراد والتابعون يقفون بوجه العبيد (القليلي العدد) الذين يهددون بقلب النظام . فالعبودية هي إذن قاعدة لهذا النظام الاجتماعي .

ب ـ من الشكل الاول للدولة (المدينة ـ الدولة) الى الامبراطورية :

نسب اليونان صفة « بوليس » إلى « الدولة المدينة » فهذه العبارة هي جذر « السياسة » في لغتنا . ورغم أنها ليست الشكل الاستثنائي للدولة فهي تمثل الدولة اليونانية أفضل تمثيل . وقد بلورت « المدينة – الدولة » في شكلها

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠٢ .

(٢) دوشيش P. Dockes « ولادة الدولة الامبراطورية الرومانية وتقهقرها » في كتاب « عن الدولة » من تأليف جماعي ، منشورات « تناقضات » ، بروكسل ١٩٧٧ ، صفحة ٤٥٣ .

النهائي (أيضاً في العهد الكلاسيكي) عدداً من الأجهزة سنبحث عن معناها العميق لاحقاً .

ليست أجهزة « البوليس » كثيرة العدد ، وهي ليست معقدة الأشكال . فهي تمثل العناصر الثلاثة الأساسية الموروثة عن العهد البدائي . الملك ومجلس القدماء وأخيراً الشعب . أما العلاقات الممكن نسجها بين العناصر الثلاثة هذه فهي مرتبطة بتغيرات البنى الاجتماعية التي تحملها وليست رهناً لأية نظرية دستورية مطلقة . إلا أن القاعدة النموذجية لما أصبح لاحقاً النظام السياسي البرجوازي قد وضعت في « البوليس المدينة » .

كان هناك إذن جمعية الشعب (أي المواطنين) التي تجسد فكرة المشاركة المباشرة بالحياة السياسية . وقد تحولت الجمعية القديمة للرجال المسلحين إلى جمعية ديمقراطية : كانت هذه الجمعية أصلاً أوليغارشية أي محصورة بفئة من المواطنين (قد يكونون النبلاء) . وامتدت فيما بعد إلى جميع المواطنين المنتمين إلى الطبقات الدنيا . ومع ذلك فليست هذه « الاكليزيا » برلماناً جديداً : فهي لا تعقد إلا بدعوة من المجلس . ويحدد دورهما عملياً في بحث المسائل الكبرى (كالحرب والسلم ومنح صفة المواطنية والحكم بالاعدام ... الخ) . ومن المفارقات المدهشة ان تعدد جلسات الجمعية الذي تسير بموازاة السيادة الشعبيه الفعليه بما يلغي دور الشعب (من فلاحين ومواطنين فقراء) إذ ليس بمقدور هؤلاء التخلي عن عملهم لحضور الجلسات . لذا بقيت الحياة السياسية محصورة بالمواطنين الأغنياء . أخيراً ، لا يمكننا دراسة آلية الجمعية بمعزل عـــن المجلس . فعلاقتها به هي الأساس . أمـــا المجلس فهو استمرار لمؤسسة « القدماء » في العهد الملكي البدائي والممثل للعائلات النبيلة : يتلخص تطور هذا المجلس باستبدال الانتماء العائلي بالثروة والتعيين بالانتخاب . هناك إذاً

(*) الاكليزيا : هو الاسم الذي أعطاه اليونانيون للجمعيات ، وخاصة الاثنية منها .

مجلس ضيق نسبياً وأحياناً مجلسان كما في أثينا ، يمثل أحدهما المواطنين ويمارس الآخر السلطة . ولكن يتوجب علينا ادخال بعض التمييز : فالمجلس ليس تمثيلياً كالبرلمان الحالي ، وهو ليس بمثابة « حكومة» تواجه الجمعية الشعبية . ويرث المجلس عن السلطات التشريعية والادارية والقضائية (بسبب أصوله الدينية طبعاً) الوسائل المختلفة لتجنب الاستبداد (تناوب المسؤولين ومدة الولاية القصيرة ... الخ) .

وفيما كان للقضاة سلطة الهية في العهد القديم ، كلفتهم جماعتهم في « البوليس » بمهام دنيوية تتوزع بين السلطات العسكرية والادارية والقضائية ، فلا يشبهون المواطنين الحاليين . وكانت « البوليس » القديمة تحذر سلطتهم طبعاً وتحاول الحد من اختصاصاتهم بوسائل ناجعة نسبياً . غير ان ما ينفعهم هو الاستقرار والتخصص . وخلافاً للدولة الامبراطورية لم تفرز الدولة اليونانية ظاهرة البيروقراطية . فتعدد القضاة وقف حاجزاً أمام ولادة هرمية روما وامتيازاتها . هنا يكمن سر قوة الديمقراطية اليونانية وحدودها أيضاً .

ما هي المعاني الممكن اعطاؤها لهذه العناصر المبعثرة؟ لا يكفي تجميعها وكأنها قطع للعبة معقدة . بل يجب البحث عن معناها العميق والمستتر أحياناً . وقد ابتدع هذا الشكل السياسي علاقات استفادت منها البرجوازية لاحقاً : انها العلاقات التي تربط المجتمع والدولة بمفهوم المواطن . عليه تكتسب التجربة اليونانية طابعاً كونياً .

تظهر مجموعة الاحرار متناسقة شكلياً على الأقل . وذلك بسبب خصوصيات المجتمع العبودي . ولا يعني هذا اطلاقاً غياب الفوارق الفئوية والطبقية في صفوف الأحرار . ولكن تنظيم العمل الاجتماعي وحدود آفاق المدينة شجع تشكيل مجتمع تلتقي فيه مختلف المصالح . أما الشرائح الدنيا من فلاحين فقراء وعمال مدن فكانت تتنازع مع الفئات الغنية بغية تحقيق العدالة. هكذا فان

وحدة المجتمع الوهمية والحيوية كانت تعكس في المدينة صورة الوحدة السياسية . ومن أعمق دوافع انشاء الدولة العبودية هي تلك الصدفة التي جعلت من الدولة مجتمعاً .

ولهذا فان الديموقراطية بالمشاركة المباشرة للأحرار في الشؤون العامة هي بمثابة تنسيق بين مختلف التقنيات الحقوقية اللاحقة وتأكيد على أن العبيد والغرباء وحدهم هم من يؤمن الحياة المادية واليومية للمدينة . وفيما بعد ستنقلب هذه الحرية الجماعية التي ظهرت داخل الدولة وعبرها ضد الدولة وتتحول إلى حرية المواطن والفرد التي طورتها الفلسفة الصوفية .

بيد أنه يجب أن نفهم بروز هذه الفئة من المواطنين بصورة أخرى : إذ يبقى مواطن الدولة اليونانية مرتبطاً بالعائلة نتيجة لنشأته في أشكال من العائلية البدائية . لم يلعب الأفراد دوراً محورياً في الدولة الا عبر تشعباتهم المحلية . حيث حافظ المواطن على مشاركته الشخصية في الدولة بفضل كثرة الانتخابات »[1] لم تكن العلاقة بين الدولة والمجتمع إذن مجردة كلياً . ومن المفيد التذكير هنا بأن عبارة المواطنية (بوليتيا في اليونانية) كانت تعني الجسم السياسي ودستور الدولة في آن . فلا وجود للدولة الا عبر المواطن والعكس بالعكس . فمساهمة الفرد في الدولة ليست ممارسة قانونية فحسب ، بل هي عنصر مثبت لكيانها . لذا كان يصعب القبول بمواطنين جدد يهددون ، بانضمامهم إلى الجسم السياسي ، باحداث خلل في الجسم الاجتماعي . ان المبادىء التي يخضع لها المواطنون ليست هي « القانون » بالمعنى الحقوقي للكلمة: انها النظام الأساسي ذو الصفة السياسية والثقافية والاقتصادية والدينية .

وبفضل قانون التغيير دفعت الدولة الرومانية خصائص هذا الشكل

(١) اهرنبرغ « الدولة اليونانية » ، صفحة ١٥٢ .

« المدينة ــ الدولة » إلى آخر حدودها . فقد استوعبت الدولة الفدرالية ذات الحدود الواضحة « البوليس » لتشكل نقطة انطلاق الدول الكبرى فالدول الملكية في العهد الهيليني لم تكن الامتداد الجغرافي « للبوليس » بل نهايتها المنطقية. ويعود هذا التحول إلى ثقل النظام وتقليص دور الجمعيات لصالح القضاة ونشأة البيروقراطية وأخيراً انتشار مفهوم المواطنية . انها العناصر الملازمة للتوسع الحدودي والدليل على أن الدولة كالظروف السوسيو ــ اقتصادية قد تغيرت . وقد شكلت القاعدة الاجتماعية للدولة الجديدة من تحالف الطبقات الحاكمة في المستعمرات (كبار الملاكين العقاريين والتجار والمضاربين) والأفراد (وخاصة المواطنين والحديثي التحرر) ضد العبيد والفلاحـــين والتابعين : « تستند كل فئة أو طبقة وسيطة إلى الدولة ؛ وتساندها لفرض سلطتها على الفئات الدنيا »[1] . فرضت هذه الدولة الجديدة والموحدة للطبقات المهيمنة والمحيطة بالطبقة السائدة الرومانية : شكلاً مركزياً وهرمياً وبيروقراطي لم تعرفه من قبل « المدينة ــ الدولة » وقد انتجت المؤسسات الفاصلة بين المجتمع والدولة لتحرير السيطرة الاستبدادية الرومانية بسهولة . هكذا فستبلور هذه الدولة مفهوم نموذج الدولة والقانون .

قد ندهش لوجود مؤسسات مرتبطة برأس المال : في حين لم يظهر نمط الانتاج الرأسمالي . اننا نذكر هنا باحدى مقولات ماركس القائلة بأن وجود رأس المال سبق ظهور الرأسمالية . ويعني هذا ان رأس المال شكل من أشكال الاقتصاد البضاعي سبق المجتمع الرأسمالي . بمعنى آخر ينظم رأس المال أولاً دائرة حركته ويستولي من ثم على دائرة الانتاج (في فرنسا مثلاً ابتداء من القرنين السادس والسابع عشر) .

---

(١) دوشيش « ولادة الامبراطورية » ، المذكور سالفاً ، صفحة ٤٥٨

ليس غريباً إذن أن ترتبط بعض مبادىء القانون برأس المال البضاعي قبل ظهور الرأسمالية بكثير . إذ تعتبر هذه المبادىء جنيناً للقانون البرجوازي . على العموم فان حقوقيي العهد الذهبي للرأسمالية (القرنين السادس والسابع عشر) سيعودون إلى تلك المبادىء « لتخيل » النظام القانوني الجديد .

ج ـ مخلفات المدينة ـ الدولة اليوم :

يميل أساتذة القانون إلى الاستغناء عن التاريخ ودراسة الأشكال القانونية خارج اطارها الفعلي . وهذا ما يحدث بالنسبة إلى دولة الديموقراطية القديمة التي ما زالت تعيش في بعض الكانتونات السويسرية[1] فغالباً ما تذكر الكتب كانتونات (غلاريس *Claris*) ونصف كانتونات انترولان (*unterwallaen*) وابنزيل (*Appzell*) كأمثلــه عن الديموقراطيـــة المباشرة بدون تمثيل . ومن الضروري التحفظ على هذه « الاستمرارية التاريخية » .

فهي تعني تحديداً العلاقة بين « المدينة ــ الدولة » وأشكال حكومتها . ويذكر كتاب بريلو بأن هذه الديموقراطية المباشرة لم تأت من العهد الكلاسيكي القديم بل على الأرجح من بقايا التقاليد الجرمانية القديمة . بمعنى آخر فمهما تقدمت المقارنات الشكلية تبقى اختلافات الشكل بين الدول جوهرية : انها تحصيل حاصل . بيد أننا بحاجة لبعض التدقيق . فقد حاولنا أن نتبنى مسبقاً كيف قامت الدولة القديمة بعملية تركيب للعناصر الاجتماعية والثقافية على قاعدة نظام اقتصادي يسوده النظام العبيدي . فاسحة بذلك المجال أمام المواطنين « للتحرر » من المهام اليومية والانخراط في الحياة العامة . لكن المؤسسات الكانتونية السويسرية تسير بشكل مختلف : فهي تجمع سنوياً كل المواطنين في

---

(١) بولوي وبريلو *M. Prelot et Boulouis* « المؤسسات السياسية » ، صفحة ٧٩ ــ ٧٨ ، ودوفرجيه في « القانون الدستوري » ، ص ٧٩٠ .

(٥) مقاطعات في سويسرا .

اطار يشبه الجمعية العامة يلعب دور مراقب للحكام بدل ممارسة الحكم. وذلك على الرغم من تمتع هذه الجمعية بسلطات واسعة . إذاً ؛ هناك تغير (في التنسيق السابق بين الاختصاصات المختلفة من جمعية إلى مجلس وقضاة) . والتركيز علي التناقض بين هذين الشكلين السياسيين هو من باب اساءة استعمال اللغة .

من المدهش أن نقرأ في كتاب يتناول الدولة المعاصرة الكلام الآتي : ان التساؤل المطروح حالياً يهدف إلى معرفة ما إذا كان يجب اعتبار المدينة القديمة دولة . ومقابلة المدينة بالدولة إذا كانت الحضارة الحديثة تعطي الدولة سمات خاصة . في الواقع ليست الفروقات بين الاثنتين جوهرية بل متعلقة بالمستوى . فسرعان ما نجد في الدولة القديمة عدداً من السمات السوسيولوجية والقانونية التي تميز الدولة المعاصرة [1] . يدعو هذا الاختصار التاريخي إلى القلق . إذ يشير إلى مفهومية شكلية : فلا نستطيع فهم الشكل الديموقراطي خارج الاطار الاجتماعي الذي يلفه. فالمجتمعان الرأسمالي والعبودي يختلفان جذرياً من حيث الجوهر . لذا فلا داعي لهذه المقارنات .

من المؤسف أيضاً أن يكتفي المدرسون بالتكلم عن قلة عدد السكان وتفاهة المشكلات العامة كشروط ملموسة تتحرك في داخلها الديموقراطية القديمة ، وذلك بهدف ابداء اعتراضهم على الفكرة القائلة بامكانية تطبيق نموذج « المدينة — الدولة » حالياً من الأفضل القول أنها كانت تتناسب مع نموذج اجتماعي تجاوزه الزمن من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الايديولوجية .

هل يؤدي هذا الاقرار إلى الغاء فكرة أية ديموقراطية مباشرة ؟ كلا بالطبع نلاحظ حالياً وفي مجتمعات كبيرة وذات المشكلات المعقدة تيارات

(١) بريلو وبولوي « المؤسسات السياسية » ، صفحة ٤ .

موالية كالديموقراطية المباشرة . ولا يريد انصارها العودة للديموقراطيــة الأثينية ؛ بل ابتداع أشكال سياسية من المشاركة الجماهيرية الغتها في معظم الأحيان الديموقراطية البرجوازيه . انما نلاحظ أننا لم نعد بصدد الظرف ذاته . فعندما حققت كومونة باريس عام ١٨٧١ أول شكل من أشكال الدولة الشعبية . وعندما ابتدعت الثورة الروسية مجالس السوفيات عام ١٩١٧ ، لم يكن لهاتين الهيئتين نقاط مشتركة مع الدولة القديمة . لقد أصبح توسيع مفهوم الديموقراطية ممكناً بعد تغيير طبيعة العلاقات الاجتماعية (فلم يعد النمط العبودي سائداً وهناك رغبة لتجاوز العمل المأجور) ... فبالإضافة إلى حل مشكلات الاتصال تقنياً فان ارتفاع المستوى الثقافي يسمح باستيعاب بعض المسائل العسيرة . حينئذ سنكون بصدد انشاء نموذج جديد « للدلالة » مبني على مبادرات القاعدة ومتجاوزاً المدينة القديمة . وليس المطالبة بتحقيق حياة سياسية «تديرها » المجموعات الصغيرة علاقة بمدينة (*Periclès*) بيركليس.

(*III*) المجتمع الاقطاعي

عندما ندرس مجتمع أوروبا الغربية والوسطى للقرن التاسع عشر ؛ من الوجهة القانونية ، فليس هناك تعبير أفضل من اقطاعي [1] لتعيين هــذه المجتمعات . غير أن المجتمع الاقطاعي كبقية المجتمعات لن يحدد نفسه انطلاقاً من مبادىء قانونية فحسب ؛ فلمعرفة العلاقات الاجتماعية أهمية أيضاً في فهم شكل سياسي ناف فعلاً للدولة مع أنه طور سابق لها . وما زالت هذه المفارقة تثير المزيد من التساؤلات . خاصة إذا علمنا أن أشكالاً أخرى بين الاقطاعية ظهرت في بقع العالم بما في ذلك أفريقيا .

(١) تأتي عبارة « اقطاعي » من « اقطاع » الذي يشير إلى نمط من امتلاك الخيرات . هذا ما يذكرنا به (*M. Block*) في المجتمع الاقطاعي (*A. Michel*) ، ص ١١٠

١ - العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الاقطاعي (١)

نسجت هذه العلاقات حول الأرض بسبب السمة الزراعية للاقتصاد : لا يعني هذا الواقع غياب التبادل بل محدوديته . يعين الاقتصاديون الكلاسيكيون غالباً هذا النمط من الانتاج كـ « اقتصاد القصر الريفي » فخلافاً للحقول الواسعه التي زرعت في عهد الامبراطورية الرومانية ، تقلصت المساحة الاقتصادية في العهد الاقطاعي إلى حدود الملكية المتوسطة المتمحورة حول قصر الأسياد . وسارت مختلف هذه المراكز الانتاجية إذن ضمن نظام شبه مكتف ذاتياً : وقد أدى هذا الوضع إلى انحصار العلاقات وعدم ثباتها . إذ انتجت الوحدة الاقتصادية (أي القصر الريفي) كل ما تحتاج اليه المجموعة المنتسبة إليها : لذا فقد تدنت العلاقات التبادلية إلى مستوى حاجات الحياة الاجتماعية . وقد انتج النظام الاقطاعي برأي ماركس : القيمة الاستعمالية ، وليس القيمة التبادلية . لهذا السبب لم يدخل النظام الاقطاعي في شبكة العلاقات المالية ولم يؤد تراكم النقود إلى تكون رأس المال . وسيكون للتراكم الرأسمالي فيما بعد أسباب أخرى منها تزايد المعادن الثمينة واتجاه الاقتصاد نحو شراء قوة العمل . وبانتظار قدوم هذا العهد ، لم تكن قوة للبيع لأنها كالخيرات (الزراعة والصناعة) ليست بضاعة .

ويميل البعض إلى دمج المنتجين بالأقنان ، وذلك بسبب طبيعة العلاقات المنسوجة حول الأرض والتي تسمح بالفصل من زاوية الملكية بين الأسياد الملاكين والمنتجين المباشرين الذين يملكون الأرض ووسائل الانتاج . إلا أن وجود منتجين أحرار يعملون لحساب السيد ويملكون بعض الأرض . يدحض هذا التبسيط ويؤكد أن نظام الاقنان (كالعبودية في المدينة القديمة) هو الشكل

(١) في دفاتر " (CERM) وخاصة مقال (C. Parrain) « السمات العامة للاقطاعية » ، ص ١٣ . وهناك تحليل جيد عن الاقطاعية في أوروبا أعده دويدار (Dowidar) في « الاقتصاد السياسي ، علم اجتماعي » ماسبيرو ١٩٧٤ ، ص ٠ .

الخاص بالانتاج الاقطاعي . ما هو الوضع الفعلي للقن ؟ أنه المنتج المتحرر من العبودية وغير القابل للتملك من جانب سيده . بيد أن وضعه القانوني يختلف عن وضع الأحرار ، بسبب ارتباطه بالأرض التي يعمل فيها ، وهي ملكية السيد . ليس له إذن على الأرض سوى حق استعمالها . ونجم هذا النظام عن تفكك المجتمع العبودي : فقد سكن كبار الملاكين العقاريين في قصورهم ونصبوا أنفسهم كحماة للملايين الصغار الذين سينتجون لحسابهم . وكأصحاب الأشخاص ذوي الوضع الأدنى (الأقنان) لم تتبلور صيغة القن انطلاقاً من صيغة العبد ، بل هي في معظم الأحيان نتيجة لخضوع الفلاح الحر لهذا الظرف الخاص . وقد بدا هذا الظرف أفضل من العبودية لأن القن يؤمن غذاءه بنفسه وينتج أكثر . ليس نظام الأقنان إذن سوى تجاوز للحدود المغلقة للنظام العبودي .

ومع ذلك فكيف نفسر أن هؤلاء المنتمين أصحاب أدوات العمل والأرض يقبلون بمنح فائض انتاجهم مجاناً للسيد ؟ ففي كل وحدة اقتصادية (القصر الريفي *manoir*) يزرع المنتجون المباشرون (الأقنان والأحرار) أرض السيد على طريقة العمل المجاني (اقتطاع السيد للأرباح) وهم بالإضافة إلى ذلك يعطونه جزءاً من انتاجهم الزراعي ويخضعون للعديد من الفروض كاستعمال الطاحونة الهوائية والفرن الخاص بالسيد كما يمنعون من الصيد البري والبحري ... الخ (أرباح مالية) .

وبرأي ماركس فليس هناك حيثيات اقتصادية قادرة على تفسير سلوك المنتجين المباشرين : يجب البحث عن « سبب خارج عن الاقتصاد » (والكلمة لماركس) ويسمح لنا البحث عن السبب بالبحث في التنظيم الحقوقي السياسي الذي يكرس الهرمية الاجتماعية كنتيجة للازادة الالهية ويتشابك مع التنظيم الاقتصادي ويفسر آليته ..

ب ـ الأشكال السياسية الاقطاعية:

يصعب علينا تحقيق تصور صحيح للنظام السياسي الاقطاعي بسبب ميلنا إلى أن نعكس عليه عاداتنا الخاصة وبنياتنا الحديثة . وهذا شيء خاطىء ، فليس السيد سلف زعيم حكومة أو دولة . وليست القواعد العدلية والمالية وتلك التي ولدها التضامن الاقطاعي بذوراً لقواعدنا في القانون الدستوري .

ولتجنب الوقوع في الخطأ علينا الانطلاق من البديهية التالية : ان النظام السياسي الاقطاعي هو نظام التضامن الشخصي لا الاقليمي . وبهذا المعنى فتنظيمه « لا مركزي » بلغة اليوم ، أي يتضمن ويحرك العديد من مراكز التقرير التي تربطها الولاءات الاقطاعية فحسب . وبسبب المعطيات السوسيو اقتصادية فان التمايزات الكبرى التي نعتبرها طبيعية ليست شائعة .

١ ـ التفجر السياسي للنظام الاقطاعي :

جاءت العلاقات الجديدة التي وضع بنيتها عموم المجتمع الاقطاعي لترد على اضمحلال الدولة العبودية وتفتت السلطة على يد العديد من الملاكين العقاريين المستقلين والمعزولين .

فقد تحول القسم (تلك العادة القديمة ذات المصدر الجرماني على الأرجح) الذي يجعل من فرد (مأمور) لآخر ، إلى طريقة قانونية : فباعترافه بأنه « رجل لرجل آخر » يلتزم الفرد بمساعدة سيده والخضوع له . نظمت هذه الظاهرة السياسية العامة المجتمع الجديد . ففي الوقت الذي بدأت فيه تضمحل العلاقات العائلية ، كانت علاقات التبعية تغطي الأفق الاجتماعي : « كان الكونت رجل الملك ، كما كان القن رجل سيده القروي »[1] لم يكن هذا التكريم (كان التابع يضع يديه في يدي سيده قبل تقبيله) تقليداً مجانياً . أنه

(١) (بلوك *M. Block*) « المجتمع الاقطاعي » ، ص ٢٠٩ .

كان عمل خضوع قانوني ترتب عليه نتائج متبادلة : من جانب التابع ، واجب عام بتقديم المساعدة والطاعة إضافة إلى بعض الفروض أحياناً . ومن جانب السيد واجب الحماية واظهار شكل خاص من « العطاء » وهي قطعة الأرض التي يمنحها السيد لتابعه .

فقد كانت الأرض بمثابة مكافأة عن الالتزامات التي قبل التابع تحملها . ولهذه العملية احتفال آخر هو التنصيب[1] ويكفي أن ينتقل هذا « العطاء » عن طريق الوراثة كي تخلي بنية العلاقات الشخصية المكان للترجمة الجغرافية لهذا التضامن : فقد وحد هذا التضامن الأسياد بتابعيهم الذين كانوا بدورهم أسياداً لتابعين آخرين . هكذا شيدت شبكة حرفية ومنظمة استطاعت توحيد مجتمع فتت سابقاً .

ويظهر التفتت والتضامن الهرمي بوضوح عندما نلحظ سلطات السيد على اقطاعيته . ففي مادة العدل كانت القوانين الكبرى والصغرى مرتبطة بالأرض ويخضع لهذا القانون كل من أقام داخل حدودها[2] . نافس المبدأ الاقليمي ، المبدأ الشخصي المعاكس له . من هذا التشابك العظيم للسلطات القضائية . لم تكن بلاطات القصور مقسومة عمودياً للتدليل على المبدأ الهرمي فحسب بل أفقياً أيضاً للتعبير عن عدالة الكنيسة الخاصة . تلك العدالة التي تطال الأفراد بشكل متفاوت وحسب موقعهم الاجتماعي . لذا شهد المجتمع الاقطاعي نزاعات متواصلة بين الاختصاصات ، أرست قواعد هيمنة العدالة الملكية اللاحقة . أما سمات التناقض السائدة داخل هذا التنظيم فهي : من جهة ، أن التفتت اللامتناهي للقانون ناجم عن ارتباطه بالقدرة على القيادة

(١) سنكتفي هنا بالتصميم العام دون الأخذ بخصوصيات المبادىء القانونية للمجتمعات الاقطاعية الغربية لالمانيا وبريطانيا (بلوك) « المجتمع الاقطاعي » ، ص ٢٦٩ – ٢٥١ .

(٢) المصدر ذاته ، ص ٥٠٩ .

مشكلاً بذلك عنصراً هامشياً في قانون المقتطع . ومن جهة ثانية فان تسلسل عمليات التضامن الشخصي أدت إلى نشأة حتمية لعلاقات بين السلطات القضائية التي ولدتها .

ومن المظاهر الأخرى لسلطة السيد ، تلك الناجمة عن واجبه في المساندة العسكرية التي تعتبر احدى أهم جوانب العلاقات مع التابع . وللسيد امتياز خاص بحمل السلاح وخوض الحرب ، إلا أن اتباعه يرافقونه مشكلين بذلك القوة التي ستضمن سلامته . أما التجنيد فلن يتحقق إلا بعد فترة لاحقة . ففي القرون الوسطى كان الفرسان وحدهم يخوضون الحرب يرافقهم الحراس والحاشية . أما الجيش فكان يشكل حسب الحاجة وضمن الحدود التي رسمتها القوانين الحربية .

وعالج التنظيم الاقطاعي مسألة السلطات المالية : إن على التابع أن يقدم المساعدة المالية لسيده : فقد حولت الأعراف الهبات المجانيـــة إلى « مساعدة الزامية » في العديد من الحالات (عندما يعين الابن البكر للسيد فارسا مثلاً) . وفي الوقت ذاته عممت مساعدة « الصغار » عبر جباية الضرائب . وبقيت هذه الجباية لمدة طويلة غير أكيدة من حيث كميتها والفترات الفاصلة بين كل واحدة منها . لذا فقد ضاق بها الفلاحون ذرعاً . وهكذا وهنا أيضاً ومن أعلى السلم إلى أسفله فاننا نمر بنفس نظام التبعية ، المحتفظ بالطرق المناسبة لنوعية الذين يخضعون له .

أخيراً : يتضمن العقد التبعي « مساعدة » من جـــانب التابع ، تتلخص باعطاء النصائح للسيد : إذ يحضر التابع إلى قصر سيده حيث تبحث أهـــم القضايا : فيعطي رأيه مؤكداً التضامن الاقطاعي ، ويحصل التابع بالمقابل على الهبات بالإضافة إلى امكانية أوسع للمشاركة بصورة ما في السلطة .

ومن هذه الجمعيات ستولد لاحقاً البنى الحديثة المتميزة عن البنى القديمة من حيث ثباتها وتجردها من كل علاقة شخصية .

وبالإجمال ، فهل ثمة قانون دستوري اقطاعي ؟ ستكون الاجابة بالنفي إذا أعطينا لهذه العبارة معناها الحديث فقد لاحظنا أن القانون الاقطاعي ، لا يدخل ضمن نطاق القانون العام بمعنى أنه لا يخرج منه اطلاقاً مؤسسة تابعة للدولة تكون « فوق » الأفراد ، أنه قانون يجهل التمايزات الكبرى التي نرفع رايتها اليوم .

٢ — القانون والسياسة في المجتمع الاقطاعي :

يتعين علينا أن لا نبالغ أن مفهوم الدولة الذي بلورته الامبراطورية الرومانية لم يختف تماماً وبقيت صورة السلطة السياسية المتفوقة على تعدد السلطات المحلية . وليس للنظم الملكية سوى مكانة دينية (والتي يترجمها التتويج عبرطقوسه) . وتبدو الملكية ضمن تعدد السلطات الاقطاعية ، مختلفة جوهرياً . وهي قادرة انطلاقاً من هذه الصورة على تجميع خيوط التضامن من أدنى الشبكة الاقطاعية حتى أعلاها . بيد أن هذه الوحدة ليست فعالة لمدة طويلة.

وليس اضعاف الدولة هو العنصر السائد في هذا النظام ، بل هشاشتها . والمثال على ذلك في مجتمعنا المعاصر هو استقلالية السياسة وصورة أشخاص القانون .

ويجهل المجتمع الاقطاعي ما نسميه حالياً السياسة كمجموعة من الممارسات والمؤسسات المستقلة . وتلاقي النظام « السيادي » والنظام الاقطاعي هو الذي أدى إلى تطابق المؤسستين : مؤسسة الملكية الفردية (مع مجموعة القوانين الملازمة لهذه الملكية ومؤسسة السلطة تجاه الجماعة . فعندما يقر هذا السيد أو هذا الرجل الحر بأنه أصبح تابعاً لرجل آخر فهو يضع نفسه تحت حماية هذا

الأخير ويقبل بالخضوع لسلطاته محاولاً الاستفادة من هذا الوضع . بيد أن هذا السيد ليس في النهاية الزعيم الأعلى فهو غالباً تابع لسيد آخر . وهكذا فهو يسلم أمره إلى « رجل خاص » رغم المواصفات التي تؤهله لممارسه السلطة (العامة — وما يحسم كلا منا هذا هو ملاحظتنا لعلاقة « رجال » المقطع بأرضه فهم أحرار يملكون أراضي وبالتالي أقناناً . وهذا يمكننا أن نلاحظ أن تبعية الاقنان تجاه أسيادهم شبيهة بتبعية المقطع وأنها ناشئة عن الحقوق التي يتمتع بها السيد على الأرض بصفته مالكاً لها . لسنا إذن بصدد خضوع القانون العام للقانون الخاص أو التشابك بينهما بل بصدد « الجهل » لهذا التمايز . فالسيد هو في آن واحد شخص عام وخاص . إذن فالطرق التي تؤدي إلى قصره « خاصة » به ولكنها قيد الاستعمال « العام » لاتباعه بقدر ما تعبر هذه الجماعة عن ولائها للنظام . وعندما تحول نظام التبعية من ولاء دائم (كان يفترض إعادة النظر بالتضامن بين الوحدات المختلفة) إلى مؤسسة وراثية ، وعندما تحولت قطعة الأرض الممنوحة كمكافأة لجميع الخدمات إلى ملك اقتصادي غير منتج .. عندذلك يمكننا القول بأن الاقطاعية قد بلغت أوجها. وانطلاقاً من معارضتهم. لهذه الظاهرة استطاع الملوك بلورة تصورهم عن المصلحة « العامة » التي تعتبر فوق شهوات الأسياد والمصالح المحلية . فقد ترافق الظهور التدريجي « للدولة» مع بروز الحياة الاجتماعية. ولم يحقق هذا الاتجاه سوى الثورة الفرنسية وصورة أخرى للمجتمع الاقطاعي يجب الاشارة اليها : وهي ميزة التفاوت التي تستعبد كل تعريف موحد لأشخاص القانون . أما السمة المشتركة الوحيدة لجميع أفراد المجتمع الاقطاعي ، فهي انتماؤهم إلى الدين المسيحي فالجميع يؤمنون بالدين ذاته ويخضعون لكنيسة واحدة : إلا أن هذا الأمر لا يستلزم تطابقاً في الحقوق والتمييز بين العبيد والأحرار تحوّل إلى تراتب استفاد النبلاء من امتيازاته تجاه الأحرار وغير الأحرار (وخاصة الاقنان منهم) . بالإضافة إلى ذلك فقد تحولت تدريجياً فئة من الأفراد الخاضعة شخصياً « للتسليح » إلى مجموعة تطالب بمنح « سلالة الفرسان » امتيازاً وراثياً ، فلم يعد النبيل إذن

من نتاج الطقوس أي من النظام الاجتماعي . فهو يفرض نفسه على هذا النظام ويحاول الاستفادة من امتيازاته ومن أهم الامتيازات : الخضوع لمحاكم خاصة ولقانون عقوبات خاص وحمل السلاح والحقوق ذات « الصفة الفخرية » وأخيراً الاعفاء من الضرائب بحجة الوظيفة العسكرية أما غير النبلاء فليسوا كتلة واحدة فهناك المزارعون وأصحاب الأراضي والاقنان . والفروق بينهم ليست فروقاً قانونية فحسب : بل اقتصادية أيضاً . وكذا فيما يخص فئة الاقنان (كالعبيد) الذين ينقسمون إلى شرائح مختلفة. وهنالك أيضاً البرجوازيون الذين انتزعوا حقوقاً خاصة بسبب مواقعهم المهنية. فرغم انتمائهم إلى المجموعة الريفية التي يربطها « القسم » : فقد حاولوا الافلات من النظام الاقطاعي (١) بخلقهم وحدات جماعية — فبمساندتهم للملوك ضد الاقطاعيين وفرضهم « الحريات » نظم البرجوازيون أنفسهم داخل أطر مستقلة في الميادين المالية والقانونية والعسكرية . وربما عالمنا الجديد . وليست هذه الفئة المهنية سوى أصل لطبقة اجتماعية ما زال يقال عنها الكثير .

أما رجال الدين فقد كان لهم دور مهم داخل النظام الاقطاعي بسبب الوظيفة التي يحملون . وقد حافظ هؤلاء أيضاً على استقلاليتهم بتنظيم أنفسهم قانونياً ومالياً . ولا يعني هذا أنهم على هامش المجتمع الاقطاعي . فنظام الأسياد يطالهم أيضاً : أما العلاقة بين رجال الدين والسلطة الزمنية فهي ذات طبيعة اقطاعية : يعيّن السيد كاهن مقاطعة كما يجيز الملك لنفسه التدخل في

---

(٥) كان « التسليح » (adoubement) في القرون الوسطى من الاحتفالات الهامة التي تعترف بنصيب الفرسان بعد تسليمهم السلاح

(١) قد يميل البعض إلى التصور بأن هؤلاء البورجوازيين معادون للاقطاع . فبما انصهروا طويلا داخل بلاط الاقطاعية . هذا ما يسمح لنا بالتحقيق من العدد الكبير للصفحات في كتاب (M· Block) « المجتمع الاقطاعي » ، ص ٤٩٠ بالاضافة إلى كتاب (Pasukanis) « النظرية العامة للقانون » ، ص ١٢٤ .

اختيار القساوسة والكهنة . انخرطت إذن الكنيسة في النظام الاقطاعي ، وقد وجدت فيه تعويضاً مهماً بتحولها إلى صاحبة أراض واسعة .

ولم تتدخل أية هيئة للاعتراض على اللامساواة القانونية بين الأفراد : فقد منحت الكنيسة بركتها عملياً ونظرياً لهذا المجتمع الهرمي . لذا بدت هذه الحالة في مطلع القرن الثامن عشر غير عقلانية : ففي المجتمع الاقطاعي لا وجود للقانون بل « للامتيازات » أي « للحقوق الخاصة » فقد سارت البنية القانونية للعالم الاقطاعي على نمط تجانس الأنظمة غير المتساوية المكدسة فوق بعضها البعض : وليس على نمط موحد يطال كل الأفراد . ليست هذه الخاصة دون أهمية . ففيما طور بعض المؤلفين مقولة « العقد الاجتماعي » بين الحاكم والشعب للحد من سلطات الحاكم تجاه الشعب : فان هذا « العقد » لا يمت بصلة للنظرية التي ابتدعها روسو في القرن الثامن عشر [1] إلا أنها لم تفتقر إلى بعد أساسي : المساواة : أي الاعتراف بنمط موحد لكل كائن بشري . والبورجوازية وحدها هي التي كانت قادرة على تكوين فكرة عنها .

ج ـ الاقطاعية الاوروبية واقطاعيات العالم الثالث

ليس للنظام الاقطاعي الأوروبي شبيه في بقية بقاع الأرض إلا في اليابان . وقد دلت الأبحاث الانتولوجية على خصوصية المجتمعات الاقطاعية غير الأوروبية . ولهذه المسألة أهمية أكاديمية لأنها تحدد الطريقة التي يمكن من خلالها تقدير ظروف تطور هذه الاقطاعيات . واذا تخلينا عن طريقتنا الغربية في التحليل . كنا مضطرين للتفكير في انتقال هذه المجتمعات إلى انماط انتاج أخرى بصورة جديدة .

(١) (توما الاكويني) « المجموعة اللاهوتية » (الجزء الثاني : القوانين) (بوف) ١٩٤٦ .

١ـ خصوصية الاقطاعيات غير الأوروبية :

لنأخذ مثل الأنظمة الافريقية التي لم ينته النقاش حولها بعد . لقد دهش « المستكشفون » في القرن السادس عشر من وجود « ممالك» في أفريقيا السوداء تشبه في العديد من الجوانب النظام الاقطاعي الذي عرفته أوروبا [1] . بيد أن هذه الـ « الممالك » تتميز عن الاقطاعية الأوروبية في جوانب أخرى عديدة .

علينا الاشارة أولاً إلى استقلالية شبكة العلاقات التضامنية الهرمية عن العلاقات العائلية (التنظيم الفئوي). ففي مملكة (*Buganda*) (في أوغندا) [2] هنالك بنيتان موازيتان : تلك الخاصة بالسلطة على الأفراد (وهي علاقة سياسية صرفة) : والأخرى المتعلقة بالسلطة على الأرض . لقد تمخض التنظيم الاجتماعي المرتبط بالأرض سلطات فئوية (باتاكا) تؤمن . ضمن العلاقات العائلية : استمرارية الجماعة : حتى وان لم يكن لهذه الجماعة وحدة اقليمية . ومن جهة أخرى يقسم التنظيم الهرمي الأرض إلى وحدات اقليمية (المحافظات والقائمقاميات ... الخ) : يديرها موظفون ملكيون .

ويعين الملك هؤلاء الزعماء المحليين (ولبعضهم صفة وراثية) ويمنحهم قطعاً من الأرض مقابل الوظيفة التي يؤدونها . وبهذا المعنى فاننا أمام نظام من النمط الاقطاعي .

إلا أن الفصل بين النظام الاقطاعي والنظام الفئوي داخل هذه الممالك الافريقية ليس من الدقة بمكان . والعلاقات بين النظامين مترابطة : فباستطاعة زعماء الوحدات الفئوية الوصول إلى وظائف السلطة الادارية وبالتالي الانخراط في الهرمية الاقطاعية . وفي الواقع فان « المملكة الاقطاعية » هي حصيلة التقاء

(١) (*Suretana*) « افريقيا السوداء » (الجغرافيا والحضارة والتاريخ) ـ المنشورات الاجتماعية ١٩٧٣ ؛ ص ١١١ .

(٢) (*Balandien*) « انتروبولوجية سياسية » (*Sup*) مجموعة (*Puf*) ، ص ١٦٠ ـ ١٥٩ .

نظامين من التنظيم الاجتماعي ، وهو يؤمن نوعاً من التوازن بينهما ، إلا أنه يلغي الوظيفة السياسية للتنظيم الناتج عن علاقات القرابة مفسحاً في المجال أمام هيمنة الهرمية السياسية – الادارية . يؤكد هذا القول أمثلة افريقية كثيرة خاصة مملكة (*Waalo*) [1] السنغالية .

لقد تقهقرت هذه الممالك أمام الغزاة الغربيين . وقد تحول خضوع هذه المجتمعات الاقطاعية لمصالح المجتمعات الرأسمالية الغربية (تجارة الرق والمواد الأولية) ، ابتداء من القرن التاسع عشر ، إلى استعمار أخذ على عاتقه تكديس ثروات البعض على حساب نهب الآخرين . وبمعنى آخر إذا أردنا فهم مصير هذه الممالك (وهذه الاقطاعية الواهنة ظاهرياً) ، علينا العودة إلى عنصر مهم : التجارة البعيدة المدى (المسماة التجارة البعيدة) ، التي حققت هذا النوع من المجتمع حتى القرنين السابع والثامن عشر . وسمحت التجارة عبر الصحارى بعلاقات تبادل بين افريقيا السوداء من جهة وافريقيا الشمالية وأوروبا وكل البحر المتوسط من جهة أخرى . وفيما صدرت أفريقيا الذهب وبعض المنتوجات النادرة وبعض العبيد : استوردت بالمقابل القماش والملح والعطور والحديد والسلاح . كانت تدير هذه التجارة العائلة المالكة أو احدى الفئات المحتكرة لهذا النشاط . ولذا فقد نعت العديد من المؤلفين هذا الوضع بنمط انتاج آسيوي . ومن خصوصيات هذا المجتمع الاقطاعي أن التجارة تشكل قاعدة تنظيمه وتوازنه [2] .

وقد أدى انتقال مركز الرأسمالية الأوروبية إلى المحيط الأطلسي ابتداء

(١) سمير أمين مملكة (*Waalo*) السنغال قبل الغزو : ماسبيرو ١٩٧٢ .

(٢) اقترح بعض المؤلفين عبارة « نمط الانتاج الافريقي » لابراز دور التجارة الحاسم في تلك التشكيلات الاجتماعية في « الفكر » عدد نيسان ١٩٦٩ .

من القرن السادس عشر إلى تحويل أفريقيا لمنطقة تابعة مكلفة بانتاج اليد العاملة (تصدير العبيد إلى جزر الانتيل وامريكا) . ففيما كانت التجارة عبر الصحارى تعزّز الدول – الممالك الأفريقية وتطورها جاءت التجارة الجديدة لتخريبها وتفككها . وبسبب تجارة العبيد اختل التوازن الذي كان قائماً بين الملك والنبلاء والتجمعات القروية وتقهقرت هذه الدول لأن مؤسساتها لم تصمد بوجه « تحدي » الرأسمالية الأوروبية . وساهم كل من تجارة العبيد والنظام الكولونيالي في تشويه الاقطاعية الأفريقية لدرجة أنه أصبح مستحيلاً أن ينتقل المجتمع التقليدي الأفريقي إلى نمط انتاج حديث . وانتهى المجتمع الافريقي كمجتمع تابعي هامشي . وبهذا المعنى جُمّد » [1] .

ان هذه الطريقة في دراسة الدول – الممالك الافريقية تسمح لنا بفهم الأحداث التي أعقبت الاستعمار . فعندما حققت هذه المجتمعات استقلالها السياسي ، برز هذا الماضي « كتاريخ حصار » ليلعب دوراً حاسماً في تحديد الأشكال السياسية للدول الحديثة .

٢ – النظام الاقطاعي اليوم :

قد نتصور أن النظام الاقطاعي ينتمي إلى الماضي ويتطابق مع صورة الفرسان حاملي الدروع . إلا أن الواقع يخالف هذا التصور . فبعض المجتمعات لم تتخلص نهائياً من هذا النظام الذي يشترط وجوده أحياناً انتقالها إلى نمط انتاج آخر علاوة على ذلك ، فان بعض البلدان ما زالت تعرف هذا النموذج من التنظيم الاجتماعي والسياسي إلا أن المحيط الاقتصادي والسياسي لعالمنا الراهن قد حسم الفوارق الملحوظة . أي سوى التعديلات التي أدخلت على النظام الأولي .

(١) سمير أمين في مقدمة كتاب (*Barry*) مملكة الوالو (*Waalo*) ص ٢٧ .

وأبلغ دليل على ذلك هو التنظيم السياسي للامارات العربية [1] فقد نالت دول الجزيرة العربية والخليج الفارسي استقلالها بعد أن وضعت تحت الوصاية البريطانية . بيد أن النظام الداخلي لهذه البلدان ما زال محتفظاً بسمات الاقطاعية « العائلية » . وكما يؤكد المفكران (*Flory et Mantran*) فان « النظام الاقطاعي الهرم للسلاطين والشيوخ يستمر بالعمل في سلطنة مسقط ومشيخة عمان ، كما أن عائلة خليفة في البحرين ما زالت تحكم : يعاونها مجلس حكومي مؤلف من الزعماء الاداريين وبعض أعضاء العائلة الحاكمة . أما مسيخة قطر فهي ملك لعائلة آل ثاني (...) يديرها مجلس عائلي بصفة استشارية ويرأسها الشيخ . ولا يشكل اتحاد الامارات العربية الذي أنشأه ملوك دول الخليج المختلفة وجسده دستور الامارات العربية الموحدة في ٢ /١٢ / ١٩٧١ سوى وحدة بسيطة : أن المجلس الأعلى للاتحاد (حكام الامارات السبع) يضع السياسة العامة التي ينفذها مجلس الوزراء الذي يملك كذلك السلطة التشريعية في الاتحاد . أما مجلس الاتحاد الوطني المؤلف من أربعين عضواً فليس له سوى دور استشاري : أنه يناقش ويقترح بعض التعديلات » .

إلا أن خصوصية السلطة في مجتمع اسلامي تكمن في حصر القرار في الزعيم وتشعب الاستشارة . ويفرض القرآن على الزعيم استشارة جماعته التي لا يمكن أن يخطىء . ويستمر زعماء دول الامارات بالواقع في ممارسة هذه الاستشارة عبر الاتصال شخصياً بجميع أفراد مجتمعهم .

وحافظت كل الدول الاسلامية التقليدية على هذه الممارسات البدائية وعلى بنية السلطة البطريركية . فقبل انقسام اليمن إلى شطرين ، لم يكن لامامة

---

(١) (فلوري ومونتران) « الأنظمة السياسية للبلدان العربية » ، ص ٣٥٧ وما يليها

أي اليمن دستور مكتوب. وكانت السلطة المطلقة محصورة بيد الامام الذي ينتخبه مجلس العلماء . ففي عام ١٩٦٢ أصدر أمير الكويت دستوراً تبنته الجمعية التأسيسية الا أن هذا الدستور أعطى للأمير وهو رئيس الحكومة « سلطة » تتراوح من حيث حجمها بين سلطات النظام الرئاسي وسلطات النظام البرلماني [1] . وعلى الرغم من المحافظة على النظام الملكي ، فقد « حدثت » العربية السعودية تنظيمها الاداري والسياسي ، وذلك بدافع من الملك عبد العزيز بن سعود ، ثم من الملك فيصل في الستينات .

واغتنت هذه المجتمعات بسرعة بفضل البترول . وعرف الأمراء كيف يستفيدون من هذا الواقع الجديد . وعرفت الانجازات الاجتماعية صعوداً مدهشاً في وقت قصير ، فيما لا يمكن لهذا الصعود أن يستمر إذا نفذت تدريجياً الموارد الأولية . وتحقق هذا التحديث الاجتماعي المفاجىء دون التخلي عن النمط السياسي التقليدي . ولن ندهش بالمقابل من تكاثر الدساتير وإعادة التنظيمات الادارية والتعديلات المؤسسية . فالتنوع الكبير السائد في هذه المجتمعات قاعدة مشتركة تتلخص في احترام الشريعة الاسلامية والبنى العائلية للسلطة . أن العربية السعودية هي المثال الأكمل للتوافق بين الاسلام الصافي الصلب والتحول الاقتصادي المتقدم .

فعلى الصعيد السياسي لم يعد هناك وجود للدول الاقطاعية . فقد تحولت وتغيرت بسبب امتلاكها للثروات الطبيعية التي جعلتها مرتبطة كلياً بالنظام الاقتصادي العالمي . ولن تبقى الصفة البدائية للمؤسسات السياسية إذا لم تتم ايرادات البترول إلى رأس مال . وهذا يعني أن الأمراء لم يستخدموا هذه

---

(١) في ٢٦ آب ١٩٧٦ علق الأمير الدستور والغى الجمعية التأسيسية وصادر السلطتين التشريعية والتنفيذية وينتظر اصدار دستور جديد بعد تسلم الأمير الجديد مهامه في ٣٠ كانون الأول ١٩٧٧ .

الايرادات إلا باللعب على فروقات الأرباح الناجمة عن التوظيف الماهر في الأوساط المالية الأوروبية والأميركية . وبمعنى آخر فقد استفاد الأمراء من الامبريالية وآلتها . وتكفي الأرباح حتى الآن لسد حاجات العدد القليل من السكان من ذوي النمط الحياتي التقليدي جداً والبدوي غالباً . وعندما يأتي اليوم الذي تستخدم فيه الأرباح لبناء المصانع لا القصور : فستظهر ديناميكية مختلفة من التنمية تفترض إعادة النظر بالنظام الاجتماعي (اختيار القرار والرقابة ... الخ) . ومن المحتمل عندئذ أن ينهار النظام الاقطاعي بضربة من « الداخل » .

الفصل الثاني

دول المجتمعات الرأسمالية

عندما يفكر الدستوريون في الدولة : فهم يفكرون حتماً في دولة المجتمع الرأسمالي : فهي النموذج الأكمل للبنيان القانوني والسياسي . ولم يتنبه هؤلاء إلا مؤخراً إلى أن شكل الدولة الذي بنوا فوقه نظريتهم عن الدولة ليست سوى أحد الأشكال المحتملة لها . فقد دفعت التجربة الملموسة للثورة الاشتراكية الحقوقيين إلى القبول بهذه النسبية [١] بعد عشرات السنوات من التأخير .

ومع ذلك : فلا تشكل الدولة الرأسمالية كتلة واحدة لا زمنياً ولا مكانياً . فقد ولدت أشكالاً متنوعة عبر التاريخ ، ما زالت قائمة حتى الآن . وعلى قاعدة هذا التنوع ، أعد الحقوقيون المتمسكون بعالم الأشكال لائحة واسعة بالحكومات بالاعتماد على معايير قانونية فقط . وهكذا قدمت من محاضرات القانون الدستوري قائمة جليلة من أشكال الحكم « مرتبطة بالتفسيرات التي قد يثيرها الفصل بين السلطات والتي تؤكد أشكالاً ثلاثة من الحكم » [٢] . وقد

(١) من أفضل الأمثلة على ذلك ، مقدمة بولوي المخصصة لدراسة الدولة الاشتراكية حيث يقطع مع تقاليد الحقوقيين الطويلة التي تنكر خصوصية الدولة الاشتراكية ، في « المؤسسات السياسية » : ص ١٥٧ .

(٢) بوردو في « القانون الدستوري » (L.C.D.T.) ، ١٩٧٦ ، ص ١٥٧ .

جاءت التحليلات الصائبة لعلماء السياسة لتشير إلى بطلان هذا التقسيم المفتعل «نظرياً» والذي لم يأخذ مطلقاً بالاعتبار الواقع السياسي[1] . وسنعود لاحقاً إلى مناقشة الأخطاء الغريبة التي وقع فيها هؤلاء الحقوقيون ، ومنها مثلاً تفسيرهم الدائم للحكومة البريطانية انطلاقاً من فصل وهمي بين السلطات .

علينا إذن البحث خارج الأطر الدستورية ، عن أساس لتصنيف يعكس الواقع السياسي . لذا فسنعود إلى التمييز الذي بلوره أحد الاقتصاديين بين أطوار التحول الاجتماعي ومراحله [2] .

ان عبارة «الطور» تعني لحظات التطور الكبرى للتكون الاجتماعي كنشأتها واعادة الانتاج الموسعة لبنيتها . وتتصف كل هذه الأطوار بحركة خاصة لمستويات التشكل الاجتماعي وتناقضاته ولا يعود الدور في خلق التباين الموضوعي هذا إلى التصورات الايديولوجية ، بل إلى خصوصيـة البنى الاجتماعية في كل لحظة من لحظات التطور الاجتماعي– تراكم الأطوار التي يمر بها المجتمع الرأسمالي بين سمات سياسية مختلفة (من نشأة المجتمع الأولية إلى إعادة الانتاج الموسعة للبنى) .

نستطيع التمييز على الأقل بين شكلين سياسيين للدولة الرأسمالية : يتناسب الأول مع عملية التراكم ويعبر الثاني عن طور اعادة الانتاج الموسع . ويملك هذان الشكلان وسائل متنوعة تبعاً لخصوصيات الحياة السياسية للمجتمعات المعنية ، إلا أن التحليل لا يكتمل إذا لم ندخل شكلاً سياسياً اضافياً يترافق مع الأزمات التي تمر بها الدولة الرأسمالية . وبقدر ما نتخلى عن إعطاء الصفة

(١) يعود لدوفرجيه الفضل الأكيد على زعزعة قناعات الحقوقيين . من المفيد مثلا العودة إلى «الجمهورية الثالثة والنظام السياسي» ؛ فنيار ١٩٦١ .

(٢) شارل بتلهام «الانتقال إلى الاقتصاد الاشتراكي» ماسبيرو ١٩٧١ ، ص ١٦ .

الحدث العابر لهذه الأزمات ، نستطيع الكشف عن مصدرها الفعلي : فهي ليست سوى أحد جوانب النمو الرأسمالي . ولا تقتصر الأشكال الخاصة للدولة التي تولدها تلك الأزمات على ترسيخ سلطة الأنظمة ذات الانتاج الموسع فحسب .

هناك إذن ثلاثة أشكال للدولة في النظام الرأسمالي : الدولة الاستبدادية التي شهدت نشأة الرأسمالية ، والدولة الليبرالية (والليبرالية الحديثة) المترافقة مع عملية اعادة الانتاج الموسع . وأخيراً الدولة البونابرتية والفاشية التي ولدتها الأزمات .

١ ـ دولة طور التراكم الرأسمالي البدائي :

تشكل الدولة الفرنسية لحظة تشييد العلاقات الرأسمالية في نهاية القرون الوسطى مثلاً من أفضل الأمثلة على ذلك . فهي تجسد الدولة الاستبدادية رغم أنها لا تعبّر سوى عن إحدى المراحل الانتقالية الممكنة من الاقطاعية إلى الرأسمالية .

ومن المفيد أيضاً الاشارة إلى أن عملية التراكم البدائي لرأس المال ليست من نتاج الماضي فحسب فهي ما زالت تتحقق حتى يومنا في بعض المجتمعات . إلاأن هذا الشكل للدولة يحمل خصوصيات جديدة بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية السياسية للمجتمعات الحديثة الناجم بدوره عن ترابطها بالاقتصاد ويتوجب علينا اكتشاف هذه العملية المستترة تحت اسم «الاشتراكيات الخاصة» التي يقدم العالم الثالث عنها أمثلة عديدة .

آ ـ الدولة الاستبدادية الفرنسية (القرنين السادس عشر والسابع عشر) أو دولة الانتقال من الاقطاعية الى الرأسمالية [1] :

تعيدنا عبارة «الاستبدادية» إلى أجواء ساد فيها الملوك وسحق الأفراد

(١) سنستعيد هنا تحاليل بولنتزاس في «السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية» ، ماسبيرو – المجموعة المصغرة – ١٩٧٢ ، ص ١٦٠ .

بالضرائب والحروب ، وخنقت الحريات ... الخ . فغالباً ما اعطي لهذه الصورة أهمية في التعليم . وقبل توضيحنا لوظيفة الدولة الاستبدادية علينا التذكير بالايديولوجية التي طالما ارتبطت بالنظام الملكي الاستبدادي .

– آ – تصوّر الدولة الاستبدادية :

نجح دستوريو القرن التاسع عشر بجعل ثورة ١٧٨٩ « بداية » مطلقة فبرامج وكتب التاريخ تنطلق من هذا الحدث لسرد تاريخ الدستور الفرنسي . احتج بعض المؤلفين على هذا التبسيط [١] . غير أن هذه المقولة مستمرة التأثير خاصة بالنسبة للقطيعة التي تدخلها على الأشكال السياسية . هذا ما يجعل الكثيرين يعتقدون بأن الفترة التي سبقت الثورة الفرنسية اقتصرت على الأوامر الاستبدادية والسلطة الاستبدادية .

وحتى عندما يتناول هؤلاء الدولة السابقة للثورة ، فانهم لا يفعلون ذلك بوضوح . فالضغط « الحقوقي » قوي لدرجة أن بحثهم يتمحور غالباً حول الجوانب الأكثر ظاهرية ومن بينهما انحصار السلطة بيد الملك واستبدادية النظام والابقاء على الأشكال الاقطاعية. وهذا ما يفسر أن العديد من نصوص هؤلاء جائرة وغير أكيدة وسنورد مثلين عن هذه النصوص .

يقسم أحد الكتب [٢] الصادر حديثاً النظام القديم إلى ثلاثة أزمنة : السلطة الملكية، الوراثية والمطلقة ، والمؤسسات شبه التمثيلية ، وأخيراً البنية الاجتماعية. ويتجلى عيب الحقوقيين وراء حيادهم الظاهري : فهم يضعون النظام الاجتماعي جانباً ويبدأون بتحليل سلطة الملك أي ما يبدو أنه الأهم . يتضرر

(١) دوفرجيه « المؤسسات السياسية » ، ص ٩٠ – وبرولو « المؤسسات السياسية » ، ص ٢٩٩ بالمقابل فان بوردو يحتفظ بالصمت بشأن هذا الموضوع في « القانون الدستوري » ، ص ٢٨٣ .

(٢) هوريو وجيكل وجيلار في « المؤسسات السياسية » ، ص ٧٦٢ .

من هذا الانحراف التحليلي من أراد تكوين تصور صحيح . إذ يتعجب أحد المؤلفين (ص ٧٨١٠) من ظاهرة شاذة : تضاؤل حجم البنية الهرمية للمجتمع النظام القديم فيما تعاون لويس الرابع عشر بسرور مع كبار الموظفين من ذوي الأصل الشعبي ككلبير (*Colbert*) ولوفوا (*Louvois*) ... الخ. انه لتكذيب عجيب للتحليلات السابقة المكرسة لهرمية المجتمع : ولكننا نلاحظ أن التفسير النفسي هو السائد : فلويس الرابع عشر عمل بسرور مع رجال ذوي أصل شقي . رسخت بهذه الطريقة صورة الشخصية العظمى القادرة على قلب الأنظمة الاجتماعية الأكثر تجذراً .

أما الكتاب الآخر [١] فيكرس ثلاثة صفحات للنظام القديم ليؤكد على وجهة نظر حقوقية ضيقة وذلك لأنه لا مجال فيه للبحث سوى بالقوانين الأساسية والقوانين العادية في الدستور الملكي الفرنسي : ومن المدهش أن هذا الاستنتاج استعاره الكاتب « عن أحد أفضل المؤرخين لقانوننا القديم » وهو يتابع قائلاً : « كان الملك مقتنعاً بأنه لا يستطيع المس بالقوانين الأساسية ، وهو لم يحاول عموماً تغييرها (...) ولكن من كان بمقدوره أن يمنع الملك من الاجهاز على القوانين إذا رغب هو في ذلك » ؟ لم تكن نظرية القوانين الأساسية سوى الحدود الأخلاقية لسلطة الملك [٢].

ليس هؤلاء المؤلفون بصدد النظر إلى طبيعة التحديدات الشكلية التي أتت بها القوانين الأساسية على ممارسة السلطة « إذا أراد الملك » .. هنا أيضاً تنتصب قامة الملك الخارج عن التاريخ والقادر بقرار فردي، على قلب النظام الاجتماعي فاذا كانت قوانين المملكة الأساسية (وحتى الاخلاقية منها) مضمونة فلأن

(١) بريلو وبولوي « المؤسسات السياسية » ، ص ٢٩٩ – ٣٠١ .

(٢) أوليفييه مارتين *Olivier Martin* « التاريخ العام للقانون الرسمي والخاص » سيري ١٩٢٩ الجزء الثاني ، ص ١٣٥ .

النظام الاجتماعي فرض نفسه متستراً وراء السلطة المطلقة .

إذا أردنا حقاً استيعاب بنية الدولة الاستبدادية فعلينا قبل كل شيء ابراز سمات النظام الاجتماعي .

٢ – الدولة الاستبدادية أو الدولة الانتقالية :

لم يوافق أحد من الحقوقيين على بحث مسألة الدولة الملكية الاستبدادية على أنها دولة انتقالية باستثناء مؤلف واحد [١] لسنا بالطبع متأكدين من صحة هذا التفسير (فهو افتراض للعمل) : إلا أنه يبدو مثمراً للغاية .

بأي معنى نستطيع القول بأن الدولة الاستبدادية في فرنسا تحقق التراكم البدائي لرأس المال ؟

ليس رأس المال القابل للتراكم عبارة عن كمية من المال : بل هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية . « فوراء » المال والبضائع ، هناك العلاقات التي تسمح بانتاج هذه البضائع . ان هذه الظاهرة التي حاول ماركس ابرازها تبلور العلاقة بين البروليتاريا والرأسماليين حيث تقيم الأولى عبر بيعها لقوة عملها وسائل الانتاج التي تملكها الثانية . ويعبر رأس المال عن عملية التقييم هذه التي تحدد استغلال قوة العمل البشري . إلا أن هذه العملية لن تتحقق دون توافر عدد من الشروط . وقد توافرت هذه الشروط لأوروبا الغربية ابتداء من القرن السادس عشر منجزة بذلك تجربة تاريخية للانتقال من نمط الانتاج الاقطاعي إلى نمط الانتاج الرأسمالي .

شهد النظام الاقطاعي ابتداء من القرن الثاني عشر انتشاراً اقتصادياً بفضل

(١) انه كتاب « المؤسسات السياسية » .. لدوفرجيه الخاص بالأنظمة الملكية الاستبدادية . ومن المؤسف أن الكاتب لا يشير في الجزء الثاني المخصص لفرنسا إلى ذلك عند عرضه لثورة ١٧٨٩ فهو يذكر باستمرار « أخطاء » الملك المديدة .

انتعاش المدن ونمو التجارة . فقد حقق التجار بتلاعبهم على التفاوت بين سعر الشراء وسعر المبيع أرباحاً طائلة . ولتتحول هذه الأرباح إلى رأس مال ، كان يتوجب تأمين قوة العمل البشرية . إذ وحدها قوة العمل تستطيع أن تنتج أكثر مما تكلف أي أكثر ما تحتاج اليه لاعادة انتاج نفسها : ويكمن سر فائض القيمة في هذا الموضوع بالذات . إلا أن امتلاك قوة العمل هذه تم بسلخ العمال عن الأرض وتجريدهم من أية وسيلة للانتاج . يتوجب إذن من أجل « خلق » البروليتاري « والرأسمالي » تدمير نمط الانتاج القديم الذي لا يعرف سوى الفلاحين (الأحرار والاقنان) والأسياد .

وما لبث التجار أن تحولوا بسرعة إلى طبقة مدينية تميل إلى استثمار عمل الحرفيين . فعندما لا يعود بائع القماش مثلاً مكتفياً بمهنته كان يضع نفسه على رأس مؤسسة تشغل الحرفيين – اعالة ، مفتتحاً بذلك نظام المعامل [١] . ويدل هذا المثل المبسط على الطريقة التي تحقق بها تدريجياً النمط الجديد للانتاج.

بيد أن هذا التغيير لنمط الانتاج لا يصيب الحياة الاقتصادية فحسب ، بل يطال البنية العامة للمجتمع الاقطاعي . فطبقة التجار البورجوازيين (أي المدينية القادمة من الضواحي) تواجه كفئة داخل الاقطاعية عقبات مهمة لتحقيق مصالحها (التطور المستمر لرأس المال) . فيصطدم البرجوازي بالايديولوجية الاقطاعية (أهمية الأنظمة داخل المجتمع) ; وبالعقبات القانونية المتعددة التي تحد من سرعة انجازه لأعماله (بدائية القانون وقيود التعاونيات وتعدد السلطات المختصة والامتيازات الممنوحة للبعض كالنبلاء ورجال الدين) . كل شيء كان يزعجها ويضايقها في عالم لم تمنح لها مؤسساته سوى مكانة صغيرة (...) وللتخلص من القهر الاعتباطي للمستبدين المحليين

(١) دوب Dobb « دراسات حول التطور الرأسمالي » ، ماسبيرو ١٩٧١ ، ص ٥٨ – ١٥٠ – ١٨٩ .

لجأت البورجوازية إلى حل آخر تبين فيما بعد أنه الأضمن : اللجوء إلى الحكومات الكبرى الملكية والاقليمية [1] .

وجد البورجوازي في الملك إذن حليفاً قوياً بسبب عجز هذا الأخير عن السيطرة على كبار الاقطاعيين دون الاعتماد على قوة اجتماعية أخرى . لذا شيد « التحالف البورجوازي الملكـي » [2] . وبعبارة أخرى وجدت البورجوازية في الدولة (خلافاً للعلاقات التبعية التي كونت المجتمع الاقطاعي) الشكل الأساسي الذي يناسب تماماً تطورها . إلا أن الدولة كمؤسسة « فوق » الطبقات والانقسامات لن يتحقق وجودها إلا بمساهمة الملك .

لم يكن في ذهن البورجوازية مشروع واع ومختمر : انما استمدت الشكل الدستوري من التجارب الملموسة التي خاضتها كطبقة لنيل حريتها . وكي لا تقع بالوهم القائل بأن الطبقة البورجوازية صعدت بصورة عفوية ، علينا التذكير بأن الأشكال الادارية التي تبنتها كانت قد استمدتها من العالم الاقطاعي .

فقد تاقت البورجوازية خلال القرنين السادس والسابع عشر وبشكل غامض نسبياً إلى إقامة دولة ملكية قوية قادرة على اتخاذ القرارات الحيوية لادخال تطويرات جديدة على رأس المال والمستعدة للتصادم مـع مصالح كبار الاقطاعيين . وهذا ما يفسر انحياز الملكية لصالح البورجوازيـة وادخال رجالاتهـا تدريجياً إلى ادارة الدولة : ان شخصيات كولبير ولوفوا ليست ظواهر « غريبة ومنسوبة لارادة لويس الرابع عشر ، بل هي النتاج الصرف لعملية الانتقال إلى الرأسمالية .

(١) بلوك « المجتمع الاقطاعي » ، ص ٩١ .

(٢) دوفرجيه « المؤسسات السياسية » الجزء الأول ، ص ٧١ .

كيف يبدو لنا ضمن هذه الظروف القانون الدستوري الخاص بالدولة الاستبدادية ؟

سنحاول استخلاص السمات التي تجعل من الدولة الاستبدادية ، لِمَ رأسمالية انطلاقاً من ملاحظتين : فهناك من جهة « بروز الدولة الوطنية » كشكل سياسي مستقل عن المجتمع ومن جهة أخرى . هناك استحداث تنظيم لهذه الدولة يجعلها تسير كآلة ادارية مركزية .

ومن المفيد القول بأن كلمة « دولة » لم تستعمل في اللغة الفرنسية إلا في مرحلة ارساء أسس الحكم المطلق أي في القرن السادس عشر ؛ فيما تعممت ابتداء من القرن السابع عشر [1] وقبل ذلك الحين كان منطق القرون الوسطى يمزج بين المجموعة السياسية وقائدها أي السيد ؛ فيما انقرضت « العائلية » السياسية مع بروز عبارة الدولة والممارسات التي تغطيها . انه بُعْدٌ جديد يبدأ بالظهور مع تحرر السياسة من العلاقات الدينية والعائلية والشخصية . ان تحديد التفاوت بين المجتمع المدني (أي مجتمع الأعمال والطبقات) والمجتمـع السياسي (المصلحة العامة) بقي تحديداً « تفكير ». الدولة كمؤسسة خاصة بالحياة السياسية و « فوق » الافراد بمن فيهم الملك شخصياً الذي يعتبر الخادم الأول للدولة ؛ كذلك أصبح الأفراد أحراراً ومتساوين أمام الشبكة التجارية أي متحررين من كل صلة وتضامن سابق ولا تجمعهم إلا نقطة واحدة : الدولة — وفيما تبدو الدولة متسامية عن التقسيمات الطبقية ؛ فانها تعبر عن وحدة النظام الاجتماعي أي المواطنين السياسيين . إن الفصل بين الرجـل

(١) يعود أصل الكلمة إلى اللاتينية « ستاتوس » *Status* أي « الا بقاء » أي الوضع الثابت – وقد تحولت « استات » أي وضع شيء أو شخص ولم يأخذ معنى المؤسسة السياسية الشاملة (بدل « الجمهورية » المستعملة سالفاً) الا ابتداء من القرن السادس عشر وقد ظهرت الكلمة في الوثائق الرسمية حوالي سنة ١٥٤٠ (دنتريفس « مفهوم الدولة » ، ص ٤٠) .

والمواطن يجد ترجمته العملية في الفصل بين المجتمع المدني والدولة . وليست الدولة متجاوزة لمصير الأفراد فحسب ، بل عليها نفي الفروقات المحلية بتقديم نفسها كأنها وطنية . فالدولة الوطنية لا تلائم الوحدات المنغلقة الاقطاعية بل تتناسب مع مجتمع مبني على الصناعة والتبادل والتجارة [1] والواقع أن الدولة المرتفعة عن الطبقات والانقسامات هي التجسيد القانوني للأمة ، ذلك الكائن الأخلاقي والممثل لأفراد المملكة القدماء . وسنرى كيف ستستفيد البورجوازية الصاعدة لسنة ١٧٨٩ من هذا التوحيد الوهمي .

لم تكن حركة الوحدة هذه ممكنة التحقيق لولا بناء أسس آلة ادارية مركزية استثمرتها البوجوازية الصاعدة وخبرت بها الدولة [2] . وهنا تلتقي مبادىء القانون الدستوري مع مبادىء قانون اداري ما زال في طور التكوين . وسيتحول جهاز سلطة الدولة إلى دولة حديثة عندما تتخصص بعض هيئاته بوظائف معينة . ورغم أن الدولة المطلقة لا تفصل بين السلطات فهي تبدأ تدريجياً بالتمييز بين الوظائف المختلفة خاصة في المجال الاداري والقضائي والقانوني والتشريعي (ولا يصح استعمال هذا التعبير الأخير لأن القانون لا يسن بل يكتسب كعرف [3] . وهكذا تتخذ قمم الدولة شكل المركز العصبي الذي يحصر مختلف شبكات الأعلام والتقرير والسلطات التي عجز المجتمع الاقطاعي عن السيطرة عليها . انه برأي « فوكو » الوجه القانوني للسلطة ، الموروث عن النظام الملكي .

ومهما كان تصور فوكو مبسطاً فهو يدل على ظاهرة مهمة تتخلص بتكوين

(١) دوفرجيه «المؤسسات السياسية » ، الجزء الأول ، ص ٤٧١ .
(٢) « أليس » *Alliès* دور الاقليم في تكوين الدولة الوطنية » أطروحة علوم سياسية في جامعة منيليي ١٩٧٧ ، ص ١٥٨ .
(٣) تبدو التوصيات الملكية بالواقع من الخطوات الأولى لسن القانون — فبحجة تغيير العرف أو التدقيق به تحقق الدولة المطلقة قانوناً يتصف بالصمت بفضل تقنية جديدة .

ادارة الدولة المغطية لكافة الأقاليم والموحدة لمساحات كانت بالسابق منقسمة ومتعددة الوجوه . وليست صدفة « أن تشكل هيئة » الجسور والطرق أقدم فرع في الادارة [1] بسبب تسهيلها للتجارة والحروب فيما تنظم بقية هيئات الدولة نفسها بصورة هرمية ومركزية كالجهاز الاداري المجسد الفعلي للدولة . وقد عدل هذا الجهاز وأثقل واكتمل ولم يتغير . لذا يتكلم البعض عن المرض الفرنسي [2] أي وجود ادارة تحصر الجسم الفرنسي في ثوب ضيق . إلا أن « المرض الفرنسي » ليس سبباً بل نتيجة لتكريس العلاقات الرأسمالية داخل الادارة . لم تقف هذه الادارة كحجر عثرة أمام بورجوازي القرن السابع عشر بل شكلت على الدوام وسيلة ثمينة لتحقيق طموحاتها : فعهد التدخل في الحياة الاقتصادية (انشاء المعامل ومنح الاحتكار لبعض الشركات التجارية والمساعدات المالية ... الخ) ، الذي افتتحه كولبير كان من العوامل المهمة التي ساهمت في تطور البورجوازية .

وهكذا فقد كان من الدلائل الملموسة على هيمنة الدولة المطلقة : المكان المحوري للملك وسلطته المطلقةواحتقارالهيئات الوسيطة.ففي تلك المرحلة من بدء صعود الرأسمالية بدا الملك كحكم يحقق التوازن بين البورجوازية الصاعدة والأرستقراطية المتدهورة منظماً بذلك حركة النظام الاجتماعي « فوق » هاتين الطبقتين . ونجد في « مذكرات » لويس الرابع عشر تعبيراً نيراً عن الوظيفة الملكية الموضوعية . فبعد التذكير بأن كل مهنة (الحراثة — الحرفة — التجارة — المال — القانون — الدين) تساهم كل على طريقتها في مساندة الملكية يقول : « لذا لن نختصر أية مهنة ولن نفضل الواحدة على حساب الأخرى : علينا أن نكون أباً مشتركاً للجميع وأن نحاول بقدر استطاعتنا جعل

(١) اليس « دور الاقليم » ، ص ٢٠١ .
(٢) بيرفيت *Peyrefitte* « الاثم الفرنسي » بلون ١٩٧٧ .

كل واحدة تصل إلى درجة الكمال» [١]. لم يتحقق القانون الدستوري إلا ضمن هذه الرؤية الموضوعية : فهو مجموعة من القواعد : فوق الطبقات والمهن تسمح باكتشاف المصلحة العامة وتكون الدولة وكيلتها وحاميتها .

ان مثل الدولة المطلقة الفرنسية هو الأكثر نموذجية والأكثر ثباتاً ، ولكن هناك أمثلة مشابهة لهذا الشكل في ظروف وبقاع أخرى كانكلترا . ففي هذا البلد كانت مرحلة الحكم المطلق أسبق وأقصر من المرحلة الفرنسية . فالتحالف بين النبلاء والبورجوازيين لم يجعل من تدعيم ركائز الملكية المطلقة أمراً ملحاً ، بل عجل بقدوم « دولة معتدلة » حسب تعبير مونتسكيو. ولم يمنع هذا تحقيق عملية التراكم البدائي لرأس المال الانكليزية في ظروف عرفت الكثير من العنف . فقد أوحت الاجراءات الملكية المتخذة في القرن السادس عشر لتشكيل بروليتاريا المعامل انطلاقاً من الهجرة سببتها الاسوجة : أوحت هذه الاجراءات إذن لماركس بأروع الصفحات عن « القوانــين الدموية » [٢] بينما لم تعرف دول شرق أوروبا التي بقيت خارج العلاقات الرأسمالية مرحلة الحكم المطلق المسمى « متنور » إلا في القرن الثامن عشر . فمع فريدريك الثاني البروسي وجوزف الثاني النمساوي وكاترين العظيمة عرفت هذه البلدان تحديثاً لدولها . غير أن هؤلاء جاؤوا متأخرين لأن البنى البدائية بقيت مهيمنة نظراً للحيوية التي استمرت الاقطاعية بالتمتع بها . لذا لم تعرف هذه الأمم شكل الدولة الحديثة المركزية إلا في القرن التاسع عشر .

ب ـ الأشكال السياسية المعاصرة للتراكم البدائي لرأس المال

بقيت أمم العالم الثالث المتحررة من الهيمنة الاستعمارية تابعة كلياً من الناحية الاجتماعية الاقتصادية للغرب الامبريالي . وبغية تحقيق الاستقلال

---

(١) لويس الرابع عشر « المذكرات » النادي الفرنسي للكتاب ١٩٦٠ ، ص ١٦٥ .

(٢) ماركس « رأس المال » بالاضافة إلى بوب في « دراسات » ، ص ٢٤٩ .

الاقتصادي وجدت أن الحل الأفضل يكمن في تطوير نظام الانتاج ، فيما بقيت مشكلة تحقيق التراكم البدائي لرأس المال هي المعضلة في بلاد تعد غالباً على الزراعة . لذا انكبت بعض بلدان العالم الثالث كل بطريقتها على هذه المهمة .

وفي الوقت الذي تبنت فيه بعض الدول الحديثة العهد نمط الانتاج الرأسمالي ، اعتمد البعض الآخر « التراكم البدائي الاشتراكي » [١] بوصفه نمطاً اشتراكياً من النوع « الخاص » بينما تابعت البقية « الطريق الرأسمالي للتطور » . وهذه التعددية لا تخفي إلا نادراً واقعاً غير مهيب يتعلق بتسلم البورجوازية عملية انجاز التراكم البدائي لرأس المال . ولتوضيح قولنا هذا سنأخذ المثل المصري الذي توضحت مسيرته مؤخراً .

لن نقع في خطأ بعض المؤلفين [٢] الذين الصقوا بمصر الناصرية الصفة الاشتراكية . ولذلك لن نحكم على شخص انطلاقاً مما يقوله بل مما يفعله . وكذلك لا نرى مبرراً لنعت مصر الناصرية بالاشتراكية ؛ اللهم إلا إذا أردنا التساهل . علاوة على ذلك من الخطأ القول بأن « بلدان العالم الثالث » تملك نمطين من الاستراتيجية الاشتراكية . استراتيجية ثورية تعود إلى النموذج الصيني (...) وأخرى اصلاحية تعود إلى النموذج الناصري . [٣] بهذا الكلام يضع « دو فرجيه » وضعين على نفس المستوى ويجعل من مسألة الاستراتيجية عمل اختيار لانماط المجتمعات فيما هي في الواقع ناتجة عن موازين قوى خاصة مرتبطة بدورها بظروف اجتماعية اقتصادية .

---

(١) اننا نعيد تنا عبارة المنظر السوفياتي (*Preo Brazenskv*) المتعلقة بهذا التراكم البدائي « الاقتصاد الجديد » : باريس ١٩٦٦ .

(٢) دوفرجيه « المؤسسات السياسية » : الجزء الأول : ص ٣٥٠ – ٤٥٣ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٥٢ .

ما هو معنى الثورة التي حققتها مجموعة « الضباط الأحرار » سنة ١٩٥٢ ؟ عاشت مصر ابتداء من القرن التاسع عشر تناقضاً ناجماً عن كونها أمة قديمة تقودها دولة مستقلة نظرياً وخاضعة للدول الامبريالية وخاصة بريطانيا عملياً . فقد نصب الانكليز سلالة حاكمة تدعمها البورجوازية الكبيرة المرتبطة مصالحها بهم . وقد كان لحزب « الوفد » الحظ الأوفر في الحياة السياسية المصرية وذلك في اطار النظام البرلماني (دستور ١٩٢٣) . بيد أن هذا الحزب دافع عن مطالب قومية صرفة ، ولم يكن له برنامج اجتماعي أو اقتصادي . وأوجد فشل الدولة البرلمانية ظروفاً ثورية عرف « الضباط الأحرار » كيف يستثمرونها . فقد كانت سياسة « الوفد » البرغماتية والانتهازية صورة مصغرة لجمهوره المؤلف من الأرستقراطية العقارية والبورجوازية الكبيرة المعادية دوماً لأي فكر تقدمي والمتجنب للجماهير الشعبية . وقد نشأت مجموعة الضباط الاحرار وسط هذه الجماهير : فهم من أبناء الشعب الذين وصلوا إلى الاكاديمية العسكرية والذين استنكروا هزيمة فلسطين (١٩٤٨) وعجز الأنظمة الحاكمة . لذا كان هدفهم العام انشاء « ديموقراطية فعلية » وتحقيق العدالة الاجتماعية . إذن فلقد ساهمت الظروف السياسية في بلورة دور حاسم للضباط الأحرار باتجاه ضربهم للنظام المهترىء . بيد أن الضباط الأحرار لم يكن لهم تنظيم الا برنامجهم المقتضب المؤلف من ٦ نقاط والذي حاولوا تحقيقه تجريبياً دون العودة إلى نظرية أو نموذج حي [1] فشرعة ١٩٦٢ جسدت الايديولوجية الرسمية من الناحية السياسية والفلسفية . ما هو إذن ميزان القوى الاجتماعي الذي ترجمته هذه التجربة إذن ؟

ركز الضباط الأحرار اهتمامهم على الاتجاه « الحديث » في الطبقة الحاكمة بضربهم عناصرها الرجعية وبطردهم الانجليز وتحقيقهم اصلاحاً زراعياً

(١) محفوظ الكشري : الاشتراكية والسلطة في مصر LGDJ ١٩٧٢ ، ص ٦٧ .

معتدلاً . حرروا المجتمع من العقبات الامبريالية والاقطاعية التي وقفت بوجه الانتقال إلى مستوى آخر من التطور . إلا أنهم لم يعيدوا النظر بنمط الانتاج السائد (الرأسمالي) .

هذا الانفتاح على تنمية وطنية من نمط رأسمالي تمت تحت الرعاية الأميركية . بيد أنه سرعان ما اتجه القادة المصريون إلى المعسكر الاشتراكي عام ١٩٥٦ (تأميم قناة السويس) بسبب التناقض الموضوعي في المصالح (مالت الرأسمالية المصرية للتخلص من القيود الامبريالية) وبسبب التحولات السياسية الدولية التي أحدثها مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥ (بجمعه دول العالم الثالث) .

هكذا بدأ ينمو قطاع اقتصادي عام كان القاعدة لنشوء « برجوازية الدولة » ذات الأصل البرجوازي الصغير وخاصة العسكري منه . هذا ما يشير إليه محمود حسين [1] وقد دفعت هذه الفئة من الطبقة الحاكمة نحو التنمية الوطنية بتجسيدها البرجوازية التقليدية . عليه فقد استهدفتها الأزمات والتقلبات ومنها ارتماؤها الجديد بأحضان الرأسمالية الغربية بعد الهزيمة العسكرية لعام ١٩٦٧ . وهكذا نفهم كيف حققت المجموعة الناصرية « عملية التراكم الرأسمالي التي عجزت البورجوازية التقليدية عن تحقيقها » .

وبما أن أية من الشرائح الاجتماعية لم تستطع بمفردها أن تفرض نفسها . فقد ولدت تناقضات داخل الطبقة السائدة ، اضطرتها لاقامة دولة قوية تفرض سياسة تمتين الرأسمالية . ان هذا الوضع هو القاعدة الموضوعية للدولة الاستبدادية والمركزية واللاديمقراطية . رغم ما لقيته مصر من مساندة شعبية بعد ثورة ١٩٥٢ وصياغة دستور ١٩٥٦ .

(١) محمود حسين : « الصراعات الطبقية في مصر » ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ، ص ١٠٥ ان هذا الكتاب الدقيق جداً مفيد من حيث بلورته لتحليل البنية الاجتماعية للعالم الثالث على قاعدة افتراض وجود اشتراكية خاصة فنظرية بورجوازية الدولة مسطورة في هذا الكتاب بشكل واضح جداً ، ص (١٠٨ – ١١٧) .

فبعد فترة من التردد قرر مجلس الثورة في العاشر من كانون الأول ١٩٥٢ الغاء الدستور القديم وحل جميع الأحزاب السياسية : وتشكيل جمعية تأسيسية في حزيران ١٩٥٤ بعد إعلان الجمهورية في الثامن عشر من حزيران ١٩٥٣ . وقد عرض مشروع الدستور الجديد على الأمة وتمت الموافقة عليه في السادس عشر من كانون الثاني ١٩٥٦ .

وحلّت الهيئات الدستورية التي تبنت النظام الرئاسي الكلاسيكي محل المؤسسات الثورية لعام ١٩٥٢ : فبينما تمارس/الجمعية الوطنية/السلطة التشريعية وتراقب النشاط الوزاري يمارس رئيس الجمهورية محاطاً بوزرائه السلطة التنفيذية لمدة ست سنوات . ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع المباشر .

بيد أن المحتوى الاجتماعي لهذه المؤسسات لم يكن ينبىء بأمور حسنة . فابتداء من العام ١٩٥٦ لم تضم الجمعية الوطنية سوى أربعة عمال من أصل ثلاثمائة عضو . ليست هذه الظاهرة سوى اشارة تافهة . لكن « الطلاق » تم « بين رجال يميلون أكثر فأكثر نحو الرجعية ويتسلقون أعلى مستويات السلطة وبين الجماهير الشعبية التي يدعون تمثيلها » (١) . وعلى المستوى السياسي لعب كل من « التجمع من أجل التحرر » و « الاتحاد الوطني » وأخيراً « الاتحاد الاشتراكي العربي » دور « الجبهة » ذات الايديولوجية غير المتجانسة والجامعة لمختلف الاتجاهات ومحاولة السادات اقامته ثلاثة منابر داخل الحزب الواحد (يمين — يسار — وسط) لم تؤد إلى تحسين نظام بقي غامضاً من الناحية الايديولوجية وغير فعال على المستوى العام (الا بمنع الشعب عن التعبير عن نفسه) .

وهكذا ، فرغم ادخال بعض التجديد (وخصوصاً في اتجاه اللامركزية)

---

(١) محمود الكثري « الاشتراكية والسلطة في مصر » ، ص ٨٣٠ .

في دستور جمهورية مصر العربية الذي تمت الموافقة عليه في استفتاء الحادي عشر من أيلول سنة ١٩٧١ ، فان هذا الدستور لا يستطيع أن يغير شيئاً من حيث الجوهر . فقد بقي النظام الرئاسي كما هو يهدف ، بحجة الوحدة الوطنية ومكافحة الامبريالية ، إلى اتباع سياسة خارجية من التعايش السلمي (بما في ذلك اسرائيل) وسياسة داخلة ترمي إلى تصفية الناصرية التي أعطت آمالاً للجماهير الشعبية . وتبدو مرحلة حكم السادات في الواقع كتتويج لنمط من التراكم الرأسمالي لا يتوانى عن إعلان اسمه على الرغم من التسمية الاشتراكية الغامضة .

(II) دولة مرحلة اعادة الانتاج الموسع للرأسمال:

تعني مرحلة اعادة الانتاج الموسع لرأس المال : المرحلة التي أصبح فيها رأس المال مهيمناً لدرجة أنه يعيد انتاج نفسه على قواعده الخاصة تدريجياً بقية القطاعات الاقتصادية التي لم يطلها سابقاً بفضل ديناميكيته الخاصة .

وتتباين الفترات التي أصبح فيها نمط الانتاج الرأسمالي سائداً في الاقتصاد الأوروبي ، بتباين المجتمعات . فانكلترا مثلاً عرفت الرأسمالية باكراً (حوالي القرن السابع عشر) فيما لحقتها فرنسا (نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر) ومن ثم بقية البلدان الأوروبية . وتظهر الفوارق بدقة أكثر عندما ترجع إلى الثورة الصناعية التي وضعت أسس رأسمالية المؤسسات الحديثة (التي قضت على المعامل) . عرفت فرنسا مثلاً انطلاقتها الرأسمالية خلال السنوات ١٨٣٠ — ١٨٤٠ بينما تطورت الرأسمالية الصناعية فعلياً تحت حكم الامبراطورية الثانية أي ابتداء من ١٨٥٠ .

ما هي طبيعة العلاقات الاجتماعية التي شيدتها هذه المرحلة من نمو الرأسمالية ؟ انها بالطبع العلاقات الخاصة بنمو الانتاج الرأسمالي الذي يجعل من البورجوازية والبروليتاريا طبقتين متصارعتين . بيد أن لبروليتارية هذه

المرحلة سمات خاصة تؤكد هاتين الطبقتين الأساسيتين نفسيهما كمحور لمجمل النظام الاجتماعي فقد شكلت البورجوازية كتلة حاكمة مؤلفة من شرائح لم يكن لها على المدى القريب مصالح مشتركة (الشرائح المالية والصناعية ... الخ). ومنذ ذلك الحين احتلت موقعاً مهيمناً في الدولة . وقد استثمرت جهازها كل شريحة طبقية سيطرت على هذه الكتلة الحاكمة .

وكما لاحظ ماركس ؛ كان الحكم الملكي لتموز ١٨٣٠ — ١٨٤٨ هو شكل الدولة المناسب للبورجوازية المالية فيما مثلت الجمهورية الثانية (١٨٤٨) شكل سيطرة مشتركة لمختلف شرائح البورجوازية وأنه شكل الدولة الوحيد الذي الحق مصالحه الطبقية بادعاءات مختلف الشرائح وبقية الطبقات في المجتمع [1] .

واستقل المجتمع السياسي هنا عن المجتمع المدني . واكتملت معالم الدولة (بالمعنى البورجوازي للكلمة) بقدر ما تحولت إلى شيء عام لا يخص الملك أو مجموعة أصحاب امتيازات . على العموم ، فقد ترجم نظام ١٨٧٥ (الجمهورية الثالثة) هذه الضرورة عندما وجدت البورجوازية في طبقة أخرى (البورجوازية الصغيرة) بديلاً فعالاً لسيطرتها . فالطبقات الوسطى « خاصة الكفاءات » بمن فيها الأساتذة والصحافيون والمحامون ... وجدت في الايديولوجية الراديكالية تعبيراً ملموساً عن طموحاتها . ولم تقف معارضتها للبورجوازية الكبيرة عائقاً أمام ممارستها سياسة معتدلة جداً . وذلك باسم النظام الذي تلاءم تماماً مع مصالح الطبقة البورجوازية . ومع ذلك فالفترة المشار إليها شهدت تعزيزاً لأعظم المبادىء الجمهورية وبدت الدولة الليبرالية من أكثر الأنظمة ديموقراطية .

---

(١) ماركس « الثامن عشر من برومير » .

إلا أنه ابتداء من ١٩١٨ تغير وجه هذه الدولة الليبرالية بعدما جاءت مرحلة الرأسمالية الاحتكارية لتمثل مكان الرأسمالية التنافسية : وقد ظهرت هذه العملة بالأساس عندما تمركز رأس المال ملغياً المؤسسات الصغيرة التي خضعت لقانون الاحتكارات . فقد جاءت هذه القوانين لتعيد تنظيم القطاعات الانتاجية والعلاقات فيما بينها . وبعد « ثورة » الخمسينات التكنولوجية تسود حالياً في السوق كبريات الشركات المسماة « متعددة الجنسية » تدير قطاعات بل بلداناً بأكملها . غير أنه لا يجب الاعتقاد بأن هذه الرأسمالية الاحتكارية وضعت أسسها بنفسها وبدون صعوبات ويسهل تصور المقاومة التي حصلت خاصة من جانب ضحاياها من ممثلي الانتاج الصغير غير الرأسمالي غالباً المزارعين والحرفيين) والرأسمال التنافسي (صغار المستثمرين وصغار التجار) وكما لم يحصل من قبل كانت الدولة على الدوام اداة لهذا التحول الاقتصادي . فتحت ستار « التحديث » والمصلحة العامة تدخلت الدولة بنشاط في الحياة الاقتصادية وذلك اما بصورة متقطعة (الاقتصاد الموجه السابق لسنة ١٩١٨) أو بصورة مستمرة (التخطيط اللاحق لحرب ١٩٤٥) . وقد ترجم هذا التدخل بتسهيل حركة تمركز رؤوس الأموال وتأميم القطاعات الاقتصادية غير المربحة أو ذات الربح القليل ..

لقد أثار هذا الجانب الاجتماعي الجديد تغيراً ملحوظاً في العلاقات بين الطبقات . ففيما ترسخ وجود « الطبقتين — القطبيتين » (البورجوازية والبروليتارية) أعيد تشكيل بينهما بسبب كثافة الحركة التي مرت بهما . وجدت البورجوازية نفسها منقسمة لأسباب مباشرة (يطبق هذا الكلام على البورجوازية الكبيرة عموماً) . أو بعيدة المدى (البورجوازية المتوسطة أو الصغيرة) تتعلق أساساً بعملية اعادة تنظيم رأس المال وبالمقابل لم تعد البروليتاريا كما كانت في القرن التاسع عشر : وذلك ليس بسبب « تبرجزها » .

(وليس لهذا التعبير الايديولوجي محتوى فعلي) بل بسبب اختلاف شرائحها العائدة بدورها إلى التكنولوجيا المتطورة جداً التي أوجدتها الرأسمالية . وقد نمت وسط هاتين الطبقتين شرائح (مسماة زوراً طبقات وسطى) ، يسود التناقض بداخلها فكونها تلعب دوراً حيوياً لاعادة انتاج رأس المال ، تقترب هذه الشرائح من البورجوازية الصغيرة وتجذبها بالتالي السياسة المحافظة . إلا أن شروطها المعيشية المتدهورة أحياناً تدفع للانضمام إلى نضالات البروليتاريا (وغالباً ما يكون هذا الاشتراك من زاوية اصلاحية) . لهذه الأسباب كلها نفهم أنه سيكون للدولة اللاحقة معالم خاصة . وسنميز داخل مرحلة اعادة الانتاج الموسع بين مرحلتين تولدان شكلين من الدولة : الدولة الليبرالية للرأسمالية التنافسية ، والدولة الاستبدادية للرأسمالية الاحتكارية .

ا ـ الدولة الليبرالية للراسمالية التنافسية:

يعتبر الحقوقيون أن هذا الشكل هو النموذج الأفضل . إلا أنه ضمن مشكلتنا العامة يبدو أن هذا الشكل تجاوزه الزمن منذ سنوات [1] فهو رغم ذلك يبقى قاعدة لتصنيفات الحقوقيين الكلاسيكية فقد ولد هذا النموذج في بلدان الغرب الغنية وان أخضع للكثير من الالتوءات [2] .

ولهذه الالتواءات أصول عديدة : فاما أن تكون الظروف التاريخية المرافقة لهذه الدول الليبرالية ذات تأثير مباشر عليها واما أن تكون هذه الالتواءات ناجمة عن عملية العبور من مرحلة الدولة الليبرالية لرأس المال

(١) نلتقي في هذه النقطة بمشكلة أخرى طرحها شوارزبرغ في دوفرجيه السوسيولوجية السياسية : إلا أننا لا نستخلص نفس النتائج التي خرج بها زميلنا .

(٢) في « المؤسسات السياسية » ، ص ٣٠٠ ، ٢٩ ؛ ٢٠٢ ؛ ٢٠١ هوريو وجيكل وجلار في « المؤسسات السياسية » ، ص ٣٥ .

التنافسي [1] إلى مرحلة الدولة الاستبدادية لرأس المال الاحتكاري وقبل أن نناقش أشكال الالتواءات الأولى سنعرض المبادىء العامة للقانون الدستوري في الدولة الليبرالية .

١ ـ المبادىء الدستورية للدولة الليبرالية :

تسير الدولة الليبرالية على قاعدة انفصال مزدوج ـ فهناك أولاً فصل بين المجتمع المدني والدولة والذي نستطيع تسميته « انفصال خارجي » . وهناك ثانياً : الفصل بين السلطات داخل الدولة أو « الانفصال الداخلي » . وفيما يعني « الانفصال الخارجي » استقلالية الدولة تجاه المصالح العامة والطبقات والحياة الاقتصادية يصيب الانفصال الخارجي كل الأجهزة السلطوية التي أنشأتها الدولة .

ولمعرفة حيثية هذا التقسيم وقيمته علينا التدقيق به عن قرب في محاولة لاكتشاف المصالح المختبئة وراء هذا الانفصال المزدوج . نحن نفترض من جهتنا ان هذا الانفصال ليس سوى الشكل القانوني المناسب لهيمنة البورجوازية في مرحلة الرأسمالية التنافسية .

ـ الانفصال بين المجتمع المدني والدولة : الوسائل والواقع :

بالنسبة للوضع القائم في المجتمع الاقطاعي ، فان الرأسمالية تحرر السياسة وتمنحها مكاناً « فريداً » ومساحة خاصة . وقد لعبت الدولة الليبرالية دوراً محورياً بابراز هذا الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني .

ان فصل الدولة عن المجتمع المدني يعني نزع الصفة الوراثية التي حملتها السلطة السياسية طوال العهود الاقطاعية : حيث ساهم كل من نظام القرابة

(١) يقدم دوفرجية في « المؤسسات السياسية » ، ص ٥٠ « التقنوديموقراطية الغربية » كنقيض لـ « ديموقراطية الليبرالية » .

والتضامن الاقليمي بتحويل السلطة إلى جزء من ميراث بعض الأفراد ومنذ تشييد الدولة الليبرالية أصبحت السلطة ملكاً للجميع . ولم يعد يحق لأحد تسلمها إلا لمدة محددة وحسب قواعد معينة .

وبذلك نفهم لماذا لا يتكلم الدستوريون عن « الانفصال الخارجي » إلاّ بعبارات معاكسة تماماً وكأنه علاقة بين الحكام والمحكومين .

فالتكلم عن هذا الانفصال : وعن استقلالية الدولة يستوجب ابراز الفراغ السائد بين المؤسسة والهيئة التي تحمل ثقلها . أما الحقوقيون من جهتهم فقد سدوا هذا الفراغ بمحاولتهم خلق الدولة ومؤسساتها : ومن أهمها برأيهم تلك الجسور التي تخلقها الانتخابات والأحزاب السياسية . وسنحدد دراستنا(١) على قاعدة هذا الانقلاب للرؤية (أي الانتقال من الانفصال إلى ما يربط الدولة بالمجتمع) .

١ – العلاقة القانونية بين الدولة المجتمع : الانتخابات : تعتبر الانتخابات وهي قاعـدة للديموقراطية وسيلة صالحة لتأمين سيطرة المواطنين على عملية تعيين حكامهم . لذا تصور مجمل كتب القانون الدستوري هذه الوسيلة كدليل على التقدم (وعلى الديموقراطية أيضاً شرط أن تكون الانتخابات حرة) . إلا أنه إذا كان مؤكداً أن الانتخابات هي تجاوز للطرائق الاستبدادية فهي ليست ديموقراطية إلا ضمن ظروف تاريخية خاصة لا تؤمنها معظم الدول الليبرالية .

وضمن الرؤية ذاتها « لانفصال السلطات » تظهر الانتخابات كأنها :

(١) لدراسة التقنيات الانتخابية عامة : ننصح بالعودة إلى التحليلات الواضحة جداً ؛ في « المؤسسات السياسية » ، ص ٦٩ . وبما أن هذا الكتاب ليس سوى مقدمة لنقد القانون الدستور نرى أنه ليس من الضروري تكرار هذه التحليلات .

١ – المنبع الأصلي لشرعية السلطة الراهنة . ٢ – تركيز سلطة الحاكمين المفترض بهم أن يعكسوا علاقات التبعية داخل المجتمع ، رغم استقلاليتهم النظرية عنه . وبهذا نتوصل إلى كشف مفارقة خلاصتها أن المنتخب يصبح أكثر شرعة كلما أحسن إعادة انتاج الفروقات الطبقية .

تبلورت هذه المفارقة إلى أقصى الحدود عندما سادت الدول الليبرالية اذ استخدمت البورجوازية القلقة على سلطتها أكثر الوسائل وقاحة حيناً وأكثرها حذاقة حيناً آخر بغية احباط أي تفجر وسط الطبقات المقهورة .

٢ – وسائل إعادة انتاج الفروقات الطبقية : من الوسائل الأكثر اثارة التي استعملها البورجوازيون نظام دفع الضرائب الذي يمنح حق الانتخاب للأفراد الأثرياء أو أصحاب الكفاءات . وذلك بحجة أن الذين قد يخسرون شيئاً يملكون استعداداً أعظم لاتخـاذ القرارات . وهكذا أظهرت الدولة الليبرالية أن السلطة للأغنياء وكشفت عن وهمية الفكرة القائلة بأن الدولة مستقلة . ونقول نفس الشيء في منح حق « الانتخاب للكفاءات » أي للذين تلقوا تعليماً كافياً . وعندما ندرك مدى التفاوت في توزيع الأرباح والثقافة في المجتمع الرأسمالي نعرف كيف أن تحديد حق الانتخابات يصبح أمراً مستنكراً(١) .

ان تحديد حق الانتخاب يتخذ عموماً أشكالاً دقيقة وسنأخذ مثلين عن هذا « التحديد » . أولاً : التحديد عبر الجنس أو السن ، ففي كلتا الحالتين يبعد عن الانتخاب أفراد يعتبرون غير مؤهلين لاتخاذ قرار سياسي أو يشكلون

(١) خاصة عندما تحرم دولة تدعي الليبرالية الانتخابية الا أبناء عنصر معين، كافريقيا الجنوبية مثلا بينما كان هذا التحريم أكثر حذاقة في الولايات المتحدة حيث رأت ضرورة التعلم (قراءة الدستور وتفسيره ؟) بجمل المحرومين من الثقافة ، وفهم السود هكذا ، تحقق الهدف دون أن يثير أحد المسألة العنصرية .

خطراً على الحياة السياسية إذا شاركوا في الانتخابات . فتقسيم العمل بين الجنسين كان له انعكاس على التقليل من شأن النساء في الحياة السياسية. أما الشباب فهم متهمون عادة بالتقدمية : لذا كانت الدولة الليبرالية تؤخر بقدر الامكان سن الرشد السياسي [1] . أما المثل الثاني فيخص نظرية السيادة الوطنية التي ابتدعها (Siyès) أيام الثورة الفرنسية والتي سمحت باقصاء كل من تخاف منه البورجوازية . فقد ادعت هذه النظرية بأن السيادة ليست ملك الشعب (أي مجموع أفراد مجتمع ما) بل للأمة . ذلك الجسم المطلق (الأخلاقي) والمجسد لوحدة تفوق مجموعة الأفراد . ولتطبيق هذه النظرية كان يكفي الاعلان بأن تمثيل هذا الجسم لا يستوجب مساهمة كل الأفراد بل هؤلاء المؤهلين فقط نسبةً لمواصفاتهم الخاصة . وكما هي العادة ، كان يتم اختيار المواطنين « النشيطين » على قاعدة الثروة التي يمتلكون .

٣ ـ الوسائل التي تحول دون مشاركة الجماهير في الحياة السياسية :

ان الفصل بين الدولة والمجتمع المدني يقضي بأن ترفض الدولة الليبرالية منح الجماهير وسيلة للمشاركة في الحياة السياسية سوى وسيلة الانتخاب وخاصة تلك الوسيلة المسماة « الديموقراطية نصف المباشرة » . ويحدد الحقوقيون بهذه العبارة الوسائل التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية . وذلك اما بالمبادرة إلى مشروع يجمع التواقيع ويتحول إلى عريضة (انها المبادرة الشعبية) . واما برفض مشروع حكومة أو الموافقة عليه (ويأخذ عادة شكل الاستفتاء) . والواقع أن هذه الممارسات تحد من قدرة الطبقة الحاكمة على ممارسة رقابتها . لذا فقد كانت تلجأ إلى الغائها . وهكذا

(١) ليس سن الرشد السياسي مطابقاً بالضرورة مع سن الرشد « المدني » ففيما حدد الأول بسن الـ ٢١ حدد الثاني بـ ٢٥ و ٣٠ ، طرح هذا الموضوع في فرنسا في كانون الأول ١٩٧٤ إلا أنه تم التصويت على سن ١٨ في النهاية.

الغيت الاستفتاءات من القوانين الدستورية للجمهورية الثالثة ، ولم تحتل إلا مكاناً ضيقاً داخل قوانين الجمهورية الرابعة. إن الدولة الليبرالية هي دولة الديموقراطية التمثيلية بالمعنى القانوني للكلمة ليس بالمعنى الاجتماعي السياسي. تسمى الديموقراطية « تمثيلية » عندما تعمل آليتها بالوكالة الانتخابية ذات الصفة القانونية حيث يتمثل المواطن ـ الموكل بالمنتخب ـ الوكيل . ولن يفيدها شيئاً التساؤل حول صحة هذا التصور القانوني من الزاوية الاجماعية . فديموقراطية الدولة الليبرالية ممثلة فعلية للبنية الاجتماعية السائدة.

علاوة على ذلك فالدولة الليبرالية تقاص حجم المشاركة الشعبية بوضع قطاع واسع منها بمعزل عن الممارسات الانتخابية : ليس هذا القطاع (مع الاحتفاظ باستثناء واحد) [1] سوى الادارة. فيما أن الادارة وسيلة بيد الحاكم الذي جاء عن طريق الانتخابات لماذا إذن زجها في هذه العملية السياسية ؟ تسمح هذه المواربة للدولة الليبرالية بانشاء ادارة ثابتة ومحايدة أي فعالة بمعنى آخر .

سبق وأشرنــا عموماً إلى أن دراسة القانون الدستوري اليوم لا تطال المبادىء القانونية وممارساتها [2] . فبسبب انحراف تقني تخلص التنظيم الاداري من السياسة ، إلا في بعض المجالات الهامشية كـ « الديموقراطية المحلية » و « الوظيفة العامة الكبرى » . ومن المؤكد أن قطاعات حيوية كثيرة كالعدل والجيش والتعليم والصحة (أي الخدمات التي تجسد الدولة مباشرة)

(١) يتعلق هذا الاستثناء ببعض الحالات المعزولة في فرنسا حيث يتم انتخاب قضاة الغرف التجارية أو محلفي الجلسات . أما في الولايات المتحدة الاميركية فالانتخاب يطال الموظفين المحليين وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً .

(٢) ان هذا الوضع غريب للغاية : فقبل خمسين سنة كانت كتب القانون الدستوري تكرس للقانون الدستوري مكانة مرموقة فيما لم يكن يعتبر منفصلا عن الدولة بل جزء عضوي . فهنالك مثلا كتاب « موجز القانون الدستوري » (دوغي) الطبعة الثالثة ١٩٧٢ ، و كتاب (هوريو) تفاصيل القانون الدستوري ، الطبعة الثانية (CNRS) ، سنحاول شرح هذا الوضع .

اعتبرت خارجة عن الضغط الشعبي بسبب ارتهانها لهذه الايديولوجية الحيادية (وهي من قواعد المصلحة العامة في القانون الاداري). ولن نعتقد لحظة أنه يكفي أن ينتخب الشعب ليصبح سيداً. فإذا كان تنظيم المجتمع مبنياً على أسس ديموقراطية فعلية: كانت أولى مهامه القيام بمراقبة الادارة. ولهذه الأسباب رفضتها الدولة الليبرالية. ولن نفهم التقنية الانتخابية إلا في اطار العلاقات بين الأحزاب وهو جسر آخر يصل الدولة بالمجتمع.

٤ ـ التمثيل السياسي : الأحزاب :

من الخطأ القول بأن تطور الانتخابات ولد الاحزاب السياسية [١] فالواقع أن الانتخابات ليست حكراً على النظام الليبرالي. فقد عرفت الملكية الانتخابات في نشأتها كما أن العديد من الأنظمة غير الرأسمالية تمارسها [٢] انما يتميز النظام الرأسمالي بأن أحزابه السياسية تعمل ضمن الاطار الانتخابي.

(ويعود ذلك إلى أن المجتمع الاقطاعي لم يعرف سوى «الأنظمة» أي المجموعات ذات المبادىء القانونية والسياسية المختلفة) أن المجتمع البورجوازي لا يعرف إلا الأفراد المعزولين نظرياً في حريتهم. ومع ذلك فقد ولدت الأحزاب السياسية الأولى في الوقت الذي بدأت البورجوازية فيه تؤكد ذاتها سياسياً (ونعني هنا الجمعية الوطنية لعام ١٧٨٩). فما أن انحلت العلاقات الاقطاعية حتى بدأت مجموعات (وأحزاب) تتمحور حول أفكار مشتركة. ومهما كانت هذه الأحزاب موالية للملكية والدستور فانها كانت تأخذ الشكل السياسي الذي يتلاءم بتناقضاته مع المجتمع السياسي الجديد. وبهذا المعنى كانت هذه الأحزاب متساوية في الجوهر مع المجتمع البورجوازي. فكلما اختبرت البورجوازية الدولة، ساهمت الانتخابات بتنظيم هذه الأحزاب تدريجياً.

---

(١) (دوفرجيه) «المؤسسات السياسية» ، ص ٦٩.

(٢) عند تعيين رؤساء القبائل الافريقيين مثلا.

ففي كل من انكلترا وفرنسا ترافق تشييد الأحزاب مع سير الدولة الليبرالية قدماً تبعاً لأشكالها الأساسية. وان لم يشر أي نص دستوري إلى ذلك [١].

وليست هذه الأحزاب منسجمة مع الزاويتين الايديولوجية والتنظيمية. إلا أن هذه التعددية الخاصة بالدولة الليبرالية لن تخفي علينا حقيقتين: اولاها أن أشكال تنظيم وعمل هذه الأحزاب ليست نتاج الصدفة: حزب النخبة أو الحزب الجماهيري؛ الحزب الصلب أو المرن ليست اختيارات يمكن للمجتمع أن يحققها بسهولة. ان ما يحدد نظام الأحزاب [٢] هو موقع الطبقة السائدة وكيفية تنظيمها بالإضافة إلى موقع الفئة المهيمنة داخل الكتلة الحاكمة. وهكذا فان الأحزاب التي تجمع الوجهاء داخل لجان محلية تتناسب وبنية الدولة الليبرالية للقرن التاسع عشر المستندة على الوجهاء البورجوازيين (الأحزاب الليبرالية) والأرستقراطيين (الأحزاب المحافظة) [٣]. تنحصر إذن الحياة السياسية بدائرة الطبقات الحاكمة: بينما تتطابق الصراعات بين الأحزاب مع الصراعات بين تلك الطبقات أو بين شرائح عدة لطبقة واحدة. ففي بداية القرن التاسع عشر كان الخلاف بين الشرعيين (أنصار ملكية ذات حق الهي) و «الارليانيين (*Orléonistes*) (المساندين لملكية دستورية) والبونبارتيين؛ وكان هذا الخلاف التعبير عن تعدد الشرائح داخل الطبقتين البورجوازية والارستقراطية. فعندما انتصرت الملكية المحدودة السلطة بقيادة لويس فيليب عام ١٨٣٠، ضد أوتوقراطية شارل العاشر؛ كان ذلك في الواقع انتصار البورجوازية (وشرعيتها الحالية وهي السائدة) على الارستقراطية

---

(١) ومن المفارقات الظاهرة أن الأحزاب الفرنسية أصبحت شرعية بفضل دستور ١٩٤٦. من ثم ١٩٥٨ فيما بدأ يتقلص نفوذها داخل الجهاز البرلماني.

(٢) (بولنتزاس) «السلطة السياسية» ، الجزء الثاني ، ص ١٥٢.

(٣) (دوفرجيه) «المؤسسات السياسية» ، الجزء الأول ، ص ٨٦.

وفي هذه الأثناء أدخلت الأحزاب الجماهيرية تغييراً في اللعبة السياسية العامة . فهي تسير على قاعدة أوسع من الدولة لأنها أكثر مركزية وانضباطاً وتهدف إلى التلقين السياسي المنهجي . ان الأحزاب الجماهيرية تتناسب مع توسع الديموقراطية التي تنفتح على الشعب كله تقريباً [1] .

لكن هذا القول يحتاج إلى بعض التوضيح : ففيما وسعت البورجوازية قاعدتها الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر عبر تقليص شروط حق الانتخاب تدفق على الحياة السياسية قادمون لا يمتون بصلة إلى الطبقة السائدة فقد وجدوا عند وصولهم بنية تنظيمية لا تناسب أشكال نضالهم . ان بنية الأحزاب تمثل إذن ضرورة واضحة إذا أرادت الجماهير الاسهام في الحياة السياسية من أجل تغييرها . ونعلم كم استخلص لينين من نتائج من هذه الضرورة بتنظيمه طليعة الطبقة العاملة الروسية . وتكمن ملاحظتنا الثانية في هذا الموضوع بالذات .

لن يكون لتعددية الأحزاب داخل الدولة الليبرالية قدرة على إعادة النظر بطبيعة الدولة . فعلى سبيل المثال يقول البند الرابع من الدستور الفرنسي في الجمهورية الخامسة ، « تشارك الأحزاب والتجمعات السياسية في الانتخابات . وهي تتشكل وتمارس نشاطاتها بحرية . وعليها احترام مبادىء السيادة الوطنية والديموقراطية » . انه لتعبير واضح عن الليبرالية وحدودها : فلجميع الأحزاب الحق بالمساهمة في الحياة السياسية شرط أن تحترم أسس الدولة الليبرالية البورجوازية . هكذا تقبل الدولة الليبرالية بوجود كل الأحزاب على اختلاف تنظيمها وايديولوجيتها : إلا تلك التي تهدف إلى الغائها من الوجود . ولا يطال هذا التحفظ الأحزاب الفاشية فحسب بل الأحزاب الماركسية التي يتمحور برنامجها حول تحطيم النظام الرأسمالي أي الدولة البورجوازية . ولهذا

(١) المصدر ذاته ، ص ٨٨ .

فليس غريباً أن تحرم بعض الدول الليبرالية وجود أحزاب شيوعية في بلادها . (كالولايات المتحدة الأميركية والمانيا الاتحادية) . وفي فرنسا اعتبر توقيع اليسار لبرنامج حكومي مشترك بداية الانتقال (سلمياً) إلى الاشتراكية . لذا ارتفعت أصوات عدة من الأغلبية الحالية لتدين مسبقاً مغامرة كهذه . ويعني التناوب على السلطة في منطق الدولة البورجوازية تغيير فريق يتبع نفس السياسة. وآفاق اليسار حالياً هي تغيير السياسة . لذا : فالتعدد السياسي مرفوض إذا خرج عن اطار الدولة البورجوازية التي تراه خروجاً عن القانون [1] فالأحزاب الماركسية (من حيث ايديولوجيتها وممارستها) تدين باستمرار الدولة الليبرالية وخاصة عندما تصل هذه الدولة إلى مرحلة الرأسمالية الاحتكارية التي تقسمها التناقضات .

ومن المهم التوقف عند الوضع المعقد للأحزاب الديموقراطية التمثيلية الليبرالية « أنها لا تنخرط في نظام الدولة باعتبارها خدمات عامة . بل تتساهم في هذه الخدمات عبر ممارستها لنشاط عام » [2] . ان الجملة الثانية تكذب علناً الجملة الأولى لأن الأحزاب من الزاوية القانونية تنتمي لنظام الدولة . وهي جهاز من أجهزتها العديدة (باستثناء طبعاً تلك الأحزاب التي تضع لنفسها مهمة تحطيم النظام) . وفيما « ينسى » القانون الدستوري ذكر الأحزاب (رغم استمرار وجودها الخفي) [3] تعتبرها الدولة البورجوازية قطعة ضرورية لتأمين سيرها . ويعبر أحد المؤلفين عن هذه الفكرة بوضوح : « يعود للأحزاب سد الفراغ القائم بين الدولة والمواطنين » [4] . ان هذا الكلام هو أبلغ ما

(١) يقسم (*Borella*) الأحزاب الفرنسية إلى مجموعتين : أحزاب النظام والأحزاب المعادية للنظام . وذلك في « الأحزاب السياسية » (*Le Seuil*) ١٩٧٣ .

(٢) (*Prelot et Boulouis*) « المؤسسات السياسية » ، ص ٧٥ .

(٣) سنعود إلى هذه المسألة المتعلقة بأجهزة الدولة الايديولوجية ذلك المفهوم الذي اقترحه (التوسير) .

(٤) (*Prelot et Boulouis*) « المؤسسات السياسية » ، ص ٧٥ .

قيل عن الانفصال القائم بين الدولة والمجتمع .

ـ فصل السلطات : الأسطورة والوقائع :

يشكل مبدأ فصل السلطات العنصر الملازم لبنية الدولة الليبرالية . فهو لا يسلم بمجرد تقسيم تقني للعمل في ادارة الشؤون العامة فحسب . بل يفرض على الأجهزة المستقلة عن بعضها تأمين مختلف وظائف الدولة .

وسنعود فيما بعد إلى دراسة النتائج النظرية والسياسية المترتبة على هذا المبدأ [1] . فنكتفي الآن بتحديد الهدف الذي وضعه أنصار هذا المبدأ نصب أعينهم والطريقة التي طبقته بها الدول الليبرالية .

يظهر مبدأ فصل السلطات كأسطورة فعلية ؛ أي فكرة ديناميكية قادرة على خلق الحركة فحسب ويكمن مصدر هـذا المبدأ في كتاب (روح القوانين) (مونتسكيو) الفصل الثامن المتعلق « بالدستور الانكليزي » . وانطلاقاً من ملاحظة أن من يملك السلطة يميل لاساءة استعمالها يستنتج (مونتسكيو) بأن الحل الوحيد هو بمواجهة السلطة بواسطة السلطة ذاتها . ولهذا يجب توزيع السلطة السياسية بين أجهزة مختلفة بحيث لا تحتكر سلطة واحدة مختلف الوظائف . وقد ولدت الحرية السياسية من هذه المقولة بالذات .

من الواضح أن (مونتسكيو) لم يكن معنياً في هذا الكتاب بوصف النظام الانكليزي بل بنقد السلطة الملكية المطلقة في فرنسا . لذا ، فقد وجدت اقتراحاته صدى عظيماً في أوساط بورجوازية عام ١٧٨٨ التي كانت تبحث عن طرق تجاوز الدولة المطلقة . فاعلان حقوق الإنسان والمواطن لعام ١٧٨٩

(١) في الجزء الثاني ، الفصل الثاني .

أكد بشدة بأن « أي مجتمع (...) لا يحدد فيه فصل السلطات لا يملك دستوراً » (البند ١٦) . فالدولة الليبرالية هي إذن مبنية على هذه القاعدة فلم يقال بأنها أسطورة ؟

ان قراءة دقيقة لنصوص (مونتسكيو) لا توحي لنا بمبدأ فصل السلطات ، بل بتعاونها فيما بينها . وهناك أمثلة عديدة تشير إلى أن العمل السياسي هو ثمار لنشاط أجهزة عدة داخل الدولة .

ويجيء تطبيق المبدأ عملياً ليؤكد هذه الافتراضات . فأي من الأنظمة الليبرالية لم يمارس فصلاً دقيقاً بين السلطات . ويستحيل تصور هذا الفصل على الصعيد القانوني . إذ يكتب (مونتسكيو) يجب أن تسير كل السلطات معاً بفضل قوة الأشياء . علاوة على ذلك فان كل الدساتير السياسية تنظم بالطريقة الأفضل طبيعة وأشكال العلاقات بين مختلف الوظائف التي تمارسها الدولة . ففي بعض الحالات تسيطر الجمعية أو الجمعيات على الحكومة. وفي حالات أخرى تملك الحكومات سلطات مهمة وتستطيع أن تفرض نفسها على الجمعية . كما أن العلاقات بين الحكومة والسلك القضائي أو الاداري تخضع لتبدل الظروف . أخيراً يبدو أن كل شيء في الدولة الليبرالية يتمحور حول أربعة عناصر ثابتة : الشعب والحكومة والجمعية والادارة . يبدو أن الظروف تفرض على الطبقة البورجوازية محاولة الجمع بين هذه العناصر . وتحدد بالتالي امكانية نجاحها : كما في ممارسة « الترقيع » التي تكلم عنها (ليفي شتراوس) [1].

إلا أن هذا التعدد في التجارب يخبيء فقراً نسبياً : اذ أن الدولة الليبرالية هي دائماً دولة البورجوازية وبهذا المعنى يصبح فصل السلطات وهمياً : فالبورجوازية لا تدير كبريات الهيئات العامة فحسب ، بل مجمل جهاز

(١) ليفي شتراوس (*Lévi -strauss*) الفكر البدائي *Plan* ١٩٦٢ .

الدولة. فقد رأينا كيف وظفت بورجوازية القرنين السابع والثامن عشر جهاز الدولة لصالحها . وذلك في عهد الدولة الاستبدادية . فالجمعيات الانتاجية أعادت أحياء الوجه القديم لفرنسا .

وقد اخترنا من بين الأمثال العديدة الجهاز العدلي بغية التدقيق بالممارسة الوحدوية للسلطة . يعفى الجهاز القانوني مبدئياً في الدولة الليبرالية من كل التدخلات لأنه يحسم المسائل الشائكة ويصيغ القوانين . إلا أن ردود الفعل الحادة التي أثارتها قضية (القاضي الطيب) (*Magnaud*) في نهاية القرن التاسع عشر وتلك التي ولدتها نقابية القضاة الحالية ؛ تعطينا فكرة عن الازعاج الذي تسببه المطالبة بالاستقلال [١] .

٢ ـ أشكال الحكومة في الدولة الليبرالية :

تميز النظرة الكلاسيكية أشكال الحكومة تبعاً للفروقات القانونية التي تصيب تنظيم السلطات العامة . ان هذه الرؤية مغرقة في « قانونيتها » إذ لا تقتصر العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على ربط الأجهزة الدستورية فيما بينها . انها أيضاً اشارة إلى « علاقة الدولة بالنظام الاقتصادي والسياسي الضيق » [٢] . ولا يعود هذا الأمر إلى أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يسلم بنموذج واحد للتنظيم الدستوري. بل إلى أن « مفاصل الاقتصادي والسياسي في الدولةالرأسمالية»ينعكسان باستمرار على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية » [٣] سنعود إلى هذه المعضلة في تحليلاتنا الخاصة بالدولة الاحتكارية .

---

(١) حول القاضي (*Magnaud*) ننصح بالعودة إلى كتابنا مقدمة لنقد القانون ص ٢٤٨ .

(٢) بولنتزاس « السلطة السياسية » ، الجزء الثاني ، ص ١٣٨ .

(٣) المصدر نفسه ص ١٤٠ .

ـ الحكومة البرلمانية :

يتميز هذا الشكل من الحكومة برأي الحقوقيين بانفصال مرن بين السلطات حيث تنقسم السلطة التنفيذية إلى جهازين يتولى أحدهما (وهو « الحكومة ») المسؤولية أمام جهاز السلطة التنفيذية ويملك حق حلها يبدو هكذا أن التوازن قد تحقق . إذ أن مسؤولية الوزراء أمام البرلمان تقابل امكانية حل البرلمان من قبل الحكومة .

وتتصف السلطة التشريعية بالثنائية : فرئيس الدولة (رئيس الجمهورية أو الملك) يملك سلطات واسعة (يوقع على القرارات ويسن القوانين ويعين الوزراء ويبرم المعاهدات) لكنه لا يمارسها فعلياً . وهو لا يصدق على قرارات الوزراء إلا لاحترام الشكليات . لقد ترافق هذا الوضع مع تقهقر السلطة الملكية ابتداء من القرن الثامن عشر خاصة في فرنسا . فقد وجدت البرلمانية كحل دستوري مناسب لهذا الوضع السياسي الجديد . لذابرزت هذه النزعة في انكلترا في القرن السابع عشر وفي فرنسا وبقية بلدان أوروبا في القرن التاسع عشر أي عندما بدأت تهتز شرعية السيادة الملكية .

أما الجهاز الثاني للسلطة التشريعية أي الحكومة ، فهو يمارس فعلياً السلطة لكونه جهازاً جماعياً مؤلفاً من وزراء وسكرتيريي دولة ينتقى شيئاً فشيئاً بواسطة رئيس حكومة (رئيس الوزراء أو رئيس المجلس) . يتتخذ هذا الجهاز جميع القرارات الحكومية فهو مسؤول أمام الجهاز الممثل للسلطة التشريعية (يكون هذا الجهاز عادة الجمعية المنتخبة : ذلك ما يضمن رقابة أكثر ديموقراطية) . كانت هذه المسؤولية أساساً جزائية وتحولت فيما بعد إلى سياسية : وهي تتلخص في الامكانية الممنوحة للبرلمان باجبار حكومة ما على الاستقالة عندما تفقد ثقة البرلمان . وقد أحدثت ممارسة هذه المسؤولية حيناً اشكالاً مبسطة (الاستجواب في الجمهورية الفرنسية الثالثة) وأحياناً أخرى

معقدة (مسألة الثقة واقتراح اللوم في الجمهورية الخامسة) . قد يتخلى رئيس الحكومة عن أحد الوزراء في بعض الحالات إلا أن المسؤولية ليست وزارية ولا تطبق فردياً .

بموازاة ذلك تستعمل السلطة التنفيذية (وهي شكلياً رئيس الدولة وعملياً الحكومة) حق الحل الذي يقوم بانهاء ولاية النواب عبر افتعاله انتخابات جديدة ويمارس هذا الحق بأشكال مختلفة تتراوح بين غياب التنظيم (انكلترا مثلاً) واجراءات معقدة جداً تحد من الافراط في استعمال هذا الحق (الجمهورية الفرنسية الرابعة) . انه لسلاح جبار ضد البرلمان يستخدم لاعادة التوازن بين السلطات . فقد تستخدم « الحل » حكومة أسقطها تصويت برلماني. هكذا ينتقل الصراع بين البرلمان والحكومة إلى ساحة الرأي العام الذي سيقرر عبر التصويت لصالح أحد الطرفين ويصور عادة هذا الاجراء كضمانة للديموقراطية وهو يستبدل عملياً بالاستفتاء .

سنضيف في التحليلات اللاحقة السمات القانونية الأساسية للحكومة البرلمانية إلا أنه في الواقع هناك أشكال « برلمانية» عدة متقاربة وتتعلق هذه الأشكال بما نسميه الأنظمة المختلفة والمرتبطة بالظروف الخاصة بالمستوى السياسي وبالصراعات الطبقية . ويميز بعض المؤلفين بين البرلمانيات ذات الأحزاب الثنائية و الأخرى ذات الأحزاب المتعددة .

وباستنادنا إلى تحليلات دو فرجيه [1] الكلاسيكية، نلاحظ أن « ثنائية » حزبية صارمة على الطريقة الانكليزية تغيّر من حيث الجوهر هذا الشكل الحكومي . وهكذا فان مجلس الوزراء المؤلف من أعضاء الحزب المنتصر في الانتخابات قادر على الاستمرار لأنه يملك أغلبيـــة الأصوات في مجلس

(١) دوفرجيه « المؤسسات السياسية » ، ص ١٥٩ و ٢٤٩ .

العموم . بالمقابل يصعب علينا تصور حكومة تحل نفسها لتضرب الأغلبية التي جاءت بها .

تؤدي هذه الالتواءات إلى حصر السلطات بيد الوزارة ويتحول البرلمان إلى غرفة للتسجيل فحسب وهكذا تصبح نظرية الحقوقيين الجميلة حول توزيع السلطات وتساويها أسطورة فعلية : أما في الأنظمة البرلمانية المتعددة الأحزاب (كما كان الحال في الجمهورية الفرنسية الثالثة) فيكمن الوهن الحكومي بتحالفات الأحزاب الموجودة في البرلمـــان . فقد أدى استمرار التعرض للمسؤولية الوزارية إلى تعزيز البرلمان لدرجة أن البعض تكلم عن نظام « الجمعية » .

لم تتطابق إذن الأنظمة البرلمانية لليبرالية مع التعريف المجرد للحقوقيين . إلا أن هذه الهوة حديثة العهد ولا تعود فقط إلى نظام الأحزاب . إذ لم تعرفها كل العهود الليبرالية . ففي القرنين السابع والثامن عشر أدى التحالف بين البورجوازية والارستقراطية الانكليزية إلى تمثيل سياسي مزدوج (والذي لم ينقسم تماماً إلا بعد انجاز التطور الرأسمالي التام) وإلى هيمنة المجلس على حساب البرلمان . بيد أن القرن التاسع عشر لم يعرف « البرلمانية » الديموقراطية بعد أن كانت الأحزاب مجرد لجان انتخابية تؤثر ضمن الاطر المحلية ويقودها الوجهاء والنبلاء . ولم يكن المجلس أقوى حالاً . فما ينفذ النظام هو الثبات في التحالف المذكور سالفاً . فالتناوب على السلطة يعني التناوب بين مجموعات تلقت التربية ذاتها وتملك ذات المصالح وبالتالي ذات السياسة . أما في فرنسا خلال فترة المواثيق (١٨٤٨ — ١٨١٤) . أو خلال الجمهورية الثالثة فقد استمر الصراع بين الملكيين والجمهوريين إلى أن انتصر هؤلاء ؛ إلا أن عدم « تصفية » الفلاحين سياسياً وبالتالي الابقاء على الانتاج الصغير خلق العديد من العقائد السياسية التي عاكست بسط الهيمنة التامة للبورجوازية . لذا كرست

الممارسة القائلة بأن الشرعية السياسية تتجسد قبل كل شيء بالبرلمان الممثل لمختلف هذه الطبقات وشرائح الطبقات السائدة . ولذا أيضاً حدد الحقوقيون عدم التوازن في صيرورة النظام كعامل يحقق التوازن بين السلطات .

قد يكون نظام الأحزاب هو السائد داخل اللعبة السياسية الدستورية . وللبنية الاجتماعية الكلمة الأخيرة لأنها تنظم : ترابط السياسي بالاقتصادي والتمثيل السياسي وأخيراً العلاقات بين الطبقات .

ـ الحكومة الرئاسية :

يتكلم الحقوقيون في هذا المجال عن انفصال « صارم » بين السلطات . ان هذه الصيغة غير صحيحة لأنها غير قابلة للتطبيق . فهي تعني فقط أن السلطة التنفيذية (التي أصبحت واحدية بعد هذا التحديد) لا تملك أية صلاحية تجاه السلطة التشريعية التي بدورها لا تتعرض لمسؤوليتها السياسية . فبرأي الحقوقيين لا يتحقق التوازن إذن من خلال تساوي السلطات الخاصة بكل من الاجهزة المعنية بل بالتساوي في الاستقلالية .

وتفسر الصفة الواحدية للسلطة التنفيذية بأن التمييز بين رئيس دولة ورئيس حكومة برلمانية لم يعد قائماً . فرئيس الدولة يجمع بين الوظيفتين عبر تعيينه وقيادته شخصياً لفريق سكرتيرية الدولة الذين يحيطون به . ولا يشكل هذا الفريق حكومة بل يجمع مساعدي الرئيس المباشرين لذا فهم غير متضامنين كما يتضامن الوزراء ولا يتخذون القرارات الجماعية ولا يتحملون مسؤوليات . وتعود السلطات الواسعة للرئيس لكونه (عادة مباشرة وأحياناً غير مباشرة كما في الولايات المتحدة) منتخباً بالاقتراع العام . ويمنح هذا الاختيار مكانة مهمة للرئيس خاصة تجاه البرلمان .

أما البرلمان فيملك من جهته حق ممارسة كل السلطة التشريعية . لا يستطيع

الرئيس التدخل مبدئياً في هذه السلطة . إلا أن هناك امكانيات تدخل عظيمة أبرزها المبادرة التشريعية وحق الفيتو على القوانين البرلمانية . والمهم أن الرئيس لا يستطيع حل الجمعية . على الرئيس الاكتفاء بالأغلبية البرلمانية ، مهما تكن وحتى وان كانت معارضة لميوله السياسية . وكثيراً ما نجد في الولايات المتحدة رئيساً ديموقراطياً وبرلماناً جمهورياً والعكس بالعكس . بالمقابل ، لا يستطيع البرلمان هذا اسقاط الرئيس أو فريقه وذلك حفاظاً على التنسيق بين السلطات . وحده اجراء « المنع » الأميركي يسمح للكونغرس باتهام موظف عام (أولهم الرئيس) ومحاكمته . بيد أن هذا الاجراء جزائي أكثر مما هو سياسي . كما أن صفته استثنائية ولم يطبق في الولايات المتحدة . فعندما شعر الرئيس نيكسون بخطره فضل الاستقالة .

على العموم تبقى الأحزاب السياسية قادرة على القيام بمبادرات خاصة . وإلا انهار النظام . يستطيع الرئيس بواسطة أصدقائه في الكونغرس اتخاذ مبادرة تشريعية مبطنة . وهو عاجز عن تطبيق سياسته إذا لم يحصل على الأغلبية . وبما أن ثنائية الأحزاب تفسح أمام المرونة كثيراً من المجال ، يعتمد الرئيس على أعضاء الحزب المعادي له : يصف الأميركيون هذه الممارسات بـ « برلمانية الممرات » .. وليس الضغط البرلماني أقل تأثيراً اذ يستطيع التدخل في ممارسة الوظيفة الرئاسية (مطلوب من مجلس النواب الموافقة على تعيين الموظفين الكبار وعلى ابرام المعاهدات) ويملك القدرة على اتخاذ القرارات (التصويت على الميزانية) . ان هذا التبادل في السلطات يعطي زخماً للنظام اذ يهدد غيابه بالانقلاب العسكري وقد مر الفرنسيون بهذه التجربة عام ١٨٥١ عندما وضع الأمير الرئيس لويس ـ نابليون بونابرت حداً للنظام الرئاسي الذي شيدته الجمهورية الثانية عام ١٨٤٨ .

٨ (هنا أيضاً تسمح لنا البنية الاجتماعية بفهم آلية الحكومة الرئاسية . ليس

الدستور مثلاً مسؤولاً عن انتكاسات الأنظمة الأمريكة الجنوبية . في الواقع ان ما يقف أمام سير الديموقراطية الليبرالية هو التخلف التكنولوجي وهيمنة القطاع الزراعي والملكيات العقارية الكبرى وشبه التبعية الاقتصادية تجاه الولايات المتحدة الأميركية [1] يدفعنا المنطق ذاته إلى عدم تفسير (١٨ برومير » للويس بونابرت بواسطة الدستور فحسب : ان الانقلات البونابرتي يظهر أزمة الطبقة المسيطرة التي خوّلت دكتاتوراً مهمة الحكم باسمها وتظاهرت هي بأنها فوق الطبقات .

سيتبين لنا لاحقاً أن الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية تتناسب مع تنظيم اجتماعي واقتصادي يعبر عن مرحلة الرأسمالية الاحتكارية [2] . أما النظام البرلماني فهو يلازم مجتمع الرأسمالية التنافسية لكنه يضم عناصر تقنية وسياسية تجعله قادراً على التكيف دون عناء مع مرحلة الاقتصاد الرأسمالي . هذا ما يفسر أن الولايات المتحدة (وهي مستعمرة انكليزية سابقاً) ما زالت تحتفظ بنص دستوري صيغ في عام ١٧٨٧ : فقد أدى الاتجاه اللامركزي في السلطة إلى تشييد حكومة فدرالية ضعيفة نسبياً فيما وصف النظام « بالمؤتمري » بسبب رقابة الكونغرس الدائمة على الرئيس خلال القرن التاسع عشر . أما بعد تطبيق الرئيس روزفلت لسياسة « العهد الجديد » فقد ساهم التفسير المطاط للدستور في تركيز السلطة بيد الرئيس .

ب ـ الدولة الاستبدادية للرأسمالية الاحتكارية

يجمع الدستوريون كافة على اعتبار أن الزمن قد تجاوز التحليلات الكلاسيكية للدولة الليبرالية . فقد أظهرت مختلف أبحاث علماء السياسة (من

(١) المصدر ذاته : ص ١٦٨ .

(٢) بيد أن الأنظمة الرئاسية في العالم الثالث تتناسب مع مرحلة التراكم البدائي لرأس المال (ارجع إلى الفصل ٢) .

بينهم « دوفرجيه » الذي انطلق من دراسة للأحزاب) : أن الأشكال المؤسسية الحالية طريفة «*Originales*» ، إذ كيف نفسر مثلاً أن التغير في فرنسا أخذ صورة دستور جديد في الرابع من تشرين الأول عام ١٩٥٨ ؟

ويختلف الدستوريون على تصنيف هذا الشكل من الدولة . وفيما يقترح البعض بتسميتها نظام « برلمانية الأغلبية » (صيغة حذرة للعديد من الأساتذة) يبين (دوفرجيه) صفة « التكنو ـ ديموقراطية » الغربية ويلصق بها (*Galbaita*) صفة « التكنو ـ بنية ويسميها أخيراً (شوارتزبرغ) الـ « تنظيمو ـ ديموقراطية » من أجل المجتمعات المتطورة لأقصى الحدود ... الخ . إلا أننا لن نبقى على التفسير الحقوقي إذ يجب البحث عن قاعدة أصلب لمعرفة الهوة التي يخلقها « تبديل النموذج الديموقراطي » .

ومن الطبيعي العودة إلى البحث عن السمات السوسيو ـ اقتصادية للمجتمعات التي عبرت مرحلة الرأسمالية التنافسية .

ان الظواهر التي ولدت منذ ثلاثين سنة لا تتعلق بالمجتمع الاستهلاكي والتكنولوجي فحسب . بل هي معنية قبل كل شيء باعادة تنظيم رأس المال باتجاه حصره والبحث عن طرق جديدة لتوظيفه . فبسبب اللعبة « العادية » لقانون الربح ، تنمو التناقضات وسط الرأسماليين ، مخفضة بذلك معدل الأرباح وتزداد الحاجة إلى رأس مال اضافي . لذا وجد النظام الرأسمالي ضرورياً أن يعيد مركزة رأس المال الذي بدوره يجدد ظروف الانتاج العامة بالغاء صغار المنتجين وادخاله عناصر بقيت طويلاً خارج النظام الرأسمالي (من صغار الفلاحين والحرفيين) . لم يتحقق هذا الاجراء دون التأثير على المعطيات الاجتماعية ، فبتحويلها قواعد الدولة الليبرالية تفسح الرأسمالية في المجال أمام تحالفات طبقية جديدة . هكذا تتنافس الأحزاب على كسب الشرائح الوسطى المولودة من هذه الرأسمالية الجديدة . وذلك ضمن استراتيجية

مختلفة تماماً عن تلك التي وضعتها الدولة الليبرالية نصب أعينها .

ليست هذه الحركة سوى عملية بناء الرأسمالية الاحتكارية للدولة . ولهذه الدولة شكل خاص جداً . إذ يتوجب عليها ترسيخ جهازها وحصر السلطات وبذل الكثير من النشاط بغية ادارة الحركة ومراقبتها . فبما أن المؤسسات عاجزة عن القيام بهذه المهمة ، يتوجب صياغة مشروع اجمالي ينظم هذه العملية .

علينا إذن تفسير الطبيعة الاستبدادية للدولة الاحتكارية الرأسمالية . ولتجنب الوقوع في التبسيط علينا أيضاً فضح التصور السائد لهذه الدولة .

١ ــ الأشكال المؤسسية لدولة الرأسمالية الاحتكارية :

تظهر هذه الدولة وكأنها قد حافظت على أشكال الدولة الليبرالية من فصل بين السلطة والمجتمع وفصل السلطات وكل ما ولدت هاتان الظاهرتان من نتائج . بيد أن الظروف الموضوعية لعبت دوراً حاسماً في تحديد التغييرات العميقة التي أدخلت على الدولة الجديدة .

ــ الابقاء على الأشكال الكلاسيكية وادخال تصحيحات :

يبدو عموماً أن المؤسسات السياسية والادارية في كل من فرنسا وانكلترا قد تغيرت عن العهد السابق . فانكلترا لم تعرف تعديلات دستورية كبيرة ، أما فرنسا فتختلف لأنها عرفت على التوالي ثلاث جمهوريات ونظاماً فاشياً وحكومة مؤقتة . وحافظ كل من البرلمان والحكومة والادارة على الأشكال القديمة ، خاصة في المجال القانوني . وكثيراً ما تعاطى الفرنسيون قبل هذا العهد بمفاهيم سيادة الديموقراطية والمبدأ الانتخابي وانفصال السلطات واستقلالية القضاء .

غير أننا نلاحظ ظهور بعض « التصحيحات » التي تعتبر علاجاً لسلبيات النظام السابق . وتسمى هذه العملية عادة « عقلنة » للبرلمانية ، أي إدخال « العقل » للنظام .

فبحجة توضيح سلطات البرلمان والحكومة جاءت هذه « العقلنة » ابتداء من العشرينات لتسقط السبل التي سلكتها البرلمانية .

لقد هدفت مثلاً المادة ٣٤ من دستور عام ١٩٥٨ إلى الحد من صلاحيات البرلمان والسماح بالمقابل للحكومة بالتعاطي في الشؤون الأخرى . سمحت المادة ٣٨ من نفس الدستور للحكومة « بسن القوانين » بمراسيم عبر انتداب من البرلمان . أما الأصول المتعلقة بمسألة الثقة بالحكومة فهي غاية في التعقيد (المادتين ٤٩ و ٥٠ لدستور ١٩٥٨ . والمادة ٦٧ لدستور المانيا الاتحادية) . ويترافق كل ذلك مع حق السلطة التنفيذية التام بحل البرلمان (من المدهش مقارنة المادة ١٢ من الدستور الحالي مع المادة ٥١ لدستور ١٩٤٦) . أما على مستوى الخدمات العامة التي يتعلق بالقانون الدستوري والقانون الاداري . فهناك تحولات هامة منها : تبعة جهاز القضاء للسلطة التشريعيــة وحصر الوظائف الحكومية العليا . وأخيراً انشاء مؤسسات اقتصادية مرتبطة بالدولة .

قد توحي هذه « التصحيحات » بأن التقويم يسير باتجاه عقلنة الحياة السياسية . إلا أن الدولة ليست فعلياً بصدد ذلك ، وان تبرجت بكل فضائل الأخلاق والصوابية والمنطق . فحديث ديغول في (*Bayeux*) في السادس عشر من حزيران ١٩٤٦ هو مثل جيد للدعوة إلى التحلي بـ « الحس السليم » و « الواقعية » وكذلك الحديث الذي قدم فيه الدستور الحالي للجمهورية الخامسة في الرابع من أيلول ١٩٥٨ .

فبعد ١٩٥٨ رثى الدستوريون الفرنسيون اضمحلال قوة البرلمان اللاهث

وتحول الديموقراطية إلى فكرة مجردة . فحسب . فالواقع أنه بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من قدرة البرلمان ابتدعت اجراءات منسماة بـ « دمقراطية نصف مباشرة » سمحت للحكومة أو لرئيس الدولة باقامة صلة مباشرة بالمواطنين (الاستفتاء) وليست مرامي هذه الاجراءات بريئة فقد استهدفت أصلاً تخطي الهيئات الوسطية من جمعيات برلمانية ووجهاء محليين . وقد أثارت هذه الممارسات موجات استنكار عارمة إذ تحول مجلس النواب الفرنسي في عهد ديغول إلى معارض دائم كما أن المقاطعات والمحافظات أعادت أحياء المعارضين التقليديين وخاصة الوجهاء منهم .

وفي تلك الأثناء اصطدمت الادارة الجديدة (الراغبة بالهيمنة السياسية حسب سياسة التسرب [1] القديمة) بممارسات الادارة التقليدية . ان الفوضى كبيرة والاصلاح يعقب الاصلاح دون تغيير في الممارسات . لقد أوضح (*Crozier*) جيداً عملية « الانقطاع — الجمود » التي تميز النظام البيروقراطي لمجتمع مسدود الأفق .

غير أن التأثيرات الاجتماعية للعبور إلى الرأسمالية الاحتكارية تتجاوز هذه التحولات المؤسسية لتفرض نفسها وتوضح ظروف عمل الدولــة الجديدة .

اعتمدت الدولة الليبرالية الفرنسية (في مرحلة هيمنة البورجوازية) على البورجوازية الصغيرة فيما تبنت هذه الأخيرة جذرية الجاكوبيين المعبرة عن مصالحها وبمــا أنها كانت معادية للبورجوازية الكبيرة ولرجال الدين وحاملة لواء المساواة والعلم . فقد مالت إلى تأييد دولة معتدلة لا تحكم كثيراً (من هنا الحريات العامة) وتنظم اللعبة الاجتماعية لمنح كل فرد فرصته (من

(١) بفسر (*SFez*) بوضوح هذه العملية « الادارة المستقبلية » (مجموعة كرولان «*U*» ٩١٦٨ .

هنا دور المدرسة في الترقي الاجتماعي) . إلا أن تحديث الإقتصاد سحق البورجوازية الصغيرة . إذ تدهورت الظروف المعيشية للموظفين الصغار والمستخدمين وصغار التجار والملاكين . أما الشرائح الوسطى (مهندسين وكادرات وتقنيين) فقد تغيرت وظيفتها وطموحاتها (وكذلك ايديولوجية آبائها) . إذاً ، تغيرت القاعدة الاجتماعية للدولة الاحتكارية وهي تحاول اقناع هذه الشريحة القليلة الثبات التي تجد نفسها لعبة لطبقتين استقطابيتين : البورجوازية والبروليتارية .

وانطلاقاً من هذه المعطيات : باستطاعتنا استيعاب ظاهرة « البرلمانية الأكثرية » . فهذه الكلمة تعين شكل الحكومة حيث يكسب حزب منظم مجمل الناخبين ويضع البرامج الانتخابية للزعماء بغية تأمين السيطرة . لقد اجتاحت فرنسا إذن « ثنائية قطبية » (*Bipolarisation*) بعد أن مارست طوال قرن التعددية الحزبية والفردية السياسية . وفرنسا المنقسمة إلى اثنين هو التعبير الصحيح لهذا الميل إلى التمحور حول القطبين . لقــد تقلص نفوذ الوسطيين فيما جددت الأحزاب المحافظة استراتيجيتها بضرب البرنامج المشترك . ورغم أن « الثنائية القطبية » الفرنسية ليست بصلابة الثنائية الانكليزية أو الالمانية الاتحادية فقد أدت إلى نتائج دفعت منذ ١٩٥٨ الدستوريين إلى المزيد من التساؤل .

بالواقع لم تؤد المسؤولية الوزارية إلا « لانقلاب واحد » (حكومة (بومبيدو) في تشرين الأول ١٩٦٢) خلال عشرين سنة . وأدت مرونة الأغلبية في البرلمان إلى « انحرافات » اجرائية لا مثيل لها (التصويت المشلول بصورة منهجية — اجراءات المادة ٤٣ البند الثالث — الذي يسمح بتبني نص ما دون تصويت) أما حق الحل فلم يطبق إلا مرتين وفي ظروف خاصة جداً . يبدو إذن أن نظام الأحزاب يحول النصوص الدستورية .

علاوة على ذلك فان الظروف السوسيو — إقتصادية لمرحلة الانتقال إلى

الرأسماليه الاحتكاريه تشجع بفرضها دوراً نشطاً واستبدادياً للدولة «بشخص السلطة » كما يقول أساتذة القانون (مشيراً بذلك إلى حصر السلطة بيد شخص واحد) . ان انتخاب رئيس الدولة عن طريق الانتخابات المباشرة يحول نهج النظام بكامله . إن الوزن السياسي الذي يتمتع به الرئيس والمسؤولية المتعلقة بأعماله ومفهوم الحكم قد تجددت . إلا ان بالتركيز على « الثنائية » السياسية يتهم الرئيس الثنائية الاجتماعية التي قطعتها تحولات نمط الانتاج . ولا تسير هذه العملية دون صعوبات إذ ليس لجميع ممثلي البورجوازيه المصالح ذاتها على المدى القصير ؛ لذا وجدت الانقسامات داخل الطبقة الحاكمة .

وعليه . فان الأشكال الجديدة للرأسمالية الاحتكارية هي في غايــة التعقيد . ولهذه الأسباب علينا تجنب التطورات المبسطة .

٢ — « دولة الاحتكارات والفئات الدستورية » :

استرعت الدولة الرأسمالية الاحتكارية اهتمام أكثر الأبحاث عمقاً منذ بضعة سنوات. أهمها تلك التي قام بها الحزب الشيوعي الفرنسي [1] والواقع أن أهمية هذا الموضوع لا تنحصر بالمستوى النظري فحسب بل يعتبر قاعدة لاستراتيجية سياسية بأكملها تتعلق بوحدة الشعب الفرنسي والديموقراطية المتقدمة والبرنامج الحكومي المشترك .

ففيما يخص نقدنا لهذه الوجهة ؛ نعيد القارىء إلى تحليلات الفصل الثاني (نظرية الدولة — الفصل المتعلق بآلية الدولة) . لنقل باختصار أن هذه الوجهة تبسط للغاية وضع الدولة الرأسمالية الاحتكارية بتصويرها الدولة الحديثة كدولة

(١) سنجد الأهم في الكتاب الجماعي « الموجز الماركسي للاقتصاد السياسي » المنشورات الاجتماعية ١٩٧١ ، عن الأسس الاقتصادية ، أما التحليل السياسي فهو موجود في « الشيوعيين والدولة » (*Fabre* , *Hincker* , *Lève*) المنشورات الاجتماعية ١٩٧٧ .

احتكارات أي كأداة تملكها الأقلية لضرب مصالح ٨٠ ٪ من الشغيلة . لا يقتصر هذا التبسيط على الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بل يطال علاقة السياسي بالاقتصادي في هذا الشكل من الدولة . فالتصور القائل بأن الدولة ذاتها أصبحت كحزب رسمي ضخم يخدم رأس المال الذي يدبر وينظم الادارات والمؤسسات والأجهزة العامة بصورة استبدادية بغية اخضاعها لمتطلباته [1] يجعلنا « نفكر » في العلاقة بين الحياة الاقتصاديه والدولة وكأنها خارجة عن اطارها الطبيعي . وكان الدولة هي أداة بيد رأس المال وسنرى لاحقاً أن الأمور أكثر تعقيداً من ذلك .

— تقدم الدولة الرأسمالية الاحتكارية سمات خاصة على مستوى القانون الدستوري

ان هذه السمات تبث اليأس في نفوس الحقوقيين إذ تقف سداً عنيفاً أمام تسهيل التصنيفات التقليدية .

ويعود ذلك إلى : تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية (وهو ليس في الواقع سوى إعادة ترتيب للعلاقة بين الدولة والحياة الاقتصادية) وإلى نمو دور الحكم فيها ، وأخيراً إلى تزايد أهمية وسائل الاعلام الجماهيرية كبديل عن الوجهاء المحليين السابقين . فالواقع أن القطاعين البرلماني والرئاسي يتشابهان فالانتخابات النيابية في انكلترا تسمح في الواقع بتعيين رئيس الحكومة . وهي تقترب من الطريقة التي ينتخب بها الأميركيون رئيسهم . فخلافاً لما يعتقده الحقوقيون ليس للآلة القانونية دور بتحديد مسار الحياة السياسية .

علاوة على ذلك ؛ تختلف التمايزات الراهنة عن سالفاتها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لم يعد للنظامين الرئاسي والبرلماني ذلك الوجود الذي تعلمناه في الكتب .. وتتجلى هــذه الظاهرة في فرنسا حيث عظمت

(١) المصدر السابق : ص ٥٧

المفارقة منذ عام ١٩٥٨ أي منذ اصلاح نظام الانتخاب الرئاسي عام ١٩٦٢ . وقد وصفه ديغول بالنظام « نصف البرلماني » و « نصف الرئاسي » . انها إشارة واضحة إلى اضمحلال الفئات .

ان الدولة الرأسمالية الاحتكارية هي دولة استبدادية ، حصرت الحكم بيد السلطة التنفيذية واستعارت أشكالاً مختلفة عن النظامين الرئاسي والبرلماني في آن .

ولا تطبق عليها الصفة البونابرتية إلا على قاعدة افتراضات معينة . وبالرغم من شرعية الصفة البونابرتية للجمهورية الخامسة (خاصة في عهد ديغول) فاننا لا نستطيع نسبتها إلى الشكل العالمي للرأسمالية الاحتكارية وهي لا تظهر مثلاً في الظروف الخاصة التي مرت بهما كل من انكلترا والمانيا الفدرالية .

على العموم ، فان الشكل البونابرتي هو اشارة لتفاقم أوضاع ما : أي اشارة لما نسميه « أزمة » .

(III) الدولة الدكتاتورية لأزمات الرأسمالية

لا يتم تطوير نمط الانتاج الرأسمالي في جو محاط بالهدوء والاستمرارية اذ أنه يتناقض في جوهره وفي آليته وبالتالي في صيرورته التاريخية . وهو يعرف الأزمات لأسباب عديدة ، وربما يسببها .

وعبارة « أزمة » كثيرة التداول لدرجة أن أية صعوبة تعترض نمط الانتاج تسمى أزمة جديدة (١) . في هذا الصدد سوف نعمد إلى إعطائها معناها الأساسي . فيكون هناك أزمة عندما تصادف عملية إعادة انتاج رأس المال حواجز معينة تعيد التساؤل حول هذه العملية وتبحث في الوسائل التي

(١) عمل جماعي باشراف بولنتزاس « ازمة الدولة » $P, U, F,$ – مجموعة « سياسيات » ٧٧

تؤمن استمرارية نمط الانتاج الرأسمالي .

إلا أن هذه العقبات تختلف من حيث الجوهر : فاما أن تنتج عن صراع بين شرائح الطبقة المسيطرة والتي لا تملك الدولة الليبرالية أساليب حلها وذلك لازدياد التوتر الاقتصادي الموضوعي الناجم عن الانعكاسات الاجتماعية لهذه العقبات ، وأما أن تتعلق بتغير يؤمن العبور من مرحلة رأسمالية معينة إلى مرحلة أخرى (أو إذا صح التعبير « بأزمة بلوغ » رأس المال لانتقاله من مرحلة التنافس إلى مرحلة الاحتكار) .

لذا ، فان عجز الطبقة الحاكمة عن حل صراعاتها الداخلية وخلافاتها مع الطبقات الخاضعة يؤدي بها إلى التخلي عن تصريف شؤون الدولة تبعاً للأشكال القانونية العادية (السيادة الوطنية – الحرية العامة – فصل السلطات ... الخ). فتلجأ إلى « مخلص » يفرض النظام ويحافظ في الوقت نفسه على مصالح الطبقة السائدة يساعده على ذلك موقعه المرتفع عن كل الطبقات . عندها يتم العبور الصعب ، فتستطيع الطبقة المسيطرة العودة بعده إلى الساحة السياسية و «إحياء» ممارسات الديموقراطية البورجوازية . حينئذ لن ندهش أمام تطبيق هذه الأشكال الدكتاتورية في البلدان المستعمرة قديماً وخاصة عندما تضغط الامبريالية باتجاه الانتقال من مجتمع التخلف إلى مجتمع الرأسمالية . وقد لاحظنا آنفاً امكانية النظر إلى أن هذه المرحلة هي مرحلة التراكم البدائي لرأس المال والقادرة على تشييد اقامة الدولة الاستبدادية . وسنحتفظ بعبارة دكتاتورية الأزمة لتعين دول نمط الانتاج الرأسمالي التي تجد نفسها مضطرة إلى إعادة تركيب بنيتها الرأسمالية من الزاويتين الاجتماعية والاقتصادية .

يبرز شكلان حكوميان مؤهلان لتحديد دولة أزمة الرأسمالية : فهناك أولاً الحكومة البونابرتية العائدة إلى تجربة تاريخية ولدتها التناقضات السائدة بين الشرائح المختلفة للطبقة البورجوازية . وهناك من جهة أخرى الحكومة الفاشية

المطابقة لتحول الرأسمالية الليبرالية إلى رأسمالية جديدة احتكارية . اذ يستحيل حدوث هذا التحول ضمن الاطار القانوني البورجوازي . سنحاول معرفة ما إذا كانت أشكال الحكومة ذات مستوى نظري وتاريخي صرف أو إذا كانت تشكل المفهوم القانوني للحكومة البورجوازية .

ا ـ الدولة البونابرتية

لم يستعمل أي أستاذ من أساتذة القانون الدستوري هذه العبارة عند تدريسه الدستور البونابرتي (دستور العام الثامن للعهد البونابرتي) أو نظام الامبراطورية الثانية ، إذ يبدو أن استعمال هذه الصفة يعكس مفهوماً سياسياً يرغب البعض في الابتعاد عنه . فمع اعترافنا بالصفة الاعتباطية للحكومات التي جاء بها نابوليون وخلفاؤه من الأباطرة نستمر في الاعتقـــاد بأن هؤلاء أسسوا الدولة « الحديثة » : القانون المدني ، مجلس الدولة : الجامعة ، المحافظين ...

بيد أن المشكلة تكمن في مكان آخر . اذ أن البونابرتية لا تقتصر فقط على ما يمدنا به الحقوقيون من معلومات حولها . فهي قبل كل شيء شكل مميز للدولة يستند على قاعدة اجتماعية محددة . أما نهجها الحكومي فليس عموماً سوى الجانب الأكثر وضوحاً من جهاز متميز ترك أثراً عميقاً في فرنسا . فلننطلق إذا من النقطة الأكثر وضوحاً لنصل إلى التفسير المقترح .

١ ــ المؤسسات البونابرتية [1] :

صمم (سيايس) هذه المؤسسات القانونية من الزاوية القانونية. إلا أن

(١) سنتناول الحالات الاستثنائية مثل نابليون الأول وبالتالي الدستور المسمى « دستور العام الثامن » مع التعديلات التي أدخلت عليه في السنة العاشرة والسنة الثانية عشرة . ويبدو مثل بونابرت الثاني كثير الوضوح ذلك انه يقع في مرحلة رأسمالية أكثر تقدماً (الرأسمالية الصناعية)

بونابرت أعاد صياغتها على نحو استبدادي وعملي . وهي تظهر من وراء واجهة الديموقراطية(تدعي الحفاظ على « مكتسبات» ثورة ١٧٨٩) كجهاز دكتاتوري فعلي . ولفهم طرافة هذا النظام لا ينبغي التوقف عند دراسة « قمم » الدولة فقط كما يفعل دائماً مدرسو القانون الدستوري ، بل يجب ربط الشكل السياسي ببقية المؤسسات الأخرى التي تميز المجتمع الفرنسي .

تظهر المؤسسات الساسة لقمم الدولة وكأنها تمويه غير متقن لسلطة رجل واحد . في الواقع سنرى لاحقاً أن الطبقة البورجوازية تستأثر بمفردها بهذه السلطة . فما تم الحفاظ عليه من مكتسبات الثورة ليس له تأثير فعال في نشاط المؤسسات . وفيما يعاد تبني السيادة الوطنية التي تعطي معنى السيادة الشعبية طبقاً لحق كل فرنسي راشد بالانتخاب ، لا يمارس الشعب سلطته الشرعية (نظرياً) بل يوكلها لشخص بونابرت الذي يصبح منذ ذلك الحين الممثل الوحيد للأمة . بعدها لن يكون لانتخابات الجمعيات أي نتائج فعالة . فهناك من جهة التصفية الهائلة التي يحققها نظام لوائح الثقة (فاللوائح البلدية تمثل عشر الناخبين) ثم يتم انتخاب عشر هذه اللوائح لتأليف اللوائح الاقليمية التي يشكل عشرها اللائحة الوطنية ... التي تختار منها الحكومة أو مجلس الشيوخ المعين من قبل بونابرت نوابها) . من جهة أخرى نظراً إلى أن هذه الجمعيات العديدة والمستقلة ليس لها صفة الجمعيات التمثيلية فان سلطتها واهنة وتقتصر على بونابرت لحظة محاولتها التخلص من هيمنته . انها برأي (دو فرجيه) ديموقراطية يغيب عنها الشعب وهذا ما يتوافق تماماً مع مواقف البورجوازية المذكورة باستمرار من اشتراك « الطبقة الجاهلة » في إدارة الشؤون العامة .

ونستشهد باجابة احدى الباريسيات عن سؤال حول ما تجده في الدستور الذي تم نشره : هناك نابليون فحسب ... فكل جهاز السلطة الفعلية يتمحور

حول الوظيفة التنفيذية وعلى الأخص حول شخص القنصل الأول (الامبراطور). فهو يقرر كل شيء كما تعبر بوقاحة المادة ٤٢ من الدستور . أما القنصلان الآخران فلا يملكان إلا حق ابداء الرأي لأجل التوقيع فقط على السجلات لاظهار وجودهما . اذاً فالقنصل الأول يسن القوانين (التي تناقش فقط أمام هيئة محكمة ويصوت عليها الجسم التشريعي) . يدير مالية الدولة ويرأس الأمن الداخلي (البوليس) والخارجي (الجيش) والادارة وينظم العلاقات السياسية الخارجية مع الدول الأخرى .

وزادت الممارسة العملية من حدة هذه « القيصرية الديمقرطية » كما يقول التعبير الموفق لأساتذة الحقوق . فأصبح القنصل الأول الذي يعينه الدستور لمدة عشر سنوات قنصلاً مدى الحياة (عام ١٨٠٢) . ومن ثم امبراطوراً على جميع الفرنسيين (سنة ١٨٠٤) . وفقدت الأجهزة التمثيلية كل سلطة أو ما كان متبقياً منها : ففي عام ١٨٠٧ الغيت هيئة المحكمة الموكلة بصياغة مشاريع القوانين . أما الجسم التشريعي الذي كان يكتفي بالتصويت فلم يعد يستدعى إلا بصورة غير منتظمة لدرجة أن « التصويت فقد أي مبرر لاجرائه »[1] وحده حماس الموظفين أصبح كافياً لملء صناديق الاقتراع . فيما يتعلق بمجلس الشيوخ بالمكلف بال « محافظة على الدستور » فلم يكن مؤلفاً كما يقول (*Thiers*) إلا من « أناس أتعبهم النظـام القائم » واشتراهم بونابرت . وقد كانوا يحققون أكثر مما تطلبه الهيئة التنفيذية (استيقظ هؤلاء « المتعبون » بشجاعة .. حين هزم نابليون عام ١٨١٤) .

أدى هذا التطور اذاً إلى الكشف عن « وهمية مبادىء القانون الدستوري تدريجياً » وبالتالي عن مكامن الضعف فيه . والواقع أنـه لم يكن للقانون الدستوري وجود اذ لم تستطع البورجوازية أن تحكم بوسائـل النموذج

(١) بريلو « المؤسسات السياسية » صفحة ٣٧٨ .

الليبرالي الذي يجسده جيداً هذا القانون . كذلك فلا يغرنا التعقيد الكبير لبعض أحكام الدستور العام الثامن وكذلك تعديلاته اللاحقة (العام الثاني عشر مثلاً). فهي ديكور مسرحي لم يحترمه حتى بونابرت .. فقد طغت الارادة الدكتاتورية على الشرعية البونابرتية وأحاطت نفسها بجهاز اداري متجانس نسبياً متطور على أي حال . وهذا ما عجزت عن تحقيقه البورجوازية بسبب التناقضات التي حكمت علاقتها بالنبلاء في « العهد القديم » .

– ان معرفتنا لأجهزة الدولة هي بالتأكيد أكثر دلالة لفهم النظـام البونابرتي من دراسة دستور كتب على الورق .

قد نتساءل حول عبارة مثالية يكتبها بعض الزملاء : « تبين (...) نابليون مبدعا ناجحاً في مجال التنظيم الاداري ، والتنظيم القانوني كذلك في ميدان وضع القوانين وبالأخص القانون المدني »[1] . انه مبدع قوي: هذا صحيح، ولكن من السذاجة الاعتقاد بأن الادارة النابوليونية تجسيد للعقل والمنطق وبالتالي لتقنية حذقة . إذ لم يقم نابوليون إلابعقلنة وتنظيم ما حضرته البورجوازية رويداً واخترته في عهد الدولة الاستبدادية . فقد طور إلى أقصى مدى شبكة من الخدمات والوكلاء التي جعلت من الأرض المجزأة والمتعددة الحدود والمتمرده على السلطه السياسيه[2] في الماضي، أمة موحده ومتماسكه. وقد دفع بالتنظيم الاداري الذي باشرت به الجمعيات الثورية باتجاه المركزية عبر تثبيت المحافظين الذين أصبحوا رسله الحقيقيين . كما أتم تنظيم المدرسة وكذلك الكنيسة تبعاً لتخطيط مركزي ، فأوكل إلى الأولى مهمـة فرض احترام المؤسسات (الغي تدريس الفلسفة والتاريخ) ، وإلى الثانية مهمة تلقين العقيد الامبراطورية . أما الشرطة فقد تحولت بأمرة « فوشيه » إلى شرطة عصرية

(١) بولوى و بريلو « المؤسسات السياسية » .. صفحة ٣٧٩ .
(٢) مراجعة نظرية اليأس (*Palliés*) العامة .

تقوم بوظيفة سياسية أكيدة . فيما أصبح الجيش المبني على أساس التجنيد الاجباري قوة محورية في النظام . وكمت الصحافة وفقدت لمدة طويلة دينامية العهد الثوري .

ويأتي أخيراً القانون المكتوب المدون والمنظم بدقة ليثبت « السلم البورجوازي » كما يقول آرنو (*Arneaud*) . اذ يعبر القانون المدني بكمال ووضوح عن أسطورة مجتمع مؤلف من أفراد أحرار ومتساوين : بقي مفهوم النظام القائم بأكمله متمحوراً حول حماية الأشخاص والممتلكات وذلك بقدر ما يقبل هؤلاء الأشخاص بتناقل هذه اللعبة والاستمرار بها [1] .

لم يأت القانون المدني والقوانين اللاحقة إلا لترسيخ هذه الفكرة الأساسية ودعم موقع البورجوازية الشاهدة على نهاية الحركة البطيئة التي تسيطر بواسطتها على « السلطة القانونية مقيمة القواعد الملائمة لسيطرتها » .

تدفعنا دراسة المؤسسات البونابرتية للتساؤل حول ما إذا كانت الدولة البونابرتية شكلاً خاصاً للحكومة ؟

٢ – الدولة البونابرتية كشكل طريف للحكومة :

لا يسعنا في مجال تبرير هذه الصفة الا تبيان أنهـا تتناسب مع نموذج اجتماعي محدد . ولا تستهلك التجربتان الفرنسيتان مضمون هذا الشكل من الحكومة . فيعتقد كتاب عديدون أن البونابرتية مفهوم استفرد بتخطي الاطار التاريخي ، مطبقة بذلك على دول ظاهرياً مختلفة تماماً .

– الظروف الاجتماعية للبونابرتية .

---

(١) آرنو « السلام البرجوازي » في « الفلسفة التي خانت القانون » . سنة ١٩٧٧ – ص ٦٣ . بالاضافة إلى التحليل البنوي للقانون المادي العام ١٨٠٤ في « نواتير اللعبة في السلام البرجوازي ١٩٧٣ .

تتلخص هذه الظروف كالآتي : ترى الطبقة الحاكمة نفسها عاجزة عن تنظيم سيطرتها السياسية بعد حدوث توتر معين بين الطبقات (أو بين شرائح الطبقة الحاكمة) . وهي التي أظهرت في ذلك قدرة على ادارة الدولة . وقد جاءت الدولة البونابرتية لتحل هذا التناقض الناجم عن احدى أزمات الرأسمالية .

جاء بونابرت الأول في نهاية القرن الثامن عشر حيث أوجد للتوازن الظاهري بين مختلف الطبقات الحاكمة القديمة والبورجوازية والجماهير الشعبية المسحوقة انسداداً في الأفق . فبعد أن أخذت الفئة الأكثر جذرية من البورجوازية الصغيرة الممثلة بـ « روبسبيير » (*Robespierre*) استعاد « المستنقع » السياسي تسلم مقاليد السلطة دالاً على أنه محافظة على مكتسباته وخاصة مواقعه الطبقية المستفيدة من الثورة (تهريب – تموين الجيش – مضاربات الخ..) ولكنه اصطدم بارستقراطية أعادت تنظيم نفسها ورفضت ثورة غير مضمونة النتائج . إلا أن لهذه الطبقات غير موحدة المصالح (الملكية العقارية أو الملكية التجارية والصناعية) عدو مشترك : الجماهير القابلة للتفجر كما حدث ما بين عامي ١٧٨٩ و ١٧٩٥ . فقد عرفت السنوات الأربع لنظام العام الثالث انقلابات سنوية فقيما لجأ الملكيون الى نقض الانتخابات التي ليست في صالحهم (٢٢ من فلوريال العام السادس) تنقض فعل اليعاقبة (*Jacobins*) (فركتيدور العام الخامس *Fructidor an V*) . لم يكن هناك إذاً امكانية المساومة بين مختلف الطبقات ووجدت مجالاً « المنقذ المتوج » من فرض نفسه على الجميع وذلك بتحقيق سياسة برجوازية انه نابليون .

أما الامبراطورية الثانية فقد تمثلت في وضع مشابه امكانية اتفاق شرائح البورجوازية غير المتفقة على مصالح مشتركة . إذ فرضت البورجوازية العقارية (لا بل الارستقراطية) نفسها سنة ١٨١٥ ولكن عنادها الرجعي أجبرها على التنحي سنة ١٨٣٠ أمام البرجوازية المالية التي ستكون الدعامة

الأساسية للملكيـة تموز (*La monarchie be jeullet*) واذ بالملك البورجوازي يضطر للتنازل عن العرش سنة ١٨٤٨ فتحتل البورجوازية الصناعية موقعاً مهيمناً . كما يفسر ماركس ، بدت الجمهورية البورجوازية وكأنها شكل الحكم القادر على تحقيق مصالحه مختلف شرائح البورجوازية لم تتحقق وبقي النداء إلى المنقذذي الاسم المهيب يترجم هذه الانتكاسة السياسية .

في كلتا الحالتين يجب ملاحظة سلبية الجماهير الشعبية التي خضعت للأمر الواقع بسبب تجريدها من كل وسائل التعبير السياسي . ولكن السلطة الجديدة أحذق من أن تتناساهم . فمنحتهم حق الكلام ليشيدوا بالانقلاب وبتعديلاته اللاحقة. اننا إذاً أمام وضع لا تحكم فيه البورجوازية إلا استناداً إلى تواطئها مع الفلاحين وهم (أعظم فئة اجتماعية في البلاد) . كما تحولت طبقة الفلاحين الصغار إلى أضمن حليف للبونابرتية في مواجهة : مع ذبذبات الجمهوريين المعارضة عام ١٧٩٩ . أما في العهد البونابرتي الثاني فقـد حاولت أفكار الامبراطور « المعطاءة » جذب فئة من الطبقة العاملة باعطائها موقعاً اجتماعياً فيما بقيت الأرياف المحافظة جيداً بالكنيسة القاعدة الاجتماعية الحيوية لدعم النظام. وعليه ترتب الوضع التالي : فقد قامت دولة استطاعت أن تحقق وحدة الطبقات الحاكمة (أو وحدة شرائحها) فارضة بذلك نفسها على الجميع ومستندة في آن إلى دعم شعبي . انه لموقف متناقض تقترن فيه السلطة الاكثر تعسفاً بأشكال ديموقراطية نصف مباشرة كما في الاستفتاء تاركة الهيئات الوسيطة في الظل .

تبدو الدولة البونابرتية وكأنها تحقق توازناً مرتفعاً عن الطبقات وتحظى بدعم شعبي . وهذا ما يميزها عن بنية الأشكال الدكتاتورية العادية . يؤدي هذا الوضع كما يقول ماركس إلى تمتع هذه الدولة باستقلالية كبيرة تجاه

المجتمع المدني . في الواقع ، خسرت البورجوازية تاجها [١] لتنقذ ثروتها . فهي تضع « سيفاً » تحت القانون الذي ارتضت أن تعيش في ظله . هذا يعني أن المجتمع كله بما في ذلك الطبقة الحاكمة خاضع للسلطة السياسية . وقد وضعت الدولة موضع التنفيذ جهازاً إدارياً قوياً ومركزياً ذا آلية مستقلة نسبياً عن البورجوازية فنظمت هذه الادارة وتم تطويرها بواسطة جهاز يعيد انتاج نفسه دون أن يسلم نفسه للعائلات المستأثرة بالسلطة الاقتصادية. هكذا تشكلت أجيال من « خدام » الدولة يشرفون على « أجهزتها الكبرى » (مراقبة المالية – مجلس الدولة – الجهاز البلدي) . فتأسست البيروقراطية كما يقول ماركس، بتغليفها بالجسم الاجتماعي وولد استقلال السياسة عن الاقتصاد الفكرة الوهمية القائلة بتجرد الدولة ورئيسها وادارتها . وارتدى تقدير القانون والمصلحة الوطنية جميع مظاهر الشرعية طالما استطاع ترجمة واقع راسخ (استقلال السياسة) . ليس لهذا الاستقلال ولهذه الذاتية صفة شمولية . فقد فوضت الطبقة المسيطرة مؤقتاً السلطة السياسية ولكنها بقيت المهيمنة حتى تجاه ما يسميه أحد المؤلفين (الطبقة المالكة) [٢] أي البيروقراطية . لذا سخرت الطبقة المسيطرة الدكتاتورية البونابرتية لصالحها . ان القوانين والتنظيم البوليسي تحمـي مصالحها . إلا أنها تختلف عن الدولة الليبرالية كونها لا تحكم مباشرة وان انتمى عدد مواطنيها الكبار وجهازها السياسي إلى البورجوازية وخاصة الكبيرة منها . ولم تختلف طموحاتها السياسية إلا حين تحولت الشريحة السائدة في الطبقة البورجوازية إلى موقع الهيمنة مولدة بذلك توازناً جديداً لصالحها . ومن هنا مثلاً اتجهت الامبراطورية الثانية نحو الليبرالية السياسية بعد ١٨٦٠ وتبنت قبل انهيارها عام ١٨٧٠ دستوراً برلمانياً . نفهم أن

---

(١) كارل ماركس « الثامن عشر من برومير للويس بونابرت » المذكور سلفاً .
(٢) بولنتزاس – السلطة السياسية المذكور سابقاً .

هذا الشكل أثار اهتمام المؤلفين الذين رأوا فيه صورة مميزة لممارسة سلطة الدولة أبعد من كونه مثلاً فرنسياً . لقد اشتهر تروتسكي لتصنيفه النظـام السوفياتي للثلاثينات بالنظام « البونابرتي » [1] .

بواسطة الجهاز البيروقراطي والبوليسي ، ارتفعت سلطة ستالين كمنقذ الشعب وكحامي البيروقراطية بصفتها فئة (Caste) حاكمة متسامية عن الديموقراطية السوفياتية التي لم يبق منها إلا الظل . فقد تحولت وظيفة المنقذ الموضوعية إلى حماية الأشكال الجديدة للملكية بالاستيلاء على الوظيفة السياسية للطبقة المسيطرة . هكذا نكون قد عدنا إلى التحديد الأول للبونابرتية . ضمن هذه الرؤيا الصق بعض المؤلفين مفهوم البونابرتية بأنظمة متباينة كلياً . كما فعلوا بالنسبة للجزائر المعاصرة محتفظين بكثير من الحذر نتيجة للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لهذا النظام [2] . بينما وصف بعضهم الجمهورية الخامسة وعلى الأخص في فترة رئاسة ديغول بالنظام البونابرتي [3] . وعليه تحولت البونابرتية إلى مفهوم . فما الذي حدث في الواقع عام ١٩٥٨ ؟ لم تنتصر القضية على نداء رجل مرسل قادر على انهاء « القضية الجزائرية » فقد تشابهت المعطيات الاقتصادية والاجتماعية مع تلك التي شهدت صعوداً « للبونابرتية » . فأمام ضرورات إعادة تنظيم رأس المال عـلى المستوى الأوروبي وبسبب الأزمة التي ولدتها هذه التحولات (اتفاقية روما الموقعة عام ١٩٥٧) أظهرت الطبقة الحاكمة عجزها المؤقت تجاه تسوية هذه القضية في اطار المؤسسات الليبرالية التقليدية . اذ افسدت برلمانية الجمهورية الرابعة

(١) « البونابرتيه البرجوازيه والبونابرتيه السوفياتيه » الاول من شباط ١٩٣٥ في « نشرة المعارضة » رقم ٤٣ .

(٢) آمور ، ولوكات ومولان « النموذج الجزائري » ماسبيرو ١٩٧٤ .

(٣) دراسات عامة لحزب الشيوعي مراجعة دوميشال وبيكومال Demichel, Piquemal مراجعة بيربوم (قمم الدولة) سوى « بوان » Points هناك ايضاً تحليل لروكيه « الفرضية البونابرتيه » وانتشار الأنظمة السياسية الشبه تنافسة (R.F.S.P.) ١٩٧٥ رقم ٢٥ .

من جراء المناورات السياسية التي تعبر جيداً عن التناقضات المختلفة بين شرائح الطبقة الحاكمة . ولم تستطع الطبقة العاملة تطوير النظام لصالحها (فشل مشروع الدستور سنة ١٨٤٦ ؛ طرد أعضاء الحكومة الشيوعيين عام ١٩٤٧ ... الخ) .

باختصار سدت أفق المجتمع : فلم تستطع الأوساط السياسية كالادارة مثلاً أن تحسم الصراعات المتضاربة التي أبرزتها الحرب الجزائرية . فاستال ، تحقيق التوازن بين شرائح الطبقات السائدة ضمن هذه الظروف واحتاج إلى رجل مرسل يشرف على المصالحة . من المهم الاشارة إلى أن جميع التشكيلات السياسية في أيار ١٩٥٨ ، باستثناء الحزب الشيوعي الفرنسي ، قبلت بديغول مبررة أنه ليس هناك حل آخر . ولكن فرنسا لم تكن بصدد تشييد الدكتاتورية. ففيما منح القانون الصادر في ٣ حزيران ١٩٥٨ صلاحيات استثنائية لحكومة ديغول الجديدة حددت المبادىء الأساسية للديموقراطية الليبرالية بخمس نقاط كان واجباً على الحاكم احترامها (خاصة الفصل بين السلطات ، مسؤولية الحكومة أمام البرلمان ، الاستقلال الذاتي للقضاء) . والدكتاتورية مرفوضة طالما أن النظام الجديد يرتكز على دعامة شعبية حقيقية . فبدا رجل ١٨ حزيران ١٩٤٠ حراً من أية تبعية مستقلاً تجاه مناورات الأحزاب ، يملك شجاعة في مواجهة ظروف تبعث اليأس .

هكذا تقوم الجمهورية الخامسة تجمع بين عقلانية الأساليب البرلمانية العتيقة (وبأية قوة ...) وبين تجديد صلة الحاكم المميزة بالشعب (من المؤتمر الصحافي إلى الاستفتاء) .

في الواقع تظهر الدولة التي أصبحت متماسكة مرتفعة عن الأحزاب والتجمعات والطبقات الاجتماعية فتبرز الدولة كصورة للسلطة العقلانية القادرة على الغاء مساومات الماضي . فقد شكل تدعيم السلطة التنفيذية وانخفاض سلطة الجمعيات (المبطن بالاحتقار تجاه الأحزاب) المتحدر الأكثر وضوحاً لما

يسمى في كليات الحقوق « أولوية القائد في السلطة » .

تبقى السياستان الداخلية والخارجية للدوله هي الأهم من حيث علاقتها برأس المال . فقد انخرطت فرنسا بالمجموعة الأوروبية لصيانة الانتقال لرأس المال الصغير وحماية المصالح الوطنية من هجمة الولايات المتحدة والابقاء على الامبراطورية الكولونيالية عبر ارتباطها بالكولونيالية الجديدة « واستعادة المكانة الخاصة لفرنسا في العالم » .

تماشت هذه السياسة الخارجية طبعاً مع مواقف معتدلة تجاه البلدان العربية والكتلة الاشتراكية . وقد استعان ديغول لتحقيق هذه السياسة باستقلالية الدولة من الطبقات الحاكمة أما في مجال السياسة الداخلية فقد رسخت سلطة الدولةالمركزية والبيروقراطية متجانسة مع سياسة الانفتاح الاجتماعي (مصالحة العمل مع رأس المال) . إذا : الصاق صفة البونابرتية بهذا النظام ليس مجانياً . فهي لا تعود إلى أشكال قانونية فحسب بل توحي بوضع اجتماعي مماثل . بيد أن هذه الصفة بدأت تضمحل منذ سنوات وقد استطاعت الشخصيات الخارقة أن تركز إلى سلطة وافقت عليها البورجوازية . ولكن الرؤساء الذين خلفوه ظهروا تحت مستوى الأحزاب والطبقات الاجتماعية وبانتخابهم بواسطة الشعب على أساس برنامج حزبي ؛ أعادوا الحياة للدولة أقرب ما تكون إلى النظام القديم : يشهد جيداً على ذلك دفاعهم عن فكرة ما للديموقراطيــة الفرنسية . فالدولة الحالية تجد صعوبات لكي تعتبر « عقلاً » (*Raison*) مرتفع فوق مصالح الطبقة . أما تمزقات الأغلبية فقد انتعشت بواسطتها مناورات الأحزاب . قد يكون طرأ تغيير على الوضع السوسيو – اقتصادي بعد استقالة ديغول . فقد استطاعت الطبقة الحاكمة بعد زوال الخطر الاستغناء عن المنقذ المتوج واعادته إلى تأملاته كما فعلت ذلك يوم ٢٨ نيسان ١٩٦٩ . ولكن وضعها لم يتحسن . فقد أدى تفاقم أزمة الرأسمالية على المستوى العالمي

إلى فتح المجال واسعاً أمام تغيير اجتماعي حقيقي وأمام ترسيخ دكتاتورية البورجوازية . ضمن هذا الأفق يفهم جيداً ما انتهت اليه انتخابات ١٩٧٨ .

يبقى إذاً استعمال فئة « البونابرتية » خطيراً إذا اقتصر الواقع على دعم بسيط لسلطات الحكم أو دكتاتورية المثّي عائلة . ويؤلف التوازن بين الطبقات والقاعدة الاجتماعية للنظام القوي اثنين من الخصائص الضرورية لكي يكون هناك بونابرتية . ويؤدي أي تعميم للمعنى إلى تفريغ هذا المفهوم من مضمونه .

ب ـ الدولــة الفاشية

ضخمت هذه العبارة فألصقت صفة الفاشية بأية دولة تلجأ إلى ممارسات إستبدادية. إلا أننا لا يمكن تطبيقها إلا على نموذج محدد للدولة أي على وضع خاص جداً .

وجدت الدكتاتورية الفاشية في المجتمعات الرأسمالية المنتقلة من المرحلة التنافسية والليبرالية إلى المرحلة الاحتكارية (يتم هذا الانتقال كما يقول دوفرجيه من « الرأسمالية الليبرالية» إلى « تكنورأسمالية » في ظروف لم يعد ممكناً خلالها الحفاظ على الأشكال البورجوازية الليبرالية . فقد نجح عدد كبير من البلدان الصناعية (الولايات المتحدة – بريطانيا – فرنسا بشكل خاص من تحقيق الانتقال بصورة سلمية . إذا هناك شروط اضافية لولادة الفاشية) . وهي تتعلق بشكل أساسي بالعلاقة بين الطبقات الاجتماعية . وتسمح لنا معرفة هذا الجانب بفهم التنظيم الفاشي ان من الناحية السياسية والايديولوجية أو من الناحية الادارية .

١ – القاعدة السوسيو – اقتصادية للفاشية :

لنأخذ المثل الأكثر إيضاحاً المتعلق بالحزب الاشتراكي الألماني ما بين

١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ . ان انستيلاء هتلر على السلطة سنة ١٩٣٣ لم يكن قضاء وقدراً بمعنى أن صعوده لم يكن حتمياً ولكنه ناجم عن ميزان قوى اجتماعية داخل وضع اقتصادي مفجع .

فقد حدثت هزيمة سنة ١٩١٨ العسكرية بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة للثلاثينات التي أصابت المانيا بانهيار حقيقي . وكان التضخم المالي الرهيب وانتشار البطالة والركود في مستوى الانتاج من أكثر عناصر هذه الأزمة بروزاً . في تلك الحقبة كانت المانيا من أكثر البلدان تصنيعاً لذلك لحق بها الضرر الأكبر .

أما الطبقة العاملة العميقة الجذور وذات التاريخ النضالي ، فقد وجدت نفسها معنية مباشرة بهذا الوضع فتستطيع أن نستخلص بسهولة أن الوضع ينبىء بتحولات ثورية طالما أن رأس المال على وشك الانهيار فالبورجوازية وخاصة الكبيرة منها ؛ الساهرة على مصالحها تبحث عن مخرج للحفاظ على سيطرتها بفرض تغيرات اقتصادية تؤمن استمرارية النظام (تمركز رأس المال) فيما أصيبت المصالح المادية المباشرة للبورجوازية الصغيرة (المزارعين والتجار والكادرات المختلفة) بقدر ما تطورت الرأسمالية في مجتمع كهذا . فقد احتلت الشرائح الوسطى مكانة هامة على الصعيد الايديولوجي لا تؤمنها لها وظيفتها الاقتصادية . ودعت أيضاً إلى إعادة تكريس النظام وتثبيته يساعدها على ذلك قسم كبير من الطبقة العاملة ذات التقاليد الاصلاحية القديمة (كما هو الحال بالنسبة « للاساليه » (*LaSalisme*) التي اعترض عليها ماركس بشدة في انتقاده لبرنامج غوته عام ١٨٧٥ (. وأكد المترددون بأن التحرك الاشتراكي قابل للتحقيق داخل النظام تبعاً لذلك ، تكونت شيئاً فشيئاً حركة اجتماعية مدافعة عن مصالح الرأسمالية قوامها الفلاحون القلقون وقسم كبير من الطبقة العاملة والقسم الأكبر من البورجوازية الصغيرة وذلك في غياب أصحاب رأس

المال ورأس المال الكبير . ولم تستطع البورجوازية الصغيرة أن ترفض نضالاً مشتركاً مع الطبقة العاملة بقدر ما تدخل فيه المطالب الاجتماعية الشعبية ضمن اطار دولةوطنية استبدادية. هكذاجاءت مقولات النظام والعائلة والعمل لتتجاوز مع هذه المتطلبات الايديولوجية .

سمحت الظروف الاجتماعية اذاً بتسهيل مجيء سلطة يجسدهـا القائد وتستند إلى قاعدة اجتماعية فعلية (وان لم تدم طويلاً) قامت الفاشية إذاً في ظروف يمكن وصفها بعد غرامشي بالوضع المفجع . ولكننا لا نستطيع اعتبار الفاشية تفاقماً بسيطاً لتسلط الدولة أو حتى شكلاً حديثاً للبونابرتية إذ تفصلهما فوارق اجتماعية هامة . فظهرت البونابرتية في وضع شهد تمزق الطبقات الحاكمة . أما الفاشية فقد ولدت داخل تصارع مستعصي تاريخاً (غرامشي ملاحظات عن ماكيافيلي) بين البورجوازية والبروليتارية . يعني هذا الا وجود للفاشية إلا في عالم طرحت فيه المسألة الاشتراكية ولا يمكن إلا أن تطرح [1] . بعبارة أخرى ، فان الفاشية هي حل خاص بالبلد الرأسمالي الذي توصل إلى المرحلة الامبريالية والعاجز عن السيطرة على تناقضاته الطبقية في الحدود المتفائلة لليبرالية . لذا ، اتسمت الدولة الفاشية بخصائص تتجاوز حدود التغيير الشكلية .

٢ – أشكال الدولة الفاشية : تغيرات القانون العميقة :

للفاشية ، بالمعنى الضيق : أصول تعود لنظام موسوليني السياسي . فقد أخذت الفاشية في هذا المجتمع صفة وارتبطت كل جوانبها الحيوية بالدولة . خلافاً للنازية الالمانية فقد استوعبت هذه الدولة الفاشية كل عناصر المجتمع من ادارة وجيش بالإضافة إلى الحزب والمدرسة والعائلة .

---

(١) بوسي *Buci* – غلوكسمان *Gluksman* : « غرامشي والدولة من أجل نظرية مادية للفلسفة » فايار *Fayard* باريس ١٩٧٥ – ص ٣٥٨ .

وتؤكد مؤلفات القانون الدستوري على هذه الظاهرة ذات الانتشار المفرط . إذ تصبح الدولة توتاليتارية طالما أنها تدعي حق ادارة جميع الشؤون والتطابق مع المجتمع [1] . فاختصر التنظيم القضائي وتم الحفاظ على تقسيم المهام ظاهرياً . فتألفت الدولة الإيطالية ، إلى جانب الدوتشي (*Duce*) : وهو رئيس الحكومة ورئيس الدولة صاحب السلطة التنفيذية ، من مجلس أعضاء الحزب والجمعيات ومجلس الشيوخ ومجلس فاشي أعلى . ولكن لم تملك هذه الجمعيات إلا دوراً استشارياً وهي تخضع عملياً لأوامر القائد . ينطبق هذا الكلام أيضاً على المانيا الهتلرية حيث لا يملك الريشتاغ (*Reichstag*) مبدئياً إلا سلطات تشريعية .

هكذا ألغي مبدأ فصل السلطات وهذا يميز بوضوح الدولة الفاشية عن الدولة الليبرالية : ففصل السلطات يسلم به ايديولوجياً بوحدة الدولة وسيرها عملياً (أي وحدة سلطة الدولة) . بيد أن هذه الوحدة تتحقق من خلال تناسق القوى الاجتماعية المختلفة بفرض قرار تحكيمي عند الضرورة . في المقابل فان هذا التناسق لا يبقى ممكناً في الدولة الفاشية نتيجة لظهور التوترات . إذاً ، تحمل محاولة الحفاظ على التوازن المتقلب للقوى اخطاراً جسيمة . ولهذا رفضت الدولة الفاشية مقولة فصل – وحدة أجهزة السلطة وأكدت على إحادية السلطة الذي يعبر عنها الحزب والقائد . تبعاً لذلك سنرى لاحقاً أن السياسة « الغيت » كمولدة للمعارضة ، فلا يبقى للحزب أو الدولة الا المجالين الأخلاقي والثقافي. علاوة على ذلك فقد أدت إعادة النظر بانفصال الدولة عن المجتمع المدني إلى وضع خاص جداً . فقد شكل كل من التنظيم التعاوني والدعاية أحدى الجوانب الأكثر بروزاً لهذا التحول العميق الذي أصاب علاقة الدولة بالمجتمع . ووضعت الدولة الفاشية نصب أعينها إعادة توحيد الأفراد (أي المجتمع)

---

(١) بولوي وبريلو « المؤسسات السياسية » صفحة ١٢٢ – ١٢٣ .

ووسائل تعبيرهم السياسي. وتتجلى معاداتها للبرلمانية برفض هذا النظام المتهم « بانفصاله » عن الجماهير . « فالديموقراطية الفاشية » هي عملية ذبح هذه الجماهير في حياة الدولة التي تأخذ معها طابعاً أخلاقياً وتربوياً . فنجدها هنا تكراراً للفكرة التي عبرنا عنها قبل الآن : يتحدد السياسي بالايديولوجي [1] أي ان السياسي كـ « دعوى » مستقلة داخل البنية الاجتماعية ترى نفسها مرفوضة لصالح الـ « ثقافة » أو الايديولوجية . فليس للأحزاب الفاشية من مظاهر الحزب السياسي إلا الاسم. فقد أصبحت مجرد أجهزة حربية بوليسية بسيطة. أما الصفة المركزية للفاشية فهي بيروقراطية وبوليسية. وتحل الايديولوجية الاخلاقية والعاطفية محل أي تحليل سياسي . كما تدل بوضوح قراءة بعض آثار الفاشية (مثلاً كفاحي لهتلر) وتصبح الجماهير الشعبية أداة مناورة إلا أن الدولة الفاشية ليست أداة طيعة بين يدي البورجوازية الحدقة . فقد ذكرنا أن الفاشية تتناسب مع مرحلة الرأسمالية المسماة « الديالكتيكية المغلقة » (غلوكسمان) بينما يسمح النظام البورجوازي بالتعبير عن صراع الطبقات بصورة طبيعية . فان الجهاز الفاشي يقفل الباب في وجهها . بعبارة أخرى فان إعادة تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة بواسطة عملية صهر ظاهرة للطرفين (التدخل المتزايد في المجال الاقتصادي تحديداً من خلال التعاونيات والتخطيط ، والإحاطة الضيقة بالشبيبة والعائلة ، تبني الثقافة بكافة أشكالها ، الحزب الواحد ... الخ) . يمكن تطوير قوى الانتاج الصناعي بقيادة الطبقات الحاكمة التقليدية [2] فلم يعد أمام البورجوازية اختيار آخر إذ فرضت بنفسها شكلاً جديداً للمجتمع يحقق القطيعة مع الدولة الليبرالية دون أن يمس طبيعة النظام الاقتصادي (استثمار طبقة معينة بفائض الانتاج) .

هكذا حافظت على سلطتها وبالتالي على نمط الانتاج الرأسمالي .

---

(١) غلوكسمان « غرامشي » ص ٣٥٠ .

(٢) غرامشي « المادية التاريخية وفلسفة (*Croce*) » .

الفصل الثالث

دول مجتمعات الانتقالية الاشتراكية

تجاهل الدستوريون طويلاً الدولة الاشتراكية وذلك ليس بهدف اسقاطها عمداً من الكتب إذ يصعب هذا الأمر ؛ ولكنها وضعت ضمن الفئات الخاصة بالدول البورجوازية مبعدين بذلك هذا الشكل السياسي على الصعيد النظري . ولم تصور الدولة الاشتراكية إلا كشكل حديث لـ « مونوقراطية » أو الاستبداد [1] ... ولم يلق هذا الترتيب أي اعتراضات في الأوساط المحافظة لكليات الحقوق طالما أنه يدعم الصورة التي كونها الغرب البورجوازي عن الحرية ويكرس الانقسام السياسي الذي انطلق مع ثورة ١٩١٧ .

ان هذا التصور بالإضافة إلى اقتضابـه . يزداد صعوبة يوماً بعد يوم ؛ إذ تغص الكتب بالفصول الجديدة ؛ الملازمة أحياناً للقديمة . بدراسات تبحث في الدولة الاشتراكية على أنها لا تتطابق مع أشكال الدولة البورجوازية. وقد تفادى ثلاثة أساتذة كل بمنهجه : الدمج التقليدي الذي كانت تعتمده

(١) بريلو *Prelot* « المؤسسات السياسية » . ص ١١٠ و١١١ : « المونوقراطيات الشعبية الكبيرة اختفت كلها : الايطالية والألمانية مع النهاية المأساوية لموسوليني وهتلر ؛ والسوفيتية برفض الستالينية وتطوير النظام نحو وحدة نسبية » .

كليات الحقوق والذي نجده حتى الآن في بعض الكتب [1] . ففيها اعتمد « هوريو » التحولات الاقتصادية ، كقاعدة لدراسته ، احترم دوفرجيه « تمييز هذا النظام عن الديموقراطيات البورجوازية والأنظمة المحافظة » . أما « بولوي » فابتعد عن التناقض الذي تقع فيه النظرية القائلة أن للاشتراكية شكلاً مميزاً وان حافظت على « المونوقراطية » . وبحديثهم هذا لم ينه هؤلاء المؤلفون المشكلة . وتأكيداً على ذلك، يشير جدول الدول الاشتراكية مع بعض الاستثناءات إلى خلل يعود لأسباب عدة .

نادراً ما يستشهد القضاة بالتاريخ المادي للتشكلات الاجتماعية المعنية بالمجتمع المدروس . فدراسة البنى الاجتماعية ــ الاقتصادية ليست إلا استثناء يهدف إلى ابراز خصوصية نظام كهذا : يقدم أصحاب النظرية التي تدعي تقديم كافة الحلول سلفاً وكافة الطرق الواجب اتباعها ، الدولة الاشتراكية بصورة مجردة . وسوف نعود بالتأكيد إلى النموذج الاشتراكي (في الجزء الثاني من هذا الكتاب تحديداً) . إلا أنه يجب التوضيح بأنه لا يمكننا الاقرار بتحول هذا النموذج إلى دغماتية جديدة للدولة : في الواقع ، لم تعد الدولة الاشتراكية مطابقة للمفهوم اللينيني ، ولا دولة بورجوازية مطورة جزئياً ، بل نقداً مادياً للدولة البورجوازية . سنعود لاحقاً إلى النتائج المترتبة على هذا التأكيد .

علينا التعاطي بالمسألة من مستوى آخر إذ لا يطال التغيير في مرحلة الانتقال للاشتراكية المستوى السياسي ولا يصيب بدرجة أعظم « رؤساء الدولة » .

ولا تستحق مرحلة الانتقال الاشتراكية هذه التسمية إلا إذا أدخلت تطويراً

(1) فابر *Fabre* ، « المبادىء الجمهورية في القانون الدستوري » الطبعة الثالثة ، ص ١٩٦ . بوردو *Burdeau* « القانون الدستوري والمؤسسات السياسية » .

أساساً على العلاقات الاجتماعية ، وخاصة في مجال الانتاج : علماً بأن هذه العلاقات ليس لها آثار مباشرة على المستوى السياسي المركزي يعود اهمال القضاة لذكرها ، كونها لا تمت بصلة لمجال عملهم . مع ذلك فان المامنا بالعلاقات يدفعنا إلى فهم أعمق للآلية الاجتماعية خلال مرحلة الانتقال ، حيث لا يشكل المستوى السياسي إلا عنصراً واحداً فاننا نحكم على أنفسنا بأن لا « نرى » إلا هزالاً مؤسسياً كبيراً وانقلابات متتالية في سير الدولة .

فاحتراماً لهذه الشمولية ، قسمنا دول مرحلة الانتقال الاشتراكية إلى شكلين : الدولة الثورية التي تحقق قطيعة كاملة مع المجتمع البورجوازي والدولة البيروقراطية التي تسقط لأسباب اجتماعية عدة في حفرة البيروقراطية منتزعة السلطة من أيدي العمال .

(أ) الدولة الثورية ـ القطيعة التي تفتح مرحلة الانتقال الاشتراكية :

يبدو مدهشاً أن نربط عبارتين كالدولة والثورة الواحدة بالأخرى : أليست الدولة تحديداً شكلاً سياسياً معادياً للثورة ؟

أوليس قيام الثورة مضاداً للتسلط البورجوازي الذي يعبر عن نفسه بالدولة ومن خلالها ؟ بيد أن وصول طبقة محكومة سابقاً إلى الحكم ضمن ظروف تاريخية معينة يعتبر انجازاً لأول عمل ثوري . وتبقى القضية كلها إذ نعرف كيف تستخدم هذه الطبقة جهاز الدولة وبالتالي كيف « تستأثر » به . في الواقع ، لا يكفي الاستيلاء على الدولة لاحداث قطيعة مع المجتمع البرجوازي وان تم ذلك بلجوء طبقة محددة ، هنا البروليتاريا ، إلى استعمال القوة . فالدولة تفرض على الأفراد : من خلال نيتها ومنطق آليتها أي من خلال مؤسساتها نظاماً من المراتب والطبقات والواجبات التي لا يمكن أن يطالها تغيير أساسي بمجرد استبدال القيمين عن هذه المؤسسات فحسب . فهي لن تصبح

رمزاً وأداة ثورية إلا بقلب نظام المراتب في تنظيمه وآليته . وبهذا يكمن « تحطيم » الدولة البرجوازية كما يدعو اليه ماركس ومن بعده لينين . ما الذي سيطاله تهديم الدولة البورجوازية ؟

فعلى أساس دراستنا لخصائص الدولة الرأسمالية المذكورة آنفاً يبرز عنصران أساسيان هما إعادة النظر في انفصال الدولة والمجتمع وانفصال السلطات بينهما .

فمن جهة أولى ، تلغي الدولة الثورية الديموقراطية التمثيلية وكل ما ينتج عنها من إعادة انتاج لنظام القيم والسلطات الملازمة للمجتمع البورجوازي . ومن ناحية أخرى ، يتفكك المفهوم « الطبيعي » ظاهرياً لتقسيم المهام الذي يخفي الوحدة الحقيقية للسلطة والرامي إلى خدمة الدولة البورجوازية .

وسنرى لاحقاً : أن الصيغ الحقوقية ــ السياسية لهذه الاعادة المزدوجة متنوعة ومرتبطة بالعوامل التاريخية والثقافية الخاصة بالمجتمعات المعنية .

نطلق تسمية « الثورية » على الدولة التي تحقق هذه المهمة التاريخية : يفهم جيداً (ولكن من الأفضل توضيح ذلك) بأننا نعمد إلى التجريد حين نقول ان الدولة « ثورية » ، إذ لا تكتسب هذه الصفة إلا الطبقة التي تستولي على الدولة وتسيرها . وهذا ما يوضح لماذا تنعكس التحولات الاجتماعية ــ التي تطرأ على الطبقات وروابطها وتحالفاتها مباشرة على طبيعة الدولة وطرائق عملها (لم تعد إذاً البيروقراطية مرضاً عجيباً بل شكلاً لسيطرة البورجوازية الصغيرة).

وللتدليل ، على ما سبق ، سننطلق من المثال البولشفيكي لنستدل بعدها على افتراضات هذه الدولة الثورية في عصرنا الراهن .

ا ـ الدولة السوفياتية لثورة أكتوبر ١٩١٧ :

يمكننا القول ان التجربة الاشتراكية الروسية من أكثر الأمثلة توضيحاً

واقناعاً .. فلم تحمل الدولة القيصرية ظاهرياً أجنة التغيير هذا إذ بقيت البنى الاجتماعية والسياسية تابعة للنمط الاقطاعي ولم تتقدم الدولة في مجال التطور الرأسمالي . بالرغم من ذلك ، فقد تصدعت سريعاً هذه « الحلقة الضعيفة » من السلسلة الامبريالية كما يقول لينين تحت ضربات النضال الشعبي .

فقد أتت مؤسسات الدولة جديدة وفريدة بسبب هذه المصادفة السياسية المتمايزة .

سوف نبحث سريعاً هذه الظروف السياسية بقدر ما يسمح لنا بفهم ماهية دولة السوفيات وما تحقق .

١ ــ الظروف السياسية :

فخلال سنوات ١٩١٠ ، تصارع نهجان أساسيان ضمن معسكر الثوريين. يمثل أحدهم الاشتراكيون ــ الثوريون والمناشفة ، أما الآخر فيدافع عنه البلاشفة فهم أغلبية حزب العمال الاشتراكي الديموقراطي لروسيا والأسلاف المباشرين للحزب الشيوعي .

ولم يتصارع هذا النهجان بسبب برامج وأفكار مختلفة فحسب ، بل بسبب تعارضهما السياسي أو بالأحرى الاستراتيجي . فقد اعتقد المنتمون إلى النهج الأول ، وهم ينتسبون إلى الماركسية ، ان روسيا عرفت سنة ١٩٠٥ هزيمة الثورة وان يومها لم يكن قد حان الوقت لتغيير اشتراكي فوري . كما افترضوا أنه كان مطلوباً في ذلك الحين القيام بثورة بورجوازية تطيح بالنظام القيصري الأوتوقراطي وتزيل العوائق التي تقف بوجه قيام تطور رأسمالي حقيقي . إذ اعتقد هؤلاء أن هذا التطور سيشكل القاعدة الاشتراكية الفعليــة للثورة الاشتراكية من خلال اعتماده البروليتاريا وتنظيمه لها. كما أكدوا على ضرورة وضع استراتيجية تحالف مع الطبقة البورجوازية و على الأقل مع أفرادها التقدميين أي أولئك الذين طالبوا منذ ١٩٠٥ بدستور أكثر ليبرالية وبزيادة سلطات الدوما (الجمعية) وتحديث الجهاز الاداري ، طبقاً لما طالب به

الحزب الدستوري الديموقراطي (الكادت) .

أما البلاشفة ، فقد تمايز طرفهم كلياً . إذ شددوا على رفض الاصلاحات البورجوازية بسبب طبيعتها وعجزها عن سد المتطلبات الشعبية وعن تغيير طبيعة المجتمع الروسي .

وعلى سبيل المثال لم يطالب الفلاحون باصلاح زراعي بل باستملاك الأرض . ويهزأ الشعب الروسي من الحجج الدقيقة للدستور الجديد فهو يريد نظاماً يؤمن الطعام للمرء حين يجوع وحيث يتمكن العمال من الدفاع عن مصالحهم . عندئذ ، لا يمكن للحزب العمالي ، برأي لينين البقاء على هامش هذه المطالب . ينطوي تحليل كهذا على النضال ضد أي اصلاح ، وإقامة وتنظيم حزب قادر على انتزاع السلطة في الوقت المناسب ، وان بدا الاعتماد على بعض الحكومات مبرراً كما هو الحال في تموز ١٩١٧ . وقد توصل لينين في اكتوبر ١٩١٧ إلى إقناع البلاشفة أن الظرف التاريخي مؤات اذ اعتبر الحزب عنصراً مساعداً فيما وقفت حكومة كرينسكي عاجزة عن رسم سياسة عسكرية واجتماعية جديدة .

ففي الوقت الذي اندلعت فيه ثورة اكتوبر . حرر لينين مؤلفاً صغيراً « الدولة والثورة » يوضح فيه من خلال نصوص ماركس وانجلز وخاصة نقد برنامج غوتا الصادر سنة ١٨٧٥ المشاريع الخاصة بالفترة الانتقاليـة التي افترض فيها تشييد دكتاتورية البروليتاريا التي ستمارسها عملياً طليعـة البروليتاريا أي الحزب المترابط بقوة والمؤلف « من ثوريين محترفين » . منذ استيلائه على السلطة : واجه لينين صعوبات في تحقيق رقابة شعبية فعلية . تمركز البيروقراطية ضمن ظروف تاريخية كالحرب الأهلية ، ومشاكل التغذية

* ملاحظة المترجم : هو حزب يميني معاصر للثورة البلشفية .

وضعف انتشار البلاشفة في الريف وعدم اندلاع الثورة في البلدان الأوروبية الأخرى ، خلافاً لتوقعات لينين .

تفسر هذه المعطيات السياسية في آن التجديد الذي قدمه الدستور السوفياتي سنة ١٩١٨ وحدوده الفعلية .

٢ – الدستور السوفياتي سنة ١٩١٨ :

يعتبر الدستور السوفياتي المصاغ في العاشر من تموز ١٩١٨ البنية القانونية الأولى المجسدة لفكرة دكتاتورية البروليتاريا . عليه ، وبالرغم من أخذها ظاهرياً شكلاً قانونياً تقليدياً – فقد أحدثت قطيعة حقيقية مع كل ما خلفته المجتمعات الرأسمالية .

فاعلان الحريات السابق ، للدستور « اعلان حقوق الشعب العامل والمستغل يوم الرابع من كانون الثاني ١٩١٨ » هو أول اعلان يبلور تحديداً جديداً للحرية . فهي ليست مسلمة طبيعية تفوق قدرة البشر ، وتتطلب حمايـة المجتمع : هي مكسب ينتزعه من الظروف الاجتماعية والسياسية أوجدها رأس المال .

ستحقق البروليتاريا هذه العملية مفسرة بذلك اللامساواة القانونية التي يطرحها مبدئياً هذا النص والتي ينظمها الدستور لاحقاً .

فكما « أنه لا وجود للمستغلين في أي جهاز من السلطة » ، وان السلطة يجب أن تكون « بأكلها حكراً على الطبقات العاملة وممثليها المعترف بهم » حرم على بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية ، حق الانتخاب (أصحاب الأراضي ، البورجوازيين ، الاكليروس ... الخ) أو صير إلى اعتمـاد اللامساواة في تمثيلهم (تنظيم التمثيل في المدينة على نحو مكثف يخدم العمال وتمثيلهم بعدد ضعيف في الريف إذ ان انتخاب النائب في المدينة كان يتم

بحصوله على ٢٥٠٠٠ صوت بينما يرتفع العدد إلى ١٢٥٠٠٠ في الريف) . وتظهر حدة اللامساواة بين المدن والقرى عند الاقتراع غير المباشر إذ يفوق تمثيل الريف عن المدينة بدرجتين على صعيد التنظيم الدستوري ، يظهر الهيكل بسيطاً جداً : إذ اعتبرت السوفيات (وهي ترجمة لما نسميه في بلادنا « الجمعية » أو « اللجنة ») القاعدة السياسية التي تمر بمختلف الدرجات الاقليمية (من المدينة إلى الأمة مروراً بالاقليم والوحدات الريفية) والتي تصل بنا إلى مؤتمر السوفيات وهو الجهاز الأعلى للجمهورية الجديدة . فهو يحصر في الواقع بين يديه « كل السلطة » كما يعبر عن ذلك شعار لينين الشهير لأنه يمثل العمال والفلاحين : والجيش والنقابيين . كما يملك السلطة التأسيسية (يصدق على تأليف الحكومة) والتشريعية والتنفيذية . لكن اجتماعاته قصيرة ومتباعدة (مرتين في السنة ثم مرة كل سنتين) . في غضون ذلك ؛ يعين هيئة مركزية تنفيذية من السوفيات تكون بمثابة « برلمان » صغير دائم ومؤلف من مئتي عضو . ويتم تثبيت الهيئة المركزية بقرار من المجلس الأعلى . عليه ينشأ جهاز تنفيذي أي مجلس مفوضي الشعب الذي يعد « وزارة » مكلفة بـ « ادارة الأعمال » ومسؤولة أمام المجلس الأعلى للسوفيات وبالتالي أمام الهيئة المركزية. ويرأس هذه الحكومة لينين فيما يتألف أعضاؤها من البلاشفة الذين عينهم الحزب في مساء يوم ٢٦ اكتوبر .

إلا أننا لن نكتفي بتكوين فكرة مجردة وشكلية عن الأمور . فمن جهة سرعان ما كذّبت « الوقائع » الأجهزة الدستورية وحصلت « الحكومة » وهي الجهاز الخاضع للهيئة المركزية للسوفيات على صلاحيات عريضة جداً (ستتوى السلطة القانونية ابتداء من ٣٠ اكتوبر ١٩١٧ وستبقى محتفظة بها) فارضة بذلك نفسها على الهيئة المركزية . كذلك ستنتخب الهيئة المركزية رئيساً لها يتولى تنفيذ المهام في الفترة التي تقع بين اجتماعين . يتضح أن تمركز السلطات يحصل لصالح أجهزة لاتمثل السوفيات مباشرة .

وتتعزز المركزية عند التوزيع الجغرافي : أن يفضل السوفيات المركزيون وسوفيات الأجهزة الادارية على سوفيات المناطق الذين يملكون كل السلطة بالتساوي . إلا أن سيطرة حزب البلاشفة تعظم على مستوى مختلف المراتب والأجهزة الادارية . فالقضية ليست « عقيدة » بل هي ترجمة مادية للعلاقات القائمة بين مختلف الطبقات الاجتماعية الروسية والظروف المحيطة بالمجتمع الروسي (مثلاً الحرب الأهلية التي أعقبت الثورة) .

من جهة أخرى من الضروري إذا أردنا إجلاء صيرورة المؤسسات السوفياتية أن لا نحصر اهتمامنا بالجانب القانوني فقط .

ولتجنب الوقوع في الشكليات ، علينا ادخال القانون ضمن مجال الصراعات الطبقية، لذا علينا التساؤل حول هذه العناصر القانونية والاجتماعية التي يمكن أن تؤمن القطيعة بين الدولة الجديدة والدولة البورجوازية .

يظهر البرنامج الذي أعانه لينين في السنوات السابقة لوفاته ، تفاوتاً كبيراً على مستوى التطبيق العملي. فقد حققت السلطة السياسية مهام ديموقراطية بروليتارية . وتتناسب المهام الأولى مع الدور الحاسم الذي يلعبه الفلاحون بتهديمهم الملكية العقارية الكبرى : إلا أن هـذا النضال للتراكم البدائي الرأسمالي . استوجب صياغة سياسية اقتصادية جديدة عام ١٩٢١ . لما تشوب العلاقات بين الفلاحين والبروليتاريا بعض الأخطاء الناجمة عن العنف الذي اتسم به تدخل العمال في شؤون الريف[١] . أما المهام الاشتراكية فتقود البروليتاريا عملية تنفيذها . وهي سوف تتمحور حول النظام السوفياتي الذي يدير ظهره نهائياً للأساليب البرلمانية البورجوازية . وينشأ نمط انتاجي على

(١) شارل بتلهايم « الصراعات الطبقية في الاتحاد السوفياتي ؛ المرحلة الأولى ١٩١٧ - ١٩٢٣» لوسوي-ماسبيرو ١٩٧٤ صفحه ٣٩٣

أساس قاعدة اشتراكية . وقد حالت الصعوبات دون ربط الملكية الجماعية للانتاج بعلاقات اجتماعية جديدة .

كذلك حاولت السياسة الاقتصادية الجديدة عبر تراجع تكتيكي أن تؤمن انطلاقة جديدة لحياة طبيعية فتم تأمين المواد الغذائية وامتصت البطالة وانتعش التبادل التجاري .

بمعنى آخر ليس التفاوت في انجاز المهام وليد القدر أو نتيجة لتهاون الارادة الشعبية أو ببساطة ثمرة الأخطاء ، بل يترجم وضع الطبقات الموجودة ، فالبروليتاريا قليلة العدد ومنقسمة سياسياً منذ البداية على الرغم من احتلالها موقعاً قيادياً . أما الفلاحون فهم مرتبطون طبقياً بالبورجوازية إذ لم يتجاوبوا مع الاشتراكية .

كما يتأثر هذا الوضع بالعناصر الخارجية (فالحرب مع ألمانيا ، والضغط الامبريالي) وأخرى داخلية كالخصوصيات الاقليمية ــ الوطنية والضغط الذي تمارسه البيروقراطية الموروثة عن العهد القيصري ؛ وأخيراً بضعف الحزب وتفرده بمواجهة المشاكل الضخمة لمرحلة الانتقال الاشتراكية .

ولكن مهما تكن عيوب تجربة دكتاتورية البروليتاريا المطبقة في هذه الحقبة ، فمن الواضح أن القطيعة مع الدولة البورجوازية كانت تامة رغم عدم استمراريتها .

سوف نرى كيف أفرز الانحراف البيروقراطي للدولة الجديدة نظاماً بيروقراطياً استنكره لينين منذ ١٩١٨ .

ب ـ التجارب الثورية المعاصرة

اجتاحت الثورات الاشتراكية العالم الثالث فخلافاً لما توقعه لينين ومن ثم

تروتسكي لم تَطَلْ الدول الرأسمالية القديمة وبالأخص أوروبا .

نقصد بالثورة الاشتراكية تلك العملية التي تحقق قطيعة سياسية فعلية ، بالإضافة إلى قطيعة اقتصادية جزئية : مع النظام البورجوازي والامبريالي [١] . والواقع أن العديد من الانقلابات وحتى الثورات أعلنت انتماءها للاشتراكية « دون أن تحقق هذه القطيعة » . فقيما حققت هذا الانجاز فعلياً سنة ١٩١٧ على صعيد بنيتها الدكتاتورية : كما رأينا . بالرغم من الانتكاسات التي رافقت ولادة المؤسسات السياسية وظهور التناقضات الإجتماعية .

ولم تفعل الشيء نفسه الأنظمة التي تسمي نفسها اشتراكية كأنظمة مصر أو الجزائر مثلاً ، حيث ترفض فكرة دكتاتورية البروليتاريا وصراع الطبقات باسم الحفاظ على الوحدة الوطنية أو على الإسلام ؛ ينطبق هذا الكلام على مجمل البلدان المدافعة عن « اشتراكية مميزة » كما في تونس وعن « الليبرالية » كما في المغرب والسنغال .

يبقى إذاً أن عدد البلدان التي حققت القطيعة مع منطق التعاطي البورجوازي قليل نسبياً .

وكثيراً ما يمدنا العالم الثالث ببعض الأمثلة : المثل الصيني والفيتنامي والكوبي والألباني لن نتمكن بسبب ضيق الصفحات من الحديث إلا عن النظام الصيني ، ويعزز اختيارنا هذا الشعبية التي يحظى بها لدى الثوريين الغربيين . مع ذلك تستحق التجارب الأخرى أن تبحث نظراً لخصوصياتها .

تذكر الصين في معظم الأوقات بأنها بلد الاشتراكية الحقيقية وقد كرست لها الأدبيات السياسية كثيراً من الأعمال الهامة . تعبر عن ذلك عناوينها التالية:

---

(١) يمكن ان تكون القطيعة السياسية حاسمة ولكن يجب أن تساعد على تنمية علاقات اقتصادية جديدة وتنفيذ قطيعة مع النظام الاقتصادي العالمي .
بيد أن التغيرات الاقتصادية الحقيقية هي بالضرورة أكثر تعقيداً وتتطلب وقتاً أطول للتنفيذ .

« الصين نمط آخر من الحياة » [1] « الذكاء في السلطة » « نصف السماء » [2] ...الخ .

ليس في نيتنا جعل الصين ونظامها أسطورة ، سوف نجد مناسبة للحديث عن ذلك فيما بعد . ما يهمنا الآن هو ابراز الترجمة المؤسسية لمرحلة الانتقال الاشتراكي مع محاولة الحفاظ على خصوصيتها وحدودها .

١ــ المؤسسات الصينية

منذ تأسيس الجمهورية الشعبية سنة ١٩٤٩ : عرفت الصين ثلاثة دساتير : ١٩٥٤ و١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، الدستور الأول وضع في أيام التعاون مع الاتحاد السوفياتي . فكان مطبوعاً انطباعاً شديداً بالنموذج السوفياتي ؛ والثاني ظهر كنتيجة للثورة الثقافية التي هزّت ما بين ١٩٦٦ و ١٩٧٠ ليس فقط أعماق الحياة السياسية ، وانما هزّت أيضاً الأواليّات في أعمالها . والدستور الثالث أقرّته الجمعية الشعبية الوطنية الخامسة في ٥ آذار (مارس) ١٩٧٨ . وهو دستور « ما بعد ماو » ، ويأتي متمماً لـ « التصحيح » المبتدىء منذ ١٩٧٦ وتصفية عصابة الأربعة .

إن المخطط الدستوري يبتعد بشكل ملحوظ عن الأشكال السوفياتية لينعطف انعطافةً خصوصية . نظراً للظروف الخاصة بالمجتمع الصيني : ولكن الدستور الأخير يطمح أيضاً إلى استخلاص العبرة من التجربة المكتسبة منذ عشرين سنة وبالأخص نتائج الثورة الثقافية ؛ من هنا كانت التعديلات الجوهرية بالنسبة إلى النص السابق الموضوع مؤخراً سنة ١٩٧٥ .

وقوام المفارقة الأولى بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي هو واقعُ أن الصين

---

(١) برشيت وآلي : ماسبيرو ، ١٩٧٥ .

(٢) لوا ، ماسبيرو ، ١٩٧٣ ، بروبيل ، دونويل – غونتية .

تشكل « دولة واحدة متعدّدة القوميات » (المادة ٤) ولا تشكّل دولة اتحادية . وذلك لأن مرحلة الإنتقال إلى الاشتراكية لا توحّد كل مكوّنات هذا المجتمع ، إذ من حق هذه الجنسيات أن تمتاز بالمفارقة (في اللغة والكتابة والتقاليد) ؛ وهي بذلك مقبولة لكي تشكل في الدولة سلّماً ادارياً خاصاً : مناطق وأقاليم ذات حكم ذاتي (المادة ٣٣) . ولكن يبقى من المتّفق عليه أن هذه الاستقلاليات القومية وشتّى درجات التنظيم الاداري لا يمكنها أن تطرح مسألة وحدة سلطة الدولة المتمثّلة في الجمعية الشعبية الوطنية .

« إن الجمعية الشعبية الوطنية هي الجهاز الأعلى في سلطة الدولة » (المادة ٢٠) : وهذا الإعلان هو المؤشر للقول بعدم فصل السلطات . فأجهزة الدولة التي تمارس السلطة ، لا سيما مجلس شؤون الدولة (الحكومة (والجهاز القضائي (المحاكم والمجالس) ، نجدها خاضعةً لسلطان الجمعية الوطنية . وهذه تعيّنُ أعضاء الحكومة وتختار بذلك أعضاء مجلس الدولة بوصفهم أعضاء في المحكمة العليا : وفضلاً عن كون الجمعية « تراقب نشاطهم » ، فان أعضاء مجلس الدولة شأنهم شأن أعضاء المحاكم هم « مسؤولون » أمام الجمعية الوطنية أو الجمعية المحليّة المماثلة. إذن ، تتمركز السلطة كلّها بين أيدي هذه الجمعية : وحين نقرأ أهم الصلاحيات المذكورة في المادة ٢٢ . فإننا نفاجأ بمدى اتساعها ، نظراً لأن الفقرة الأخيرة تنص على منح هذه الجمعية « الوظائف والسلطات الأخرى التي ترى من المناسب أن تقوم بها » . وللجمعية سلطةٌ تأسيسية، تشريعية ، تنظيمية، وحتى قضائية جزئية.ومع أخذ الفروقات بعين الإعتبار فإن الجمعيات المحلية في مستوى الإقليم وفي منطقة الحكم الذاتي ، في البلدية أو في الدسكرة ، تتمتع أيضاً بكامل السلطات على نحو أن النظام الصيني يبدو فعلاً كأنّه نظام « جمعيّات » .

بيد أن التماثل مع هذا الوصف الغربي قد يكون مفتعلاً ، لأن المؤسسات

الصينية تعلن نفسها بوصفها مؤسسات « دولة اشتراكية ذات دكتاتورية بروليتارية » (المادة ٢) . ويترتب على هذا الإعلان مجموعة نتائج : منها أن الوكالة الإجبارية بالنسبة إلى أعضاء الجمعيات الشعبية من كل مستوى . الذين يمكن للناخبين إقالتهم في كل وقت : انما تعني تقويض نظرية التمثيل . كذلك فإن تمييز المواطنين بين هؤلاء المنكبّين على ايجاز الإشتراكية وبين أولئك الذين يحرمهم القانون من حقوقهم السياسية وهم « الملاّكون العقاريون ؛ والفلاحون الأثرياء والرأسماليون الرجعيون الذين يرفضون إعادة تأهيلهم » (المادة ١٨) . ذلك أن « الدولة ، في الواقع : هي التي تملأ الموقع القيادي للماركسية واللينينية وفكر ماو تسي تونغ في كافة مجالات الايديولوجيا والثقافة » (المادة ١٤). وبعبارة أخرى فإن الإنقطاع يبدو محسوماً ما بين الإرث البورجوازي وبين إعمار هذه المؤسسات : فالدولة الصينية تبدو كمحاولة لإعادة ادخال الدولة في المجتمع المدني . ولكي تجعل من السياسة القاسم المشترك بين جميع المواطنين . على أنه لا بد من التدقيق في هذه الرؤية . لأن هناك عناصر أخرى ينبغي أن نُلاحظ حتى تستقيم نظرتنا الفعلية إلى هذا النظام .

إن هذا الطريق أصيلٌ بسبب ظروف الثورة الصينية ذاتها : فمن هذه الزاوية . من المهم أن نلاحظ كيف انتظمت ثم كيف تطورت « طليعة » الشعب الصيني بأسره ، هذه « النواة القيادية » التي هي الحزب الشيوعي (المادة ٢) . وتاريخ الحزب الشيوعي الصيني ، خلافاً لكل خيال مفرط ، ليس هو تاريخاً صعودياً ولا هو تاريخاً مظفراً . فقد أنشأه سنة ١٩٢١ عشرة من المثقفين ، منهم ماو تسي تونغ ، وظلّ لأمد طويل خاضعاً خضوعاً تاماً للاستراتيجية التي يقررها له الحزب الشيوعي السوفياتي ، وستالين بالذات . ان التحالف مع الكيومينتانغ الذي أدّى إلى كوارث قمع تشينغ كاي تشيك ،

نجم عنه اللجوء إلى هو – نان ، ثم المسيرة الكبرى سنة ١٩٣٣ . وكانت الحرب العالمية قد قاربت بين تشنغ وبين الشيوعيين غير ان نهاية الحرب أتاحت للحزب الشيوعي امكانية تحقيق مشروعه الذي صفّى ، عملياً ، الزمرة الخاضعة للمصالح الأميركية . والحال ، فإن الحزب الشيوعي الصيني لم يخرج من المحنة بسهولة : فالتراجعات والأنحرافات التي أكرهه عليها الاتحاد السوفياتي ، كان بمستطاعها أن توطّده ولكنها كانت قد طبعته بصراعات فئوية عديدة لن يمحوها قيام الجمهورية الاشتراكية سنة ١٩٤٩ .

ففي الواقع كان يجب على الصين المولودة تحت سلطان الاتحاد السوفياتي وبمساعدته ، أنْ تكسر هذا الطوق . منذ الستينات . لكي « تعتمد على قواها الذاتية » . غير أن هذه الأخيرة كانت مستقطبة في خطوط سياسية يمكنها أن تختلف . كما تشدد على ذلك الحركات المتتالية للقفز إلى الأمام . والمائة زهرة ، والثورة الثقافية .

كذلك ، عندما يعلن الدستور أن « الحزب الشيوعي هو النواة القائدة للشعب الصيني بأسره » (المادة ٢) وانه في المقابل « يتوجب على المواطنين تأييد قيادة الحزب الشيوعي الصيني وتأييد النظام الاشتراكي (...) » (المادة ٥٦) ؛ يمكننا أن نسبر غور المخاطر الكامنة في هذه النصوص. إن الحزب لا ينزع فقط إلى التماهي مع تنظيم الدولة – ومثال ذلك « ان رئيس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني يتولّى قيادة كل القوات المسلّحة » (المادة ١٩) – ولكن المتغيرات الداخلية في الحزب أو بالأصح في مراتبه القيادية يمكنها أيضاً أنْ تحدث آثاراً مباشرة وعنيفة على السياسة المُتّبعة : ان المرحلة الراهنة غنيّةٌ بهذه الدروس. فكيف نوفق هذه المواقف مع ذلك الموقف الذي يسهّل به الدستور : عملياً . بالقول « كل السلطة تعود للشعب » (المادة ٣) ؟ كما أشار إلى ذلك ماو تسي تونغ : فإن التناقضات تواصل تناميها طوال

بكتاتورية البروليتارية . ومن الملائم أن نستخلص منها كل النتائج والعبر لكي نفهم ما يجري في الصين حالياً . وبهذا الصدد . يمكننا أن نكتنه لماذا لا تدخر الإنحرافات البيروقراطية الصين المعاصرة . ان الطريق الصيني : وهو اذ يشكل مُستنداً راسخاً للتغيير الثوري . فلابد له أيضاً من أن يأخذ بالإعتبار المصاعب الفعليّة التي يواجهها تحقيق هذا التغيير .

II ـ التشويه البيروقراطي للدولة الاشتراكية

تشدد موجة « الفلاسفة الجدد » الحالية على صفة العبودية للماركسية متهمة بذلك الغولاغ والمحاكمات ، وتحاول تبيان أن الاشتراكية هي من حيث الأصل آلة تبتلع الانسان .

ان الدعم الاعلامي لهذه القدرية السياسية يستمد عناصره من ظروف السياسة الحالية للمجتمع الفرنسي . وهو ليس بجديد إذ أنه الحجة الأكثر كلاسيكية لليمين الفرنسي ضد الاشتراكية المصورة وكأنها جهنم فعلية .

إلا أنه من الخطأ أن نرفض باحتقار وجود ظاهرة التشويه البيروقراطي في الدول الاشتراكية . إذ لا تكتفي الماركسية باعلان المبادىء النظرية بل يجب أن تليها ممارسات على صعيد التطبيق العملي .

ولانجاح هذه التجارب لا يكفي اللجوء إلى « حذاقة » النظام أو إلى بعض التبريرات النفسية الغامضة (أنها غلطة ستالين) كذلك يتوجب على الماركسية أن تخضع الأنظمة التي تنتمي إليها إلى تحليلاتها ، وأن تفسر من خلال صراع الطبقات الانحرافات والابتزازات والوسائل الاعتباطية التي نلاحظها حتى الآن في البلدان الاشتراكية .

وقد أدان لويس التوسير بوضوح هزال الانتقادات الماركسية ضد ستالين [1]

(١) التوسير : « مقدمة لماركس » ماسبيرو ١٩٦٥ .

فيما عبر كتاب آخرون عن المضمون نفسه وبالصرامة ذاتها ولكن انطلاقاً من طرح شكلي مختلف » [1]

من الضروري أن نورد ملاحظتين تتعلقان بالانحراف البيروقراطي :

تتناول الأولى طبيعة هذه الظاهرة . فهي ليست إلا إشارة للعلاقة الخاصة بين الطبقات المتصارعة في مرحلة الانتقال الاشتراكية . وهذا يدفعنا إلى تخطي الاطار القانوني وان كان اشتراكياً .

فالمعتقلات والاحتجازات التعسفية والمحاكمات والمحسوبيات ليست تفسيراً في حد ذاتها ، فلا يمكن فهمها إلا من خلال ترجمتها للظواهر الطبقية . وهذا ما يجب التوقف عنده .

فمظاهر البيروقراطية هذه ليست نتاج الفساد فحسب بل نجدها مع بداية القطيعة ضمن ظروف تاريخية معينة . إذ ليس هناك « نقاء » ثوري يعقبه انحلال فيما بعد . فقد تظهر بعض المؤشرات البيروقراطية مع بداية الحقبة الثورية لا على شكل عاهة وراثية للاشتراكية بل بسبب الموازين الطبقية والظروف السياسية تأكيداً لذلك ، فقد تحدث لينين منذ ١٩١٨ عن انحراف بيروقراطي لدولة العمال والفلاحين التي تناولناها سابقاً . كذلك لم تستطع الصين والبانيا الظهور كأنظمة اشتراكية « صافية » قادرة على تجنب الانحرافات البيروقراطية. فيظهر الصراع الذي تعيشه أن لا علاقة لذلك بالاستنتاج ... ولكن يجب أن نتجنب تعظيم بعض الأنظمة في مواجهة الأخرى علماً بأن الاشكال التي تتقولب بها البيروقراطية ليست متطابقة في تطورها ونتائجها .

آ ـ تطور التشويه البيروقراطي

ساد لفترة طويلة « التفسير » بواسطة الـ « صدفة » (ان تشييد دكتاتورية

(١) فانسان *Fétichisme* والمجتمع « منشورات » اونتروبو » ١٩٧٣ بالإضافة إلى الدولة المعاصرة والماركسية » ماسبيرو ، ١٩٧٥ .

البروليتاريا يتطلب بالضرورة الحذاقة) ، وك « ميراث » (ليست روسيا الاشتراكية إلا شكلاً جديداً للقيصرية) ، أو ك « علم النفس » (طبع ستالين الاستبدادي) .

ونصطدم من جديد بهذه القضية حين نتحدث عن الصين . وكمبوديا وفيتنام أو بلدان أوروبا الشرقية . ولكن تفسيرنا يجب أن ينطلق إلى أبعد من ذلك . في هذا المجال يمكن التمييز بين مجموعتين من العوامل . تحمل الأولى علاقات ذات طابع مؤسسي وسياسي . تبدو وكأنها هي التي تحدث التشويه البيروقراطي ، ولكن لا وجود للمؤسسات إلا داخل اطار اجتماعي . إذاً سنحاول انطلاقاً من هذه الأرضية ايجاد أساس ولادة وتطور البيروقراطية .

١ ــ العوامل المؤسسية هي « المسببات » الظاهرة :

تفصل البيروقراطية كنظام بين الدولة والمجتمع المدني بحيث أن إدارة الشؤون العامة تتم خارج أية مبادرة شعبية بواسطة مجموعة من الموظفين الثوريين يفرضون منطقهم وسلطتهم وبالتالي مصالحهم . اذا تسهل المهمة عبر انشاء مؤسسات مثل الحزب الواحد والمركزية الادارية أي الهرمية الاجتماعية .

ــ الحزب الواحد ــ

لا نجد عند ماركس نظرية خاصة بالحزب وسيكون لينين صاحبها بشكل أساسي . ولتحقيق مرحلة الانتقال ، من الضروري الاستناد إلى تنظيم عمالي صلب . إلا أن السؤال يتمحور حول معرفة الدور الحقيقي للحزب وعلاقاته ببقية التشكيلات السياسية الأخرى . فالوظيفة الأساسية لحزب البروليتاريا تقوم على استخدام ظروف الصراع الطبقي لتطوير ممارسات بروليتارية . بيد أن تحقيق هذه الوظيفة يتطلب تأكيد عدة ظروف تاريخية . أما العلاقات مع الأحزاب الأخرى الممكنة الوجود والعلاقات مع الجماهير فهي تطرح دائماً

نفسها ضمن ظروف خاصة .

فاذا نظرنا إلى وضع الاتحاد السوفياتي نستطيع أن نلاحظ تغيير طبيعة هذه المؤسسة تحت وطأة ظروف محددة .

فالحزب البلشفيكي الذي لم يتخذ سنة ١٩١٧ موقفاً محدداً تجاه بقية الأحزاب سوف يجد نفسه مضطراً فيما بعد لالغائها ، وهذا مقبول من قبل الأحزاب البورجوازية المعادية للثورة (كحزب الكادت) . إلا أن هذا الأمر غير طبيعي عندما يتعلق الأمر بالأحزاب الديموقراطيــة في حين ، يجب الاعتراف بأن المناشفة والفوضويين والاشتراكيين الثوريين قاموا سريعاً بممارسات مضادة كلياً للبلاشفة وهكذا بعد فترة من الحرية حتى سنة ١٩٢١ ، تمت تصفيتهم سياسياً .

مع ذلك لم يكن حزب البلاشفة كتلة متراصة ايديولوجياً . وللتحقق من التناقضات والاختلافات في الرأي يكفينا قراءة التقارير المقدمة إلى اللجنة المركزية والمناقشات داخل المؤتمرات . وكان لينين يتمنى ألا تحترم داخل الحزب هذه الحرية في المناقشة ، ولكن هذه الأمنية لم تتحقق إذ حولت الحرب الأهلية الديموقراطية المركزية إلى استبدادية ومالت فئــة من « الثوريين المحترفين » إلى تشكيل جسم مستقل داخل الحزب وتكونت شيئاً فشيئاً بنية كانت تعتبر القرارات القاعدية ثانوية ، بينما كانت تتخذ القرارات الأساسية من أعلى الجهاز الاداري [١] . استبعدت هذه الممارسات التواءات عدة كانت نتيجتها اتخاذ قرارات اعتباطية واستبدادية والغاء تيارات فكرية اقلية وأجهزتها بالإضافة إلى ما هو أخطر كالارهاب الجسدي ومضايقــات الأشخاص كالتوقيفات والتطهير والمحاكمات . فما كان يمكن اعتباره في العشرينات

---

(١) شارل بيتلهايم ، صراع الطبقات في الاتحاد السوفياتي الجزء الأول ص ٢٧٠ .

كنتيجة لظروف استثنائية ناتجة عن الحرب الأهلية تحول مع ابتداء الثلاثينات إلى نمط « عادي » لعمل الحزب » :

فالستالينية مبنية على الاباراشيكي . ان أعضاء جهاز الحزب تكوّن العنصر الأساسي للبيروقراطية التي ليست « نمطاً » «قيادياً » فحسب بل وبشكل خاص بنية موضوعية لعمله .

– المركزية الادارية –

يجب على الدولة الجديدة كما يقول لينين أن لا تكون دولة بالمعنى المتداول لها وهذا يقتضي مرافقة الجماهير الصارمة لجهاز الدولة المفترض به تحقيق مهام خاصة بمرحلة الانتقال الاشتراكية إذ أن عملية التحول تمت بصورة مختلفة . اذ استقل تدريجياً هذا الجهاز عن الشغيلة . تترجم هذه الاستقلالية كما رأينا في الدستور الأول عبر انتقال الصلاحيات نحو الأعلى . أما في القمة ، فقد تمت بواسطة زيادة سلطات مجلس مفوضي الشعب على حساب السلطات التشريعية . بالتأكيد ، وفي هذا الموقع بالذات ، كان هناك ضرورات أثارتها الحرب الأهلية بمشكلاتها الرهيبة كالتموين ، والتنظيم الاقتصادي والعسكري التي تتطلب انضباطاً وصرامة لابعاد شبح الجوع والموت عن الجماهير فكرست « شيوعية الحزب » هذه أساليب سريعة كالمصادرات ومنحت مكاناً عظيماً لجهاز الدولة . إلا أن الظروف التاريخية اللاحقة ، أظهرت بأن هذه الظاهرة لم تكن ظرفية ، في المقدمة ، فقد تحول اللجوء إلى القمع وخاصة في مجال الملكية الجماعية للأرض عن الممارسات الشائعة ، أخذت أشكالاً ارهابية فعلية ومصطحبة « تجاوزات مما اضطر ستالين نفسه إلى الاعتراف بوجودها سنة ١٩٣٠ . ولن يتغير شيء بالنسبة للفلاحين الذين كثيراً ما لا يتم تمييزهم عن الغولاك » وسمحت « مقولة تازيم الصراع الطبقي خلال فترة الانتقال بتدعيم جهاز الدولة وخاصة الجهاز البوليسي الذي تحول إلى عنصر أساسي .

ويحكم ستالين بواسطة الادارة والبوليس فيما ساهم كل منها بتحويل السوفيات القاعدية وكذلك الشكل الفيدرالي للمجموعة السوفياتية إلى أفكار وهمية . وحتىّ إذا تم الاعتراف سنة ١٩٤٦ ببعض الحقوق للجمهوريات الفيدرالية التي تؤمن لها شبه استقلالية (هكذا فقد انضمت مقاطعة روسيا البيضاء وأوكرانيا كدول إلى الأمم المتحدة) ليس هناك شك بأن التمحور حقق حول روسيا معيداً بذلك الحياة لما أسماه لينين بالسوفياتية الروسية التي حاربها بشدة في آخر حياته . وهكذا تطورت « بونابرتية » خاصة أخذت شكل دكتاتورية البيروقراطية التعبير المشوه بل الصحيح عن دكتاتورية البروليتاريا (تروتسكي) .

تتطابق مجموعة الاباراتشيكي مع الدولة لأنها عنصرها المقرر . وتعبر عن انتاج نفسها من خلال الادارة مدعمة بذلك مثالاً استبدادياً ولكنه في الوقت قابلاً للرفض وبالتالي للتدمير من ناحية أخرى ، ستفرض الدولة السوفياتية وتحت وطأة الصعوبات الاقتصادية مثالاً محدداً من التطور يخصص الأولوية للصناعة الثقيلة . وستتحقق هذه الصناعة على قاعدة تراكم بدائي عجيب . إلا ان هذا المفهوم الاقتصادي للمرحلة مال إلى تدعيم الهرمية المبنية على فصل العمل الفكري عن العمل اليدوي، بتشديده على تطوير القوى المنتجة – هكذا رسخت سلطات الدولة العليا لدرجة أن لينين باستطاعته الآن نقد هذه البيروقراطية القيصرية التي يسترها اللون الأحمر .

والواقع أن ظواهر أعمق من تلك المذكورة سالفاً تعين انحرافات من النوع القانوني – الاداري : انها علاقات طبقية خاصة .

٢– العوامل الاجتماعية والاقتصادية – العلاقات الطبقية في قاعدة البيروقراطية

نطرح هذا السؤال على الشكل التالي : بما أن القطيعة السياسية (الثورة) مع المجتمع البورجوازي لا تلغي حتماً وجود الطبقات الاجتماعية وبالتالي

علاقاتها يجب التساؤل عمّا تصبح عليه العلاقات الطبقية وهي علاقات تسلط وتبعية؟ يمكن القول سريعاً بأن الطبقة العاملة استولت على الحكم مع تحقيقها للثورة ولكن المؤسسات التي تحتلها ليست خارجة عن الوضع العام الموصوم بالصراع الطبقي . وقبل كل شيء فان أغلبية المؤسسات الاقتصادية هي من النموذج الرأسمالي أو ما قبل الرأسمالي ـ كما في الريف ـ بالإضافة إلى أن منطق عملها لا يمكن أن يعارضه إلاّ عمل سياسي وايديولوجي منظم .

من ناحية أخرى . تولد عملية التطور فئة لها امتيازات محددة عناصرها من قيادي المصانع ، والادارات ، والحزب ..

يبقى علينا مجرد معرفة ما إذا كنا بصدد فئة أو شريحة اجتماعية مؤلفة من الموظفين الاداريين أي فئة معينة أو طبقة اجتماعية [1] (وذلك من وجهة نظر ماركسية) .

أما المقولة التي تحظى باجماع أكبر فهي الانحراف البيروقراطي . وهي نتيجة الفكرة القائلة بأن دكتاتورية البروليتاريا قد تأخذ أشكالاً مختلفة يدخل ضمن دكتاتورية الرجل الواحد أو « بونابرتية » جديدة كما عبر عن ذلك « تروتسكي » [2] .

وتظهر أهمية هذه المقولة إذا اعتبرنا أن ما يحصل هو أساساً توزيع غير متساو للأرباح . إذ لا يمكننا نفي وجود فائض الانتاج (أي فائض قيمة) ولكن لا تستأثر به طبقة اجتماعية بل يعاد توزيعه إلى مجمل السكان بأشكال مختلفة : فدور التخطيط هو تجنب ترك الاختيارات الاقتصادية لعبة في يد المصالح الطبقية التي غالباً ما تكون مصالح قصيرة المدى . فيستأثر وكلاء هذا التطور

---

(١) مارتينية « الشيوعيات الخمس » لوسوى ، مجموعة « السياسة » ١٩٧١ ص ٧٢ .

(٢) الدولة العمالية ، ترميدور والبونابرتية ١٩٥٣ .

(بمافيهم الكادرات والتقنيين أي القياديين) بالامتيازات خلال لحظة إعادة التوزيع والانحراف الاقتصادي للنظام .

رغم ذلك ، فان الدولة التي استولت عليها شريحة البيروقراطيين لم تفقد طبيعتها الاشتراكية ، فهي ضحية تشويه ولم يطرأ عليها تغيير فعلي .

وحتى الستالينية التي يعتبرها البعض ظاهرة بونابرتية فانها تسمح بتفسير وظيفة التوازن بين الطبقات التي يحققها الدكتاتور . فكما ارتفع بونابرت فوق الطبقات مثبتاً سلطة ومصالح البورجوازية كذلك أكد ستالين المرتفع فوق الشرعية الاشتراكية على مصالح البروليتاريا ضد تلوف اليسار ومعاداة اليمين للثورة في آن . كما الحال بالنسبة لكل البونابرتيات ، فان الستالينية محكومة بالزوال وذلك نتيجة سقوطها تحت وطأة قمعها للجماهير .

لقد كتب تروتسكي :

« يتعلق مصير الاتحاد السوفياتي كدولة اشتراكية بالنظام السياسي الذي سيخلف البونابرتية الستالينية » [1] .

بما أن هذا التحليل مرتبط بمثيله الذي يتناول الحركة العمالية العالمية فان البونابرتية الستالينية ليست ممكنة التحقيق إلا نتيجة لهزائم البروليتاريا العالمية . كذلك يمكن اعتبار أن « الاتحاد السوفياتي بقي محافظاً على دولة العمال عبر قواعده الاجتماعية وتطلعاته الاقتصادية » . يطرح هذا التحديد تساؤلاً ليس على الصعيد الاخلاقي بل على صعيد التحليل العلمي : فهو يضطرنا إلى إعادة تحديد لماهية سيطرة الطبقة خلال الفترة الانتقالية فمقولة الطبقة العاملة التي تناولتها مؤلفات بتلهايم مثلاً تنطلق من قاعدة أخرى وهي التحديد

---

(١) المصدر السابق .

ألنموذج الرسمالي [1] فالطبقة المستفيدة من « فائض عمل » المنتجين المباشرين لا يمكن أن تتكون إلا إذا تطابقت آلية الاقتصاد مع آلية رأس المال . يبدو ظاهرياً أنه من الصعب اثبات ذلك . لأن ملكية وسائل الانتاج الأساسية لا تعود إلى الأفراد . فلا يمكن بالتالي أن يكون هناك ملكية خاصة لفائض القيمة . يبين هذا الاعتراض عن نزعة قانونية وفي الواقع : أن وجود وسائل الانتاج ليس بالضرورة قانونياً . يكفي أن يملك أصحاب رأس المال هذا سلطات الملاكين الفعلية ومنها : الحاق الضرر بوسائل الانتاج الخاصة بهذا الانتاج أو ذاك . واستخدام ثمرة هذا الانتاج . فنستطيع أن نبرهن إذاً أن فئة القادة تملك عملياً اصلاحات رفع الحيازة الفعلية للمنتجين المباشرين (الشغيلة) المحققة في ميدان العمل كما في مستوى السلطات السياسية والإدارية .

فنستطيع إذاً أن نتصرف كمالك « حقيقي » لقانونية رأس المال يتحول إلى طبقة اجتماعية أي إلى مجموعة ذات مكانة ما داخل عملية الانتاج الخاصة بالملكية (الفعلية) كما تفرض مقاييسها الطبقية في مجال الحاق الضرر بوسائل الانتاج . وكذلك بالعوامل المحضرة لها فلا يمكن بعد ذلك الاستغراب من كونها المستفيدة من إعادة التوزيع (مواد استهلاكية؛السكن) خاصة وأنها تحكم من أعلى : عند تنظيم الانتاج . فإذا كان هناك رأسمالية فهي لا تأخذ شكل الرأسمالية الخاصة بل رأسمالية الدولة . حينئذ يجب أن يعطى للانحراف البيروقراطي معناه الكامل . انه الانتقال من دولة العمال الثورية إلى شكل آخر للدولة ، هو شكل الدولة البيروقراطية لرأسمالية الدولة ..

ولكن ، تتنوع أشكال الدولة البيروقراطية تبعاً للقمع الذي تمارســه البيروقراطية أي تبعاً لتعميق عملية تشييد بورجوازية الدولة الفعلية .

(١) ابتلهايم « الحساب الاقتصادي واشكال الملكية » ماسبيرو ١٩٧٢ .

ب ـ الاشكال المؤسسية للدولة البيروقراطية

سوف نحصر اهتمامنا هنا ببحث شكلين من أشكال البيروقراطية «الشعبية» يأخذ الشكل الأكثر حدة اسم « الستالينية » وقد لحقت به أشكال أخرى أكثر سلمية خاصة تلك المسماة دولة الشعب بأكمله .

١ ـ الدولة الستالينية

تأخذ الدولة الستالينية في الاتحاد السوفياتي شكلاً دستورياً هو عبارة عن ديموقراطية شعبية ولكن يجب النظر فيما إذا كانت بعض الصفات السياسية لهذا النظام مطبقة في دول أخرى حالياً .

فدستور الاتحاد السوفياتي لعام ١٩٣٦ يبتعد بوضوح عن دستور ١٩١٨ الذي تناولناه مسبقاً إذ يتعلق الأمر فقط بتغيرات تقنية فرضت مثلاً بتعدد الجمهوريات السوفياتية وقد غير هذا الانتشار ثنائية التمثيل . فهناك مجلس (السوفيات الأعلى) الممثل لجموع سكان الفيدرالية ، وآخر (سوفيات القوميات) يمثل الدول الفدرالية . وهذا يثبت أيضاً الفدرالية الكثيرة التعقيد للاتحاد السوفياتي ـ فهو دولة فدرالية ولكن بعض دول الفدرالية هي أيضاً اتحادات فدرالية . فنجد تمثيل الجمهوريات الفدرالية والجمهوريات المستقلة بالإضافة إلى المناطق والدوائر القومية موجوداً . وفي كل الأجهزة الفدرالية كالحكومة (مجلس الوزراء) أو حتى المجلس الأعلى . المهم هو أن الدستور لا يضيف شيئاً حين يؤكد أن « القاعدة السياسية » مؤلفة من سوفيات نواب الشغيلة (البند الثاني) وأن كل السلطة في الاتحاد السوفياتي هي ملك شغيلة المدينة والريف : الممثلين عبر سوفيتات مندوبي الشغيلة « فهو يكرس النظام القائم » كما يعلن أحد المؤلفين [1] . والحالة هذه أليس النظام القائم هو نظام

(١) لوساج : الأنظمة السياسية للاتحاد السوفياتي ودول اوروبا الشرقية ١٩٧١ .

البيروقراطيات كما رأينا ؟ يجب أن لا نخدع كثيراً بالتعديلات الكبيرة التي طرأت على نظام الانتخابات . فلقد أصبح حق الانتخابات عاماً ، متساوياً ، سرياً ومباشراً (المادة ١٣٤) وهذا ما يبعده عن اللامساواة التي ركز دعائمها دستور ١٩١٨ . ولكن يعود حق التقدم للترشيح إلى الحزب والتنظيمات العمالية لكننا لاحظنا أن البيروقراطية شوهت هذه التنظيمات .

علينا أن نتذكر في هذا المجال أنه تم تبني دستور ١٩٣٦ في الفترة التي دعم خلالها ستالين سلطته داخل الدولة والحزب بواسطة أساليب قمعية لا مثيل لها . كاجراءات التطهير منذ ١٩٣٣ وتصفية بعض المعارضين خلال سنة ١٩٣٤ وأخيراً المحاكمات السياسية الكبرى التي جرت في موسكو في آب ١٩٣٦ قبل موجة الاعتقالات في شباط — آذار من ١٩٣٧ لأعضاء اللجنة المركزية للحزب.

وقد أعطى تقرير خروتشوف المقدم خلال المؤتمر العشرين للحزب سنة ١٩٥٦ أرقاماً خيالية بهذا الخصوص . فمن أصل ١٣٩ عضواً للجنة المركزية المنتخبين في المؤتمر السابع عشر للحزب تم توقيف ٩٨ منهم يعني بنسبة ٧٠ ٪ من الأعضاء وإعدام معظمهم رمياً بالرصاص في سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ومنذ ذلك الحين ، أصبحت الحريات المسموح بها للجماهير (كحق الانتخاب وكذلك التعبير والاجتماع ...) شكلية ضمن ظروف كهذه . وأصبح من الصعب الاعتقاد . كما أكد ستالين وهو يقدم مشروع الدستور أن « المجتمع السوفياتي حقق منذ الآن الاشتراكية في المسائل الأساسية يعني هذا ان المرحلة الأولى من الشيوعية ، أي الاشتراكية قد تم تحقيقها عندنا » [1] . ويجب عندئذ الدمج بين تحقيق الاشتراكية والملكية الجماعية والتصنيع . ولقلب عبارة لينين . تتحول الاشتراكية إلى « الكهرباء من دون السوفيات » إذ يبدو شكلياً التدخل الفعلي لجماهير العمال التي سحقتها بيروقراطية الدولة . فيلغي الترشيح

(١) مسائل اللينينية ١٩٤٩ .

الموحد في الانتخابات حتى وان عدلت في بعض الأحيان أية معارضة ويدفع المواطنين إلى الخضوع .

وتتعثر نشاطات الحزب والادارة الداخلية نتيجة لثقل الاباراتشيكي الذين لا يسمحون عدا بعض الاستثناءات بقيام حياة ديمقراطية من خلال المناقشة وفتح المجال أمام الاختيارات [1] .

يتلخص الموقف منذ ذلك الحين بتبعية الدولة للحزب — التغطية حسب عبارة بتلهايم — أو بصورة ملموسة بتبعية بيروقراطية الدولة للحزب . ومن هنا تنشأ صراعات التنافس داخل هذه البيروقراطية الموحدة على مستوى القمة. يتضح هذا أكثر عندما يحقق فصل السلطات حصرها بين أيدي مجلس الوزراء ورئاسة مجلس السوفيات الأعلى . كذلك فان التصفيات لم تحصل في العهد « الستاليني » فحسب بل سينصرف خروتشوف على النحو ذاته عام ١٩٥٧ بابعاده مالينكوف ، مولوتوف وكاغانوفيتش وبتنشيطه عام ١٩٦١ الحملة ضد ستالين ومجموعة المناوئين للحزب سوف يتم ابعاده عن السلطة في تشرين الأول ١٩٦٤ واستبداله ببريجنيف . وقد أتى أخيراً الدستور السوفياتي ليحصر السلطة بيد بريجنيف عبر ابعاده كوسيغين .

ولا يعدل الدستور الجديد للاتحاد السوفياتي الذي تبناه مجلس رئاسة السوفيات الأعلى إلا في الرابع من تشرين الأول عام ١٩٧٧ فدعم دور الحزب بالإضافة إلى بعض التبديلات : انشاء مركز نائب الرئيس الأول لمجلس السوفيات الأعلى (يشكلان أساس هذا الدستور ، والمناقشات التي أثارتها مراجعته تمحورت حول نمط الدولة .

فكما يقول بريجنيف في حديثه أمام مجلس السوفيات الأعلى « ان تحويل

(١) المؤسسات السياسية ، دوفرجيه .

وظائف الدولة مباشرة إلى أجهزة الحزب وتكليف المكتب السياسي بالسلطة التشريعية » وهكذا دواليك (سيكون ... (عملاً مغلوطاً لأن هذه الاقتراحات من شأنها أن تعيق فهم دور الحزب في المجتمع [1] .

ان الممارسات البيروقراطية التي استعرضناها ، يمكن أن نصادفها مجدداً ، ولكن بطريقة أقل ظهوراً ، في دول أخرى تواصل هذا التقليد بأشكال جديدة . وكذلك هو حال الصين اليوم .

إن نهاية الثورة الصينية ثم تصفية عصابة الأربعة سنة ١٩٧٦ أنتجا أدباً متميّزاً بجانب وحيد ألا وهو جانب المبالغة الذي امتازت به الكتب التقريظية في المرحلة السابقة [2] . وفجأة ظهرت الصين كأنها عالم من الغوزغ

والنفاق السياسي ، الواقف وراء واجهة خطاب عام ، الذي يمارس المظالم والأعمال العشوائية الأشدّ خداعاً . خلاصة القول ، ان الصين دخلت في عالم الأنظمة الكلية حيث تسيطر البيروقراطية مع سلسلة تراتبية لا متناهية تستولي على الامتيازات وتعيد انتاجها . ان هذا الجيل الجديد يعتقد أحياناً ، فيما يختص بالصين ، انه وجد مبرراً لهذا الوضع في تراث مجتمع ألفي قائم على سلطة *Mandarins* والهيمنة بواسطة الأيديولوجيا . وعندها ، يتوضّح كلُّ شيء : يغدو ماو الأمبراطور الجديد ، والكوادر كبار الموظفين الجدد . فهل البيروقراطية السماوية تصلح كتفسير ؟ لا نعتقد ذلك .

وبالتالي ، ليس المطلوب هو الانتقال من المدح إلى الشتائم : بل ينبغي السعي لتحليل النظام الصيني وأسباب نمو البيروقراطية في الظروف الملموسة التي تتطور فيها الصين منذ ١٩٤٩ . وهذا ما يسعى إليه بعض الكتّاب ، على

(١) لوموند ، ٥ تشرين الأول ١٩٧٧ .
(٢) « نظرات باردة على الصين » ، منشورات لوسوى ١٩٧٦ .

نحو فردي ، اليوم [1] . ومن جهتنا فإنّ زيارتين للصين سنة ١٩٧٦ و١٩٧٨ ، أتاحتا لنا التوصل إلى استخلاص الحجة الراسخة في تحليلات هؤلاء الكتاب .

إن « التصحيح » منذ ١٩٧٦ لا يمكن تحليله كانعطافة شديدة ، تتراجع نحو النظام البورجوازي ، الذي يجعل من مرحلة ما بعد ماو انكاراً للمرحلة السابقة [2] . فهناك عدد كبير من المسالك الملحوظة حالياً تعود بذورها وحتى مظاهرها العلنية إلى ما قبل ١٩٧٦ بكثير : وما هو بارز عملياً هو بالتأكيد استمرار الممارسات البيروقراطية ولكن بطريقة جديدة. إن عدم انتظام الانتخابات وعدم دعوة الجمعيات للانعقاد كانت موجود قبل وفاة الرّبان الكبير ؛ وإن مدارس ٧ أيار (مايو) الموكلة بإعادة تربية الكوادر لم تَحُلْ دون تنامي مظاهر الاستبداد التي تخرجها المراجعات القضائية الراهنة إلى وضح النهار . فقد كان بمظنون دستور ١٩٧٥ أنه بتخصيص مادة واحدة لـ « السلطة القضائية » ، يزيل المشاكل بازالة أساليب المحاكمات : ولم يحدث شيء من ذلك ، والدستور الحالي يكثّر من المواد والمؤسسات (إعادة المجالس العدلية) لفرض هيبة الشرعية الإشتراكية وحقوق المواطنين . غير أنه سيكون من دلائل الحقّانية الساذجة قليلاً الإعتقاد بأنه يكفي تقرير الحرية حتى تقوم وتستتب .

المسألة الحقيقية هي تلك التي تعلنها مجلة متخصصة « مَنْ يحكم الصين » ؟ (مجلة بوفوار ، باريس ، ب ي ف ، ١٩٧٧) . فالمتغيرات في القمة ، ومنها تكيفات وتعيينات تنغ هسياو بينغ الأكثر سطوعاً ، لا يجوز أن تنسينا الظواهر الأعمق والأعقد التي تعود بوضوح إلى ظروف تطور الاشتراكية في االصين . ان ضعف البروليتارية وضرورة الإعتماد على الفلاّحين ، وان تجزئة السلطة وضرورة وجود حزب مركزي ، تسمح لنا بأن نعرف كيف تمكنت من

(١) « ثاني رجوع لبرويل » منشورات لوسوى .
(٢) دونيز افونا « الماوية والشيوعية » ص ٢٤٢ .

الإجتماع ظروف البيروقراطية . غير أنّ هذه الأخيرة تحاول ، في علاقة دينامية مع الجماهير ، أن تكافح ضد نفسها : فحملة المائة زهرة كما الثورة الثقافية تطرحان مسائل التكتلات العشائرية داخل الحزب والجيش والإدارة . إلا أن هذه الحملات ، الموجهة من فوق ، لا يمكنها أن تؤدي إلى ديموقراطية بروليتارية حقاً . إذن لا توجد أية قدرية تضغط بثقلها على الصين بسبب جذورها وأصولها التي تعود « أمبراطورية الوسط » . إنّ ما نلاحظه هو مجموع النتائج والمواقف الناشئة من ممارسات اجتماعية حيث ، كما يقول ماركس ، « يصنع البشر تاريخهم في ظروف محددة » وليس بحرية !

٢ – دولة الشعب بأكمله – الزوال الخاطىء لدولة البيروقراطية :

تعرض بشكل عام النظرية المسماة « دولة الشعب بأكمله » وكأنها تعبير عن السلطة السياسية للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ذلك أنها ترغب في أن تؤمن الادارة تخطي دكتاتورية البروليتاريا . ليس هذا الشكل الجديد للدولة إلا عقلنة السيطرة البيروقراطية عليه ، فانها تهم الاتحاد السوفياتي كما الديموقراطيات الشعبية لأوروبا الشرقية الشرق الأوروبية .

– التبرير الايديولوجي : المرحلة الوسيطة بين دكتاتورية البروليتاريا والشيوعية .

يجسد المؤتمر العشرون للحزب سنة ١٩٥٦ العصر الرسمي لالغاء الستالينية، كما ينتقد بشكل لاذع وسائل ستالين البوليسية . وفي الوقت نفسه يتبنى صيغة تعدد الطرق إلى الاشتراكية ويعني ذلك « إعادة الاعتبار » ليوغوسلافيا (وقد قطعت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا منذ ١٩٤٨) .

ولكن خروتشوف يتبنى الصيغة الأساسية التي دافع عنها ستالين والقائلة أن الاتحاد السوفياتي قد حقق المجتمع الاشتراكي. فيمكن عندها التفكير في الانتقال إلى المرحلة المقبلة ، مرحلة الشيوعية .

وأتى المؤتمر الحادي والعشرون والثاني والعشرون للحزب لايضاح ما

يقصد بتحضير القواعد المادية للمجتمع الشيوعي أو بمعنى آخر بتشييد المجتمع الشيوعي .

وخلافاً لعهد ستالين ، تم التأكيد على مقولة زوال الدولة . وترافقت هذه العودة الظاهرة لماركس ولينين مع مراجعة النصوص التي تحدث فيها هؤلاء عن مرحلة الانتقال إلى الشيوعية ، في الواقع ، افترضت مرحلة الانتقال هذه ، كما تصورها ماركس ولينين : زوال التناقضات الطبقية وآلة الدولة المترافقة مع ديكتاتورية البروليتاريا. فقد تناسب زوال الدولة مع هذا الوضع إذ كان من المفترض أن يؤدي الغاء التناقضات الاجتماعية إلى ارتفاع كبير في مستوى القوى المنتجة فيمكن عندها القول لكل حسب حاجاته وعن كل حسب مقدرته.

فالانتقال إلى الشيوعية كان إذاً قفزة عهد الضرورة في عهد الحرية ، أي بداية التاريخ .

فقد ابتدع « المنظرون » فترة وسطية لم يتحدث عنها ماركس وهي دولة الشعب كله . يتطابق هذا الشكل من الدولة مع اللحظة التي تنتهي فيها دكتاتورية البروليتاريا . ان هذه الدولة تطور الديموقراطية الاشتراكية « إلى آخر الحدود » بواسطة المشاركة النشطة من جانب كل المواطنين . فلم تعد دولة الطبقة (البروليتارية) تبعاً لزوال الطبقات .

تنظم هذه الدولة « الجهار المعبر عن ارادة الشعب » تدريجياً انتقال صلاحياتها إلى التنظيمات الاجتماعية كالنقابات والجمعيات والتعاونيات والتنظيمات الجماهيرية .

بهذا المعنى فان الدولة « تندثر » نتيجة لبعض الصلاحيات .

في الواقع فقد تم تحويل عدد كبير من صلاحيات الدولة في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية إلى أجهزة اجتماعية في الاتحاد السوفياتي وفي بعض الديموقراطيات الشعبية السوفياتية . ولكن هل يمكننا التكلم عن تحول حقيقي

– الاندثار الوهمي للدولة البيروقراطية –

لم تضع نظرية خروتشوف الحزب الشيوعي موضع النقد فبقي القوة المسؤولة الأكثر تنظيماً القادرة على تحقيق الانتقال إلى الشيوعية ولكن الشكل الأكثر تبلوراً للبيروقراطية يتحقق داخل الحزب من ناحية أخرى ، فالارادية التي تقرر الوصول إلى الشيوعية دون الأخذ بالاعتبار الواقع الفعلي للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج تشهد بمنطق أبعد ما يكون عن الماركسية . فلا يمكن قلب نظام الانتاج بمجرد تحويل صلاحيات الدولة إلى مجموعات العمال .

أخيراً ، أخذت ليبرالية الخمسينات كثيراً من الحدود ، فسحق هنغاريا منذ ١٩٥٦ والعلاقات المتوترة مع الدول الاشتراكية الأخرى ثم تدخل الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ كلها تدل على أن الدولة لم تكن قد زالت .

فمنذ عدة سنوات أظهرت دلائل مختلفة أن البيروقراطية لم تزل قائمة فالمطالب وأحياناً الانتفاضات العمالية كما في بولونيا ، وتظاهرات المثقفين في الاتحاد السوفياتي كما في تشيكوسلوفاكيا ، تبدو إذاً نظرنا إليها كما هي ، وكأنها تعمل على إعادة ربط الحريات الاشتراكية بالعادات البلشفية القديمة لثورة ١٩١٧ : التعبير عن وعي البروليتاريا . فالأسلوب التي تدافع به الطبقات الاجتماعية عن نفسها كالارهاب المتزايد · التغطية ، التضليل من أهمية الظواهر بقدر الامكان هو ذو مغزى .

فقد اعتادت المعارضة في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى طرح مسألة البيروقراطية في الدول الاشتراكية من جديد يشجعها في ذلك الصعوبات الاقتصادية الأكيدة (نعرف منذ زمن طويل وجود مثل هذه

الصعوبات في مجال الزراعة السوفياتية وكذلك في بقية الديموقراطيات وان كان بصورة أقل كماً ؟ دلت على ذلك الانتفاضات العمالية البولونية (وشعبية المعارضين السوفيات وبقية الدول الاشتراكية التي ساعدها على ذلك ظروف دولية حديثة (ابرام اتفاقية هلسنكي حول الحريات عام ١٩٧٥) علاوة على ذلك ، فان زوال الدولة الرسمي يحقق ازالة البيروقراطية .

لقد اعتقد النظام اليوغوسلافي أنه وجد في الادارة الذاتية الدواء الناجع للمرض البيروقراطي ولكن تطبيق اللامركزية على كافة المستويات والغاء بعض أجهزة الدولة لصالح مجالس الادارة الذاتية لم تثمر عن نتائج . فاعطي للعلاقات بين الحزب الحاكم (عصبة الشيوعيين اليوغوسلاف (وأجهزة الادارة الذاتية تفسيرات وممارسات كثيرة الإختلاف [1] في الواقع يجب تحليل النظام الاجتماعي الاقتصادي والتساؤل عما إذا كانت الادارة الذاتية صالحة لمرحلة الانتقال الاشتراكية أو أنها تشكل جوهرياً خطر إعادة سوق من نوع رأسمالي .

تكمن بذور بناء أو إعادة بناء الطبقة الممثلة بالنظام الاجتماعي بشكل «فئة» البيروقراطية [2] . في الواقع ، تكشف الوثائق الموجودة عن لا مبالاة نسبية من قبل الجماهير تجاه مسألة الادارة الذاتية ويتلازم ذلك مع تدعيم سلطة الكوادر ورؤساء الوحدات والمسؤولين الإداريين [3] .

---

(١) لوساج ، الأنظمة السياسية ص ١٧٠ .

(٢) مقولة بتلهايم في « الانتقال إلى الاقتصاد الاشتراكي » ماسبيرو ١٩٦٨ : الحساب الاقتصادي واشكال الملكية من المفيد قراءة الرسائل الهامة حول المسائل الراهنة للاشتراكية المجموعة الصغيرة ، ماسبيرو ١٩٧٧ .

(٣) كتبت مجلة الادارة الذاتية والاشتراكية « أكثر من مرة توضيحات تتعلق بهذا الموضوع للمراجعة العدد ٨ مثلا « الادارة الذاتية اليوغوسلافية » وتعطي ايضاً مجلة الشرق دراسات جيدة في هذا المجال .

ليس هناك إذاً زوال للدولة ، وبالتحديد للبيروقراطية . ولكن هذا الفشل ليس مطلقاً ولا نهائياً . فهو يرتبط بظروف تاريخية واجتماعية وليس للقدر علاقة فيه . بهذا المعنى ، على أساتذة الحقوق ، التسلح بالدقة والأخذ بالواقع الملموس لعدم الوقوع بالإستنتاجات المتسرعة « للطوباوية الماركسية » . ان الماركسية تسمح لنا بتفسير عدم تحقيق زوال الدولة .

الجزء الثاني

شكل الدولة للحياة الاجتماعية

عدلت كتب القانون الدستوري نظرتها تجاه مسألة الدولة : وكان النظريات السابقة بالدولة أصبحت دون أهمية[1] لذا نشهد حالياً اختفاء شبه كامل للتحليل القائل بأن الدولة تشكل موضوعاً خاصاً للدراسة ، وبروز تحليلات تستعمل علم السياسة للقدرة على الاحاطة بالأشكال المختلفة لممارسة السلطة السياسية [2]

(أ) نهاية نظرية الدولة

أما المنطق المتحكم بهذا التغيير ، فهو اقتناع الحقوقيين مؤخراً (وذلك بفضل علماء السياسة والاجتماع (أن المعطيات النظرية الجديدة قد تجاوزت أفكارهم ، وأنه لا يتم فهم الدولة إلا استناداً إلى تحليلات ملموسة . بيد أن هذا التطور يخفي بعض الصعوبات الخطرة : أنه لا يستبعد مواقف غير علمية ، ويطرح ذلك السؤال الهام المتعلق بماهية « النظرية القانونية » .

علينا الاعتراف أولاً بأن أساتذة القانون لم يتخلوا عن طموحهم الداعي إلى ضرورة رسم حدود نظرية للدولة . أما ما يدفعهم إلى ذلك فهو أن تعريف

---

(١) انظر كتاب دوفرجيه « القانون الدستوري » المذكور سالفاً ، طبعة ١٦٠ .

(٢) برلو، بولوي « المؤسسات السياسية » ص : ٣٩؛ دوفرجيه «المؤسسات السياسية» الجزء الأول ، ص ٨ — ٣١ ؛ هوريو جدلك حيلار « المؤسسات السياسية » ص ٣٥ .

الدولة هو جزء من اهتمامات السياسيين والحقوقيين العملية ، ان على المستوى العالمي أو على المستوى الدولي .

علاوة على ذلك ، لم يفصح الأساتذة عن آرائهم المتعلقة بنظرية الدولة الا بشكل خاطف . وتشهد على ذلك الأسطر التالية : « لن يصل (مبدأ القانون) إلى هدفه القاضي بترسيخ النظام في المجتمع . إلا بالاكراه (...) وحدهم المحكومون قادرون على تنفيذ هذا الاجراء ، اذ تتحكم ارادتهم بعامل القوة وبالحاكين »[1] . يستعين أساتذة القانون الخاص إذن بالدولة لرسم مبدأ قانوني يستعين بـالاكراه لفرض احترام « المصلحة الاجتماعية » (وهو الاسم الجديد للاملاك العامة[2] ويستعيد الكتاب السياسيون الفكرة ذاتها وان حاولوا تبيان الصلة بين المجتمع والسلطة إذ لا حياة للأولى دون الثانية برأيهم وعلى العموم « علينا أن ندحض عبر الوقائع الملموسة ، كل النظريات المطلقة للدولة الأميرية والنظريات الماركسية التي تجعل من الدولة والشعب عدوين يرميان إلى الغاء أحدهما الآخر »[3] الغي بمعنى آخر كل من الدولة المطلقة والدولة كوسيلة للهيمنة ، وبقي الطريق الوسطي الذي يعتبر الدولة كحكم بين القوى قادر على حل الخلافات وبالتالي على تأمين أولوية المصلحة العامة .

وعندئذ تحل مكان المسألة الأساسية لطبيعة الدولة ، طريق أخرى يشير إليها أحد كبار الاساتذة : « ان كل المشاكل التي تطرحها الحكومة تعود إلى معرفة من يملك القوة التي ترجع إلى الدولة وكيف يملكها »[4] . ضمن هذه الظروف ،

---

(١) وايل Weill « القانون الدستوري » المقدمة العامة ص ٩ .

(٢) مازود Mazoud « دروس عن القانون المدني الجزء الأول ص ٢٣

(٣) بولوي « المؤسسات السياسية » ، ص ٧ .

(٤) بيردو . « القانون الدستوري » ص ١٢ .

تمحور الكثير من التحليلات حول كيفية تحقيق ممارسة السلطة : من تصنيف لمختلف أشكال الدولة والأنظمة السياسية والتدقيق بالتقنية القانونية للسلطة (الانتخابات وتوازن السلطات) إلى تحليل مدى تأثير الأحزاب والتجمعات الضاغطة ... الخ . باختصار فان الحقوقيين يحللون كل ما يسترعي عالمهم من معلومات عملية عن الدولة ، دون أن يشعروا بالحاجة إلى تشييد نظرية حولها .

فالواقع أن المفهوم الذي تتبناه كليات الحقوق حول نظرية الدولة يبقى واهناً ، وبما أن لكل العلوم نظرياتها ، فمن الحيوي أن يكون للعلم القانوني وهو علم سياسي ، نظرياته ، انما في مجال القانون المدني ، (نظرية الشخصية المعنوية ونظرية المسؤولية ونظرية الواجبات ... الخ) فهي معقدة ومكتملة . فيما تبقى مترددة في مجال القانون العام ، إذ ما زالت كل من نظرية القانون الدستوري ونظرية المؤسسات العامة في أزمة : وقد أتت نظرية الدولة لتؤكد هذا الوضع إلا أننا نعود هنا إلى السؤال الأساسي : ماذا تعني النظرية ؟

يسمح لنا هذا السؤال الساذج بابراز الهوة العظيمة التي تفصل « العلميين » عن الحقوقيين في هذا المجال . فمن جهة ، يعتبر أنصار الاتجاه الأول (وهم من علماء الطبيعة أو المواد الاجتماعية كعلماء الاجتماع (ان النظرية هي مجموعة مفاهيم *Conceptuel* تسمح بتجميع مختلف القوانين الخاصة بموضوع ما وينطلق أصحاب هذا التصور من النظرية الوضعية : إذ ليست النظرية حديثاً مجرداً لا يخضع لمراقبة تجريبية ، أو نظاماً من المفاهيم لا يعرف مقياساً للعلمية إلا مقياس التجانس ، أو مجموعة من الوقائع الصغيرة الحقيقية أو المبرهنة بصورة مبعثرة . فالنظرية هي قبل كل شيء « القطيعة العلومية المؤدية إلى بلورة مبدأ قادر على تفسير كل التناقضات والثغرات التي قد تظهر داخل قوانين وضعها

---

(٥) ملاحظة المترجم : المعنوي هو الخاص بالمعنى .

النظام »[1] ويقصد بهذا القول أن النظرية تسمح لنا بالعبور من ممارسة المعرفة الفظة إلى الممارسة العلمية – لكن هذا لا يعني أنه يتوجب « اقنمة » النظريـــة بوسائل ارهابية تدفع إلى تجاهل كل نتائج البحث الملموس واحتقارها ، بل اخضاع وسائل البحث بفكر نقدي . وبهذا نستطيع الانتقال من معرفة « أقل صحة » إلى معرفة « أكثر صحة » أي « مصححة » حسب ما يقول *Bachelard* علينا إذن التخلي عن فرض إطار منطقي ذي حدود نهائية : إذ يفترض هذا الاطار وجود حقيقة مقلسة يتوجب « أن لا يتسلح العلم بتأكيدات نهائية ، إذ لا يتقدم إلا باعادة النظر المستمرة بالمبادىء التي بنت أسسه »[2] .

قد نقيس بصورة أفضل ، بعد هذا الشرح ، كل ما يميز هذه المواقف العلومية (التي يراها « العلميون » عادية وشبه أكيدة) بالتحديدات التي يعطيها الحقوقيون « كنظرياتهم » . إذ يجيب هؤلاء استناداً إلى الصورة البيانية القديمة ، بأن القانون كما هو علم فهو أيضاً فن[3] فيجب عدم افساده بصرامة النظريات . ينحرف هؤلاء الحقوقيون عن الطريق الصحيح ! فاذا وقفت « النظريات » مانعاً أمام مصالحة القانون للامتداد في الحياة اليومية ، فهذا ليس مبرراً للابقاء على الابهام المنهجي وتبني حجج الحكام. فلا يحق لنظرية القانون أن تكون أكثر غموضاً وتردداً من نظرية علم الاجتماع أو التاريخ – لأنها تنطلق من المادة ذاتها أي العلاقات الاجتماعية – إذ يكمن دورها تحديداً بتفسير هذه العلاقات الاجتماعية والاحاطة بتشعباتها وتناقضاتها .

ونأسف أن تكون نظريات القانون بعيدة (خاصـــة في مجال القانون

---

(١) بيردو شمبردون وشيرودون وباسرون
في « مهنة عالم الاجتماع » حقوق باريس – ١٩٧٣ ص ٤٧ .

(٥) ملاحظة المترجم : جعله اقنومي .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٣ .

(٣) يستخدم معظم الأساتذة في جميع أنحاء العالم مفهوم « القانون – الفن » و« القانون – العلم » ونجد أفضل تعبير عن هذا التصور في « دروس عن القانون المدني » ، الجزء الأول ، ص٣٧

الدستوري) عن تلبية الحاجة لاحداث قطيعة علومية مع المعرفة الفظة وعن إعادة النظر المستمرة بالبنى التي شيدتها .

بالمقابل تبدو النظرية ، وخاصة تلك المتعلقة بالدولة ، كتجميع بسيط للمفاهيم والتصورات (أي الايديولوجيات) التي أنتجها مجتمعنا حول ظاهرة الدولة منذ قرنين .

وللتأكيد على هذا الاتهام : علينا العودة قليلاً إلى الماضي .

٢ – الصورة الهيغلية في « نظرية » الحقوقيين المتعلقة بالدولة :

يبدو غريباً أن يتأثر فكر أساتذة القانون بفلسفة القانون والدولة الهيغلية دون أن يكون معظمهم قد قرأ انتاج الفيلسوف الألماني الكبير ومع ذلك فلم يبق الشيء الكثير من هذه الدولة الماورائية الملهم تلك الصورة التي يسلم بها عادة[1] .

ولتوضح هذا الشكل من الفكر ، نقول أن الدولة عند هيغل مرتبطة عضوياً بفلسفة التاريخ ، بيد أن للتاريخ اتجاهاً هو المكان الذي يجسد فيه « العقل » تدريجياً . وبما أن « العقل » يحكم العالم ، فان التاريخ الكوني هو تاريخ عقلاني . ويعني هذا ان الصيرورة التاريخية تحمل مبدأ ديالكتيكياً إذ ان العقل ، بتحقيق نفسه في كل لحظة من التاريخ ، يتجاوز كلاً من هذه اللحظات إلى مرحلة أوفى يكتسب فيها معرفة أكبر عن نفسه ويؤدي وصول « العقل » إلى نفسه ، إلى الحرية الكلية ، خارجية كانت أم داخلية ، هكذا يتحقق الانتصار على المادة

---

(١) ولايجاد تلك « الصورة الثابتة » عن الدولة في كتب القانون ، نعيد القارىء إلى « مقدمة نقد القانون » ، ص ١٣٧ .

— وليست الدولة سوى تجسيداً لهذه الحرية الكلية (وتتمثل دولة الحرية هذه بالنسبة لهيغل ببروسيا في مطلع القرن التاسع عشر).

تخيط أكثر من استاذ[1] عند ملاحظته أن الفكر القانوني يقتصر على فلسفة للتاريخ ذات النزعة الأوروبية السافرة . فمن المؤكد أن أي حقوقي لن يجرؤ اليوم على كتابة تحليلات كهذه فقد أجبرت كل من الحروب والتخلص من الكولونيالية وموقع العالم الثالث الجديد أخيراً وتطور العلم الاجتماعي ووسائل الاعلام الجماهيرية على تحديد مكانة « نسبية » لأوروبا وإلى رؤية الأمور من زاوية مستواها العالمي إلا أن هذا التبديل في الافق لم يصب الكتب بقدر ما أصاب التعليم اليومي .

على العموم . فان الصورة المثالية والمتفائلة للدولة تبقى من الميراث الهيغلي .

تؤكد الدولة على ارتفاعها عن مستوى المصالح الخاصة بسبب تمثيلها المصلحة العامة وهي تحتكر القوة . لأنه لا يحق لأحد أن يمتلكها ولأنها ملك للقانون ويجب أن تنظم الدولة نفسها بشكل يتناسب مع حاجتها لمنع تحول أية سلطة إلى استبدادية . تشكل هذه التأكيدات الحديث الايديولوجي التي تتكلم بواسطة المؤسسة عن نفسها . ولا يحق لنا الاعتراض على ذلك : اذ ان جميع المؤسسات « تتكلم » بهدف جعل وجودها شرعياً وتبرير صيرورتها، بالمقابل لن يتوقف التحليل العلمي عند هذه « اللغة » . إذ يفترض بها التمييز بين الواقع والكلام وخلافاً لما قد يظهر عنهم . يثق الحقوقيون بعفوية بالحديث المتعلق بالمؤسسات ولن تكون نظرية الدولة يوماً سوى إعادة بناء منظم ومنهجي

(١) هكذا : فان دوفرجيه (« المؤسسات السياسية » ، الجزء الأول) يدل كم أن النمط الليبرالي للديموقراطية التمثيلية هو خاصية أوروبا ويتناسب مع نموذج محدد من البنى الاقتصادية كذلك جيلار « المؤسسات السياسية » . يعتبر ان التطور مقياساً للتصنيف . وكذلك شوارتزنبرغ في « سوسيولوجية سياسية » .

لهذا الحديث . فقد أصبحت مفاهيم كالسيادة والحرية والفصل بين السلطات والمصلحة العامة ومهمة الدولة : مفردات الحقوقيين « العلمية » ومواد « نظرية الدولة » ويتم كل ذلك باسم العلم القانوني ، إذ لا وجود للعلم السياسي والاجتماعي والتاريخ في دراسات الحقوقيين .

هكذا تسود كما رأينا الأشكال القانونية الصرفة المتعلقة بالدولة والتصنيفات والنظريات الجزئية وقد سبق أن اشرنا إلى المشكلات التي تطرحها تصنيفات الدولة : طبقاً لعدم تناسبها مع الواقع . وينفصل الحقوقيون عن علماء الاجتماع والتاريخ ، لدرجة أن العديد من المؤلفات التي ينصب اهتمامها على الدولة لا تفهمها معظم الأحيان ومن المؤسف أيضاً أن يعود الاقتصاديون مؤخراً إلى الدولة كجزء أساسي من دراساتهم[1] بعد اعتبارهم لمدة طويلة أنها مجرد « بنية فوقية » فيما لا يعتبر الحقوقيون أن للعوامل الاقتصادية أهمية فعلية (وليست فقط شكلية) .

علينا إذن العودة إلى أسس دراسة الدولة. وقد سبقنا إلى هذه الطريق رواد وتجارب .

٣ — من أجل نقد للدولة :

فمن أفضل الرواد والمجربين ماركس . ذلك الطالب في الحقوق ومن ثم الفيلسوف ويكمن اهتمامنا بهذا الدليل ، كون ماركس سلك طريقاً بدأت بالهيغلية الجديدة اليسارية وانتهت إلى فلسفة « التطبيق العملي » .

وبما أن ماركس كان من الهيغليين الشباب اليساريين ، فقد تبنى مقولة

(١) « نظريات الدولة » لكلرك وهو استاذ اقتصادي في جامعة باريس منشورات « انتربو » باريس ٩٧٧

(٥) هي محاولات تغيير العالم ، وخاصة وسائل الانتاج التي تقوم عليها البنى الاجتماعية .

فصل الدولة عن المجتمع المدني ، مدافعاً بذلك عن المصلحة العامة ضد المصلحة الخاصة ومن التبسيط بمكان أن نصور هيغل كرجعي متصلب إذ يعتبر فكره متقدماً بالنسبة للمجتمع البروسي في أوائل القرن التاسع عشر فقد انتقد المانيا الاقطاعية لذلك العصر التي لم تكن لتعرف بعد بالدولة ، وخاصة الليبرالية منها ، وذلك ببلورته لمقولة المصلحة العامة وتعميده الفرد (الذي لم يكن سوى تابع) مواطناً ، ودفاعه عن استقلالية السياسة بالنسبة للمجتمع المدني . فبقدر ما كانت الدولة الوسيط الضروري لمصالح الجميع والمرتفعة عن الجميع ، متجاوزة بذلك المجتمع البدائي ، بدا شرعياً أن يتبنى ماركس جميع المقولات الهيغلية . اذ قال فيما بعد كما فعل هيغل « بأننا لا يحق لنا تصفية شخص كهيغل لمجرد كونه بروسياً » (رسالة العاشر من أيار ١٨٧٠) . فقد اعترف ماركس بجميل هيغل باستمرار في المسائل المهمة كالديالكتيك .

إلا أنه سرعان ما بدا ماركس بنقد الفكر الهيغلي ابتداء من ١٨٤٢ — ١٨٤٣ وهو لم ينقد هذا الجانب أو ذاك من فكره بل خاض عملية نقد أسسه وحاول هيغل كما رأينا ربط الجزئي بالكلي والخاص بالعام داخل دائرة الدولة ، إذ بدت هذه الأخيرة مكان الحرية العليا ، فالحرية لا تتحقق في دائرة المصالح الأنانية والخاصة . وقد جاء ماركس لضرب جوهر النظرية الهيغلية هذه : فبدأ ، في كتاباته الممتدة بين ١٨٤٣ و ١٨٤٨ ، بانجاز ذلك العمل الطويل الذي أدى به تدريجياً إلى رأس المال ، أي تحليل ما لا يمكن أن يكون له معنى دون ادخال السياسة فيه . وقد أدى هذا النقد إلى قلب جميع المفاهيم رأساً على عقب : ليست الدولة اشارة للحرية بل للاغتراب السياسي . والواقع أن الدولة لم تتجاوز ولم تلغ التناقضات التي يبرزها المجتمع المدني (التناقض في المصالح) ، بل أخفتها ، فالمواطن المفترض به الارتفاع إلى مستوى أعلى يجد نفسه في حالة صراع مع الانسان . ولا يلغي هذا الفصل بين الانسان والمواطن التناقضات

السائدة بين الانسان وأخيه الانسان . هكذا تصبح الدولة « السماء » المثالية في الوقت الذي تبقى فيه المشاكل الفعلية « للأرض » دون حل . لذا نفهم أن نقد الدين هو نقد للدولة إذ يكتسب الاغتراب فيه صفات متشابهة .

قلب إذن نقد ماركس مفاهيم المشكلية الهيغلية ومنها أن الحقيقة هي المجتمع وأن تأمثل هذه الحقيقة هو الدولة . وقد أدى ذلك بماركس إلى تخليه عن المجال الفلسفي وحتى السياسي لصالح المجال السوسيو — اقتصادي القادر وحده على كشف بنية المجتمع ولخصت المقدمة الشهيرة لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » ١٨٥٩ اتجاه ماركس العام . ان الحياة الاقتصادية هي القاعدة الفعلية والتناقضية للحياة الاجتماعية الذي ترتفع على أساسها بنية سياسية — قانونية (خاصة الدولة) مكلفة بالابقاء على صراعات وتناقضات الحياة الاجتماعية وليس بتقليصها .

ولا يقتصر هذا الكشف عن طبيعة الدولة الفعلي على التذكير الموجز بل يساعدنا على فهم مفهوم الدولة عند ماركس وهو ثمرة عمل فكري طويل . نعلم أنه كان من المفترض أن يتضمن كتاب « الرأسمال » فصولاً لم تكتب يوماً خاصة منها تلك المتعلقة بالطبقات الاجتماعية والدولة . علينا إذن الاكتفاء بالنصوص التي تطرح مسألة الدولة بصورة مواربة . وهي ترتبط عموماً بالنضالات التي خاضها ماركس طوال حياته ، فباستطاعتنا مثلاً استخلاص تحليلات غذتها تجاربه العديدة بقراءتنا لـ « المسألة اليهودية » ؛ و « نقد برنامج غوتا » .

انه لمسار طويل وغني لا يهدف إلى الغاء السياسي والدولة لصالح الاقتصادي بل لوضعهما في مكانهما واعطائهما المعنى الفعلي . ولا تقتصر المشاكل العامة على الجانب السياسي وحسب بل تكمن في بنية المجتمع ذاته

وفي علاقات الانتاج التي تكرسها الحياة الاجتماعية . إذن فالسياسة ليست كافية ، إذ تمر التحولات الثورية بتحليل الطبقات الاجتماعية ومن ثم تدمير النظام المحتوى لها .

عليه ، نفهم أن اقتراب المسائل المتعلقة بالدولة يختلف جوهرياً عن تلك التي يمارسها الحقوقيون . فطالما اكتفينا بالنظر إلى المستوى السياسي والإستماع إلى الحديث السياسي وتحليل المؤسسات السياسية فحسب ، نخرج من اطار أقل ما يمكن القول فيه أنه مثالي أو اجتماعي بمعنى أن المجتمع يفرضه علينا . لتقييم الدولة والمؤسسات السياسية علينا اعتبارها كاحدى أشكال حياتنا الاجتماعية وبالتالي وضعها في علاقة مع البنية السوسيو – اقتصادية لهذا المجتمع . هكذا تندثر طبعاً المفاهيم التي تبدو ظاهرياً الأكثر ثباتاً كمفهوم المصلحة العامة وتقسيم السلطات . إن قلب الديالكتيك الهيغلي هو أولاً «قلب» بمعنى « إسقاط » ، المفاهيم المستعملة عادة للبحث في مسألة الدولة .

سنحاول القيام بهذه العملية عبر دراستنا لمختلف اللحظات التي يمكن من خلالهـــا فهم الدولة . يتناول معظم أساتذة القانون بشكل مبطن سؤالين : كيف تظهر أو يمكن أن تظهر الدولة ؟ وكيف تعمل ؟ سنضيف سؤالاً ثالثاً لم تذكره كتب القانون إلا بصورة غامضة : ما هو مستقبل الدولة ؟ وسنلاحظ أن هذه الأسئلة وهي أسئلة فعلية، قد شوهتها تحليلات الحقوقيين ومصطلحاتهم وهي إن ظهرت بدت « صورة » لا تتضمن إلا أجوبة تكون فكرة أولية عن المسألة .

لا يعني قولنا هذا تأكيداً شبه مقدس بأن المادية التاريخية تجيب بصورة حاسمة على هذه الأسئلة التي تبقى مطروحة . وإذا كان صحيحاً أن الماركسية لم

تكتمل : حسب قول فنسان [١] فالأحرى بنا أيضاً أن نضيف بأنها لم تكتمل في بلورتها لمسألة الدولة. ولا يعود هذا إلى عدم اكتمال فصول الرأسمال المتعلقة بالدولة بل إلى ما تطرحه معضلة الدولة من أسئلة [٢] فالطرق المختلفة التي تتبعها الدولة الرأسمالية المعاصرة كتخطيطها للانتاج وتوزيعها له . وكذلك التجارب الاشتراكية في العالم : تضعنا أمام تحديات نظرية وعملية لمسألة الدولة . فكيف نفسر التحولات التي طرأت على عملية الانتاج ومؤسسات الدولة ؟ وكيف نحيط بالأشكال المختلفة والموازية للمجتمعات التي تؤكد على بنائها الإشتراكية؟ لا يستطيع البحث الفكري الاجابة عن كل هذه الأسئلة إذا لم يقترن بالممارسات السياسية والاجتماعية التي تعيدنا إليها .

علينا إذن تناول أصل الدولة وعملها ومستقبلها بالدقة التي تتطلبها الإجابة عن هذه الأسئلة وهي ليست سوى مدخل لتحليل ظاهرة الدولة .

(١) المقدمة « سياسة وفلسفة » لكولتي ، منشورات غاليلي ١٩٧٥ .
(٢) عن نظرية الدولة فى ماركسية لبولانت زاس « الدولة والسلطة الاشتراكية » باريس PUF ١٩٧٨ – المقدمة . فكما يعلن المؤلف ، لن نحاول بلورة نظرية كونية عن الدولة كرد على كونيه البورجوازية ، بل سنتناول نظرية اقليمية للدولة تتعلق بدولة نمط الانتاج الرأسمالي .

الفصل الأول

أصل الدولة من اللامعقول الى الفرضيات

لا تتطرق مؤلفات القانون الدستوري لهذه المسألة – إذ ينطلق هؤلاء من تبنيهم الفلسفة الوضعية لاعتبارها غيرحيوية ويعلن بوردو في مؤلفه الضخم « محاضرات في علم السياسة » أنها تخرج بالنسبة لمعظم الحقوقيين عن دائرة كفاءاتهم : فهي « مقذوفة » خارج حدود القانون . واذا افترض بنا تحديد شروط ظهور الدولة فلا بد لنا من البحث عن شيء ما يتجاوز كلاً من الدولة والقانون في وضعهما الراهن . يجب العمل إذن ضمن الاطارين التاريخي والاجتماعي اللذين خرجا عن دائرة اهتمامات أساتذة القانون وسيبحث الطالب عن آثار نقاشات متعلقة بهذا الموضوع في الكتب المتداولة دون جدوى باستثناء القليل منها [1] .

هل يعني ذلك أن مسألة أصل الدولة هي مسألة كاملة الغياب عند الحقوقيين ؟ الجواب بالتأكيد هو النفي : حيث ترتدي لديهم الشكل الحذق والعناصر المكونة للدولة . لنحدد معنى هذه العبارة : حتى تتمكن دولة ما من الظهور : أي حتى يكون هناك دولة اليوم يجب توفر بضعة شروط حقوقية وهي تظهر على أنها مختلف العناصر المكونة للدولة . حاول بوردو : م قليل

(١) هوريو « القانون الدستوري » ، ص ٩ ودوفرجيه « القانون الدستوري » ، ص ٨ خاصة ص ١٥ بالإضافة إلى كاربونييه « القانون المدني » ، ص ١٣ وخاصة ص ٣٠ .

من المؤلفين تبيان أن إجتماع مختلف هذه العناصر الموضوعية ليس بكاف لتفسير ولادة دولة ما . وهو يضيف بدوره شرطاً ذاتياً : « فكرة الدولة » . على أن هذا الانحراف شبه المثالي يعين الغياب المميز للحديث الحقوقي اذ ان غياب التفكير بظهور الدولة خارج نطاق عملية احصاء الشروط التي تولد الدولة منها وتنطلق. وبهذا المعنى فكما للسيد فيللي كامل الحق في القول أن القانون هو أبعد من أن يحدد بمجموع الأصول والمبادىء الحقوقية التي درسها « الوضعيون » (١) ، كذلك يحق لجورج بوردو القول بأن الدولة هي أكثر وأبعد من أن تكون اجتماع هذه « العناصر المكونة » . وفي الحقيقة فان هذه العناصر لا تكون الدولة بل ان أقصى حدود فعلها هو التجسيد لها .

وبعبارات أخرى، فقد أزيحت مسألة أصل الدولة لصالح دراسة غالباً ما تكون متطرفة في وصفها لـ « العناصر المكونة » ومع ذلك فان الفرضيات الأكثر خصباً هي تلك التي تتجاوز شروط ظهور الدولة قانونياً (٢) .

ا ـ اللامعقول عند الحقوقيين : العناصر المكونة للدولة

عند تحديدهم لشروط وجود دولة يذكر الحقوقيون ثلاثة عناصر هي : وجود السكان والأرض والسلطات العامة المنظمة . تشكل هذه العناصر في نظرهم ثوابت فعلية في كل زمان ومكان (مما يدعم بالتالي « لا زمنيه » نظرية الدولة ، أي لا زمنيه الدولة نفسها !)

ويدعم هذا التصور المنطق والتجربة المباشرة : أوليس لكل الدول التي تحيط بنا سكان وأرض ومؤسسات سلطوية عامة ؟ ومن الذي يمكن أن يقف ضد هذه البديهية ؟

(١) فيللي « عن تحديد القانون . . . ١٩٥٩ ص ٤٨ .
(٢) بولندراس « الدولة ... » ، ص ٤٤ يطرح هذا الكتاب مسألة أسس الدولة أكثر من مسألة أصولها .

ليس في نيتنا بالطبع أن ننكر وجود هذه الظواهر ! بيد أن المسألة تكمن في مكان آخر . اذ أن تعداد هذه العناصر الموضوعية ، ذات الوجود المادي الأكيد ، ليس بالضرورة قاعدة نظرية فعلية عن الدولة . وكما دل على ذلك الاستاذ المرموق شارل ايزمان . يرتكب الحقوقيون أخطاء مميتة في تحديداتهم وتصنيفاتهم الخاصة . فبمراقبتهم الشكل الذي يرتديه ظهور هذه الدولة أو تلك ، يستخلصون تعريفاً للفدرالية (بل « نظرية »...) ليقوموا بعدها بمحاولة للتثبت من صحة هذا التعريف بالعودة إلى الأمثلة نفسها (١) وبالطبع فان هذه الطريقة هي طريقة استدلالية طالما أنه لا يمكن لها أن تجد في اختباريتها سوى ما كانت قد حددته في نقطة انطلاقتها !

ومع ذلك فان الحقوقيين يعملون بهذه الطريقة ... فهم بانطلاقهم من المظاهر الأكثر بعداً عن الدولة يبنون « نظرية » ليست سوى ممارسة الدولة وهي بالكاد أن تكون محددة الملامح وذات أقنعة ثابتة . بالمقابل سنحاول رفع أقنعة « العناصر الموضوعية » لنكشف من ورائها تناقضات الحقوقيين .

آ ـ العنصر الأول ، سكان أم أمة ؟

تتبع الكلمات بعضها ولا تتشابه : إذا كان العنصر الموضوعي مكون من « سكان » فسرعان ما يتحول هؤلاء في حديث وكلام الحقوقيين إلى « الأمة » دون أن يبذل أي جهد لتفسير التحول .

يتجنب بعض المؤلفين كثيراً من المشاكل بتكلمهم عن « الجماعة الوطنية » و يكتفوا بالانطلاق من الأساس الطبيعي للوصول إلى الأمة بفعل عملية غير واضحة الملامح : « عندما تتميز الواقعة الطبيعية وهي السكان بمزايا تسمح بالتمييز بين جماعة وأخرى . وعندها تصبح الجماعة الاجتماعية أمة (٢) . فاذا لم يكن

(١) ايزمان « مشكلات منهجية عن التحديدات والتصنيفات » أرشيفات فلسفة القانون : ١٩٦٦ ، ص ٣١ .
(٢) بوردو « القانون الدستوري » ، ص ١٩.

لعنصر الأمة أن يظهر كعنصر طبيعي فهو على أي حال يبدو ناجماً عن تطور مطلق البداهة .

هناك جماعات اجتماعية تتحول تدريجياً إلى أمم ، ويبدو التجمع الغريزي عند البشر في اطار مجتمعات وطنية شيء عادي . فاذا كان هناك من ضرورة فسنستنجد بفلسفة برغسون [1] وأخيراً فبعض المؤلفين يعتبر وجود الأمة من البداهة بمكان إلى حد عدم الاهتمام بتبرير شرعية هذا الوجود : ان الدولة هي الجماعة التي تشمل كل التجمعات الأولية (العائلات ، المدن ... الخ) دون أن تكون هي نفسها موجودة في مجمع أرقى ومتماسك [2] . وتظهر الدولة بالتالي كتجمع شبه « طبيعي » واعتيادي على أي حال .

لنلاحظ هنا فقط الصعوبة الكبيرة التي يواجهها الحقوقيون في محاولتهم اعتبار الأمة وبأي ثمن ظاهرة تضاهي « طبيعتها » تلك التي تميز ظاهرة « السكان » . وبالفعل فاذا كان يبدو بديهياً أن سكاناً معينين يشكلون واقعاً مادياً أكيداً فان اعتبار الأمة واقعاً طبيعياً هو أكثر بداهة .

واحد من اثنين : اما أن تكون كافة المجتمعات متكونة في اطار أمم وبالتالي يمكن أن تبدو هذه الظاهرة « طبيعية » واما أن الأمة لم توجد الا لبعض المجتمعات في ظروف محددة وهو ما يؤدي بالتالي إلى طرح مشكلة تاريخية ، ما هي الشروط التي تسمح بالقول أن وجود السكان يولد أمة هي بدورها عنصر مكون للدولة ؟

لقد سبق أن اختلف الحقوقيون في داخل الدولة الغربية نفسها وتخاصموا

---

(١) هوريو « القانون الدستوري » ، ص ٩٦ .

(٢) بوردو وبولوي « المؤسسات السياسية » ، ص ٨ – ٩ .

حول تعريف للامة ، فقد تواجهت « مدرستان » : المدرسة الألمانية والمدرسة الفرنسية .

– المدرسة الألمانية : منحت الامتياز للعناصر الموضوعية في تعريفها للأمة مما أدى إلى نظرية شجعت وبررت التوسعية . كانت تحدد الأمة انطلاقاً من وقائع أو ظواهر موضوعية يمكن ملاحظتها عبر التجربة : منها الأصل (الدم) ، اللغة ، الدين ، الثقافة بما هي نظام من السلوك والقيم المفروضة على الفرد . سمح هذا التعريف لهتلر بالمطالبة بأن تشمل الأمة الألمانية الواحدة ، الأفراد « الآريين » المسيحيين ذوي اللغة والثقافة الألمانية . وحسب هذه النظرية كان من الشرعي أن ينظم الالزاسيون إلى الأمة الألمانية .

– المدرسة الفرنسية : اتسمت بطابع أكثر مثالية وأعطت مكانة كبرى لعناصر أقل منظورية من تلك المذكورة آنفاً .

هكذا لم تحدد الأمة ظواهر مادية فحسب ، وإلا كيف نفهم أن سويسرا تشكل أمة رغم انقسامها لغوياً واثنياً ودينياً ؟ وماذا نقول عن كندا وبلجكا ؟ يبدو إذاً أننا بحاجة لشيء آخر . انه العنصر النفساني : الماضي وارادة العيش المشترك يعنيان بالتحديد المضمون العميق لفكرة الأمـــة . ولهذا فان مبدأ القوميات يعلن أن لكل جماعة ترغب في تشكيل الكيان الخاص بها الحق في التعبير عن ارادتها في الاستقلال والاستقلال الذاتي ، ولها الحق أيضاً في التسيير الحر لمصيرها كأمة . وهو المبدأ الذي سمح لايطاليا ثم لألمانيا بأن تتشكل في القرن التاسع عشر أمماً حديثة انطلاقاً من امارات وجمهوريات ودويلات شديدة التباين وبإعطائها الأولوية للعنصر الفكري (ارادة العيش المشترك) . كان المذهب الفرنسي يبغي ابراز تفوق الارادة على الواقع و « العقدالاجتماعي » على « الارث الطبيعي » (أي تفوق الحقوق على الظواهر المادية) .

على أن أحداً من هذين التفسيرين لا يمكن اعتباره مرضياً .

فالمدرسة الألمانية لا تجد اليوم تعبيراً لها فيما تبنى الحقوقيون النظرية المثالية الفرنسية . لكن اللغز والغموض مستمر حول طبيعة هذه « الأمة » وهذه « الارادة في الحياة الجماعية » . وبالفعل فان المذهب الفرنسي يصور هذه الارادة كـ « معطى» (*donnée*) للحقوقيين وإن أكدت ان هذا « المعطى » هو نتاج التاريخ . ولكنها عن أي تاريخ تتكلم ؟

ان الفرضية التي سنحاول التقدم بها هي تلك المتعلقة بالعلاقة القائمة بين البناء الوطني وانشاء الرأسمال .

ترتبط هاتان الظاهرتان ببعضهما رغم ما نجد في ذلك من غرابة وابتعاد عن الواقع تظهر الأمة في شكلها الراهن مع ظهور الرأسمال ، مما يسمح بتفسير تكوين الدول الحديثة (وعدم جدوى بعض البراهين المتعلقة « بجدلية العلاقة بين الدولة والأمة ») .

١ ـ الأمة والرأسمال :

ليس صدفة أن يبرز مفهوم الأمة في نهاية القرون الوسطى أي في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات الرأسمالية تظهر تحت شكل الرأسمالية البضاعية . أما فيما بعد (في عهد الرأسمالية الآلية ومن ثم الصناعية) فقد أخذت الأمة شكلاً متزايد التماسك والكثافة لتصبح واقعاً بديهياً في أواخر القرن الثامن عشر وعلى امتداد القرن التاسع عشر .

يبقى أن نفسر لأي سبب كانت الأمة بشكلها الحديث نتاجاً للعلاقات الاجتماعية الجديدة التي رسا عليها انتاج الحياة الاجتماعية .

كان للمجتمع الاقطاعي وهو مجتمع لا مركزي إلى حد كبير ذو أفق

اقتصادي واجتماعي وسياسي تحده علاقة السيد بالقن . أدى مستوى قوة الانتاج وضعف التبادل في هذا المجتمع إلى عدم وجود ضرورة للتفكير بوحدة سياسية ـ اجتماعية تشمل مختلف السيادات داخل مجموعة متماسكة . أما العلاقات بين الأسياد فكانت شخصية يحكمها مبدأ الولاء اذ اعتبر التابع أميناً تجاه السيد دون أن يعني ذلك أي استيعاب أو اندماج بين أرضه وأرض سيده . وهكذا فان مفهوم الأمة غير معروف لأنه غير ذي جدوى .

لكن الأمور تبدلت بعد انتشار علاقات الانتاج الجديدة الخاضعة لرأسمال. وعلى قاعدة هذه الفرضية أدى ازدياد التبادل إلى وحدة أعظم أو على الأقل إلى تكامل أكبر بين مناطق كان لها سابقاً استقلال ذاتي نسبي . أما التبادل فبعد أن كان محدوداً في الزمان والمكان (الأسواق الموسمية الكبرى) أصبح بدوره متكاثراً وثابتاً . وإذ ذاك أعطى هذا التبادل للمكان الخاضع للعلاقات الجديدة تجانساً تم ترجمته على الصعيد الايديولوجي بمفهوم الأمة . وإذا أردنا أن نبسط المسألة فنقول : ان الأمة هي الصورة المتأملة للسوق الاقتصادية . وهكذا خلق سوقاً (وطنياً) أصبحت البورجوازية وكيلته وسوف تتبنى بالتالي مطلب وجود الأمة . فلا مفاجأة في أن نفهم أن هذه البورجوازية التي انتهت أخيراً إلى انتزاع السيادة والسيطرة الاقتصادية سوف تطالب بخلق الأمة الفرنسية على أنقاض الانقسامات الاقطاعية . ونفهم أيضاً دون عناء أن يكون أحد أوائل أفعال هذه البورجوازية الثورية أن توحد الأرض بالغائها الحواجز الجمركية الداخلية واعتمادها أنظمة ذات مقاييس واحدة ولغة « وطنية » ... الخ .

٢ ـ « الجدلية » بين الأمة والدولة :

ان هذا العنوان المبشر لكتاب هوريو هو في الواقع شديد الالتباس وما زال يثير الاشكالات . ذلك أن طرح موضوع العلاقة الجدلية بين الدولة والأمة يعني طرح هاتين العبارتين وكأنها تمثلان كيانين مستقلين ذاتياً وتتميز

الواحدة عن الأخرى . على أي حال فان ما يؤكد نقدنا هو التباين بالآراء حول أسبقية الدولة على الأمة أو العكس . ان الفرضية الأولى هي فرضية الأقطار « القديمة » كفرنسا مثلاً . أما الفرضية الثانية فانها تطبق على الأقطار أي البلاد التي تسبق فيها بنى الدولة وجود الأمة .

ليس هذا المفهوم مبسطاً فحسب بل خاطىء أيضاً . ان الحركات الاقليمية في فرنسا تحاول الاثبات بأن « الأمة » الفرنسية ليست أبداً « معطى » تاريخياً أو جغرافياً بل انها مفروضة من القوى ذات المصلحة الموضوعية في تحقيق المركزية و « الوحدة » . تتحقق الوحدة دائماً لصالح أحد [1] . من جهة أخرى تبرز بلدان العالم الثالث التي لم تخترع بعد الأمة والتي تجد نفسها مضطرة لايجادها في اطار الدول الراهنة ، ظاهرة خطيرة : ان الدولة المستقلة في العالم الثالث وخاصة الافريقية منها ، لم تكن أبداً سوى نتاج للاستعمار (لا تخضع الأرض ولا السكان لأي واقع سوسيولوجي بل هي مرهونة بالتقسيم الاعتباطي الذي أفرزته الشهوات الامبريالية ، خاصة ، أن هذه الدول لم تعرف أبداً أية عملية تطور رأسمالية مستقلة ذاتياً ولم تواجه سوى الادخال القسري للعلاقات الرأسمالية بواسطة الاستعمار . فلا عجب إذن اذا لم « تخترع » هذه البلدان الأمة .

وبعبارة أخرى لو كان هناك جدلية بين الدولة والأمة فهي تأخذ معنى مختلفاً تماماً . في الواقع أن ظهور الدولة يترافق مع ظهور الأمة والرأس مال . ولا يسبق أحدهما الآخر : إذ يتحدد الرأسمال ضمن الزاوية الاقتصادية والأمة ضمن الزاوية السوسيو – سياسية وتحتل الدولة الزاوية القانونية .

---

(١) ويكفي العودة إلى المثال الاوكسيتاني في الكتاب الجماعي « الكتاب الصغير – لاوكسيتانيا » مجموعة ماسيرو الصغيرة ، ص ٨ – ١٣ « الرأسمالية المركزية » .

ب ـ العنصر الثاني أرض أو مكان ؟

يعتبر وجود الأرض من العناصر المنطقية والضرورية لظهور دولة ما : منطقية لأنه ليس هناك من مجتمع إلا وهو قائم على أرض معينة ، وضرورية لأنه لا تعرف أية دولة تمكنت أن تعيش طويلاً دون أرض (أما فرضية حكومات المنفى فهي تؤكد زوال حالات كهذه وتثبت بالتالي القاعدة) . تبدو الأرض إذن ضرورة أساسية ولا جدال حول هذه المسألة .

وفي الواقع أن هذه المقولة البديهية تطرح مسألتين يبدو من الصعب معارضتهما . تتعلق الأولى بموضوع تحديد الأرض ، أي بعبارة أخرى مسألة الحدود . وإذا كان بديهياً أن الأرض ضرورية للجماعة الاجتماعية فمن غير الأكيد بأن هذه الأرض يجب أن تقفل ضمن حدود دقيقة أي ضمن خطوط وهمية تفصل بين القوى ، كما هو الحال الآن ، وإذا ظهر لنا أن مفهوم الحدود هو مفهوم حديث فكيف نفسر انتشار هذه الفكرة ؟ هنا أيضاً نلاحظ الصعوبات التي تواجه الحقوقيين عند تفسيرهم لهذه المسألة .

من جهة ثانية علينا أن نطرح مسألة طبيعة الأرض نفسها : والأمور هنا أكثر دقة لأن هذا المكان المادي الأرضي أو الجوي أو البحري لا يملك تماسكاً حقوقياً متجانس التكوين . أما المواقف « الطبيعية » (*naturalistes*) للحقوقيين فلا تخلو من الصعوبات كلها: تساؤلات تتعلق بمفهوم المكان في علاقته بالسلطة وهي تساؤلات يمكن أن تثير الشك بالسمة العادية وغير الفرضية لموضوع « الأرض الوطنية » .

١ – التحديد التدريجي للحدود :

يمكن طرح موضوع معرفة ما إذا كان كل مجتمع انساني يعرف الحدود الاقليمية (الأرض) لوجوده . تبين الأبحاث الانتولوجية والاجتماعية أن

المجتمعات المعروفة كافة تتطور في مكان محدد ، وحتى أن المجتمعات الأكثر « حدية » على الصعيد الجغرافي (من « الاسكيمو » إلى بدو الصحراء) تفرض على نفسها حدوداً معينة ذلك أن مدارات تنقلهم هي في الواقع محددة ولها أصولها الدقيقة والمنظمة . والمجتمعات القبلية الافريقية أو الاسترالية تحدد مكاناً معيناً لا تتحقق خارجه الحماية الالهية وبالتالي لن يعبر الأفراد خارج نطاقه .

بيد أن هذه الملاحظة لا تعني أبداً أن مفهوم الحدود هو مفهوم كوني وبالفعل ليس لفكرة الحدود المعنى الذي نمنحه إياها راهناً : فهي ليست حدوداً قانونية – سياسية . بل هي دينية وحتى اقتصادية (أي حدود المسار هي تلك التي تحددها الحاجات الاقتصادية) . إذن ليس هناك تطابق بين هاتين الواقعتين ، وبالتالي ليس هناك مفهوم واحد وكوني لمسألة الحدود . على العكس ، ان رصداً دقيقاً للظاهرة الحدودية عبر التاريخ قد يبين بأن هذا المفهوم يتمايز عن الواقع الذي يغطيه .

وإذا ما حصرنا بحثنا بالغرب الأوروبي يمكننا تبسيط الموضوع بالقول ان « الحدود » تكونت أولاً كمكان « خال من التواجد » . يتميز مجتمع بالنسبة إلى آخر عبر مقاطعات غير مأهولة وظيفتها اظهار التمايز .

وستشكل فيما بعد « المارش أو المارك » (أي المقاطعات الحدودية في الامبراطوريات *LeMarch*) المناطق الوسيطة بين مجتمعين سياسيين . من هنا كان الاهتمام الذي أبداه الأمراء لضم سكان هذه المناطق الوسيطة التي كانت توظف كما في الامبراطورية الرومانية « كمجتمعات جاهزة » وكمناطق حماية . أما المفهوم الحديث للحدود فلم يظهر سوى في القرن السادس عشر كخط وهمي يفصل بين مناطق ممارسة سياسية مختلفة السلطات .

إذن كيف نفسر هذه الظاهرة ؟

خضعت مسألة تحديد الأرض لمحاولات تفسيرية غالباً ما كانت غير مقنعة .

فأقل ما يقال في الموضوع أن المؤلفين واقعين في حيرة :

«ان الأهمية المنسوبة إلى الأرض كعنصر من عناصر الدولة ناجمة بلا شك من أن الأرض تستخدم في الوقت الراهن كمقياس وحدود لسلطة الدولة . ولكنها ترجع إلى أن تحديد السكان على الأرض هو حدث مصيري سمح بصورة لا مباشرة بتشكيل الأمم ، ومن ثم الدول »[1] . ان الحذر الذي يبديه صاحب هذا النص « على الأرجح » ... (يبين لنا أن أي تفسير لم يقدم هنا : هناك فقط اقتراح فرضية باعتبار التثبيت على الأرض إن كل مجموعة من السكان هي تحديداً ثابتة على أرض) ، بقدر ما هو مطلوب تبيان عملية التثبيت على اقليم معين : مرسوم الحدود ، وهذا شيء مختلف تماماً .

ويجد بعض المؤلفين « تفسيراً » تقنياً للمسألة ، هكذا يقول جورج بوردو في كتابه : « ان الأعمال الخرائطية التي لم تتم إلا في القرن السادس عشر والتي أصبحت ممكنة بفضل البعث المجدد للدراسات في الرياضيات والجغرافية ، ان هذه الأعمال هي التي أظهرت المفهوم الحديث للحدود . وليس من عديم الجدوى أن نلاحظ أن مفهوم الدولة قد ظهر إلى النور في المرحلة إياها ليحدد شكلاً معيناً للسلطة السياسية[2] ان هذه المقولة بالحدود التي تصفها لنفسها تضعنا أمام الفرضية الأكثر أهمية بيد أنه علينا أن نضع تفسير جورج بوردو جانباً : فالخرائطية تفسح المجال تقنياً لوضع أسس الحدود إلا أنها لا تفسرها .

---

(١) هوريو « القانون الدستوري » ، ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٢) بوردو « القانون الدستوري » ، المذكور سابقاً ، ص ١٥ .

فهي « لا تظهرها » كما يقول النص . ولاقفال الاقليم ضمن حدود معينة يتوجب إيجاد الحركة الأكثر أهمية وعمقاً .

ان الملاحظة المتعلقة بتشابه بروز الدولة والحدود هي التي تبدو لي بالتحديد الأكثر أهمية والأكثر جدوى ، لقد سبق وحددنا كيف كان علينا أن نفهم مسألة بروز الدولة القومية كبنية سياسية للمجتمع الجديد المحكوم بالعلاقات الرأسمالية . وعاينا بالتالي العودة إلى الوجهة العامة المتعلقة بالحدود . لهذا يكتفي نمط انتاج ما قبل الرأسمالية بحدود قليلة الملامح والوضوح وفي بعض الأحيان بغياب كامل للحدود بالمعنى الحديث للكلمة ولهذا بالمقابل يخترع مجتمع خاضع للرأسمالية الحدود كتحديد معين لساحة فعل وممارسة العلاقات الرأسمالية ؟ وبمعنى آخر لماذا تشعر الطبقة البورجوازية في مرحلتها الصاعدة بالحاجة إلى تثبيت الحدود الجغرافية لسلطتها ؟ إذ ان هذه هي المسألة .

وبالفعل فقد تحققت بداية التطور الرأسمالي في المجتمع الاقطاعي حيث لا وجود للعلاقات القومية . إذ يمتلك الأمير السلطة ويحكم « القوميات » المختلفة دون أن يكون لذلك أية أهمية : فالاقطاعية تضع نفسها إذن في موقع ما قبل العلاقات بين الأمم . وهكذا فان التبادل في اطار الرأسمالية التجارية سوف يتم دون أخذ الظاهرة القومية بعين الاعتبار . ولم يجد تجار كبار أمثال . جاك كور أو بعض أصحاب المصارف الإيطالية أو الألمان : أية صعوبة في تطوير وتنمية أعمالهم في أكثر من « بلد » إلا أن التوسع الرأسمالي سوف يتجاهل هذه الأهمية الأولية التي سادت في اطار الاقطاعية . وسوف تتحقق السيطرة البورجوازية تدريجياً « في ظل الأمة » : كل شيء ، يحصل وكأن العلاقات الرأسمالية : الضعيفة أثناء ظهورها في اطار نمط الانتاج الاقطاعي ؛ بحاجة إلى مساعدة موضوعية : اذ اعتبرت حماية الدولة (بمعنى : الدولة الحديثة) ضرورية وفاعلة في آن . وفي الواقع ان توسيع تربية المواشي

وازدياد المنسوجات الصوفية كانا في أساس « الأمة » الانكليزية منذ القرنين الرابع والخامس عشر ؟ كما أن انتاج الجوخ في ولاية (الفلاندر) كان في أساس قيام هولندا ... الخ . أما في فرنسا فالمثل واضح تماماً : سوف تكون الحماية الوطنية التجارية قاعدة السياسة الكولبرتية . وبهذا يمكن التقدم بما يلي : ان الدولة والحدود هما وجهان لنفس التنظيم السياسي للرأسمالية الناشئة .

٢ – تماسك المجال الوطني كأرض .

ليس في الامكان هنا سوى إعطاء بعض الاشارات الموجزة [١] بسبب صعوبة المشكلة المطروحة .

ان الملفت للنظر ، على الأقل في أوروبا الغربية هو هذا التحول العميق الذي يؤثر في المجال (المكان) الذي أصبح الأرض الوطنية وأرض الدولة . ولا تقول الكتب عن هذا التحول شيئاً ، على الرغم من أن تحديد هذه المسألة من شأنه أن يوضح العديد من المسائل .

ان ما يميز المجال القروسطي (القرون الوسطى) هو تنافره : فالتقسيمات متعددة في موضوعها ووظائفها كما أنها متقلبة وغير ثابتة في حدودها . فالمقاطعات والدوائر الادارية والعسكرية ، والاكليروسية (الخاصة برجال الدين) والقضائية لاتتطابق في ما بينها ؛ مما ولد صراعات مستمرة في الصلاحيات والسلطة على امتداد « النظام القديم » (الاقطاعي) اضافة إلى ذلك لم تكن هذه على « مستوى واحد » فاستيعابها للأفراد لم يكن ليتم بالأسلوب نفسه لأنه لم يكن لها منطق موحد ، كمنطق المركزية مثلاً ، بل على العكس وضعها (تركة الميراث التاريخي) جنباً إلى جنب بصورة موفقة إلى هذا الحد أو ذاك .

(١) بول الياس . « اطروحة في العلوم السياسية » ، ١٩٧٧ .

وهذه التقسيمات هي جزء من العوائق الموضوعية التي تقف بوجه بسط أية سلطة توتاليتارية فعلية ونعلم أن كل « مقاطعة » أرض تنضم إلى عرش الملك وتضم إليه كانت تحتفظ بامتيازاتها وخصوصياتها .

هذه هي بالتحديد فسيفساء الحقوق والمستويات التي سيعمل المجتمع الرأسمالي في فرنسا على تقويضه ليعيد ترتيبه كلياً على صورة الوحدة الوطنية المركزية . وفيما يتعلق بالمجال (المكان) فسوف يترجم هذا العمل بتماسك كافة المقاطعة في اطار أرض واحدة منظمة البنى بشكل نجمة مركزهـــا العاصمة ؛ نجمة تضبط في شباكها التقسيمات الادارية المتشابهة من كاليه (*Calais*) إلى بربينيان (*Perpignan*) ومن بريست (*Brest*) إلى ستراسبورغ (*strasburg*) أما الجديد في الأمر فهو النقلة من المتعدد إلى الأوحد ، أي من تعدد المجالات (الأرض) إلى وحدة المجال الوطني .

على أن العنصر الأكثر فاعلية في اطار هذه العملية كان بالتأكيد عنصر تشكل ادارة الدولة المركزية والتسلسلية يمكن القول إذا ما أخذنا بعبارة موفقة لهنري لوفيفر[1] عن المجال المديني أن« الادارة هي التي انتجت الأرض » . لا تفسر الصدفة أو التقنية بمفردها إلا ان الادارة الحديثة الأولى في فرنسا كانت ادارة «الجسور والطرقات » ان عملية حفر الطرقات على الأرض التي أمنت للتبادلات التجارية جميع أنواع التسهيلات التي بدورها أمنت لتداول رأسمال ؛ حددت في الوقت نفسه مجالاً واقعياً كان يخضع لنفس القوانين وكانت الطاعة والولاء فيه لدولة واحدة من باريس إلى مرسيليا أو إلى بوردو . إضافة إلى ذلك فان هذا العمل مكن من ابراز صورة أرض « موحدة » ، متساوية ، مسطحة كخرائط الجغرافية وذلك بعد أن تكون كافة الوعود الناجمة عن الخصوصيات المحلية قد تم التمهيد لها ، وهي عملية عبر عنها على أفضل وجه التحديد التي أعطته الثورة الفرنسية عندما قسمت البلد إلى محافظات .

(١) هـ. لوفيفر . « القانون في المدينة » لوسوي - مجموعة - بوان .

يبين لنا هذا كيف أن المسألة تبدو لنا بسيطة وبديهية بعد مئتي أو ثلاثمائة سنة من بروزها لا يمكن أن تفهم في الواقع سوى على أساس تاريخي بعيد عن أية « طبيعة » . ان مكاناً مسطحاً غير منقطع هو في الواقع من خواص مجتمع معين لكنه ليس من خواص العقل .

يسمح ما سبق ببلورة بعض الأفق في البحث عن الماهية القضائية للأرض (المقاطعة المحددة) دون الولوج في التفاصيل؛ لنقل أن الأرض (المقاطعة) ليست بالنسبة للحقوقيين موضوع ملكية في مثل الجماعة . انها لبديهية لا تقبل النقاش : انهما « مجالات » بالمعنى الحقوقي للكلمة تمارس في اطارها الدولة المعنية صلاحياتها الأمنية . ولكن ماذا بالنسبة للأرض ؟ إذا قلنا أنها ملك الدولة يعني هذا الكلام أن الأفراد « الملاكين » لهم حق الملكية بالدرجة الثانية بعد أن تكون الدولة هي صاحبة الحق الأول ... إلا أن كلاماً كهذا يضع الملكية في موقع حرج لأن الملكية هي حق مقدس غير قابل لأي تصرف وذلك بحسب شريعة حقوق الإنسان والمواطن المعلنة سنة ١٧٨٩ . وهكذا فان المؤلفين يفضلون بصورة عامة عند الاختيار اعتماد مجالات ممارسة صلاحيات الدولة . وبالتالي فالتحولات والتبدلات التي دفعت الدولة إلى تكريس تجانس أراض كانت سابقاً مقسمة ومختلفة المفاصل لم تؤد إلى الغاء الملكية الخاصة ؛ بل ان التطور هذا أدى إلى مد الملكية الخاصة إلى مختلف المجالات . في النهاية قد يكون هذا هو السر الذي يحيط بموضوع تجانس المجال الأرضي المحدد الذي كان سابقاً ممزقاً بين انماط تملك مختلفة تماماً .

ج - العنصر الثالث - تنظيم السلطات العامة :

يجب أخيراً أن يبرز على هذه الأرض ووسط هؤلاء السكان نشاط سلطات

عامة منظمة . فمقابل النظام الاجتماعي ــ الاقتصادي للمجتمع هناك نظام سياسي يتمثل عبر هذا التنظيم للسلطات العامة .

وبالطبع فالضرورة تقضي بوجود سلطات عامة ، لكن هنا كما في العديد من الأمكنة الأخرى يستهزىء الواقع بالحق والقانون . فوجود الأجهزة السياسية لا يكفي : يجب أن تكون هذه الأجهزة مطاعة في الواقع ، وحتى تكون كذلك على هذه الأجهزة أن تصبح شرعيتها مقبولة في وعي ضمير المحكومين . إذن تفهم السبب الذي يدفع الحقوقيين إلى التركيز على موضوع الوعي والضمير في « النظريات » التي تحدد مختلف « الشرعيات » الممكنة . غير أن وراء هذا الحديث تطرح على بساط البحث المسألة المتعلقة بالنظام الأساسي لسلطة القانون .

١ ــ أساس السلطة : الشرعية .

ينبهنا بعض المؤلفين بالقول : « ان المناقشات الدائرة حول علامات السيادة الدالة وأصحابها هي من أكثر مناقشات القانون العام غموضاً »[١] . وبالتالي فليس من الممكن هنا العودة إلى تفاصيل هذه النقاشات خاصة وان المؤلفين يكتفون بعرض صور بيانية عن الحالات المختلفة . وبحسب الحالات يمكن لفرد واحد أن يقرر ماهية « فكرة القانون » المقبولة لدى الجماعة ، عليه فالسلطة « المقبولة » في المجتمع هي السلطة الشخصية والحكم الفردي . أما في حال فرضيات أخرى فالقرار يعود إلى طبقة مما يؤدي إلى قيام « سلطة القلة » . ويمكن أن تكون الأمة بأكملها صاحبة القرار كما حصل في فرنسا في القرن الثامن عشر والاختيار مفتوح[٢]...

(١) بوردو « القانون الدستوري » : ص ٢٨ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩ – هوريو « القانون الدستوري » ، ص ١٠٦ .

ولكن ، ومهما تكن الحالات ، فان السلطة السياسية تبدو متمايزة عن أي شكل آخر للقوى وبخاصة تلك الاقتصادية أو الدينية منها : وهذا الاستقلال الذاتي هو الميزة الجوهرية للسلطة في الدولة . ويمكن بالتالي اختزال المسألة كلها بالتساؤل حول أساس الاستقلال الذاتي النسبي لهذه السلطة مع الغاء البحث عن أساس السلطة نفسها . إلا أن المؤلفين التقليديين لم يبادروا عملياً إلى طرح هذه المسألة رغم أنها هي المسألة الأهم (إذ أن الدولة لا تكتسب هذا الاستقلال الذاتي (أي تفصل السلطة السياسية عن المجتمع) سوى في المجتمع البورجوازي المحكوم من قبل الرأسمال الذي هو في النهاية علاقة خاصة محدودة . أما في كافة المجتمعات الأخرى أي في كافة أنماط الانتاج الأخرى فتضيق المساحة الفاصلة السلطة السياسية عن الأشكال الاجتماعية الأخرى وخاصة الدينية منها . وإذا ما أخذنا أمثلة بديهية يبدو لنا أن المجتمع الاقطاعي لا يعرف وجود « دائرة سياسية » منفصلة عن « الدائرة الاجتماعية الاقتصادية » بالمعنى المحدد للكلمة : فالسيد هو صاحب حق الملكية وصاحب السطة السياسية في آن (الحد القانوني ، حق النقد ، حق جباية الضرائب ... الخ) . كما أن علاقات القربى تحدد في المجتمعات القديمة الاطار الملائم للعلاقة السياسية)

وهكذا فان الفعل الواضح بين الحاكمين والمحكومين وهو اشارة إلى وجود سلطات عامة : ان هذا الفعل هو خاص بمجتمع معين . ويضاف هذا الفعل إلى العلاقة التي تؤسس بين الحاكمين والمحكومين ويعطي فكرة الشرعية معناها الفعلي . يمكن التكلم عن سلطات عامة شرعية عندما تقبل أكثرية المحكومين بسيطرة الحاكمين ... نرى هنا بوضوح أن مسألة الشرعية لا تطرح على بساط البحث إلا عندما يفعل الفعل بين الحاكمين /المحكومين فعله على المستوى السياسي المعتبر مستوى متميزاً عن الاستقلال الذاتي . وبالتالي فان وجود سلطات عامة شرعية ليس علاقة « عقلنة » ذاتية للسلطة السياسية بل

مرحلة تطور المجتمع من ردت إلى فعل « السياسي » عن كافة المستويات الاخرى في الحياة الاجتماعية .

إذن ، على عكس ما تصوره المؤلفات الكلاسيكية ، ليست « الأفكار الحقوقية » المختلفة فرضيات متروكة لاختيارات المجتمعات : إن أنظمة الحكم الفردي أو الارستقراطي أو الديموقراطي ان كل تطابق في كل مرة ، مع مرحلة معينة من التطور والنمو وعلى قاعدة المشاكل التي يواجهها المجتمع المذكور . لكن الحقوقيين الغربيين فضلوا « الجزء » على أنه « الكل » فوسعوا مقاييسهم الخاصة لتشمل كافة الأنظمة الاجتماعية وبتحويلهم عنصر « وجود سلطات عامة بشرية » إلى عنصر الزامي جعلوا مجتمع رأس المال مقياساً لتحديد كل نظام سياسي .

لا يكفي لمجتمع معين أن ينظم نفسه على أرض معينة لينتج ويعيد انتاج نفسه : إذ أن عليه تنظيم نفسه في اطار سلطة شرعية وخاصة القانونية منها . وبمعنى آخر فان سلطة الأمر الواقع البسيطة ليست بكافية .

٢ – مسألة سلطة القانون :

وتخضع هذه المسألة لنقاش يدور بين الحقوقيين الأمميين ولكن باتجاه مختلف تماماً عن الحقوقيين الدستوريين . للفئة الأولى فان المسألة التي تطرح مسألة الاعتراف بالدولة مما يتيح لها امكانية ممارسة صلاحياتها الدولية . أما بالنسبة للفئة الثانية فالمهم هو ما سنعمد إلى تسميته : « سلطة القانون » . على أن أصحاب وجهتي النظر يواجهون مشكلة مماثلة : كيف يتم الانتقال من سلطة الأمر الواقع البسيطة إلى سلطة القانون فسوف نرى في هذا المجال أنه يصعب تحديد الأجوبة وأن الحقوقيين يتسمون بالقوافية الحقوقية (بل الوقاحة) . ذلك أن الفاصل بين سلطة الواقع وسلطة القانون متعلق بكل بساطة بمسألة ... القوة ! وكيف يمكننا تفسير ذلك ؟

. ان التحول من سلطة الأمر الواقع إلى سلطة القانون يمكن أن يكون من زاوية القانون الدولي نتيجة اعتراف من قبل المجموعة الدولية :

لكن إذا ما طرحنا موضوع هذا التحول من داخل المجتمع نفسه كيف يمكن أن نفسر هذه العملية الانتقالية ؟ تضع هذه النقطة بالذات الحقوقيين الدستوريين في موقع شديد الحرج : « تخضع السلطة عادة » في الاطار الذي تمارس فيه لتطور يحولها من سلطة الأمر الواقع إلى سلطة القانون .

ان ما يميز سلطة الأمر الواقع هو غلبة غرائز السيطرة على الكفاءة . كما يميزها أيضاً أن المحكومين يخضعون لها قسرياً ولا يقبلون بها طوعياً . بيد أنه اذا احتاج حكم الأمر الواقع للبقاء فعليه الخضوع إلى التطور الداعي بدوره إلى ضبط ممارسة السلطة وتوجيه فعلها في ما يتناسب مع مصالح الجماعة إضافة إلى تقديم السلطة والكفاءة على غرائز السيطرة [1] . إلا أن هذا الكلام هو « قانون ايمان » فعلي : هكذا فهي تتحول في سلطة أو واقع عادية ومهيمنة إلى سلطة القانون « المقتنعة تماماً بفكرة الخدمة المفروض تقديمها للغير والمشاريع التي يجب أن تتحقق » . يبقي هذا النص تساؤلاتنا بلاجواب !

كيف ننتقل من سلطة الأمر الواقع إلى سلطة الحق ؟ ماذا يسمح لنا بالقول أننا انتقلنا من سيطرة البعض إلى خدمة الجميع ؟ لا يعطينا الكاتب في هذا الصدد أية إجابة : إذ لا يتعلق الموضوع بالايمان فحسب بل بابراز كيف تعمل وتنشط الايديولوجية الليبرالية : لا تبرر السلطة إلا وبأنها تخدم الجميع وتمثل المصالح الاجتماعية كافة وبالتالي : يجب « بالضرورة أن يكون الانتقال من الواقع إلى القانون ومن القوة إلى النظام السياسي انتقالاً من المصلحة الشخصية إلى المصلحة العامة . الا أن الغموض كامل حول كيفية هذا الانتقال : بأي أعجوبة يقبل حكام « الأمر الواقع » تدريجياً بممارسة سلطتهم لمصلحة الجميع ؟ وإذا

(١) هوريو : « القانون الدستوري » ; ص ١١٠ .

لم تكن صيغة « الخدمة المقدمة » سوى ظاهرة أو ترسيخاً لمصالح السيطرة بالقانون ؟ إن هذه الفرضية لا يثيرها أبداً كتابنا ...

ومهما يكن من أمر ، فان ما يظهر بوضوح رغم تردد حقوقيينا أن الانتقال من القوة إلى القانون ليس سوى ثمرة « تطور » (اعتيادي إذا ما صدقنا كلام النص) معين . ليس هذا الانتقال ظاهرة قانونية بل سوسيولوجية أو سياسية . ويفترض كلامنا سلفاً الاعتراف بأن القانون الذي سيتبلور ليس سوى نتيجة فعل واقع ضاف . ويتعاطى الحقوقيون مع الثورات باعتمادهم هذا الشكل العنفي الفظ . كيف يمكن القبول بفكرة انقلاب عنفي ناجم عن القوة الصاخبة حيث يولد بدوره نظاماً أو ترتيباً قانونياً جديداً ؟ لهذا السؤال أهمية قصوى ! إذ يتساوى هنا الحقوقيون الأمميون والدستوريون بالعودة إلى الحالات البسيطة التي طالما حاولو التستير عليها :

ان الثورة الناجحة تتمكن من تأسيس قانون جديد . أما تلك الفاشلة فهي التي تبقى في وضع اللاشرعية . بعبارة أخرى ، تعتبر فرضية كهذه أن القوة وحدها هي حكم القانون طالما أن كل الأمور مرتهنة بنتيجة الصراع ، عليه فان العديد من الحقوقيين يأبى اعتبار الظاهرة الثّورية ظاهرة حقوقية — أما البعض الآخر فسوف يحاول ، وبأي ثمن ، إعطاء الثورة معنى قانونياً مثالياً وللبرهان لننظر إلى النص التالي الوارد في كتاب بوردو [1] : « تلد الثورة عندما تفقد فكرة الحق الرسمية أي صدى في الوعي القانوني للجماعة ، عندها تبنى فكرة حقوقية جديدة تخدمها سلطة فاعلة هدفها استبدال السلطات القائمة بغية ادخال المبادىء الأساسية للفكرة تلك (والتي تجسد هذه السلطة ديناميكيتها) ضمن التنظيم الاجتماعي العام . الثورة هي استبدال فكرة « الفعل بمؤسسة الدولة بفكرة قانون ما » ويستنتج المؤلف قائلاً : « وإذا ما حددنا الثورة على

(١) بوردو « القانون الدستوري » ، ص ٤٤ .

هذا الشكل ، فانها تبدو واقعاً صرفاً . بل ظاهرة حقوقية » إلا أن بوردو يضيف بعد بضعة أسطر من هذا الكلام : « لا شك أن الثورة على الصعيد التاريخي هي ظاهرة القوة غير أنها على الصعيد الحقوقي جهد يبذله القانون للتغلغل في الحياة الاجتماعية » (من المفيد هنا التوقف عند هذه الكلمات المعبرة عن الجهود البائسة التي يبذلها الحقوقيون ليتكلموا عن الثورة دون التحدث عنها فعلاً ... إذا كانت الثورة تحولاً عنيفاً وعميقاً ، فلا يمكن أن تكون فقط تبدلاً في الأفكار ... انها ظاهرة اجتماعية وسياسية كما أنها ظاهرة اقتصادية ، وهي تضع في الرهان مصالح جماعات محددة تربطها مصالح مشتركة ، على العموم فهي فعل الطبقات الاجتماعية ونتاج لصراعاتها : وهذا ما لا يمكن ولا يريد الحقوقيون قوله . فهم يتهربون من الحديث المفهوم والجوهري ، باقتراحهم علينا استيعاباً مثالياً للمسألة المطروحة : تغيير فكرة القانون أما عن أسباب وشروط هذا التغيير فهو ما لم يتقدموا به .)

ذلك أن الاعتراف بالصراع الطبقي وما ينتج عنه يعني مباشرة تعرية دستور المجتمع ، أي كشف ما يريد الحقوقيون التستير عنه . هكذا ، يرى الحقوقيون أن كل الثورات تشبه بعضها : فثورة ١٩١٧ في روسيا هي شبيهة بنظرهم « بالثورة البيضاء » التي قام بها شاه ايران في السبعينات . هكذا فان تجميع الثورات كافة في اطار فئة واحدة (تغيير فكرة « قديمة » لصالح فكرة أكثر حداثة) كفيل باظهار كل الثورات على أنها ثورات تقدمية تعمل لصالح « تقدم » غير واضح الملامح والمميزات .

ويسمح هذا « الامتناع » للحقوقيين (كما للحكومات) التسليم بأي تحول يطرأ على المجتمعات المعاصرة : إذ يكفي أن يتبلور نظام سلطة في مجتمع معين حتى يصبح هذا النظام شرعياً وطالما استطاع فرض نفسه فهو ليس بواقع صرف . بل قانون أيضاً ، وان تعلق الأمر بدولة جنوبي افريقيا العنصرية .

II الفرضيات المتعلقة بأصل الدولة

يعترف المؤلفون (وحتى الكلاسيكون منهم) أن تفسير ظاهرة الدولة يستحق أكثر مما يتقدمون به من أبحاث ، ولكن ، لا مكانة للأبحاث هذه في كليات الحقوق وبخاصة عندما يكون المطلوب التحدث عن الطبقات والتناقضات كنقطة انطلاق الدولة !

آ ـ عنوان فرضية فكرة الدولة والعودة الى منطق عقلانية السلطة المؤسسة

الدولة هي أولاً السلطة الراسية عبر المؤسسات [1] مما يعني بعبارة أخرى أن الدولة ليست الأرض أو السكان ونظام القوانين الاجبارية (...) الدولة تتسامى عن كل هذه المعطيات . ووجودها يرتفع إلى مستوى العقل . ان الدولة هي بالمعنى القوي للكلمة ، فكرة ، ولا واقع لها سوى الواقع المفهومي « *Conceptuel* . ليست إذن الدولة حقيقة خارجة عن البنى التي يحاول الفكر الالمام بها . بل هي الواقع الذي يعبر المفهوم عنها ويبقى البشر عبر هذا المفهوم تفسير مجموعة المظاهر التي تميز وجود السلطة السياسية وليس عملها ـ ليس هذا المفهوم خرافة وان لم يدخل في فئة الظواهر الملموسة : انه يتميز « بالواقعية » التي تتحلى بها الأشياء ، لأن نكرانه يمنعنا من فهم الوقائع الملموسة ، فغياب « فكرة الدولة » لا يؤدي إلى انعدام فهمنا بل إلى انهيار الوقائع نفسها . هناك معتقد يمنح الحياة لمجمل الوقائع السياسية ، ولهذا المعتقد من القوة بحيث يستطيع ، بعد استقلاله ذاتياً : أن يتخطى ميزات واقع له صلابة وقوة الأشياء المادية .

لا قيمة لهذه الأدلة في اطار أفق تاريخي يمتد من السلطة المواهبية *Charismatique*

(١) المصدر نفسه ، ص ٧١ .

إلى السلطة المؤسسية . وما يلاحظه المؤلفون الكلاسيكون هو هذه « العلمنة » التدريجية للقانون السياسي أي للقانون الذي تحدده الدولة ـ يرى صاحب السلطة (الرئيس) أن مصيرة يبتعد شيئاً فشيئاً عن وظيفته بما يجعل من الدولة « عملية عقلنة » للتفسير السحري للسلطة [1] ، بعبارة أخرى يبدأ التاريخ بالقائد وينتهي بالمؤسسة . لقد « عجز » البدائيون في بدايات هذا التاريخ عن التمييز بين صاحب السلطة والسلطة نفسها . تتجسد السلطة بكاملها في شخص القائد . وهو الذي يوجه القيادة ، لا « فكرة » السلطة ، وإلا فان هذه السلطة المبنية على ميزات وخواص رجل (السلطة « المواهبية » حسب قول ماكس وبر) هي سلطة مزعجة لأن وجود هذا القائد لا يبرر كامل السلطة التي يمارسها . عندها برزت الفكرة القائلة بأن الفرد المدفوع بصورة طبيعية إلى الأخذ بغريزة « شخصنة » (*Personnalisotion*) السلطة هو في الوقت نفسه صاحب مقدرة فكرية تجريدية ، يعمل على استخدامها ، عندها يتم الفصل بين السلطة والشخص الذي يمارسها ويمكن بالتالي أن تولد الدولة .

ويكمن التفسير بأكمله في القول بأن فكرة الدولة تحل مكان الممارسات السحرية ـ الدينية السابقة ، إذ أن الأمة « المتطورة » ترفض هذه الممارسات وتعجز بالتالي عن تفسير السلطة التي يقبض عليها الحاكمون . ويمكن للسيد بوردو عندئذ أن ينتهي إلى القول : لقد انقذ مفهوم الدولة السلطة بعقلنتها (لأن) الدولة تمثل ، عبر الفكرة التي تجسدها ، صعود الفكر الانساني نحو مفهوم عقلاني للسلطة [2] .

ان تمثل الدولة هذا ، هو تمثل هيغلي : فالدولة هي المرحلة الأخيرة من العقلانية البشرية .

(١) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٧٥ ـ ٧٨ ـ ٧٩ .

أما الحقوقيون « فيفلتون » بصعوبة من ثقل تربيتهم المثالية ، وحتى يتمكنوا من الاقلاع عن هذه المثالية ، عليهم القبول بقلب معطيات المسألة للبدء بالانطلاق من المجتمع المدني ، أي من الطبقات الاجتماعية .

ب الفرضيات انطلاقاً من الطبقات الاجتماعية :

تكمن الفرضية الكلاسيكية التي طورها انجلس (وليس ماركس) في ما يلي : تحلل الدولة على أنها الاعتراف بان المجتمع قد تعثر في تناقض مع نفسه لا حل له، بعد انقسامه إلى تعارضات يستحيل التوفيق في ما بينها ويعجز عن كبح جماحها – يحتاج مجتمع كهذا إذن إلى سلطة تقف ظاهرياً فوقه وتضبط الصراع في اطار نظام معين ليس لهذا الاطار إلا الدولة [1] . عليه يعود أصل الدولة إلى تفكك وزوال النظام الجماعي البدائي ، فهي إذن محطة في تاريخ المجتمعات ، ويفرض تقدم الانتولوجيا والتعمق في أعمال ماركس ، التوفيق ببعض المقولات ، انما دون المس بأساس ما طرحه انجلس من مقولات .

تتطابق الدولة : كشكل للسلطة السياسية ، مع مرحلة من التناقضات المستمرة : وقبل ظهورها لم يكن التنظيم السياسي للمجتمع تنظيم دولة ، فيما أدى الدستور الشعوب تحت وطأة انقسام المجتمع إلى طبقات إلى تكوين الدولة .

ظهر النظام « الجنتيليس *gentilice* » الشعبي إذاً كنظام سياسي أولي . في المرحلة البدائية كان شكل المجتمع « الطبيعي » هو شكل العائلي أو القبلي ، وليس الدوله [2] » . وتحقق هذا الشكل بتغطية لقطاعات عديدة

(١) انجلز « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » الطبعة الأولى عام ١٨٨٤ (أعيد طبعها في المنشورات الاجتماعية ، عا ١٩٧٢) .

(٢) انطلق انجلز ، كما ماركس ، أساساً من أعمال أحد انتولوجي نهاية القرن التاسع عشر ، وهو مورغان ، فقد أعاد كليهما أدوات هذا الباحث ، لادخالهما في أبحاثهما الخاصة وتحويلهما عند الحاجة .

منها : جماعات الصيادين أو الجباة أو الرعاة الرحل – كانت الجماعات « طبيعية » بمعنى أن الإنسان فيها لا يبرز « كفرد » انه « كائن جنسي » ، كائن قبلي أو حيوان من حيوانات القطيع » [1] . ارتكزت هذه الجماعة « الطبيعية » على الدم (رابطة الدم) واللغة والأعراف ، هكذا أصبحت علاقات القربى قاعدة التنظيم طالما أن القبيلة أو الزمرة هي في الواقع عائلات موسعة ، إن كافة انماط التنظيم الاجتماعي المعروفة مرتبطة بهذه البنية الأساسية بما فيها الفئات صاحبة الامتيازات (*Costes*) التي هي الشكل الجامد للتنظيم القبلي :

بيد أنه لا يمكن إعادة هذه الأشكال المختلفة (حيث تبرز مرحلة الزراعة بعد مرحلة الصيد) إلى مفهوم وحيد هو مفهوم الشيوعية البدائية : إذ تتعدد أشكال الانتاج وأشكال الملكية (ملكية جماعية ، تملك خاص) داخل هذه المجتمعات . ويهم التسجيل هنا أن العمل ليس في أصل الملكية بل ان الجماعة هي التي تفرض اطار التملك الجماعي لتصور الأفراد لا كعمال بل كملاكين .

أما التناقضات فسوف تظهر منذ اللحظة التي تبدأ مرحلة التوطين بالحلول مكان اقتصاد « المعاش » البسيط ، فيما سيصبح تراكم الملكية أكثر سهولة مع ظهور تربية المواشي (وهي علامة الثروة كما يتضح ذلك من الكلمة اللاتينية « بيكوس » (*Pecus*) التي تعني النقود.ان هذا التطور من الصياد إلى الراعي ثم إلى حارث الأرض دفع إلى تركيز نظام الأبوية حيث أصبح رب العائلة (سيدها) الملاك ومركز السلطة في آن وبرزت وظائف جديدة منها : توزيع الأراضي والدفاع المشترك وتأسيس قوانين الوراثة – أما المرحلة الأخيرة من النظام القبلي فسوف تتكون من « الديموقراطية العسكرية » (مثلاً : الملكية

(١) ماركس فورمان .

اليونانية القديمة) تتميز أشكال هذا النظام بفروقات متعددة ، يكمن الجوهري فيها بأنها تشكل نمط الانتقال إلى مجتمع الدولة .

وتتميز دولة هذه المرحلة بسمات ثلاث : توزيع الرعايا على مساحة أرض محددة وتأسيس قوة عامة وحتى جباية الضرائب . وبالفعل فقد تحولت الجماعة المكونة من مجموعة العائلات بتنظيمها الشعب الغارق في التمايزات المتصاعدة (أحرار وعبيد ، عائلات ثرية وأخرى فقيرة) والمفتتة تدريجياً للشيوعية البدائية (تحولت إذن إلى جهاز للسيطرة) فقد حلت الدولة مكان الجماعة العائلية (: لقد ولد مجتمع جديد قائم لا على صلات القربى كما في السابق ، بل على مصالح الجماعات المكونة له ، فقدت الجماعة العائلية مبرر وجودها بفعل الانقسام الطبقي . إذ كان عليها أن تفسح المجال لقيام الدولة التي تنظم الأفراد على أساس اقليمي أي على قاعدة تحديد للتضامن مختلف تماماً .

لقد أغنى الاتنولوجيون ، وعلماء الآثار منذ كتابات انجلز ومورغان، بمواد جديدة المعارف المتعلقة بالمجتمعات القديمة : لذا تطرح ضرورة إعادة النظر بالمقولات التي تقدم بها انجلز حول أصل الدولة وليست إعادة النظر هذه معاكسة لروحية العمل الذي قام بـه . ان تخطي بعض المقولات ينجم عن التقدم نفسه الذي أحرزته العلوم الاجتماعية للقرن التاسع عشر على أنه إذا ما ذهبنا إلى أبعد من الدوغماتية التي تم حصر كل من ماركس وانجلز ضمن حدودها ؛ فان العمل الذي قاما به يشهد بجهد ما زال ذا قيمة أساسية في جوهره لتحليل المجتمعات الزراعية البدائية ونمط الانتاج الآسيوي وكيفية الانتقال من مجتمعات ما قبل الدولة إلى مجتمعات الدولة . كما أن بعض الاستنتاجات التي تقدم بها مورغان في القرن التاسع عشر والتي قبلها ماركس، أصبحت اليوم ساقطة [1] فقياساً لمعارف زمنهم ؛ كارل مورغان ومن بعده

(١) غودليه في مقدمة «حول المجتمعات السابقة للرأسمالية» . دفاتر CERM ١٩٧٠ – المنشورات الاجتماعية .

ماركس وانجلز بأن الاقتصاد الرعوي يسبق بالضرورة مرحلة الزراعة . وهذه النظرية مردودة اليوم من قبل علم الآثار وبالطريقة نفسها فلقد أعيد النظر بتحليل « الفئة » كشكل جامد للقبيلة ، بعد أن بنيت علاقة هذه « الفئات » بالدولة . وعليه فقد بات من الضروري إعادة درس العلاقة بين الطبقة والفئة . وفي حالات أخرى ، تم تجديد البحث في تطور علاقة القربى بفضل الاقتراب « البنيوي » الذي يدحض الحجة البيولوجية الرائجة في القرن التاسع عشر : خاصة بعد التبيان بأن تبادل النساء يشكل نوعاً من « الأصول الاجتماعية » التي تؤسس نظاماً معيناً [1] وبعبارة أخرى لا يمكن للماركسية أن تأخذ لحسابها الخاص النظريات التطورية التي برزت في القرن التاسع عشر وان اعترفت بوجود تطور في الطبيعة والمجتمع . إن أنظمة القربى هي في الواقع أكثر تعقيداً واختلافاً مما خيل للبعض في القرن التاسع عشر (كمورغان في دراسته لجزر هاواي) . وأخيراً تدحض هذه التطورية بتخليها عن الفكرة القائلة بأن هذا الاقتصاد البدائي هو اقتصاد « معاشي » بمعنى أن « البدائي » مضطر بسبب ضعف مستوى قواه الانتاجية إلى تكريس نفسه للنشاطات المعاشية يجب في الواقع التمييز في الاقتصاد البدائي بين قطاعين مختلفين يؤديان إلى نمطين من النشاط الاقتصادي : قطاع انتاج المواد «المعاشية» وقطاع انتاج مواد ذات اتجاه الاجتماعي ،ويتم التبادل في الدائرة التي تحددها كل من الفئتين ، مع العلم أنه لا وجود لأي تبادل عام للسلع كما هو الحال في الاقتصاد السلعي التجاري .

تندر بعض المواد والسلع بفعل المقاييس الاجتماعية والمنافسة بين الأفراد، الهادفين إلى احتلال موقع اجتماعي لا يمت بملكيته لمواد الاستهلاك

(١) ليفي – شتراوس « البنى الأساسية لعلاقات القرابة » .

بصلة[1] علينا إذن ألا نمزج بين الماركسية والنظرة التوارخية بمعنى ارتباط هذه الأخيرة بالتطورية البسيطة. وضع ماركس ميزات مختلف انماط الانتاج وحددنظاماً ممكناً لترابطها دون أن يحول هذه المرحلية إلى تسلسل زمني آلي وتعود مسؤولية تحويل فكرة ماركس هذه إلى مقولة دوغماتية إلى « مفسري » ماركس (كستالين مثلاً) .

وفي النهاية ، تظهر الدولة فعلياً من خلال تصميمات مبسطة إلى أقصى حد : خلاصتها أنه بعد المجتمع القديم البدائي ، كان المجتمع العبودي أول شكل لمجتمع الطبقات ، ثم جاء المجتمع الاقطاعي ، ومن ثم الرأسمالي ... إذ أن قوانين الانتقال أكثر تعقيداً مما يصور ، كما أن نمط الانتاج الآسيوي يشكل حلقة خاصة لا يمكن اهمالها على أي حال .

يبقى التساؤل الأساسي : كيف يفسر قول مجتمع بلا طبقات ، في مرحلة معينة إلى مجتمع طبقات ؟ حتى نتمكن من فهم الفرضية بصورة أفضل سوف ننطلق من صيغة تعبيرية معاكسة لصيغة ماركس ، قام بعرضها الانتولوجي الشاب بيار كلاستر في كتابه : المجتمع ضد الدولة .

يحدد بيار كلاستر في الفصل الأول من مؤلفه معنى التساؤلات التي يرفعها ضد أكثر البديهيات رسوخاً . ومن المفيد الملاحظة أن هذه البديهيات قد باورها كل من خبراء السياسة . فالمجتمع المشاعي البدائي يعرف « السياسي » لكن هـذا « السياسي » ليس ناجماً عن صراعات طبقية .

---

(١) تيري . « الماركسية أمام المجتمعات البدائية » ماسبيرو ١٩٧٢ — يدحض كتاب كلاستر « المجتمع ضد الدولة » بصورة جيدة مقولة الاقتصاد المعيشي هذا ، ص ١٣ .

بمزجه بين الشكل الخاص الذي يرتديه في المجتمعات الغربية (مستوى منفصل له استقلاليته) والقوى القاهرة (وحتى العنفية) . يحكم الخبير السياسي (أي الدستوري) على نفسه بعدم فهم ماهية المجتمعات التقليدية التي سرعان ما يلبث بنعتها « مجتمعات بلا سلطة » ... وهكذا يحرم نفسه من فهم مسألة الانتقال إلى مجتمع يتميز بوجود سلطة قسرية . ولاستيعاب الأمور يجب قلب اتجـاه البحث والقيام بثورة كوبرنيكية جديدة تعتـبر أن السلطة يمكن أن تكون قسرية أم لا؟ بحسب نوعية المجتمع المحدد، أي بالتأكيد بأنه « لا وجود لمجتمعات بلا سلطة (لأن) السلطة ضرورة ملازمة للحياة الاجتماعية »[1] .

تكمن المسألة إذن في معرفة كيفية الانتقال من سلطة سياسية قمعية إلى سلطة سياسية قمعية أخرى . إلى هذا الحد ، لا يتعارض هذا الكلام مـع الأسلوب الماركسي : على أي حال من الخطأ نسب الفكرة القائلة : « بأن السلطة السياسية لم تكن لتقوم لولا الصراعات بين القوى الاجتماعية »[2] إلى ماركس . إذ يؤكد انجلز على أن وجود الدولة يترافق مع الصراعات الطبقية وبروز السياسي .

ان الاجابة التي يقدمها كلاستر عن هذه المسألة بالتحديد ملفتة للنظر . فهو يؤكد في الفصل الأخير من كتابه أنه « من العبث البحث عن أصل الدولة في تحولات مفترضة تطرأ على علاقات الانتاج في المجتمع البدائي . وهي تحولات تؤدي ميكانيكياً بتقسيمها التدريجي للمجتمع بين أغنياء وفقراء ومستغلين إلى قيام الدولة » ثم يعكس الصيغة التي كان قد تقدم بها انجلز

---

(١) « المجتمع » سبق ذكره .

(٢) انه رأي لابين *Lapien* في « محاولة لدرس أساس السلطة السياسية » اكس ان بروفانس ، ١٩٦٨

فيقول : «ان المسألة الحاسمة هي مسألة الانفصال السياسي وليست مسألة التغيير الاقتصادي» . وبعبارة أخرى فان الدولة هي التي تعمل على اظهار التفاوت لا العكس[1]. وحتى يتمكن من التقدم بنتيجة كهذه يبين المؤلف أن المجتمع البدائي يضع في رأس قائمة مبادئه قانون المساواة بين أعضائه ، يمنعه النظام الاقتصادي كما الثقافي منه للوصول إلى مركز أية سلطة وهكذا فليس المجتمع البدائي مجتمع بلا دولة : أنه مجتمع ضد الدولة .

لهذا الموقف بعض ايجابيته وعلينا أن نبرزها : انه يدفعنا إلى التخلي عن هذه الفكرة البسيطة التي طالما حولت المجتمعات القديمة إلى مجتمعات تتسم أساساً « بالغياب » (غياب الكتابة والاقتصاد المعاشي والدولة ... الخ) . انه يحملنا على التخلي عن هذه النظرة « التصحيحية » القائلة بأن ظهور الدولة هو نتيجة للطبقات ... إلا أن الخطأ الذي يرتكبه بيار كلاستر هو بالتحديد التعرض إلى ماركسية ليست بماركسية بل هي اقتصادية في المستوى الأكثر انحطاطاً حسبما كان يقول لينين . وفي الواقع هناك ثغرتان في تحليل هذا المؤلف .

تتعمق الثغرة الأولى بهذه الصورة التي ما زالت قائمة عن العلاقات بين البنية التحتية والبنية الفوقية . يحاول المؤلف في بضعة صفحات قليلة الاقناع (الصفحة ١٧١ وما يتبع) أن يبين لنا امكانية احداث تغيير في البنية التحتية دون احداث تحويل معادل على صعيد البنية الفوقية : ويستشهد بأمثلة تبدو فيها « البنى التحتية مماثلة لبعضها ومتلازمة مع البنى الفوقية المختلفة عن بعضها وبالعكس » أما البرهان فمقتضب ويعتمد فقط على تشابه بعض الحالات ! ولكن لا يهم ! بسبب هذه النظرة المانوية المبسطة يضطر المؤلف إلى اعتماد

(١) « المجتمع » ، ص ١٧٢ .

فكرة آلية صرفة لتحديد الدولة (ص ١٧٢) . إلا أن هذه النظرة بعيدة كل البعد عن الماركسية اللهم إلا في أفق دوغماتيكي أي ميت . ويذهب كلاستر بالخطأ إلى أبعد إذ يصل إلى حد اعتبار البنيتين التحتية والفوقية كمحطات منفصلة زمنياً في تطورها :

فهناك أولاً التحولات في القاعدة (تكون الطبقات) ومن ثم يبدأ التغيير على صعيد البنية الفوقية . وعندها يمكن له أن يسخر بسهولة من هذه النظرة للموضوع بالقول أنه طالما أصبح التصارع بين طبقة وأخرى شيئاً قائماً فلا مبرر أو فائدة بالتالي من قيام الدولة لأن السيطرة تكون قد تمت . غير أن الوجود الاقتصادي لا يسبق زمنياً الوجود السياسي : إن كليهما عنصران مكونان لبنية محددة ولا يجوز الفصل بينهما أو اعتبار أحدهما خارجاً عن الآخر . لا يمكن التساؤل الحقيقي عن معرفة ما إذا كان « الاقتصادي يصل » قبل السياسي : فالمسألة الفعلية هي في رصد التطور الذي تشكل البنية الاجتماعية مركزه وفي قياس الدور النسبي للاقتصادي والسياسي في هذا التطور .

أما الخطأ الثاني فيكمن في تحديد كيفية التغيير : ويسمح لنا هذا التحديد بمعرفة السبب الذي يجعل من انتاج الحياة المادية عملية حاسمة . يعترف بيار كلاستر أنه حصل في بعض الأحيان أن حاول زعيم تحويل مركزه لصالحه وخاصة خلال الحروب حيث كانت تقتضي الضرورة تنظيم عمل جماعي وقيادته . لكن هذه المحاولات باءت بالفشل في معظم الأحيان . على أن المؤلف لم يدرك هنا ان تفسيره هو في صميم الموقف الماركسي . فالواقع ان المسألة المطروحة هي في معرفة ماهية الشروط التي في ظلها يمكن أن يتحول الجاه الاجتماعي إلى سلطة وبالتالي اطلاق عملية ظهور « سلطة قاهرة » فقد طرح

(١) . . . بوف ١٩٦٦ ، المذكور سابقاً .

انجلز ، في أواخر القرن التاسع عشر في مؤلفه « انتي دوهرنغ » سنة ١٨٧٧ ، هذه المسألة بالعبارات ذاتها . أما ما قاله انجلز فلم تدحضه الأبحاث الانتولوجية الحديثة خاصة أبحاث جورج بالانديه .

في كتابه « الانتروبولوجيا السياسية » الذي أكد : « ان ممارسة الوظائف الاجتماعية هي دائماً قاعدة السيطرة السياسية » . بعبارة أخرى يكفي أن يتمكن قائد (أو بالأحرى عائلة أو قبيلة) من احتكار وظيفة اجتماعية حتى تكون هذه العائلة أو هذه القبيلة جنيناً لطبقة ما . يبدأ الاستقلال عندما لا تعود السلطة بيد أفراد منفصلين عن بعضهم بل في يد جماعة تضطلع بوظيفة اجتماعية لا غنى عنها كأعمال تنظيم الري الكبرى في مجتمعات نمط الانتاج الآسيوي أو التجارة بين القبائل في بعض الممالك الافريقية) . إلا أن الوظيفة الاجتماعية المضطلع بها إذا لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بانتاج الحياة المادية في المجتمع فهي على أي حال محددة بحكم هذا الانتاج . لكن نادراً ما تظهر هذه العلاقة بكل وضوح بسبب التداخل الشديد بين الوظائف الاجتماعية والدينية والعائلية والاقتصادية .

أما نص بيار كلاستر فلا يقلل أبداً من الطابع الراهن للمقولة الماركسية بل يرسخها بارغامه الماركسيين على ارهافها . فإذا كان صحيحاً أن الدولة ليست « آلة » خارجية وثانوية بالنسبة « للاقتصاد » ، وإذا كان صحيحاً أنها الشكل السياسي لسيطرة اجتماعية معينة فيصبح من المفيد أن نحاول تفسير الشروط التي في ظلها تأخذ هذه السيطرة الاجتماعية شكلاً سياسياً لتتمكن من تحقيق ذاتها بعيداً عن أن تكون الدولة تافهة فانها ضرورة عندما لا تعود التناقضات الاجتماعية مستقرة على « الكلام والجاه » كما هو حال المجتمعات البدائية مثلاً .

على أنه يبقى من الضروري القيام بالمزيد من الأبحاث الانتولوجية لتوضيح

الأشكال المتمايزة التي ارتدتها التبدلات المذكورة في المجتمعات الخالية من الطبقات . وقد أهمل الماركسيون غالباً هذا المجال وذلك بدافع دوغماتي تبسيطي . ومن السهل ملاحظة المسافة التي تفصلنا عن أساتذة الحقوق وكتب القانون الدستوري: ولا يسعنا إلا أن نأسف لعدم جدية الشروحات حول الدولة وهذه الأبحاث تبرهن ذلك . أخيراً فان المسألة التي يجب أن تسترعي اهتمامنا في العمل على تحديد نظرية للدولة ليست « أصل » هذه الدولة ، خاصة ان طرحها بهذا الشكل يمكن أن يجرنا إلى انجراف تواريخي بل ان المسألة المطروحة فعلياً هي تلك المتعلقة بموضوع أسس الدولة [1].

(١) نلتقي في هذا الاستنتاج مع التحليلات التي بلورها بولانتزاس في كتابه الأخير « الدولة والسلطة الاشتراكية » ١٩٧٨ : ص ٤٣ .

الفصل الثاني

عمل الدولة : الاساطير والوقائع

سوف يستخدم هيغل هنـــا أيضاً كنقطة انطلاق : « في مواجهة دوائر القانون الخاص والمصلحة الخاصة والعائلة والمجتمع المدني فان الدولة هي : من جهة ، ضرورة خارجية وقوة أكثر تفوقاً ؛ كما أن قوانين ودوائر العناصر المذكورة خاضعة لها ؛ من جهة أخرى ، الدولة تستمد قوتهـــا من وحدة الهدف الكوني النهائي ومن المصالح الخاصة بالفرد : كما يعبر عن هذه الوحدة بالحقوق والواجبات التي تحملها هذه تجاه الدولة »[1] .

وأي حقوقي لا يقبل تحديداً كهذا للدولة ؟

وبالفعل ، اننا نجد في هذا النص العناصر الأساسية « لنظرية » الحقوقية المتعلقة بنمط عمل الدولة : الدولة هي « الواحد » في مواجهة تعدد المصالح الفردية : هي « خارج » و « فوق » هذه المصالح التي يتوجب عليها الخضوع ، فهي تملي إذن على المواطنين واجبات دون امكانية انكار حقوقهم .

تندرج الدولة الحديثة بأكملها ضمن هذا التحديد . ولكن هذا النص ليس نصاً لحقوقي بل هو شرح فلسفي : مستمد من أكثر الفلسفات المثالية التي انتجها

---

(١) « مبادىء فلسفة الحق » ، غليمار ١٩٦٨ ، ص ٢٦١ و ٢٧٨ .

القرن التاسع عشر . يحق لنا إذن أن نتساءل عن ماهية هذا التقارب في المضمون العميق بين « فلسفة للدولة » من جهة و « علم » الدولة الذي ينتجه الحقوقيون من جهة أخرى .

ان الصيغ القائلة بأن الدولة هي عالم خاص له موقعه خارج وفوق عالم الانانيات الفردية ، وبأن الدولة تعمل للمصلحة العامة ، وأنها بالتالي تعمل على « مصالحة » (الخاص والكوني) ، ان كل هذه الصيغ لا تسمح بالأخـذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي .

كيف يمكننا أن نفسر ضمن هذه المعطيات نشاط كل من جهاز الدولة البشري ومشاريعه لانجاح التطابق بين المصلحة العامة ومصالح بعض الأفراد ؟ وكيف لنا أن نفسر المقاومات القوية التي تبديها جماعات اجتماعية في مواجهة هذه المصلحة العامة وهذا النمط من عمل آلية العقلنة في أشكالها ، وكيف لنا أن نفسرها اللهم إلا من زاوية تحليل « أدبية – معنوية » ؟

كيف لنا أن نكتفي بكل هذه التحديدات الشكلية التقريبية لحقوق المواطنين والتفاوت وعدم المساواة الذي يميز واقعهم الفعلي ؟ وكيف لنا أن نقر بجدية هذا الحديث الفلسفي المرفع من قبل الحقوقيون إلى مرتبة « الحديث العلمي » ؟

x

علينا إذن العودة ، كما سبق وفعلنا إلى مسألة أصل الدولة والأخذ بالأسلوب النقدي لمعالجة موضوع عمل الدولة. وهذا المجال هو أكثر خصوبة وحساسية.

انه أكثر خصوبة بمعنى أنه يشكل أخيراً أساس تحليلات الحقوقيين : هؤلاء غير مبالين عموماً بمسألة ال « لماذا » (لماذا الدولة ؟) ويجدون أنفسهم بالمقابل مرتاحين لزاوية « الكيف » (كيف تعمل الدولة) . وفي الواقع ان معظم الشروحات الحقوقية عن الدولة تتعلق بالأولية والأصول الاجرائية

المؤسسات وحتى الأفكار التي تسمح للدولة أن تعمل كل يوم وفي هـذا المجال علينا أن نعترف أن الأمور تبدو اليوم أكثر تعقيداً مما كانت عليه في المدينة – الدولة في العصور القديمة : ان ارتفاع عدد السكان وصعوبة المشاكل المطروحة بسبب تنمية تتجاوز المستوى البشري كما أن المصادر الحاذقة لخيال الحقوقيين ، أن كل هذه العوامل أدى إلى « ازدهار » التقنيات الحقوقية في مجال القانون الدستوري التي بدورها تشكل كابوساً لطلاب السنة الأولى : وغالباً ما يعمد مؤلفوا الكتب إلى تفصيل كل هذه التقنيات : شروط اعداد الدستور والتصويت عليه ، تنظيم التمثيل ، أولية وضوابط فصل السلطات ، الصلاحيات الخاصة بكل الأجهزة الدستورية...الخ. ليس المطلوب منا إذن إعادة درس هذه التقنية الدستورية الواسعة . بل سنكتفي باعتماد الأمثلة الأكثر دلالة والتي ستسمح بعرض شرح حقيقي لمسألة الدولة انطلاقاً من تقنيات القانون الدستوري ، ولا يمكننا الاستغناء عن هذا العرض .

يطرح نمط عمل الدولة مسائل حساسة. ذلك أننا فور ما نبتعد عن تأكيدات الوضعيين نقع في مطب الدوغماتية المتذرعة بالماركسية . والمكتفي به بصيغ مبسطة تقول ان قيادة الدولة هي في يد حفنة من ممثلي الرأسمال الكبير . ولهذه النظرة القصيرة للأمور « ماضٍ » . انه الصمت الطويل الذي ميز موقف الماركسيين من الدولة كموضوع للبحث العلمي . كان يعتقد أن القول بأن الدولة هي دولة بورجوازية ورأس المال أمر كاف وبالتالي كـان « الماركسيون » ينتقلون إلى مجال بحث يعتبرونه الوحيد الذي يستحق برأيهم كل الاهتمام : الاقتصاد . أدى هذا التبسيط إلى افقار كافة الأبحاث في المجال المذكور في الوقت الذي عرف الحقل الدستوري تفنناً كبيراً : فدستور ١٩٥٨ ببنوده الاثنين والتسعين هو « كنز » من الأوليات المعقدة ونبع من المشاكل : ويبدو بالتالي ضرباً من السهولة الانسحاب باعلاننا أن الأمر يتعلق بخدع بورجوازية .

ليس في نيتنا إعادة الاعتبار للدراسة الكلاسيكية في مجال القانون الدستوري والوقوع في مطب « تفسير » النصوص . إلا أنه يبدو من الضروري بالمقابل أن نحدد وندرس كثافة وتعقيدات المؤسسات والأوليات في علاقاتها « بالمجتمع المدني » أي في اطار علاقتها ببنى الطبقات الاجتماعية الموجودة راهناً وبنظام الانتاج الرأسمالي الجديد الذي أفرزته « الثورة » التكنولوجية في القرن العشرين . ويبدو من الأهمية بمكان في هذا الصدد أن نزيل الأوهام لا فقط عن الشروحات التبريرية التي يقدمها الحقوقيون التقليديون أو الحقوقيون « العصريون » الذين يوطدون المفهوم « الأدواتي » الذي يحدد الدولة كأدوات للخدمة العامة . (وهو مفهوم ما زال مغروساً في العديد من العقول) .

تحدد الملاحظات السابقة وتفسر في آن التصميم الذي سوف نتبع .

سنحاول في المرحلة الأولى تحليل الدعائم المؤسسية والايديولوجية التي تعمل على أساسها الدولة البورجوازية ، أما في المرحلة الثانية فسنتساءل عن نمط عمل هذه الدولة محاولين اعتبارها كاحدى النتائج الخاصة لنمط عمل عملية انتاج الحياة الاجتماعية .

١ – مؤسسات عمل الدولة

يفهم بكلمة مؤسسة معنيين : فهي في آن معاً أجهزة أو آليات دستورية (برلمان، نظام انتخابي) ومجموعة متماسكة من المفاهيم المتعلقة بأمر محدد (كنظرية فصل السلطات) . ونرى في الواقع أن هذين المعنيين للكلمة مؤسسة لا يمكن فصلهما أبداً : فليس هناك من اوالية أو جهاز لا تقابلهما ايديولوجية معينة ، وتتجسد كل ايديولوجية في أدوات خاصة وملموسة .

وللايجاز نستعيد الملاحظة الواردة في القسم الأول؛ يتميز تنظيم الدولة

للحياة الاجتماعية أولاً بجعل السياسة مستقلة ضمن المجتمع . فالدولة تجسد على أكمل وجه ذروة عملية ينفصل من خلالها المجتمع المدني عن السلطة ويقع كل منهمـــا في قطبي عالم ثم شطره إلى قسمين ، ولكن يترافق هذا الفصل الذي وصفناه سابقاً بالخارجي ، بانفصال داخلي ضمن الدولة : وهو انفصال يسمح انطلاقات من تخصص وظيفي محدد ، بتقسيم السلطة إلى سلطات (التنفيذية والتشريعية ... الخ) .

ويبدو لنا ان هذا النمط المزدوج من الانفصال يشكل النموذج المثالي للدولة البورجوازية . وبهذه الطريقة نلتقي وبتعابير أخرى من التقسيم الذي تبناه السيد دو فرجيه في موجزه [1] لعرض « عناصر النموذج الديموقراطي » مع التمثيل الشعبي والانتخابات وفصل السلطات .

غير انه يبدو لنا أن وجهة نظرنا تختلف بعض الشيء بقدر ما يعتبر هذان « العنصران » مرتبطين ببعضهما البعض: فالانفصال الخارجي يفترض انفصالاً داخلياً باستثناء حالات الأزمة (في الدولة الفاشية مثلاً) فالتقييم يجب أن يتطرق إلى دعائم البناء الدستوري بما هي في وظيفتها الموضوعية ، وفي كونها شكلت أساس ايديولوجيات علماء القانون وأساس كثير من الأوهام .

آ ـ الانفصال الخارجي بين الدولة والمجتمع المدني ؛ الانتخابات كعامل مصحح

كون الدولة تقط نوعاً ما « خارج » المجتمع أو « فوقه » على أي حال أمر لا يصدم أحداً وكأن ذلك لطبيعي جداً . فعزل السياسة أصبح شيئاً واضحاً : « أنا ، يا سيدي لا أتعاطى السياسة » ذلك هو جواب يتكرر دوماً لشخصية رسام مشهور . وهذه العبارة التي يقولها الفرنسي العادي تدل على أن السياسة والدولة تنتميان إلى ميدان بعيد ومنفصل رمز اليه مؤلف كتاب (دفاتر الماجور طومسون) بعبارة « هم » (هم يقررون ، هم يريدون ، هم ....)

(١) « المؤسسات السياسية » ... سبق ذكره ، المجلد الأول ، ص ٦٨ وما يتبع .

وهي عبارة مفضلة ولكن حقيقية في ابتعادها .

إلا أن انفصال الدولة عن المجتمع يستوجب التفكير باقامة صلة بين هذين المستويين وستكون هذه الصلة هي العملية الانتخابية وخلافاً لما قد تظنه ، فالانتخابات ليست فقط أساس النموذج الليبرالي (كما يؤكد السيد دو فرجيه) بل هي ماهيته نفسها . وبذات الطريقة التي نجحت بها الايدلوجية القانونية للايهام بأن الدولة هي احدى المؤسسات القانونية – مع أنها النظام نفسه لا أحد عناصره ، وكذلك رسخ الوهم القائل بأن الانتخابات ليست إلا مجموعة تقنيات أقل أو أكثر تعقيداً في القانون الدستوري مع أنها روح هذا القانون نفسه .

ولا يمكن إذن دراسة التقنية الانتخابية إلا بالرجوع إلى القطيعة الكبرى ما بين الدولة والمجتمع تلك القطيعة التي تدعي الانتخابات حلها بينما هي تقيمها .

أ – الانتخابات كنمط تمثيل :

هناك عدة نظم انتخابية : النظام الذي يقضي بانتخاب نائب واحد أو عدة نواب (حيث يتم انتخاب نائب واحداً أوعدة نواب في الدائرة) والنظام الأغلبي أو التمثيل النسبي (يتم انتخاب النائب أو النواب الذين يحظون بأكثرية الأصوات أو على العكس يمثل النواب المنتخبون مختلف اتجاهات القاعدة الانتخابية) وهناك الاقتراع المباشر أو غير المباشر (دورة واحدة أو عدة دورات تسمح بتحديد الفائز) . وهناك أيضاً بالطبع الاقتراع العام أو الاقتراع المحصور . نستطيع أن نكوّن فكرة صغيرة عما يمثله هذا الفصل من كابوس في ذهن الطالب الذي يدرس القانون الدستوري . وإذا ما أضفنا إلى

هذه القائمة التفنن التقني الذي ينتج عن تقاطع تلك المعطيات المختلفة (وكذلك التصويت المركب المعروف بالتصويت على اللوائح الذي قد يتم مع شطب بعض الأسماء حسب ما إذا كان باستطاعة الناخب أن يغير أم لا في لائحة المرشحين) والتفنن الذي ينتج عن الاقتسام المشهور « للفضلات » (إذ ان الأرقام لا تتفق دائماً ؛ ويجب في بعض الأحيان معرفة كيفية اقتسام الفضلات التي حازت عليها الأحزاب والتي لم يتم استعمالها . فكل شيء في القانون الدستوري يبدو في غاية التعقيد والتقنية ولا غاية مباشرة منه .

ومن الخطأ أن يقلل من تقدير تلك الصعوبة التقنية ، ولكن لا يجب على التقنية أن تمتص المادة . وفي الواقع ليس هناك شيء أكثر تسييساً من اختيار النظام الانتخابي .

يعترف كافة كتاب العلوم السياسية اليوم بأن نوعاً من التصويت يؤدي إلى نوع محدد من الديموقراطية . ويبين السيد دوفرجيه في تعبير أكثر دقة أي أقل أوالية : كيف أن التصويت الأغلبي – وخاصة ذا الدورة الواحدة كما في بريطانيا – يؤدي إلى تجميع مختلف الآراء في كتلتين كبيرتين قد تكون في بعض الأحيان قليلة التناغم ولكنها منضبطة بالضرورة . فهي تود أن تحوز على بعض الحظ في النجاح . وعلى العكس فالتمثيل النسبي يساعد على تفتت واستقلالية القوى السياسية مما يؤدي بسرعة إلى شلل الحكومات الائتلافية القليلة الثبات كحكومات الجمهورية الثالثة والرابعة [١] .

وهكذا كان تجدد دراسة انماط التصويت يقوم على قياس آثار تلك التقنيات على الحياة السياسية وأبرزها التشويهات التي أدخلتها على المؤسسات

(١) سوف يجد الطالب كل أطوار ذلك التحليل في نفس المرجع ، الجزء الأول ، ص ٧٦ وتوابعها .

السياسية . ويكمن الفرق ما بين هاتين التقنيتين حسب علماء القانون في « الفكرة » التي تتكون عند المرء عن « فعالية » نظام انتخابي . فحسب التصويت الاغلبي ينتخب المرشحون الذين وصلوا إلى الصفوف الأولى أما المرشحون الذين لم يصلوا إلا إلى الصفوف الثانية ، فهم يفقدون كل ثمار جهودهم . فالنظام هو إذن في غاية القسوة تجاه الحائزين على أقلية الأصوات إذ انه يمنع كل تمثيل أو يمنحهم « تمثيلاً فرعياً » في البرلمان .

وفي المقابل يكون نظام كهذا « فعالاً » اذ أنه يبرز بلا منازع أغلبية برلمانية . وعلى العكس فنظام التمثيل النسبي يؤمن لكل اتجاه تمثيلاً في البرلمان نسبة إلى عدد الأصوات التي حاز عليها وهو بشكل واضح أكثر عدالة : إذ يؤدي إلى تفتت مختلف الأحزاب التي تشترك في اللعبة الانتخابية واستقلالها . ويشتهر هذا النظام إذن « بقلة فعاليته » في الأنظمة السياسية الغربية التي ترتكز على فكرة التعارض السلمي ما بين أغلبية ثابتة ومتناغمة وأقلية « بناءة » في انتقاداتها فالازدواجية السياسية توضح ظاهرياً اللعبة السياسية ولكنها تسمح خاصة للنظام الدستوري بأن يعمل بأقل عدد ممكن من الصداقات . وهكذا يحمل النقد تجاه التمثيل النسبي بالأخص على أن هذه الطريقة في الاقتراع لا تعطي نتائج بنفس « جودة » نتائج الاقتراع الأغلبي . ويبدو اضحاً أن التقييمات المعطاة حول انماط الاقتراع هي بذلك مرتبطة مباشرة بنوع التنظيم والعمل في مجتمع . نكتفي بتسميته في الوقت الحاضر « بتعددي » يؤدي التصويت الأغلبي إلى تدعيم السلطة التنفيذية إذ أننا نعطي ثقتنا إلى حكومة مستقبلية من خلال النواب : ويقول السيد دوفرجيه [1] أنه يوجد هنا عملياً ديموقراطية « مباشرة » وعلى العكس فالحكومة تصبح ضعيفة في مجتمع يعتمد وساطة جمعية ذات أغلبية غير مؤكدة .

---

(١) المرجع نفسه ، ص ٧٥ وتوابعها .

وبما أن كل العالم يتفق اليوم على الاعتراف بالضرورة القصوى للحكم بطريقة صارمة من أجل الوصول إلى حل تحديات العالم الحديث ويتفق أيضاً إذن على تبرير السلطة والثبات التي يجب أن تتمتع الحكومة بها ، نرى في أي اتجاه تذهب تمنيات علماء القانون عامة .

ومن المؤكد أن النظام الأغلبي غير عادل ولكنه فعال ! ومن ذا الذي يجرؤ على معاكسة هذا الواقع في قرن متعلق بشغف « بالفعالية » ؟

بيد أننا لا نريد أن ندخل في هذه الدائرة المغلقة من النقاش حول نمط الاقتراع « الجيد » أو « السيء » . وكون تلك الأحكام متعلقة مباشرة بالرأي حول « حسن » عمل الآلة الليبرالية يؤدي بنا في الحقيقة إلى دراسة مبدأ التمثيل هذا . ان اختيار هذا النمط أو ذاك من التصويت يجب أن يرد مبدئياً على الفعالية وعلى ضرورة تمثيل صحيح للأمة . وهنا تقع النقطة الاساسية في هذه المسألة .

وبالفعل ان فكرة التمثيل على عكس ما قد يظنه البعض بعيدة كل البعد عن البساطة . وإذا ما نظرنا إلى ذلك من خلال علماء السياسة (كالسيد دوفرجيه) نرى أننا انتقلنا تدريجياً في هذا المجال من حقل القانون إلى حقل الوقائع . وعلينا أن نستخلص كل النتائج المترتبة على عملية الانتقال هذه .

ان الحقل القانوني هو حقل علماء القانون الخاص . ويبدو أن مفهوم التمثيل قد تم استعارته من هؤلاء العلماء، ان التمثيل هو المؤسسة التي من خلالها يقوم الفرد (الموكل) بتخويل فرد آخر (الوكيل) سلطة العمل مكانه « وتمثيله » .

ويقال أيضاً بأن الوكيل هو حامل تفويض . وهذه جزئياً نفس التعابير التي يستعملها الدستوريون . ان النائب هو حامل لتفويض انتخابي يسمح له بتمثيل ناخبيه حتى ما وراء « المجموعة » الأمة التي لا يمكن تقسيمها . وكما

في مؤسسة القانون الخاص فالتفويض لا يكون مطلقاً : إذ التمثيل يفترض تفويض السلطة . فالنائب ليس إذن مرتبطاً بشكل محدد ومطلق بارادة ، موكليه : فهو يحتفظ بحرية ومسؤولية الوكيل للعمل في سبيل مصالح موكليه ، ونحن إذن هنا الآن في حقل مجرد للغاية وشكلي صرف :

وشتان أن تتوافق الحقيقة مع هذا الوهم .

ولكن ما الذي نلاحظه في الواقع ؟ هناك رابط شديد القوة يربط النائب بناخبيه وليست نظرتنا إلى النواب كممثلي الأمة الا اعتباراً نظرياً جداً في النهاية . وكم من مرة نسمع أو نقرأ في الصحف كيف ان هذا النائب أو ذاك صعد إلى المنصة للمدافعة عن ناخبيه، فمزارعي العنب لهذا والعمال في منطقة ما لذاك والمصالح الأخرى لذينك ... وكيف يهمّ عامة النائب بناخبيه : زيارات ، اجتماعات ، مقابلات ... الخ . وفي المقابل ينظر هؤلاء إلى نائبهم لكونه الرجل الذي انتخبوه « لهم » فهو وكيل مصالحهم ووسيطهم بجانب الادارات . فالوقائع تعارض إذن بشدة القانون ومع ذلك لا ينفتأ القانون يقنع هذا الوضع . وسوف نرى أهمية هذه الملاحظة في ما بعد .

وبهذا الشكل نحمل على « تفكير » التمثيل من خلال تعابير ملموسة أكثر ومصالح لا من خلال تعابير التفويض القانونية . وإذا كانت الطبقة المسيطرة في القرن التاسع عشر قد استطاعت أن تكتفي بأقوال شكلية حمتها ، فمن الواضح اليوم أن تلك الأقوال يصعب تصديقها وبمقدار ما كان التمثيل يفتح أبوابه لطبقات غير الطبقة البورجوازية أصبح عاماً سنة ١٨٤٨ ولكن العمل الحقيقي يقع في الواقع في أوائل الجمهورية الثالثة أي ابتداء من سنة ١٨٧٥ التقط الرأي العام التمثيل لا كتقنية قانونية ولكن كأداة لاشتراكه في السلطة . وما طلبه حينئذ من البرلمان هو التمثيل الصحيح للمجموعات وللمصالح الحاضرة في المجتمع .

بيد أن البرلمان بالتحديد يؤمن بصعوبة كبيرة التمثيل لهذا المجتمع . وقد رأينا كيف أن انماط الاقتراع تستطيع أن تشوه بشكل ملموس الرأي العام برفعها أو بخفضها لتقدير هذا الفريق أو ذاك . وليس من دواعي الدهشة إذن أن نجد هنا أحد أسباب تدهور البرلمان في وظيفته الأساسية التي هي تمثيل الشعب .

وفي هذه الظروف نفهم دون عناء تصميم بعض التقنيات منذ أكثر من ثلاثين عاماً التي تسمح بسد هذا النقص . وتتمحور هذه التقنيات حول نمطين بالنسبة لفرنسا . ففي أول فترة أقيم التمثيل السوسيو – مهني المنفصل عن التمثيل السياسي والهادف إلى تصحيح نقص البرلمان في الكفاية التقنية : فكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وتتجه هذه « الغرفة » ذات السلطة الاستشارية فقط والمؤلفة من منتخبي التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والشخصيات المعينة بمرسوم : « من خلال تمثيل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية (إلى تطوير) التعاون ما بين مختلف الفئات المهنية و (تأمين) المشاركة في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة » : تلك هي عبارات القرار الصادر في ٢٩ كانون الأول سنة ١٩٥٨ المعدل سنة ١٩٦٢ الذي يحمل شرحاً لصلاحيات المجلس (البند الأول) . إن وجود المجلس الاقتصادي والاجتماعي غير المهم ظاهرياً يطرح في الواقع مسألة عميقة : وإذا صح أن المجلس يمثل مختلف المصالح السوسيو – اقتصادية [1] فهو يقوم بنفس عمل البرلمان من حيث الوقائع . وقد استخلص مشروع الاستفتاء في نيسان ١٩٦٩ كل ما ينتج عن ذلك عندما اقترح دمج ذلك المجلس بمجلس الشيوخ . وأننا نعلم ما كان مصير هذا المشروع الذي كان يهدف

(١) راجع بيرلو سبق ذكره صفحة ٧٢١ ؛ م. دوفرجيه « المؤسسات السياسية » ، سبق ذكره ، المجلد الثاني ص ٣٣٦ وتوابعها .

بشكل سري – ولا يمكن البوح به – إلى الغاء مجلس الشيوخ ، إذ رفض من قبل أغلبية القاعدة الانتخابية . فازدواجية التمثيل باقية إذن مع كفايات متميزة كلياً وسلطات متفاوتة كلياً أيضاً .

أما المحاولة الثانية لتأمين تمثيل مختلف للمصالح وللارادات فهي التي تجمت في فرنسا عن إصلاح سنة ١٩٦٢ المتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية : ان هذا الاصلاح هو بشكل واضح الاثبات المقدم على مقولاتنا : فتغيير ضئيل في نمط انتخاب رئيس الجمهورية – الانتقال من الاقتراع العام غير المباشر إلى الاقتراع العام المباشر – قد كان كافياً لتغيير البناء السياسي بكامله وإن أكد الرئيس ديغول في ذلك الوقت أن التغيير لا يطال إلى المادتين السادسة والسابعة من الدستور – وهذا صحيح قانونياً – فقد تأثرت سياسياً في الواقع كافة مواد الدستور بهذا الاصلاح . فنمط الاقتراع يفضح بشكل واضح طبيعته السياسية العميقة : فمن الواضح أنه لم يعد للرئيس المنتخب مباشرة نفس الوزن ونفس التصرف أي نفس السلطات التي يتمتع بها رئيس انتخبه بضع مئات من الناخبين الكبار في خلال دورات اقتراع مجهدة (فلنتذكر الدورات الثلاث عشرة لانتخاب ر. كوتي الرئيس الأخير في الجمهورية الرابعة) ...

ان القاسم المشترك لهذه التقنية أو تلك في التمثيل هي تمثيل الوحدة التي دونها لا يوجد دولة . فبواسطة تعاون الطبقات في البرلمان كما في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو بواسطة توحيد القاعدة الانتخابية حول الرجل المرسل إلى هذا الحد أو ذاك تسمح التقنية الانتخابية باخفاء ما يهدد دوماً بالانفجار والضعف : وهو الطابع المتنافر للتناقضات ما بين الطبقات الاجتماعية غير أن الدولة لا تستطيع العيش إلا على خرافة الوحدة ولا يمكن للتمثيل أن يعمل إلا على هذا الأساس . وهكذا نقيس كيف أن الرابط ما بين الدولة

والمجتمع المدني بواسطة التمثيل هو بهذه المشاشة : فهو يبين أكثر فأكثر المصالح الاقتصادية والاجتماعية المختلفة : بتغطيتها وبتمويهها إلى صورة الوحدة القانونية والسياسية للدولة .

٢ – الانتخابات ، الرابط المتناقض بين الدولة والمجتمع وبين المواطن والانسان

تمثل الدولة موقعاً أقل ما يقال عنه انه غريب . وحسب العبارات نفسها لاستاذ في القانون « يتسامى الجسم السياسي على تنوع الجماعة رغم كونه منبثقاً عنها » [1] وبكلمات أخرى يفرق ما بين « الجسم السياسي وواقعه الاجتماعي » بشطر أفقي .

والواقع الاجتماعي هو المجموعة البدائية غير المبلورة التي تعتريها الاندفاعات والملونة بشتى أنواع الأحوال كما تتباعد التطلعات . أما الجسم السياسي فهو على العكس مجموعة أعضاء الجماعة الذين ينظر إليهم بصفتهم مواطنين تخلوا عن اهتماماتهم الخاصة . وذلك يسمح للسيد بوردو بالقيام بالاستنتاج التالي :

« لا نستطيع القول بأن الدولة الليبرالية قد كانت دولة طبقية رغم الوضوح الظاهر لهذا الأمر » . وكيف يكون ذلك ممكناً إذا كانت الدولة لا تستطيع أن تتجاهل وجود الأغنياء والفقراء ؟ « ان هذه لمعطيات اجتماعية لا تعني لها شيئاً من الناحية السياسية» ...

غير ان ما أغفل قوله هنا هو الأمر الذي يحقق الانتقال من « الاجتماعي » إلى « السياسي » وليس هذا الأمر سوى العملية الانتخابية التي نقيس هنا كل أهميتها . ان الانتخاب هو هذه التقنية الغامضة التي تسمح بالانتقال من الاجتماعي إلى السياسي بشكل يكون فيه السياسي المنبثق عن الاجتماعي غير متأثر بانقسامات هذا الأخير ... فلنعترف هنا بوجود الكيمياء الشديدة التعقيد !

بيد أنه ليست كل تقنية انتخابية صالحة لتحقيق هذا التحول : والأكثر

(١) ج. بوردو ١٩٧٠ ، ص ١١٨ .

مناسبة لهذا الهدف هي دون منازع ، التقنية التي تصنع وجهاً لوجه الناخب – الموكل والمنتخب – الوكيل . وفي هذه الشفافية الفردية قد يصبح لوهم السياسة غير المتجسدة واللامبالية بالمصالح الأنانية : صحة ظاهرية . وعلى العكس قد يكون أي وسيط بين الناخب والمنتخب خطراً بقياس أنه قد يستطيع إعادة تشكيل جماعات ذات مصالح : ذلك هو حال الأحزاب السياسية خاصة . غير ان البعض قد يقول بأنه لا انتخاب دون حزب . يجب على هذا التأكيد بأن يكون أكثر دقة : فالأحزاب تتدخل بهذا المقدار أو ذاك حسب نمط التمثيل المختار . ومن المؤكد أن التصويت الموحد يدخلهما في اللعبة أقل مما يدخلها فيها التصويت على اللائحة في التمثيل النسبي .

في التصويت الفردي يوجد منتخب وحيد لكل دائرة وهذه الأخيرة هي بالضرورة صغيرة الحجم وتوفر الاتصال المباشر بين الناخب والمنتخب . ويقال أن للانسان نفس قيمة الحزب الذي ينتمي اليه ان لم يكن أكثر ، ولا يوجد شيء من هذا القبيل في التصويت على اللائحة ذات التمثيل النسبي : فالأحزاب السياسية تقدم اللوائح في دوائر أكبر حجماً بالضرورة . فيشكل الرجال فريقاً : والمهم هو البرنامج الذي يدافعون عنه . ومن الواضح ان هذا النمط الثاني من التصويت يظهر الأحزاب جلياً بمثابة وسيط بين الناخب العضو في الجماعة الاجتماعية والسلطة السياسية للدولة . رغم غرابة الشيء ومفارقاته « فالتمثيل النسبي يقوض أسس الدولة التمثيلية » [1] حسب ما لاحظه أحد الكتاب . عندما يعطي تمثيلاً اجتماعياً لتناقض المصالح وعندما يضفي الطابع المؤسسي على التناقضات مما يؤدي بشكل أقل أو أكثر مباشرة إلى تكون مختلف الأحزاب ، يجعل التمثيل النسبي الحلول الوسط الضرورية للحفاظ على

(١) ف. دوجاردين : « الخطاب التأسيسي » من ٧ آذار إلى ١٩ نيسان ١٩٤٦ اطروحة العلوم السياسية – جامعة ليون ١٩٧٧ ، ص ١٩٦ .

صورة الدولة المحايدة أكثر صعوبة . وعندما يعطي التمثيل النسبي خاصة مكاناً ممتازاً للأحزاب فهو يؤسس وسيطاً ايديولوجياً تحاول خرافة الدولة الشفافة أن تتجنبه . غير أنه لا يجب إعطاء هذا النسط من التصويت دوراً أكبر مما يجب : فليس هو الذي يخلق التناقضات ولا هو الذي يفجر النزاعات . وليس هناك من مبالغة في هذا الطرح إذا ما اكتفي بتبيان ان التمثيل النسبي يعرض فقط التقسيم التنازعي للطبقات باظهاره جلياً ؛ الأمر الذي لا تتحمله الدولة الليبرالية .

ولا يجب أن ننسى في الواقع أن هذين النمطين من التصويت هما شكلان من التمثيل منبثقين من الممارسة البورجوازية . وفي كل الأحوال فان التنويع في اختيار انماط التصويت لا يمكن أن يعود إلا إلى مصالح الفئات البورجوازية في أوضاع محددة . وبهذا المعنى فالتمثيل النسبي لا يقوض أسس دولة يساهم في تشكيلها .

وحتى يصل نمط ما من الانتخاب إلى هدفه ، أي معرفة كيفية تغيير واقع اجتماعي مقسم إلى واقع سياسي موحد ، يجب أن يتخذ مرتكزاً له على قاعدة هي نفسها تتسم بصورة الانقسام والوحدة . والقاعدة هي الانسان أو بالأحرى – المواطن . أن المجتمع البورجوازي قد استبطن بشكل كامل القطيعة بين المجتمع والدولة في الفرد نفسه تحت شكل الانقسام ما بين الانسان والمواطن . وإذا كان الفرد يستطيع بالتصويت أن يرتفع إلى مستوى المصلحة العامة فالانقسام قد أملى وظيفته فيه كاملة . يجمع جان جاك روسو متبعاً النمط النظري التجربة العامة ويفسر جيداً كيف أنه تكمن في كل شخص منا ارادة فردية ثانية وارادة ملتفتة نحو الخير العام وهي جزء من الارادة العامة [1] . فنمط التصويت « الأصح » هو الذي يظهر إذن ذلك الانسان – المواطن الفاضل في مقابل الرغبات غير الصافية للانسان الأناني . وهذا هو اثبات جديد على أن

(١) جان جاك روسو « العقد الاجتماعي » – الفصل المتعلق من الارادة العامة .

كل هندسة الدولة في انقسامها عن المجتمع المدني « متعلقة » في نهاية المطاف ايديولوجياً بهندسة كل من الأفراد الخاضعين لها ولنمط التمثيل ، إذاً ، دور رئيسي يقوم به في عمل الدولة إذ أنه ليس فقط أحد عناصر هذا العمل ولكن أساسه الايديولوجي .

غير أن الصعوبة تأتي من كون المواطن المجرد يبدو اليوم ، على صورة التمثيل شكلاً مر الدهر عليه . ان مواطن « حقوق سنة ١٧٨٩ » الذي يصفه جان جاك روسو بكثير من الموهبة ومواطن الخطابات لم يعد اليوم يتفق والحقائق الراهنة . والأحسن هو ان كل جهود الحركات الاجتماعية تتجه نحو استبدال هذا المواطن النظري « بالمواطن المحدود »[1] على حد قول أحد الكتاب .

على النظام السياسي أن يهتم في الوقت الحاضر بالمواطن الملموس الذي هو قيد الاعداد أو عاطلاً عن العمل ، الذي له أولاد يقيم في المساكن الشعبية . وباختصار ان الإنسان الحقيقي يجب أن يحل محل الانسان القانوني والمجرد . ولكن من ذا الذي لا يرى الاخطار الهائلة التي ستحدق بالجمهورية البورجوازية حينئذ ! فإذا ما جرى الحديث عن المواطن الحقيقي فالمسافة قصيرة إلى كشف بنية اللامساواة والتبعية والتناقضات وبكلمة واحدة بنية الطبقات ... التي يحاول كل الحديث القانوني والسياسي عن الدولة التمثيلية اخفاءه . وكما تم الانزلاق التدريجي من مفهوم قانوني للتمثيل إلى مفهوم اجتماعي : فالانتقال من المواطن المجرد إلى المواطن المحدود يردنا إلى حقيقة يصعب البوح بها : فعلى الانسانوية المكونة من الفضيلة والنزاهة البريئة مما يجعل الديموقراطية التمثيلية بهذه الجاذبية ، أن تخلي الساحة أمام الأفراد المنظمين في أحزاب من أجل حماية مصالحهم الطبقية . ويا لغرابة هذا التبدل المفاجيء في المواقف ! هذا التمزق

(١) بوردو « الديموقراطية » سلسلة « السياسة » ، الطبعة الأولى ١٩٦٦ .

(ما بين الانسان الحقيقي والانسان المجرد يكشف فجأة أن المجتمع المدني هو وحده الموجود ولم يكن يوجد شيئاً البتة سواه) فالقضية هي فعلاً قضية انقلاب حدد ماركس في الايديولوجية الالمانية والقضية اليهودية أهم محاوره .

ان الرابط الذي تسمح عملية الانتخاب باقامته بين الدولة والمجتمع وبين المواطن والانسان أخيراً يفسر كيف أن سيادة الأولى تكون على صورة سيادة الثانية . الدولة هي قوة سائرة إذ ان الشعب سيد . وسيادة الدولة القانونية هي الشكل الذي تتخذه سيادة الشعب السياسية : وهنا أيضاً نجد تحولاً من نوع إلى آخر . ولكن تبرز المشاكل عندما يتعين إعطاء جسد ملموس لهذه السيادة [هل الفرد سيد بينما وهو يرزح تحت حتميات اجتماعية وثقافية واقتصادية وتاريخية تعطيه شكلاً معيناً تشوهه وتستعبده في أغلب الأحيان ؟] هل الدولة سيدة بينما هي تقع داخلياً تحت ضغط الطبقات المهتمة بالحفاظ على مصالحها وتحيط بها أو بالأحرى تخترقها الشركات العالمية (المتعددة الجنسية) التي لا تأبه بالسلطات القائمة ؟ ان الانتقال من المجرد إلى الملموس يكشف من جديد عن صعوبات جمة .

وباختصار . ان الرابط الانتخابي بين الدولة والمجتمع لا يخلو من تناقض أو بالأحرى فهو يحاول أن يوحد وضعاً متناقضاً . كانت الايديولوجيا القانونية تنفي التناقض ولكن تلك الأيام قد مضت . فنرى إذ ذاك جهازاً « نظرياً » يطلع علينا لعرض الوضع الراهن : وهذا الجهاز يتخذ الشكل الجذاب لشفافية الدولة وشجمة « القوى » الاجتماعية (أو « الشركاء الاجتماعيين ») على مؤسسات الدولة وللتشاور عندما لا تحل الأخوة محل التشاور كما في بعض نبرات الحنين إلى نوع من الديموقراطية الفرنسية .

ب ــ الانفصال الداخلي في الدولة ؛ فصل السلطات

اذا لم يهتم الدستوريون كثيراً بمسألة الانفصال بين الدولة والمجتمع كما رأينا سابقاً ، فالانفصال بين السلطات على العكس يحظى منذ قرنين بكل اهتمام منظّري القانون .

يسمح الانفصال بين الدولة والمجتمع باظهار تمثيل سياسي لواقع اجتماعي وهو بطريقه يوطد الشكل المطلق للتمثيل هذا في البرلمان. وفي هذا المجال نجحت الطبقة المسيطرة في أواخر القرن الثامن عشر باكراً في تجربة وتحسين هذا الشكل السياسي . غير انها ؛ رغم النظرية القانونية ؛ لا تستطيع أنتترك هذا السيد(أي البرلمان) دون عقاب .فعليها أن تضع مسبقاً انماط اعادة انتاج النظام الذي وضعته وسوف يقع على عاتق « نظرية » فصل السلطات مهمة تسجيل الانشقاقات الاجتماعية والمحافظة على إعادة انتاج الدولة البورجوازية في نفس الوقت .

نفهم حينئذ لماذا احتل فصل السلطات هذه المكانة المهمة : انها مهمة لدرجة ان هذه « النظرية » أصبحت عند الدستوريين أساس تصنيف الأنظمة السياسية. فهناك أنظمة ذات فصل للسلطات (فصل صلب أو مرن) وهناك أنظمة تدمج السلطات (لصالح السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية) . هذه الهندسة اللبقة التي تدعي « تفسير » كل الأنظمة السياسية ترتكز أخيراً على فكرة معينة عن الحرية تلك الفكرة التي دافع عنها مونتسكيو بالتحديد في الفصل السابق للمقطع الشهير في « روح القوانين » المكرس لدراسة الدستور الانكليزي أي لدراسة فصل السلطات . ان مفهوم الحرية هذا هو مفهوم الحكومة المعتدلة حسب تعبير مونتسكيو نفسه : حكومة لا يكون الحكم فيها مطلقاً لأنه مراقب ـ نعني أنه مراقب من قبل جماعة اجتماعية تعمل ضد الاتجاهات التسلطية من قبل الملك أو من قبل الشعب .

وبقدر ما تكون الانتخابات مؤشراً ووسيلة لاستقلالية الدولة تجاه المجتمع المجتمع تمر دون أن يلحظها أحد تصبح الاجراءات القانونية المترتبة عن مبدأ فصل السلطات مركزية في كل شرح للقانون الدستوري وكما أقرته بفظاظة المادة السادسة عشر من اعلان الحقوق لسنة ١٧٨٩ ــ السارية المفعول حالياً ـ أن كل مجتمع لاتتوفر فيه ضمانة للحقوق مؤمنة ولا فصل للسلطات محدد ليس له دستور البتة. لقد استطاع إذن علماء القانون لمدة طويلة أن يخلطوا ما بين فصل السلطات والدستور وما بين الدستور والحرية ، تاركين الايديولوجيا القانونية الليبرالية تنطلق على سجيتها .

غير أنه علينا أن نعيد قراءة مونتسكيو ونكتشف أن كل حديث علماء القانون غائب عنه . يبقى إذن أن نتساءل عن الوظيفة الحقيقية التي يمليها مبدأ فصل السلطات وانطلاقاً من ذلك عن طبيعة هذه « النظرية » وفي الواقع إذا كان نص مونتسكيو قد فتح مجالاً لنظرية ما ففي الأمر تجاوز بشكل أننا يجب أن نقدر اليوم على قراءة الشرح حول فصل السلطات بشكل آخر .

١ ــ فصل السلطات المزعوم عند مونتسكيو : الحكومة المعتدلة

لا يرتكز تحليل مونتسكيو كما ساد الاعتقاد على مراقبة المؤسسات الانكليزية في عصره بل على تحديده للحرية السياسية.

والجدير بالذكر هو ان الفصل السادس من دستور انكلترا هو قسم من الكتاب الحادي عشر وعنوانه كالتالي : « في القوانين التي تشكل الحرية السياسية في علاقتها مع الدستور » وقد كرست الفصول الأربعة الأولى من الكتاب لتحديد الحرية . وهنا تقع بالتحديد نقطة انطلاق مونتسكيو وهمه الأساسي .

في دولة تحكمها القوانين ليست الحرية أن نعمل ما نريد : « الحرية هي

حقنا بأن نعمل بما تسمح به القوانين » والقوانين لا يمكن أن تسمح إلا بما يجب أن يريده المواطنون . إذن ليست الحرية إلا أن نعمل ضمن اطـار القوانين : وتقتصر المشكلة كلها على معرفة من سيسن القوانين وكيف .

والحرية . كما نفهمها بهذه الطريقة . لا يمكن أن توجد إلا في نمط معين من الدولة هي الدولة المعتدلة فهذه الأخيرة هي دولة لا تجرى فيها اساءة استعمال السلطة وفي الواقع لا يمكن للحرية أن تولد إلا من استعمال معتدل للسلطة .

وسوف يلحق مونتسكيو فوراً بهذا التحديد ــ المقولة ــ ملاحظة وهي : « تقول التجربة الأبدية ان كل انسان يملك سلطة يميل إلى اساءة استعمالها . وهو يذهب بعيداً حتى يجد حدوداً » فاتصال المقولة من ناحية بالملاحظة من ناحية ثانية ــ وقد دمجاً بشكل ذاتي ــ سوف يؤدي به إلى استنتاج واضح وهو : « وحتى لا يساء استعمال السلطة يجب من خلال تنظيم الأمور أن السلطة توقف السلطة » .

حينئذ تكون الحكومة المعتدلة ذات دستور سياسي يسمح بأن السلطة توقف السلطة : هذا التحديد الذاتي سوف يولد بالضرورة الحرية السياسية والحرية هي إذن في تقسيم السلطة : ومن هنا سوف تنشأ « السلطات » المختلفة داخل الدولة .

يبدأ مونتسكيو بالتأكيد . في كلامه حول انكلترا ولكن في سياق منطقي لحديثه . انه « يوجد في كل دولة ثلاثة أنواع من السلطات : السلطة التشريعية ، والسلطة التنفيذية للأمور التي تتعلق بحقوق الناس والسلطة القضائية للأمور التي تتعلق بالقانون المدني » . وهكذا نجد تحديد السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . ولا يمكن أن توجد حرية سياسية ، كما حددت سابقاً ،

عندما تجتمع في نفس الشخص أو نفس الهيئة اثنتان أو كامل تلك الوظائف (فلنلاحظ أن المفردات تختلف شيئاً فشيئاً : من « سلطة » الانتقال إلى « سلطات » التي تذكر فوراً بفكرة « الوظائف ») .

والمهم هو تنظيم تلك « السلطات » المختلفة بشكل تكون الأجهزة الممسكة بها مرتبطة الواحدة بالأخرى ، لا يستطيع كل واحد منها أن يقوم بشيء على حدة . عندما يميز مونتسكيو بين حق البت (حق اصدار امر أو تصحيح الأمر الذي أصدره شخص آخر) وحق المنع (حق الغاء قرار اتخذه شخص آخر) فهو يعيد بناء هندسة ذكية ؛ على صورة الدستور الانكليزي ، حيث يكون الجانب التشريعي (الذي يمثل النبلاء والشعب) والجانب التنفيذي دوماً على صلة اما بهدف اتخاذ قرار أو بهدف المراقبة . هذه الآلية البالغة في التعقيد من خلال تعددية علاقات الاقرار أو المنع بين مختلف السلطات هي إذن اداة الحرية السياسية يلخص مونتسكيو بشطحة قلم هذا الدستور ويستنتج الأمر التالي حول عمله : « هذا هو إذن الدستور الأساسي للحكم الذي نتكلم عنه . بما أن الجسد التشريعي مكون من قسمين فكل منهما سوف يربط الثاني بحقهما المتبادل بالمنع . وسوف يرتبط الاثنان بالسلطة التنفيذيـة التي ستكون بدورها مرتبطة بالتشريعية . يجب على تلك السلطات الثلاث أن تشكل استراحة أو انعدام النشاط . ولكن بما أنها مضطرة من جراء الحركة الضرورية للأشياء أن تتحرك فسوف تجبر على التحرك معاً » .

ان فكر مونتسكيو هو إذن معقد وملموس . ومن أجل التبسيط قصر علماء القانون فكره هذا على « نظرية » (تقرأ كهذا المادة السادسة عشر من اعلان ١٧٨٩) .

٢ – « نظرية » فصل السلطات عند علماء القانون :

يشير كتاب الموجزات ، بشكل جد منطقي ، إلى أنه يمكننا استخلاص استنتاجين من نظرية فصل السلطات وهما التخصص والاستقلالية .

– التخصص الوظيفي : هذا يعني أن الأجهزة المؤسسية سوف تكون مخصصة في وظيفة معينة . وهكذا سوف يناط بالجمعية التشريعية ، كما يدل اسمها على ذلك ، مهمة تشريع القوانين . وسيناط بالمجلس التنفيذي ، في نفس السياق المنطقي ، بالمهمة التنفيذية أي الادارية أساساً . ولكن مفهوم التخصص يذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ أنه يحتم نوعاً من التفرد . فعلى الجمعية المناط بها تشريع القوانين أن تسن كل القوانين ولا شيء غير القوانين .

وهنا نقيس منذ الآن حدود هذه « النظرية » بالفعل : وما عدا في الحالات الاستثنائية ، سوف نرى ان هذه الوظيفة أو تلك ليست في الواقع حكراً على جهاز معين بل على العكس هناك عدة أجهزة تشترك في نفس الوظيفة . وقد حدد مونتسكيو الأمر التالي حول الدستور الانكليزي في ذلك الوقت وهو : يجب على حق المنع أن يسمح لجهاز ما بالتدخل في وظيفة جهاز آخر .

– الاستقلالية العضوية : حتى لا تحصر السلطة بين أيدي جهاز واحد يجب إذن تقسيمها إلى « سلطات » متنافسة تمثلها أجهزة مستقلة الواحد بالنسبة للآخر .

هذا يعني أن كل جهاز لا يجب أن يجد سبب وجوده في أي جهاز آخر . وهكذا مثلاً فالشعب ينتخب الجمعية التشريعية التي لا تتعلق في وجودها لا بالسلطة القضائية ولا بالسلطة التنفيذية . وبشكل معكوس فقد أعلن القضاة مستقلين بمقدار ما ان وجودهم وقراراتهم بالتالي غير مهددة من قبل أية سلطة مؤسسة ، أخرى .

(من هنا قانون عدم عزل القضاة من مقاعدهم منعاً لنقل القضاة بسبب أحكامهم) .

يجب أن تؤدي هذه النتيجة إلى جمود كامل في النظام : في حال عدم امتلاك كل جهاز أية « وسيلة للتأثير على الجهاز الآخر أو على العكس في امتلاك كل جهاز وسائل متساوية للتدخل في الأجهزة الأخرى (ان الفرضية الأخيرة هي فرضية مونتسكيو) . ففي الحالة الأولى هناك فصل مطلق بين الأجهزة : فالجانب التنفيذي لا يمكنه أن يحل الجمعية التشريعية التي لا تستطيع في المقابل أن تهدد وجود اللجنة التنفيذية بالتصويت على اقتراح بتوجيه اللوم . وفي الحالة الثانية يؤدي تساوي فرص التدخل التي يمتلكها كل جهاز إلى « توازن » فكل جهاز يملك وسيلة لاخافة كل من قد يهدده .

ولكن ، كما سنرى : ان هذا التوازن غير محقق في أي نظام : فعدم التوازن موجود دوماً يخفيه التوازن الرسمي للسلطات – والقضية كلها هي أن نعرف لصالح من يتحقق هذا الانعدام في التوازن .

ان هذه المسألة الأساسية هي التي تسمح لنا بإعادة قراءة مونتسكيو وباكتشاف مشروعه الحقيقي .

٣ – مشروع مونتسكيو : طبيعة فصل السلطات المزعوم :

إذا ما قرأنا بانتباه نص الفصل السادس بكامله نلاحظ أنه ، بعيداً عن وصف نظام فصل وتخصص الأجهزة ، يضع مونتسكيو فرضيات متعددة ، لتبيان كيف أن هذه الأجهزة مرتبطة الواحدة بالأخرى . يكفي أن نعود إلى بعض حالات « تعاون » السلطات لنقيس التبسيطية التي سنجن فيها بسهولة فكر مونتسكيو . وهكذا سوف نذكر الفرضيات التالية وهناك غيرها الكثير .

١ ــ يجب على السلطة التشريعية أن يكون لها حق النظر في الطريقة التي نفذت بها القوانين التي سنتها . وبهذه الطريقة يحق لها أن تبحث عن الذين نفذوا بشكل سيء وتعاقبهم (مبدأ مسؤولية التنفيــذ بكونه منفذاً لارادات الشرع) .

٢ ــ رغم أن سلطة القضاء لا يجب أن تضاف إلى أي جزء من السلطة التشريعية فلنلاحظ الاستثناءات التالية :

ــ لن يطلب من النبلاء المثول أمام المحاكم العادية للأمة بل أمام جزء من الهيئة التشريعية المكونة من النبلاء .

ــ لا يمكن بتاتاً الكلام عن محاكم يشكلها الشعب للحكم على أعضاء السلطة التنفيذية ، فالمشرع سوف يوجه التهم ويعرض أمام الغرفة العليــا التي ليس لها مصالح وانفعالات عامة الشعب .

٣ ــ يجب أن يكون للسلطة التنفيذية قسطها في التشريع من خلال حق المنع (حق النقض) .

وهكذا فنظرية علماء القانون عن سلطات منفصلة بشكل تام ومتخصصة هي نظرية غريبة على مونتسكيو [1] . إذا كانت هذه الملاحظة صائبة فعلينا أن نجد في مكان آخر اهتمام مونتسكيو في وصف الدستور الانكليزي . بيد أنه في نفس الفصل السادس يذكر مونتسكيو قائلاً : « ليس لي أن أتفحص ما إذا كان الانكليز يتمتعون حالياً بهذه الحرية أم لا . يكفي لي أن أقول بأنها قد أسست من قبل قوانينهم ولست أبحث عن المزيد » . مونتسكيو لا يدرس إذن النظام الانكليزي الحقيقي ولكن الدستور الانكليزي النظري ، وأيضاً فهو

(١) ان أفضل نقد « لنظرية » مونتسكيو ، كما أتت على لسان علماء القانون ، هو نقد س. ايزنمان في « روح القوانين وفصل السلطات » باريس سنة ١٩٣٤ .

لا يدرس هذا الدستور المحدد بقدر ما يدرس صورة أو فكرة المشروع السياسي الذي أمكن للكتاب الفرنسيين في القرن الثامن عشر أن يشكلوها عن مؤسسات سياسية في بلد ما زالت تحكمه الملكية المطلقة . وهكذا يكون المقطع من « روح القوانين » مكرساً لا إلى تحديد محتوى نظرية قانونية ما بل في الواقع إلى تحديد رسمي أولي لتوازن اجتماعي من خلال أواليات مؤسسية .

. يجب إذن ابراز مشروع مونتسكيو الحقيقي حتى نفهم لماذا استطاع أن يجذب الطبقة النبيلة الليبرالية والطبقة البورجوازية .

وفي الواقع يجب أن يقرأ عمل مونتسكيو في فصل « في دستور انكلترا » بشكل مختلف كلياً : يبحث عنه كاتب « روح القوانين » هــو توازن بين القوى الاجتماعية المتنافسة . وأخيراً قد يعقل أن يكون توازن « السلطات الدستورية » هو توازن « السلطات الاجتماعية » . ولكن إذا ما نظرنا إلى ذلك عن قرب أكثر : فلاحظ أن مونتسكيو يصل في النهاية إلى تأمين هيمنة إحدى تلك القوى الاجتماعية وهي طبقة النبلاء . با للالتفاف الغريب في تحليل نظري يعكس في النهاية مصالح الطبقة التي ينتمي إليها كاتب التحليل [1] .

ــ « توازن السلطات » كتوازن للقوى الاجتماعية

يعي مونتسكيو ظاهرة لم يعها معاصروه بوضوح رغم ثباتها منذ قرنين : انها ظاهرة التنحية التدريجية للنبلاء من الوظائف المهمة لصالح البورجوازية . والأمور تجري في الواقع وكأن الملكية المطلقة ، الذي كان لويس الرابع عشر مثالاً لها ، تفضل الاستناد على تلك الطبقة الاجتماعية أكثر من الاستناد إلى

(١) سوف نستعيد أساس برهنة لويس التوسير « مونتسكيو السياسة والتاريخ » ١٩٥٩ وخاصة ص ٩٣ وما يتبعها . انظر أيضاً في نفس الاتجاه : نيكولاس بولانزاس « السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية » ماسبيرو المجموعة الصغيرة ، الجزء الأول ، ص ١٣٣ وما يتبعها .

طبقة النبلاء إذ ان هذه الأخيرة كانت أقل طواعية من الأولى من حيث أصولها .

وفي الواقع فطبقة النبلاء التي طردت من بعض الوظائف اتخذت في القرن الثامن عشر اجراءات دلت فعلاً على خوفها من فقدان السلطة : فاقفال بعض المناصب في وجه عامة الشعب والمطالبة بالمناصب المهمة في الجيش للنبلاء هي كلها مؤشرات على ردة فعل النبلاء أمام صعود البورجوازية . وهكذا فقد يقرأ مشروع مونتسكيو من وجهة نظر ضيقة ، كرغبة للموازنة في الدستور السياسي بين سلطات هؤلاء وأولئك . فطبقة النبلاء ترى فيه اعترافاً بمكانة غير متوازنة مع أهميتها العددية والاقتصادية . عندما تكون طبقة النبلاء حاملة للسلطة التشريعية بشكل متساو مع البورجوازية وعندما تستطيع أن تشكل محكمة عليا فهي تستعيد مكانة كانت تبدو مهددة بفقدانها في تصارع القوى الاجتماعية . ولكن هذا التوازن « على الطريقة الانكليزية » يخفي في الحقيقة هيمنة .

– الهيمنة الحقيقية لطبقة النبلاء في نظام مونتسكيو :

ان فصل السلطات ليس تقاسم السلطة . هذا النظام الخارق يعمل في الحقيقة لصالح « شخص ما » : وهذا الشخص هو طبقة النبلاء . وفي الواقع إذاما راجعنا نقطةفنقطةالسلطات المعترف بها للنبلاء نعي أن طبقة النبلاء تستطيع أن تقرر أو على العكس أن توقف القرارات المتخذة من خارجها ، أما من خلال قدرتها على البت أو من خلال قدرتها على المنع . وبكونها وسيطاً بين الملك والشعب فهي تلعب دور الشاشة لكل منها ، بحجة أنها تحمي الشعب ضد ملك متسلط فهي تسيطر على السلطة الملكية . فهي تجاه الملك تؤكد له ألا يخشى شيئاً من هذاالشعب وخاصة من حقه للنقض أمام اقتراحات الغرفة السفلى . ان طبقة النبلاء ، الواقعة إذن في النقطة المركزية للمؤسسات ولكن في نقطة تخفيها حيلة فصل وتوازن السلطات ، تسيطر في الواقع على النظام الدستوري .

II – عمل الدوله والتكوين الاجتماعي : حقائق الدولة المعاصرة

لقد أتينا على الملاحظة أنه من خلال نظريات مختلفة حاول علماء القانون اقناعنا بفكرة أساسية وهي بأن الدولة الليبرالية التي تمثل المصلحة العامة ، لا تأبه بالضغوطات السياسية ولا بمصالح مختلف الجماعات الاجتماعية ، أو بالأحرى ، عندما تحيد تلك الضغوطات تبدو فعلاً وكأنها جهاز محايد لا يبتلعه أحد من الجماعات المتنافسة .

هذا « التفسير » هو في نفس الوقت نظري وتطبيقي : نظري لأنه يعكس الايديولوجيا القانونية الكلاسيكية ، وتطبيقي لأنه لا يكتفي بأن يكون فقط على مستوى الفكر ، ولأنه يتجسد في مؤسسات محددة (الدستور ، الانتخابات ومكان الأحزاب ... الخ) . ان هذا التفسير هو إذن الذي يشكل النواة الأساسية للدولة البورجوازية وعلى هذه النواة يجب أن تلتقي التحاليل النقدية للدولة المعاصرة .

غير أن ممارسة الدولة للرأسمالية الحديثة وبمفارقة ليست إلا ظاهرية تحيي من جديد شرح استقلالية الدولة « فوق » الطبقات والمصالح ... عند نفس الأشخاص الذين يحاولون انتقاد تلك الدولة . ان الانتاج النظري الحديث من قبل الماركسيين لا ينجو من المصاعب المهمة في سبيل النظر إلى الدولة كشكل منفصل عن المجتمع . تكمن أفضال بحث كهذا في التشديد على مظاهر للدولة كانت قد أهملت . وهكذا ما اقترحه لويس التوسير عن الأجهزة الايديولوجية والتي استعارها من غرامشي . ولكن يبقى أن نصيغ هذه التحاليل بشكل لا تبسط فيه عمل الدولة المعاصرة . غير أن الاقتراحات حول الدولة المعاصرة (دولة الرأسمالية الاحتكارية) تبدو في خط مستقيم مع التحليل الكلاسيكي لماركس وانجلز حول الدولة الرأسمالية . بعد أن نستعيد بسرعة ذلك التحليل يجب أن نظهر ما يختلف فيه عن التحاليل المعاصرة .

ا ـ الدولة كأداة سيطرة طبقية :

من التحاليل الكلاسيكية الى التحاليل المعاصرة

إن أساس فكر ماركس وانجلز هو قلب تام «للنواة الأساسية» في «نظرية» الدولة الليبرالية ، ولكن سوف نلاحظ أننا لا نستطيع حصر فكرهما الحي من الدولة في بعض الصيغ المحافظ عليها والمرددة بتدين ، دون أن نقع تحت عاقبة الوصول إلى تبسيطات لا تعرض العمل الحقيقي للدولة المعاصرة .

١ ـ السيطرة الطبقية .

ان انجلز هو الذي صاغ هذا المبدأ عندما بيّن كيف أن الانتقال من مجتمع لا دولة فيه إلى مجتمع دولة يشير إلى الانتقال من مجتمع لا طبقات فيه إلى مجتمع طبقي أي إلى سيطرة احدى الطبقات . لن نتكلم هنا إلا عن الشكل الرأسمالي للدولة أي عن خصوصية الدولة الرأسمالية حيث التناقضات أوضح [1] وإذا ما اكتفينا إذن بالدولة الرأسمالية . وخاصة بدولة المجتمع الرأسمالي الصناعي المتقدم كما هي اليوم في أوروبا الغربية ، سوف نلاحظ أن أشكال هذه السيطرة الطبقية معقدة وتتطلب تحليلاً أدق من التحليل المنسوب عادة إلى الدراسات الماركسية . وإذا كان صحيحاً بالفعل وبشكل عام ان الطبقة المسيطرة اقتصادياً هي عامة الطبقة المسيطرة سياسياً في نفس الوقت : فصحيح أيضاً أن ظاهرة الامساك بسلطة الدولة تحقق تسويات لا يمكن تجاهلها بين الطبقات المسيطرة أو الفئات الطبقية المهيمنة ومجمل الطبقات الاجتماعية الحاضرة .

إن الطبيعة الطبقية للدولة تشكل برأينا أساس التحليل الماركسي : فلأن الطبقات متنافرة تكون الدولة ضرورةً في خدمة احداها . فهي إذن «أداة»

(١) في الواقع : هناك مكان في نظرية حول الدولة بادخال أشكال السيطرة كما هي في الدول الأخرى أيضاً غير الدولة الرأسمالية (الاستعبادية ، الآسيوية والاقطاعية ... الخ).

طبقية ، ولا يمكن بعد الآن تحليلها بشكل مجرد أي فقط في أشكالها القانونية (وجود برلمان ، حكومة ، محاكم ، هرمية ، أصول ، القانون ... الخ) . ولكن بالنسبة إلى طبيعتها الطبقية أي بما يجعلها جهازاً ملكاً لفريق ذي مصالح محددة .

١ ـ ان التأكيد على طبيعة الدولة الطبقية ليس مجانياً : فهو ينبع من تحليل المجتمع ذاته اذ ان كل نظرية حول الدولة هي أولاً بشكل مبطن أو واضح ، نظرية حول المجتمع . بيد أننا رأينا كيف يسمح ماركس بتفكير المجتمع كتعبير عن طريقة معينة لانتاج الحياة الاجتماعية أي كاحدى أشكال انماط الانتاج التاريخي [1] لقد رأينا كيف يتم انتاج هذه الحياة الاجتماعية في بعض العلاقات الاجتماعية : تجد هذه العلاقات الاجتماعية أساسها في تنظيم هذا الانتاج وأوله انتاج الحياة المادية، تحتّم إذن هذه العلاقات الاجتماعية وجود الطبقات الاجتماعية . وحينئذ تحدد الطبقات الاجتماعية كجماعات ذات مكانة معينة في عملية الانتاج :

هذا هو الشرط الموضوعي لوجودها . ولكن هناك عامل ذاتي ضروري من أجل أن تتكون الطبقة : وهو بالتحديد الوعي الطبقي . وإذا ما أخذنا حالياً المجتمعات المبنية حسب نمط انتاج رأسمالي نستطيع رسم انقسام جماعات الأفراد إلى طبقتين أساسيتين على المستوى النظري : من ناحية الطبقة المالكة لوسائل الانتاج . التي تشتري قوة عمل العمال لتثمير رأسمالها وهي الطبقة البورجوازية ، طبقة الرأسماليين ؛ ومن ناحية ثانية هؤلاء الذين لا يملكون سوى قوة عملهم فقط ويقفون تحت استغلال البورجوازية ويشكلون الطبقة البروليتارية . نظرياً إذن، هذه الثنائية الأساسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

(١) راجع مقدمة هذا الكتاب ؛ م. ميابي ؛ « مقدمة نقدية للقانون » . سبق ذكره ؛ ص ٧٥ وما يتبعها .

تؤدي إلى أن الطبقة المسيطرة اقتصادياً واجتماعياً تعطي لنفسها كل الوسائل من أجل استمرارية سيطرتها وخاصة من خلال المؤسسات السياسية أي من خلال أجهزة الدولة .

٢ ــ ان السيطرة السياسية للبورجوازية تجعل إذن من الدولة « أداة » لمصالحها هذه الخلاصة تهدم حينئذ تأكيد الليبراليين ومعهم الاصلاحيين حول دور الدولة وبالتالي حول طبيعتها .

فالمحافظون والليبراليون الذين يعلنون حيادية الدولة : يكتشفون انطلاقاً من هذا الطابع الايديولوجي لتأكيدهم هذا . وبالفعل : ينهار الفصل بين دائرة المصالح الخاصة (مصالح المجتمع المدني عند هيغل) ودائرة المصلحة العامة (مصلحة الدولة) . ومع هذا الانهيار تبدو واضحة الروابط التي تربط مصالح الدولة بالمصالح الخاصة . فهناك تحقيقات وتحاليل قام بها علماء السياسة أظهرت بشكل محدد حقيقة هذه الروابط وهشاشة «حيادية» الدولة [١] . وأيضاً مفهوم المصلحة العامة يكشف طبيعته الايديولوجية عندما يخفي وجود المصالح الخاصة الحقيقية . لدرجة أن الدولة العصرية ؛ واستعادة لتعبير ماركس الذي طالما ورد ، لم تعد الا « لجنة مناط بها ادارة أعمال مشتركة للطبقة البورجوازية بكاملها » . وهذه الادارة تسير طبعاً تحت غطاء ايديولوجية الخير المشترك والمراقبة الاجتماعية أو المصلحة العامة مترافقة اليوم مع بدائل ناتجة عن التطور الرأسمالي (تصميم ، مشاورات : تعاون ومشاركة ... الخ) . ان تناوب الحكم بين أحزاب متعارضة (الاحزاب الانكليزية أو الأحزاب

(١) اقرأ مثلا ر. ميليان « الدولة في المجتمع الرأسمالي » ، تحليل نظام الحكم الغربي ، ماسبيرو ــ ١٩٧٣ الفصل الأول « النخبة الاقتصادية والطبقات المسيطرة » ، ص ٣٣ . ولاكثر حداثة راجع ب. بيربوم ، « قمم الدولة ، محاولة حول نخبة الحكم في فرنسا » سلسلة « سياسة » ١٩٧٧ ، ص ١١٥ وما يتبع .

الأميركية) يزيدنا ثقة بفكرة أن نفس الجهاز يمكنه أن يخدم سياسات مختلفة وأنه لا يرضخ إذن بشكل اقتصادي لأية قوة اجتماعية . ولكن المحافظين والليبراليين ليسوا وحدهم مجال اتهام .

فالديموقراطيون البورجوازيون الصغار الاشتراكيون حسب تعبير لينين في كتاب « الدولة والثورة » يقومون أيضاً بتحاليل خاطئة ، وبالفعل ، حسب هؤلاء الاشتراكيين الديموقراطيين ، يمكن للدولة من خلال لعبة الاصلاحات المتتالية ، أن تمنح تدريجياً العمال المستغلين الحقوق المتوجبة لهم والانتقال هكذا بطريقة سلمية إلى شكل اشتراكي . لا يتوفق هذا الموقف مع التأكيد القائل بأن الطبقات في المجتمع الرأسمالي مصالح متنافرة . ان الإعلان بأن الدولة ، مع كونها دولة طبقية ، تستطيع أن تفرض عدالة اجتماعية لصالح العمال وان تفتح تدريجياً لهم السبيل لادارة الدولة ، هو بالتحديد أن ننسى أن الدولة لا تستطيع أبداً الوقوف « فوق » نزاعات الطبقات .

هذا لا يعني بالطبع القول بعدم وجود أي « تفاوت » بين مصالح الطبقة المسيطرة وقرارات الدولة ، إذ ان هذه الأخيرة ليست مجرد أداة طيعة وعملية : فهي تبذل مقاومات تبقي عليها التناقضات الداخلية بين فئات الطبقة المسيطرة . عندما نعلن بأن الدولة ليست آلة تحكمها بعض الاحتكارات : انها أكثر تعقيداً في تمثيل المصالح التي تحققها وفي عملها الملموس . يجب إذن أن يترافق تحليل البنية الطبقية للدولة بتحليل الأشكال التي تتخذها هذه السيطرة .

ان ترجمة تناقضات التشكيلة الاجتماعية لا تفسر عندما نقول أن الدولة هي « أداة » للطبقة المسيطرة . فهي « تمثل » بالفعل أكثر من الطبقة المسيطرة ، أي « تمثل » كافة الطبقات المتصارعة في زمن محدد . ولا يجب أن نخطىء ؛ فالدولة ليست بذلك محايدة وحكم بين قوى متصارعة ، في الواقع ؛ يجب أن

نظر إلى سلطة الدولة بكونها وحدة ، وحدة متناقضة [1] .

هذه الوحدة ممكنة اذ ان المؤسسات في الدولة الرأسمالية تملك تماسكاً داخلياً خاصاً بها ومستقلاً تجاه البنيات الاقتصادية ولكن أيضاً تجاه الطبقات أو فئات الطبقات المسيطرة . هذه الملاحظة مهمة إذ أنها تتحاشى جعل الدولة مجرد شيء وأداة بين أيدي الطبقة المسيطرة . وإذا لم ننظر إلى الدولة تحت صورة الوحدة أي تحت صورة « انعكاس » الوحدة التي تعطيها إياها البنى الاقتصادية ، نصبح مضطرين إلى الالتقاء بالتحاليل النفعة التي تعتبر أن السلطة متشعبة إلى مراكز مختلفة وإلى « سلطات » منفصلة (السلطة السياسية بالمعنى الضيق ، سلطة الصحافة وسلطة جماعات الضغط ... الخ) . بيد أن العكس هو الذي يحصل في قيادة طبقة أو جزء من طبقة مهيمنة : فسلطة الدولة توحد الممارسات السياسية في خدمة مصالح هذه الطبقة أو جزء من الطبقة المسيطرة . ولكن في هذا التوحيد تتدخل الدولة التي تتمتع بالاستقلالية التي تكلمنا عنها ، وتحقق حلولاً وسطاً بين البورجوازية ومصالح الطبقات المحكومة . وهي حلول وسط لا يجب الخلط بينها وبين « الاستيلاء » على السلطة من قبل الطبقات المحكومة . وبتعابير أخرى تحقق الدولة الرأسمالية اصلاحات عندما تنزل عند بعض مطالب الطبقات المحرومة : هذا هو « الحق المضاد » الذي انتزع من خلال الصراعات من الطبقة المسيطرة [2] . ولكن هذا الحق المضاد هو دوماً غير ثابت ويبقى من ناحية ثانية محكوم بهيمنة الطبقة المسيطرة في مكانته ضمن النظام القانوني والسياسي العام . نستطيع أن نبين بسهولة كيف أن تأميمات فترة التحرير لم تستطع أن تزعزع اقتصاداً بقي رأسمالياً ودولة بقيت بورجوازية .

---

(١) نيقولاس بولانتزاس : « السلطة السياسية » ... سبق ذكره . الجزء الثاني ، ص ٨٠ وما يتبع .

(٢) م.و.ر. ويل « حصة القانون » ، سبق ذكره .

بيد أن لامتلاك العام لبعض وسائل الانتاج لا يمكن أن يعتبر تافهاً بقدر ما أن هذا الامتلاك العام يحقق سيطرة العمال على الانتاج . نستطيع القول ، إلا إذا أردنا الاستغراق في الأوهام ، ان الأشكال القانونية لتأميمات سنة ١٩٤٦ لم تخلق أبداً « سلطة عمالية » . بيد أن هذه التأميمات كانت تمثل شكلاً جديداً يسمح بحل مصاعب الرأسمالية الفرنسية في فترة ما بعد الحرب . ذلك كان الجزء الذي كان على البورجوازية أن تتخلى عنه للعمال حتى تتحاشى مصاعب أكبر أيضاً .

وربما يجب أن نعيد وضع النقاشات الحالية حول التأميمات والبرنامج المشترك للحكم [1] في هذا المضمار .

٢ – السيطرة في الدولة الرأسمالية المعاصرة :

قياساً إلى التحليلات التي عرضت سابقاً والتي تحتفظ بطابع تعميمي كبير ، حاول بعض الماركسيين القيام بجهد للاحاطة بشكل أكثر دقة بعمل المجتمع المعاصر .

ويتخذ هذا الجهد شكل نظرية الرأسمالية المحتكرة للدولة خلال هذه المرحلة . يجدر عرض هذه النظرية ولو بسرعة لتبيان صعوبات هذه المقولات .

الرأسمالية المحتكرة للدولة :

هذه المرحلة المميزة للرأسمالية تتكون أساساً من تجميع للرأسمال لدرجة أنه يؤدي إلى الحاق جهاز الدولة بالاحتكارات الرأسمالية . وهذا التحديد لم يتغير البتة منذ ستالين وهو يمثل اليوم الشرح الذي طوره علماء الاقتصاد

---

(١) انظر ملف جريدة لوموند سلسلة « ملفات ووثائق » ، تشرين الثاني سنة ١٩٧٧ المكرس للتأميمات .

ومناضلي الحزب الشيوعي في فرنسا [1] ان الرأسمالية المحتكرة للدولة هي نظام « تشكل فيه الاحتكارات الدولية آلية واحدة لأن تدخل الدولة قد دفع فيها إلى آخر حدود » فالتناقضات التي نشأت من الرأسمالية هي بالفعل محتمة : ان قانون النزوع نحو انخفاض نسبة معدل الربح يجبر المؤسسات أن تتخذ شكل احتكارات قادرة وحدها على أن تستفيد من ربح أكبر . بيد أنه لا يمكن تحقيق تراكم رأس المال بشكل متماسك إلا بمساعدة الدولة التي يجب أن تتدخل ، بادىء الأمر في المناسبات ثم بشكل دائم ، في تراكم وإعادة انتاج رأس المال . هذه المهمة الحاسمـــة تشكـــل المهمة الوحيدة للدولـــة في المجالات السياسية والايديولوجية والاقتصادية . والنتيجة هي أن الصلات الوثيقة التي تميز علاقات الدولة والطبقة المسيطرة في الأوقات العادية تصبح هنا علاقات تبعية ضيقة « فالدولة تشكل مع الاحتكارات ، بشكل عضوي ، آلية واحدة تقبض مباشرة على زمام الأمور في المجتمع » . يؤدي هذا الجهد إلى « تشكيل ثلاثين مجموعة تخضع أكثر فأكثر الدولة والبلاد » (نقدم هنا المثال الفرنسي) .

ان لهذا التحليل عن أزمة الرأسمالية المعاصرة نتائج اجتماعية وسياسية. فهو على المستوى الاجتماعي يحدد تكوين فريقين اجتماعيين : من ناحية « عدد صغير من أصحاب الامتيازات والمستفيدين من النظام ، من بورجوازية الأعمال حتى طبقة اللصوص » الذين تحكمهم بورجوازية احتكارية كبيرة اذ « ان السلطة الراهنة هي سلطة الاحتكارات وحدها » ، ومن ناحية ثانية ، « إن أكثر من ثمانين بالمائة من الشعب العامل هم من الاجراء » من ذو التنوع الحقيقي والوعي المختلف الدرجات ولكنهم يشتركون في كونهم « الضحايا المباشرة أو غير المباشرة للاستغلال الرأسمالي والنهب الاحتكاري

(١) على المستوى الاقتصادي اقرأ : العمل الجماعي « البحث الماركسي حول الاقتصاد السياسي » *Ed. sociale* ١٩٧١ – على مستوى الدولة ، أنظر : فابر ، هينكر ، سيف : « الشيوعيون والدولة » ، ١٩٧٧ أخذت الاستشهادات من هذا الكتاب الأخير .

وتسلطية الحكم » . وهكذا يتم سياسياً تحديد « الأساس الاجتماعي الموضوعي لوحدة شعب فرنسا » . ان التناقض الأساسي الموجود بين البورجوازية الاحتكارية الكبرى ومجمل الفئات الشعبية يدفع نحو تجمع أغلبي يستطيع أن يضع حداً لهذا التناقض. ولهذا السبب وكما أعلنته الوثيقة السياسية للمؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي الفرنسي ، « تتماثل في فرنسا اليوم سبل الثورة مع سبل الديموقراطية » . وبتعابير أخرى ، لن يكون على فرنسا ، كما كان على روسيا السوفياتية ، أن تهدم مؤسسات سياسية وقانونية قديمة وتبني نظاماً جديداً للسلطة والقانون . فما الذي يجب ازالته هو سلطة الرأسمال الكبير . وهذه المهمة الأساسية « تبدأ بتغيير للأغلبية وإقامة حكم ديموقراطي يناط به تطبيق البرنامج المشترك » ان دفع الديموقراطية إلى آخرها من أجل جعل هذه الانتصارات نهائية « هو القيام بالثورة في شروط فرنسا اليوم » .

هذا التحليل يفسر كيف استطاعت أن تتطور أبحاث عن الأشكال التي اختلقتها الدولة المعاصرة من أجل السيطرة على مجمل الحياة الاقتصاديـــة والاجتماعية . ان صورة رأس سياسي يمارس وصايته على مجموعة ضخمة من الأجهزة المتغايرة (الادارات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى ، الجيش ، الشرطة ، مراكز الحياة الايديولوجية ، المجال المؤممـــم ، المجموعات الاقليمية ... الخ) تبين بشكل كاف تركيبة دولة متعددة التكافؤ والابعاد في خدمة مصالح شاملة للبورجوازية الكبيرة، يجب أن نضع في هذا الاطار مقولة لويس التوسير حول أجهزة الدولة .

ان أجهزة الدولة ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تعمل على الايديولوجيا ، تبدو بمثابة الوسائل « الملتفة » ولكن الفعالة لسيطرة الاحتكارات من خلال صورة الدولة . وهكذا يحاول لويس التوسير أن يكمل تحليلاً عن الدولة كان غالباً مقصراً ، ولم يهتم إلا بالجهاز المرئي الاكثر والأشد تقليدية وهو الجهاز القمعي للدولة (الجيش الشرطة والقضاء) إن أجهزة الدولة هي غرض وهدف

صراع الطبقات . ان كان في العناصر القمعية لهذه الأجهزة (دولة العنف والقهر) أو في عناصرها الايديولوجية (الدولة التي « تربي » وتعيد انتاج المجتمع) . وبالفعل هذه هي الوجهة الأكثر حداثة في البحث التوسيري ، فأجهزة الدولة الايديولوجية تؤمن في غالبيتها : من خلال مجال ممارسة السلطة الذي تفسحه أمام الطبقة المسيطرة ، إعادة انتاج علاقات الانتاج . هذه الأجهزة الايديولوجية للدولة تشتمل على مؤسسات شديدة التغاير وبعضها لا يملك حتى الوضعية القانونية لمؤسسات الدولة : فنجد فيها جهاز الدولة المدرسي والاعلامي وحتى الثقافي ، ومؤسسات منفصلة رسمياً عن الدولة كالنقابات والكنيسة والعائلة . وما يجمع هذه الأجهزة كلها في فئة الأجهزة الايديولوجية للدولة هو أنها تعمل كلها حسب الايديولوجيا المسيطرة وتؤمن هكذا إعادة انتاج العلاقات الاجتماعية المسيطرة .

ان كل الاحتجاجات التي قد تثار سوف تقنن وتراقب من قبل هذه الأجهزة الايديولوجية التي تلعب إذن دوراً مسيطراً في المجتمع . وبعد أن تعرض لويس التوسير للسيطرة التي يمارسها الجهاز الديني تحت شكل إعادة الانتاج الاقطاعي ، لاحظ بأن سيطرة البورجوازية نابعة على العكس في المجتمع الرأسمالي من الجهاز المدرسي أساساً . ان تعميم المدرسة وتعميم ايديولوجية البورجوازية الصغيرة العلموية والمساواتية قد استطاعت أن تؤمن تدعيم الطبقة البورجوازية وإعادة انتاج المجتمع الرأسمالي . وفي الواقع ، هناك العديد من أبحاث علم الاجتماع التي بينت ، منذ عشر سنوات ، كيف أن المدرسة الجمهورية قد قسمت جماعات الأطفال من خلال تصفية أزاحت « المعاقين الثقافيين » لصالح « ورثة » النظام[1] . والأبحاث قد وصلت إلى درجة

(١) المراجع كثيرة . والقراءات الأكثر اثارة قد تم في : بوديلو وايستابلي « المدرسة البدائية المقسمة » ماسبيرو ١٩٧٥ وفي بورديو وباسيرون « الورثة » مينوي ١٩٦٤ وبوديلو وايستابلي : « المدرسة الرأسمالية في فرنسا » ، ماسبيرو ١٩٧٣ .

أدت فيها إلى جواب من قبل الماركسيين الارثوذكسيين الذين أكدوا أن المحدد الأخير هو الاقتصاد وأوردوا بعض مقاطع لماركس يذكر فيها بوضوح أن إعادة الانتاج تتحقق أولاً وأساساً في « البنى السفلى »[1] .

يبدو البحث إذن حول الأجهزة الايديولوجية للدولة متباعداً نسبة إلى نظرية الرأسمال الاحتكاري للدولة بما أن هذه الأخيرة تعلن اندماج الدولة بالاحتكارات بينما الأولى تشدد على استقلالية السياسة وخاصة استقلالية الأجهزة السياسية لتفسير بقاء وإعادة انتاج النظام الرأسمالي . بيد أن هاتين النظريتين تنتميان إلى نفس الشرح : فما ينقصهما بشكل أو بآخر هو الديالكتيك . ولهذا السبب تصبحان مجالاً خصباً للنقد الذي هو بالنسبة لنا ذو أهمية كبرى اذ ان كل نظرية عن الدولة موجودة فيه بشكل مبطن أو واضح .

ب - راهنية سيطرة الدولة

ان نقد التحاليل المعاصرة حول دولة الرأسمالية المعاصرة تجد أساسها بالضرورة في نقد المفهوم ذاته للرأسمالية الاحتكارية للدولة وقد قام بهذا النقد علماء الاقتصاد وعرضوه بشكل مطول[2] ، ولكنه من الخطأ أن نظن بأن هذا النقد لا يعني علماء القانون : بل على العكس ، فالمطروح بالتحديد امكانية النظر إلى الدولة بكونها تدخل مباشرة في عملية رأس المال . غير ان « ما لا تقبض عليه نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو طبيعة العلاقة التي تقوم بين رأس المال والدولة أي كون تمفصلهما يتطور على مستوى المجتمع بأسره

(١) رد ل. سيف « عن اعادة انتاج علاقات الانتاج » نيسان ١٩٧١ .
(٢) راجع العمل الجماعي : « حول الدولة » سبق ذكره .

الذي تمتصه بكامله متطلبات إعادة انتاج رأس المال »[1] . وحتى ولو بدا ذلك مناقضاً فهذا الفهم المغلوط هو الذي يؤدي إلى القاء إعادة الانتاج فعلياً في دائرة الايديولوجيا .

١ ـ العلاقات بين الدولة والطبقة المسيطرة :

حتى ولو خفف بعض الكتاب من وطأة هذه العلاقات باستعمال كلمة « التقاء » فانها ما زالت بالنسبة للكثيرين صورة عن « اندماج » الدولة بالقوى الاحتكارية . حينئذ تصبح علاقات الدولة بالمجتمع المدني جد بسيطة . فالدولة هي في خدمة الاحتكارات ، بنية فوقية ملحقة بمصالح أقليـة من كبار الرأسماليين : حتى إذا لم يكن هناك اندماج (وفي هذه الحالة تختفي حتى فكرة العلاقات بل فقط التقاء ، فعلاقات الدولة بالمجتمع المدني هي من قبيل السببية البسيطة ، الآلية حتى نستطيع بالطبع أن لا نتفق مع كون الأمور بهذه البساطة . فللدولة قاعدة اجتماعية أخرى غير قبضة من المحتكرين لأن الدولة لا يمكن أن تعتبر بشكل صحيح مجرد أداة .

وفي الظاهر ، ان بورجوازية الاحتكارات الكبيرة هي التي تقف على رأس الدولة . ومن السهل أن نبين كيف أن كبريات أجهزة الدولة تنبثق اليوم أيضاً من هذه الفئة البورجوازية أو تحكم من قبلها : ولكن حتى ولو بينا بشكل تجريبي التواطؤ للاضرار بين « أئمة الدولة » والبورجوازية العليا ، لن نفسر مع ذلك الرأسمالية الاحتكارية كما ذكرنا بها . ان طبيعة الدولة الطبقية ليست محددة كلياً من خلال الجذور الطبقية للموظفين الذين يجسدونها . وفي مطلق الأحوال قامت نقاشات ضمن التحاليل التي انتجها الحزب الشيوعي الفرنسي حول طبيعة النظام الرأسمالي الاحتكاري للدولة : بين من يماثلون ما

(١) أ . نغري « بعض الاتجاهات في النظرية الماركسية حول الدولة » ، سبق ذكره ، ص ٣٧٧ .

بين الدولة والاحتكارات والذين يعتبرون أن هذا الدمج لا يفي بالواقع [1] ويحق لنا أن نعتبر في الواقع أن تقديم الديغولية ، أي الدولة الراهنة ، ودستور ١٩٥٨ كانعكاس للرأسمالية الاحتكارية للدولة هو تبسيط للواقع . وإذا كانت الدولة تستطيع أن تمتلك بعض الفعالية وبعض الصلابة فذلك بالتأكيد لأن قاعدتها الاجتماعية لا تقتصر فقط على المحتكرين الكبار . ولا تخـدم البورجوازية الصغيرة ايديولوجياً فقط ، كمحطة لسيطرة البورجوازية الكبيرة ولكن الدولة تظهر مؤسسياً كتنظيم معقد حيث يمكن ، مهما كانت الجذور الطبقية للذين يمثلونها : إعادة انتاج النظام الاجتماعي بما هو خلق جهازاً متعدد الأماكن وهي أماكن تقع في مواقع ومستويات مختلفة وتنسق العلاقات الاجتماعية . لقد تكلمنا كثيراً حول كيفية أن الأمل في الرقي الاجتماعي وأخلاقية الجهد الفردي وحتى حس المصلحة العامة التي نميت في المدرسة قد ساهمت في تدعيم الدولة البورجوازية في فرنسا. يجب خاصة التشديد على أن تدعيم الدولة ليس فقط « ايديولوجياً » بمعنى خطاب ما : فهو يتحقق في مختلف المؤسسات الاقتصادية والثقافية والسياسية التي بها تتعلق إعادة انتاج نظام السلطة وحكم هي سلطة وحكم البورجوازية. فكلما تدعم الانقسام بين العمل اليدوي والعمل الذهني وبين حاملي القرار والجهاز المنفذ له وكلما كبرت الفجوة بين ما هو سياسي وما هو خارج السياسة ، أعيد تثبيت الدولة البورجوازية من جديد . غير أننا نعلم أن مبادىء « التنظيم الاجتماعي » تخترق كل المجتمع الرأسمالي : فالمعمل كالمدرسة والعائلة والجامعة وأيضاً تنظيمات الطبقة العمالية (النقابات والأحزاب) تعطي أمثلة وفيرة على ذلك . فالتناقض بين البورجوازية والبروليتاريا لا يقتصر على تناقض بين قبضة من البرجوازيين

(١) ان اعادة هذا النقاش قد لخصت في ب. بيرنبوم : « قمم الدولة » ، سبق ذكره ، ص ٢٤ .

الكبار وجماهير واسعة من المأجورين الخاضعين لها . ففي كل الأمكنة التي أشرنا إليها تعمل « دولة البورجوازية » .

هذه الملاحظة تلغي التصور الأدواتي للدولة : فهي لم تعد ربما دولة الاحتكارات — عندما يزاح الاحتكاريون عن قمم الدولة — دون أن تتوقف عن كونها أداة علاقة استغلال . فالدولة وقاعدتها الاجتماعية تتجاوز إلى حد كبير العلاقة المبسطة التي تقيمها نظرية الرأسمالية الاحتكارية بين الدولة والمجتمع . وهكذا يتم تخطي الممارسة السياسية التي تدعي بقدرتها على « قلب دولة الاحتكارات » عند تجميعها لثمانين بالمائة من الشعب . وبنفس الطريقة التي لا تمارس بها الدولة سيطرتها انطلاقاً فقط من مركز يبث ارادات ومصالح الطبقة المسيطرة ، فالقاعدة الاجتماعية للدولة تمتد إلى فئات ، رغم كونها موضوعياً خاضعة لمصالح البورجوازية ، ليست فقط ضحايا تلك الدولة بل تمثل حينئذ قاعدة سريعة العطب في تحالفات الطبقات مع البروليتاريا .

وإذا كان صحيحاً أن العلاقة بين الدولة والطبقة المسيطرة تعمل على هذا النمط ، فذلك يفترض أن مختلف أجهزة الدولة ، بما فيها الأجهزة الايديولوجية هي مقر صراع طبقات تتجابه فيه بشكل ملموس ايديولوجيا وممارسات البورجوازية بايديولوجيا وممارسات الطبقة العمالية . فالطبقة المسيطرة لا تملك مباشرة وكلياً تلك الأجهزة بشكل أنه عندما تُغير الطبقة المسيطرة توظف مضموناً طبقياً جديداً في الدولة . فسيطرة البورجوازية هي دوماً مهددة ويجب دوماً إعادة تثبيتها : وأجهزة الدولة ليست فقط « سلطات » منفصلة عن المجتمع المدني . تنتج وتعيد انتاج الرأسمالية : فلا يمكن النظر إلى تلك الأجهزة إلا انطلاقاً من التناقض الأساسي الذي يواجه ضمن المجتمع والدولة

بين الطبقات الاجتماعية .

نجد هذه الطريقة لطرح مشكلة العلاقات بين الدولة والطبقة المسيطرة أساسها في نقد للعلاقات التي تقوم بين الدولة و « المجتمع المدني » والتي لا يمكن تقديمهما وكأنهما خارجان الواحد عن الآخر .

٢ — العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني :

ان الصورة القانونية للدولة ما فوق المجتمع المدني والتي تسير بتحكيمها المصالح التي تنشأ فيه ، ما تزال حاضرة ومتخذة أشكال أكثر دقة بالطبع . بيد أن الأمر المطروح في نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة هو التحليل بكامله للعلاقات التي تنشأ بين الدولة والمجتمع الرأسمالي .

يعترف الدستوريون الكلاسيكيون كلهم كما رأينا بفكرة المصلحة العامة التي تخدمها الدولة الواقعة فوق الطبقات الاجتماعية . والأكثر منطقية ، مثل كينز في الاقتصاد ، يفترضون أن الدولة يجب أن تتدخل بشكل سلطوي إذا ما احتاج الأمر . لتذليل الفروقات بين الطبقات وإعادة توزيع الدخل . وبتعابير أخرى . ان دائرة التبادل هي رهن عناية الدولة مما يسمح بعدم التطرق إلى دائرة الانتاج .

يعمل هذا المنطق . للمفارقة . في بعض مظاهر نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة ولكن بشكل في غاية الدقة . فلنأخذ مثل الديغولية حيث تشتد استقلالية جهاز الدولة بالنسبة للمجتمع المدني كبونابرتية جديدة بدءة . فالحديث الديغولي نفسه يطمح إلى التكلم عن دولة مستقلة عن الأحزاب ، ومن خلالها ، من القوى الاجتماعية المتصارعة : فالدولة هي « مؤسسة قرار وعمل وطموح لا تعبر ولا تخدم إلا المصلحة الوطنية . وحتى تبتكر وتقر يجب أن تتمتع بسلطات يقف على رأسها حكم مؤهل » . هذا ما كتبه الجنرال ديغول

في مذكراته [1] . تبدو الدولة إذن في المرحلة الحديثة كلجأ أخير آت نوعاً ما من الخارج ، « من فوق » للحكم في النزاعات .

ان صورة كهذه لا تزال موجودة في نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة. وفي الواقع تعلمنا هذه النظرية أن القانون الاقتصادي المسيطر هو قانون النزوع نحو قانون النزوع في الانخفاض في نسبة الربح. فالرأسمال يجد صعوبة أكثر فأكثر في التوظيف ضمن شروط مربحة من جراء توسعه ذاته فنصل إلى هذا الموقف الغريب الذي يجب فيه تجميد رأس المال أكثر فأكثر من أجل الحصول على ربح ينقص شيئاً فشيئاً . هذا القانون الاقتصادي يتطلب إذن إعادة تنظيم بنى رأس المال . والدولة سوف تقوم بإعادة التنظيم هذه إذ أنها الوحيدة القادرة على أن تفرض على الطبقة المسيطرة التمسك بسياسة تحفظ مصالحها على المدى الطويل بالفصل بين مصالح مختلف الفرقاء على المدى القصير . والتقنيات متعددة : فقد تأخذ شكل مساعدات ــ ولكن هذه الأخيرة تبدو غير كافية إذ أنها ذات طبيعة دافعة فقط ــ وقد تأخذ شكل تدخلات في المناسبات . ولكن يجب على الدولة في زمن معين أن تلتزم كلياً كفاعل اقتصادي ليس فقط ككفيل لشروط الانتاج : وبهذه الطريقة تم التأميمات .

ان نظرية الرأسمالية الاحتكارية للدولة تقدم هذه التأميمات كانخفاض لقيمة جزء من الرأسمال الاجتماعي الوطني . وفي الواقع ، عندما تقبل الدولة بأن تأخذ على عاتقها مباشرة وكلياً بعض قطاعات كاملة من الانتاج (الغاز والكهرباء والمناجم في بعض الأحيان (ومن التبادل (النقل والمصارف ومؤسسات التسليف) ، فهي تقوم بتسيير رأس المال هذا كرأسمال « انخفضت قيمته »

(١) ١٩٥٩ ، ص ٢٧٧ .

أي أنه لم يعد ينتج أية قيمة إذ أنه سوف يكون لهذه « الخدمات العامة » الجديدة إدارة دقيقة التوازن أو عاجزة دوماً (الربح السلبي) . ولكن عدم انتاج الربح هذا سوف يكون له نتائجه على المؤسسات الخاصة التي باستعمالها لخدمات المؤسسات المؤممة ، سوف تستفيد من انتقال الربح هذا لصالحها . وبتعابير أخرى تكون التأميمات قد أراحت رأسمال الاحتكارات الكبيرة .

ولكن في النهاية ماذا نرى في شرح كهذا ؟

دولة تعترض بفضل اجراءاتها القوانين الاقتصادية لرأس المال بهدف إعادة انتاجه بشكل أفضل . يبدو منطق الدولة هنا وكأنه في تناقض مع منطق النظام الاقتصادي . تبدو الدولة إذن بالفعل خارجة وحتى متفوقة على الآليات الاقتصادية . نفهم في هذه الأحوال كيف أن الحزب الشيوعي الفرنسي يستطيع أن يشدد على الدولة وعلى ضرورة الفوز بها لجعلها تتخذ اجراءات أخرى لصالح الطبقة العمالية هذه المرة . ويبين مؤخراً النقاش بين الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي جيداً هذا الموقف : فالأمور تجري وكأن التأميمات بتوسعها تشكل الاجراء الأساسي لتغيير اشتراكي . بيد أنه إذا كان صحيحاً أن السيطرة على الانتاج من قبل المجموعة ضرورية فصحيح أيضاً أن أشكال هذه السيطرة هي بنفس أهمية اتساعها . عندما نشدد على عدد التأميمات لا نعود نرى نوعية أو طبيعة هذه القرارات .

حينئذ نرى بوضوح أن المشكلة الأساسية المطروحة هنا هي مشكلة طبيعية وانماط العلاقات التي تنشأ بين الدولة والمجتمع : فهذه الأخيرة لا يمكن أن تقوم بكونها روابط تجمع بين أمور غريبة الواحد عن الآخر وما يبدو أنه أهمل في هذا الشرح هو أن الدولة ليست إلا شكل المجتمع الرأسمالي ولا تملك منطقاً مختلفاً عن منطق النظام الذي تعمل في اطاره. فماركس قد بين بوضوح

منذ القرن التاسع عشر العملية المستمرة لفقدان قيمة رأس المال في عناصره الأشد ضعفاً وذلك لتأمين التطور الشامل للرأسمالية : كأن الرأسمال العقاري عامة موظف لصالح الرأسمال الصناعي وأزمات الرأسمالية كانت تعبر عن نفسها وما تزال بموجة ضخمة من تدني القيمة تحت شكل افلاسات أو تصفيات لمؤسسات . إذن ليست التأميمات إلا الشكل الحالي لهذه الحركة . يجب أن نذهب بعيداً أكثر ونعتبر أن سير اقتصاد الرأسمالية الاحتكارية للدولة لا يجب أن يفسر إلا بشكل نزوعي . وبنفس الطريقة التي بها يكون تدني معدل نسبة الربح نزوعياً فقط : فتدخل الدولة لا يمكن أن يفهم إلا بمثابة نزوع نحو تنظيم لتحركات رأس المال التي طالما تمت في النظام البورجوازي . ان صورة الدولة التي تتدخل – بالنسبة لصورة دولة لم تتدخل سابقاً في القرن التاسع عشر – هي بالفعل صورة الايديولوجيا البورجوازية . يجب التأكيد على العكس بأن الدولة كانت دوماً حاضرة في العمل الاقتصادي ان أنماط هذا الحضور ليست فقط قيد التغيير . هذا يعني أننا لا نستطيع أن ندرس الاقتصاد والسياسة بكونهما منفصلان في بنية اجتماعية لئلا نعيد انتاج مفهوم عن الدولة في غاية الترسيمية (أي بالتأكيد مفهوماً عن الممارسات السياسية النضالية ضد هذه الدولة غير متفق عليه) .

هذا لا يعني العودة إلى مفهوم الاندماج بين الرأسمال الكبير والدولة على العكس ، فذلك يجبرنا على النظر إلى الدولة والاحتكارات كمظهرين اثنين لرأس المال ، وهذا الأخير يفهم دوماً بكونه علاقة اجتماعية وهذه العلاقة تعبر عن نفسها في تعابير اقتصادية وسياسية ، ذات استقلالية في الأشكال والعمل ولكن لا في الطبيعة . هذا هو السبب الذي من أجله كنا نتكلم عن الديالكتيك سابقاً : ان العلاقات بين الدولة ورأس المال هي العلاقات التي تنشأ في المجتمع بكامله لتأمين إعادة انتاج النظام الرأسمالي .

ان لهذه الاعتبارات أهمية كبرى إذ انها تتحكم بكل تفسير للدولة أي للقانون الدستوري ولكن أيضاً للقانون الاداري . هذا الفرع الأخير في القانون (الذي يدرس في السنة الثانية والثالثة من اجازة الحقوق) يتأثر خاصة بمفهوم تدخل الدولة . فالزمن الحديث هو زمن التخطيط والخدمات العامة الصناعية والتجارية والقضاء الاقتصادي : ان كل هذا الجهاز المؤسساتي والايديولوجي يجب أن يفكك ويعاد تركيبه من جديد في ضوء ما قد أتينا على ذكره .

من المؤكد أن هكذا طرح يجعل دراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع أكثر تعقيداً فيصبح تحليل الدولة أكثر دقة ولكن على الأرجح يكون أكثر تحديداً وغنى .

الفصل الثالث: مستقبل الدولة
الوظيفية او الاندثار

وإذا لم نكتف بالحاضراي بما نرأه واعتبرنا أن تحليلاً ديناميكياً للامور أمر أساسي ؛ فمن المهم أن ننظر إلى مستقبل الدولة . ليس هذا الاقتراح طوباوياً البتة ولسنا ندعو القارىء إلى علم المستقبل (السياسي) وإذا كان صحيحاً أن الدولة مؤسسة تاريخية لا مؤسسة أبدية ، يجب أن يكون ممكناً استقراء تحديدات الغد في أحداث اليوم .

والحقيقة أن علماء القانون لا ينظرون إلى الأمور بهذه الطريقة إلا نادراً . وكونهم مرتبطين بموقف وضعي متزمت فهم يرفضون عامة أن يسقطوا تحاليلهم على المستقبل أو على الأقل أن يطوروا نتائجها على المدى الطويل . ليس من دواعي الدهشة أن لا يطرح كتّاب الموجزات بتاتاً مسألة مستقبل الدولة . وإذا ما حدث وتوغل أحد الدستوريون في سبيل كهذا من أجل استعادة صورة محافظة للغاية عن الدولة ، الصورة الأبدية للدولة فوق الطبقات والنزاعات . وتصبح الدولة أكثر فأكثر وظيفية لتحقق أخيراً الحلم الهيغيلي القديم لتجسد العقل والحرية .

أمام هذه الأساطير نستطيع القول بأن الأبحاث الماركسية لم تكن تحمل دائماً نفعاً كبيراً : فقد كانت بقياس ممارسة سياسية بدت عاجزة عن أن نضع

موضع التنفيذ التطلعات الكبرى لماركس أو لينين حول اندثار الدولة . ولا يوجد حالياً أي مثال شامل لهذه « المرحلة العليا من الشيوعية » : ولا يمكننا ملاحظة وتفسير الا محاولات محدودة لهـذا الاندثار ، اختفت بسرعة كبرى بالنسبة لنظرية الدولة وبالنسبة طبعاً للنضالات التي تغذيها .

وأخيراً في مواجهة اشكالية وظيفة الدولة يجب وضع اشكالية التحطيم والاندثار ليس فقط في الناحية العملية وانما أيضاً النظرية لئلا تتوقف الدولة عن كونها مفهوماً تاريخياً لتلتقي بسماء المفاهيم المثالية .

(I) المستقبل الوظيفي : الدولة الادارية

كانت النظريات القضائية البحتة تحتوي في داخلها الجواب لأنه لا يمكن لأي سؤال أن يطرح حول مسألة كهذه . لم يكن الوضعيون ، الذين حددوا الدولة كونها المؤسسة ذات الاستمرارية لتأمين أولوية المصلحة العامة ، بحاجة لأن يتساءلوا عن نوعية المستقبل المفتوح أمام الدولة : فهذا المستقبل كان استمراراً للحاضر . ولكن دخول العلوم السياسية وضرورة ترجمة النزعات الحالية حولهـا أجبرت علماء القانون على التمتع بخيال أوسع . هكذا ظهرت صورة الدولة التي تهتم بأكملها بادارة مصالح المجموعة ، وبادارتها بشكل أفضل مقصية النقاشات السياسية إلى دور الفلاسفة . هذا التجديد في تقديم النقاشات حول مستقبل الدولة انطلاقاً من مسألة تقنية « ووظيفية » يلتقي كلياً مع جهود القوى المحافظة التي تنزع إلى إعطاء صورة « غير انفعالية » عن الدولة وعن الصراعات التي تدور حولها .

أ ـ الصورة التقليدية لعلماء القانون حول مستقبل الدولة

استمرارية المؤسسة

يقال بأن لويس الرابع عشر تلفظ وهو على فراش الموت بالعبارات

التالية : « أنا ذاهب ولكن الدولة ستبقى دوماً » . وهو انقلاب غريب للقول المشهور « الدولة هي أنا » ! فالدولة تتجسد بالتحديد في رجل ولكنها ليست هذا الرجل . عندما يؤكد الملك سرمدية الدولة فهو يعطي تحديداً قانونياً ممتازاً لمستقبل الدولة . ان رسالة كل مؤسسة هي أن تدوم وتستمر وتنفي الزمن ، والدولة هي المثال الأكمل على ذلك . وعلماء القانون لا يمتنعون عن إعطاء مظهر نظري لهذا التحديد .

يتحدث أساتذة القانون بشكل وضعي ظاهر الموضوعية عن استمرارية الدولة ليس كأمر واقع ولكن كميزة قانونية . وإذا كانت الدولة تدوم : فذلك بسبب « طبيعتها » لا بسبب الظواهر الاجتماعية والسياسية . هكذا يتكلم «كاره دي مالبيرغ» في « مساهمة في النظرية العامة حول الدولة » : فهو يقول بأن الاستمرارية هي احدى صفات الدولة .

بينما الأفراد يتغيرون : « فالدولة ثابتة » . انها دائمة وبهذا المعنى أبدية فالدولة هي تشخيص للمجموعة بما تبدو هذه الأخيرة كوحدة لا تتغير ولا تنقطع . حينئذ : مهما كان تغير الجماعة (وجماعة الحكام خاصة) فالدولة لا تتغير في « ماهيتها » وبهذا المعنى يعتبر الكاتب مستنداً لتأكيده : بأنه لا يجب الخلط بين وظائف الدولة وما يسند إليها . بينما الاختصاصات الاجتماعية والسياسية . قد تطورت (فالدولة لم تعد تكتفي بنشد القانون والنظام ولكن تؤدي مهمة ثقافية) فالوظائف التي يدرسها عالم القانون تنتمي إلى مجال مختلف كلياً . مهما كان اتساع وتنوع اختصاصاتها (السياسية) « فوظائف الدولة تجمع ، تبعاً لتقليد قديم من قبل كافة الكتاب ، إلى ثلاثة أنواع كبرى من النشاطات وهي : التشريع والادارة والقضاء »[1] .

---

(١) كاره دي مالبيرغ ـ مساهمة في النظرية العامة . C.N.R.S. ١٩٦٢ ص ٢٦٢.

وبهذا المعنى يتم التطور القانوني للدولة في عالم مغلق : عالم دولة مونتسكيو ، فالدولة تضطلع بنفس الوظائف بينما يناط بها نشاطات لم تعد محدودة مثل نشاطات دولة الشرطي في القرن التاسع عشر . فالقانون (هنا في بنى الدولة ووظائفها) عديم الاحساس تجاه التغيرات السياسية : فالفرضية هي أنه في كل مجتمع يجب التشريع والادارة وتوفير العدالة . ان عقيدة فصل السلطات تمتص اذن التاريخ الحقيقي بنفيه .

عندما نفرق بين القانون والسياسة نستطيع التأكيد ، في الوقت ذاته التقلبات السياسية – من التغيرات إلى الثورات – واستمرارية الشكل القانوني للدولة . فالنظرية القانونية تدعم إذن بشكل قوي صورة أبدية الدولة ، ومشكلة مستقبل الدولة لا تطرح إذن : فهي ليست الا استمرارية للحاضر . ولم يعد يوجد تاريخ للدولة – على المستوى القانوني على الأقل .

هذا الموقف المحافظ . المتستّر وراء بهرج علم القانون ، يجد دعماً له في « البداهة » ، هل رأيتم أبداً دولة تختفي ؟ وهناك فائدة للعثور على أثر لهذا النوع من الحجج في عدد من الموجزات التي تكتس بشكل تهكمي ودون أي وازع كل مسألة مستقبل الدولة : « لقد تنبأ بعض الفلاسفة باندثار القانون وباندثار الدولة في نفس الوقت . لن ندخل في نقاش لهذه النظريات التي – إذا ما افترضنا بأنها ليست طوباوية – ليس لها أي نفع لفهم القانون تحت شكله الحاضري أو المستقبلي المعقول التنبؤ » [1] .

وسوف يلتقي الطحال من جديد بهذه النظرة غير التاريخية ولكن الأكثر ذكاء ، لمستقبل الدولة من خلال تعاليم القانون الاداري (السنة الثانية في ديبلوم الدراسات الجامعية العامة – قسم الحقوق) . وفي الواقع ان صورة

(١) ب. ستارك : « القانون المدني » ١٩٧٢ ، ص ١٠ .

الادارة كأداة طيعة بين أيدي السلطة السياسية وكسير لنقل الحركة بسيط ، ما زالت تعمل بشكل واسع . ومن المؤكد أن بعض الأساتذة يطرحون حولها الأسئلة ولكن الحجج التي يعطونها لا تذهب أبداً إلى نهاية منطقهم . وهكذا ، في موجز « للعلوم الادارية » وبعد أن أبعد الكاتب تصنيفاً قانونياً لمهمات الدولة ، يكتب فيقول انه « خلافاً للوظيفة الادارية التي هي نفسها في كل الأنظمة فمهمات الادارة تختلف » [1] هذه الديمومة للوظيفة الادارية ترجع إلى تصور عابر للتاريخ للتنظيم الدولة . فالأمور تجري وكأن المعلومات التي أضافتها العلوم الادارية لا يمكنها أبداً التشكيك بيقينيات القانون . فهناك اجمالاً . ماهية للوظيفة الادارية – وبالتالي للدولة – لا تتأثر بمختلف الأشكال التاريخية التي تتجسد فيها (انما تختلف مهام الادارة) ترى كيف يمكن لايديولوجية أبدية الدولة من خلال القانون أن تمكث بشكل شديد المكر .

ب ـ الصورة المحدثة لمستقبل الدولة «الدولة الوظيفية» اوالدولة الادارية

يحاول غالبية علماء القانون التحدث عن مستقبل الدولة بشكل مختلف . وبهذا الصدد فهم يهجرون مجال القانون الصرف ويعطون « تفسيراً » اجتماعياً وسياسياً لهذا المستقبل . قد تكون هذه المحاولة جديرة بالاهتمام وتتجاوز الفرضيات . ولكن : ويا للأسف فهي لا تقوم إلا بتبطين حديث محافظ بأشكال محدثة . وقد تم تفكيك هذه الأواليات بوضوح في كتاب ج. بوردو المكرس للدولة [2] .

وقد تساق البرهنة بهذا الشكل انطلاقه من مثل « السفينة » : « نشعر بهذا القدر أو ذاك من الوعي بأننا على متن السفينة نفسها . وهناك بالتأكيد مسافرون

(١) ك. دبياش : « العلم الاداري » دالوز ١٩٧٢ ، ص ٣٢ التشديد من قبل الكاتب م. ج .

(٢) Seuil ١٩٧٠ .

فوق الجسر ومسافرون في حجرة السطح . ولكن بما أننا متفقون على غاية السفر فليس هناك من مانع بأن نمد الجميع بالراحة التي يحظى بها البعض . وإذا ما غرقت السفينة في أقصى الحالات . فالكل سوف يغرق »[١] تدفعنا هذه الصورة إذن إلى التفكير بأن الدولة : دون أن ننفي الفوارق بين الفئـــات الاجتماعية ، تشكل رغم ذلك تنظيماً يجب أن يقبله الجميع للوصول إلى المرفأ الذي يسمى مجتمع البحبوحة . وبتعابير أخرى . إذا ما اقتصرت الدولة على هذه الناحية التقنية لن يعود هناك أي حديث عن الدولة . هذا هو أهم ما في المقولةالتي يراد بها أن تكون حديثة .

لقد لاحظ الكاتب حصول تحول القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين وهو تحول يجعل الصراع السياسي ثانوياً (وخاصة الاستيلاء على السلطة) نسبة إلى إدارة أعمال المجموعة . وعلاوة على ذلك ، لم تعد هذه الإدارة هدف الصراعات ، لأنه مهما كانت الايديولوجيات المتواجدة ، فالأصول التقنية تفرض نفسها على الحكام الذين يجب أن يهتموا « بكامل المجموعة » إذا أرادوا هم أنفسهم البقاء . فالتناغم الناتج عن ارتفاع مستوى المعيشة أي مستوى التطلعات ، في مجتمع فائق التطور يؤدي إلى ضرورة اتباع سياسة « معقلنة » يحكمها « المنطق وحده » . فنصل خلاصة إلى المجتمع الشيوعي الماركسي بتوفير الثورة بما أن عصرنا لن يعود عصر الاختيارات بل عصر البنى التقنية التي تخضع الكل وكل شيء لوظيفتها . ان هذا الطرح قديم ويتوافق مع الطرح القائل بنهاية الايديولوجيات وبالتقاء النظم الاجتماعية ، هذا الطرح يعز على ر. آرون ، كما يتوافق مع الحلم العلموي القديم لأوغيست كونت الذي ينظم بشكل عقلاني الحياة السياسية والاجتماعية .

(١) نفس المرجع ، ص ١٥٤ .

ولكن التبشير بنهاية الايديولوجيات بالتحديد هوجوهر الايديولوجية التكنوقراطية لعصرنا الحاضر . فالمسائل التي تطرح ليست إلا مسائل تقنية : أخلوا الساحة للعقلنة ، أخلوا الساحة للعلم . وهكذا يتشكل الليفياتان الحديث ، نهاية السياسة لأن عصر الاختيارات قد أقفل .

ان الضغوطات التقنية وصلت درجة ــ فلنفكر مثلاً اليوم بالعلوم النووية ــ ا نأصبحت السلطة فيها مقيدة بالعلم والتقنية . ان « قيامة هذا التسلط المتنور » لا يمكن تفسيرها حسب ج. بوردو إلا لأن البنى التقنية قد فرضت أهدافها على السلطة [١] وهي تستطيع أن تفرض نفسها بتواطؤ مع المجتمع بأسره يعطي شرعية ج. بوردو في استنتاجه القائل بأن ما يجب تغييره هو أولاً الانسان إذا ما أردنا يوماً تغيير الدولة . وهو استنتاج مماثل للذي يطلع به زميل في القانون العام ، ب. شانتبو ، في كتاب صغير مكرس إلى إزالة الأوهام حول الدولة [٢] .

وفي هذه النقطة بالذات يخفق الجواب الانسانوي في اصابة هدفه . إذا كان صحيحاً ان الحديث التقنوقراطي هو المسيطر اليوم في التكلم عن مستقبل الدولة فليست مناداة فضائل الانسان هي التي ستهدده . ان الدولة الادارية ليست إلا الشكل الجديد الذي يتخذه التأكيد حول سرمدية الدولة أي حول الحاضر . وهذا الحديث يخفي عن أعيننا الحاضر الملموس والحقيقي الذي يجب التشهير به : وهذه مهمة مختلفة لازالة الأوهام . فليست التقنية هي التي تفرض نفسها على السلطة : ان السلطة هي التي تفرض تقنية معينة وحديثة مقابلاً حتى تستطيع أن تخدم بشكل أفضل مصالحها . إذ أنه إذا كانت التقنوقراطية نمطاً من الحكم فليست أبداً نموذجاً من حكم . هناك تقنوقراطيون وليس هناك

(١) « القانون الدستوري » ... ، سبق ذكره ، ص ١٨٠ .
(٢) « من الدولة » منشورات .C.L.E باريس ١٩٧٥ ، ص ١٧٧ وما يتبع .

حكومة تقنوقراطية إذ أن كل حكومة هي حكومة سياسية وعندما يقرر التقنوقراطيون يصبحون سياسيين ولا يمكن أن يتباهوا بأية حيادية ولا بأية عقلانية علمية .

غير أننا يجب أن نعترف بأن هذه المقولات العلموية الشائعة حول عقلانية الدولة الحديثة منتشرة بكثرة في صفوف القانون الدستوري . فهي شكل جديد من أشكال سرمدية الدولة وليست غريبة عن كل التيار الليبرالي الجديد الذي يحاول اليوم أن يبرر هدوء النزاعات الاجتماعية ـ أي أن يجد شرعية لشكل الدولة كشكل محايد وهو الوحيد الذي تطلبه التقنية .

إن أحدث المحاولات السياسية لاعطاء الثقة بصورة اندثار الايديولوجيات قد اتخذت شكل كتاب عنوانه « ديموقراطية فرنسية » [١] هذا العمل الموقع من رئيس الجمهورية يحاول أن يعطي نظرية عامة عن الدولة الليبرالية الجديدة على المستوى التقني الايديولوجي بالتحديد .

وكأساتذتنا . يفتتح الكاتب حديثه بالتأكيد القائل بأن الايديولوجيتين الكبيرتين اللتين أوحتا النظرية والعمل السياسي منذ القرن التاسع عشر قد تجاوزهما الزمن [٢] لقد كان للماركسية دور ازالة أوهام لا مجال للشك فيها ولكنها أصبحت الآن صانعة للأوهام : ان « فشل » البلدان الجماعية يظهر ذلك جيداً . أما الليبرالية فهي لا تعطي حلولاً أكثر اذ أنها لا تفي بالواقع المعاصر . فما هو خطأ هذين النظامين في التفكير ؟ انه الانطلاق من الاقتصاد وحده . فالمسعى يجب أن يكون إذن انطلاقاً من الانسان . غير انه إذا ما انطلقنا من الانسان أو من الناس نلاحظ ظاهرة مركزية وهي : مجتمع على

---

(١) منشورات فايار *Fayard* ١٩٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٩ وما يتبعها .

طريق التوحيد من خلال « توسع جماعة مركزية ضخمة ذات حدود مموهة والتي تحمل رسالة (...) استيعاب تدريجي وسلمي للمجتمع الفرنسي بأسره » [١] . فالطريق مرسوم إذاك: يجب اكمال ومساعدة توحيد المجتمع الفرنسي هذا . ان دولة الليبرالية وتعددية وحدها تستطيع أن تحقق هذه المهمة التاريخية .

ولن ندهش إذن من المرافعة الطويلة من أجل دولة ليبرالية جديدة تمتص التناقضات التي ليست إلا خلافات وتحيّد المصالح الشرعية كلها على أن لا تكون متطرفة . وهكذا لن يطرح حول مستقبل الدولة إلا مسألة ادارة المجتمع الرأسمالي بشكل أفضل وهو مجتمع سمي للمناسبة « بتجمع أناس أحرار ومستقلين » أو « بمجتمع التواصل والمشاركة » [٢] .

وبالنتيجة ، تجاه مشروع لا رأسمالي ولا اشتراكي [٣]، يجب على الدولة أن تزيل الحياة السياسية لأنها سوف تعرف أخيراً كيف تمارس الحياة الديموقراطية « فتؤمن بالمناوبة قيادة الأمور لفريقين متناقضين ولكن مشاركين في نفس الفلسفة الأساسية » [٤] .

كيف السبيل إلى التعبير بشكل أفضل عن هذا الطموح أو هذا التوق لدولة ادارية صرفة ذات مؤهلات تقنية ومقدمة كمستقبل للدولة في فرنسا ؟

(٢) انهدام واندثار الدولة

تدير الاشكالية الماركسية ظهرها بصراحة إلى التطورات المطمئنة للدولة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٢) المرجع السابق ، القسم الثاني « المجتمع انطلاقاً من الانسان » ، ص ٥١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٠ .

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٤ — التشديد من الكاتب م. م.

الوظيفية. وبما أن قاعدتها هي صراع الطبقات فهي التي سوف تشكل نقطة الانطلاق الرائدة لتحليل مستقبل الدولة .

نفهم فوراً أن ما يميز من جديد هذا النمط من التفكير هو أنه لا يمسك بالدولة بما هي ، كفرض مستقل ولكن كنتاج لمجتمع معين . ولكن لا يكون أبداً الحديث عن الدولة بشكل عام ولكن عن الدولة الرأسمالية بالتحديد .

وإذا كان صحيحاً كما حاول أن يثبتـه انجلز ، أن الدولة تظهر مع الطبقات وتبرز بشل خاص حين يصبح تناقض المصالح الطبقية حاداً. فمن الواضح أن مستقبل الدولة مرتبط بمستقبل الطبقات . فاختفاء هذه يؤدي بالضرورة إلى اختفاء الدولة التي كانت وظيفتها بالتحديد هي المحافظة على سيطرة طبقة على الطبقات الأخرى. ان مسألة مستقبل الدولة هي إذن مسألة نظرية أولاً : وحلها متعلق بكل ما قد قيل حول الطبقات الاجتماعية ، وخصوصيات نمط انتاج. ولكن لا نستطيع اسقاط هذا الواقع كون أنه منذ خمسين عاماً في الاتحاد السوفياتي ومنذ عشرين أو ثلاثين سنة أو أقل في بعض الأحيان وفي بلدان أخرى ، هناك تجربة ملموسة ومعاشة من هذه المرحلة فيجب إذن أن نتساءل حول هذه الممارسة السياسية والنظرية في آن معاً الموجودة والتي تتطور في تلك البلدان الاشتراكية والتي تثير النقاشات وحتى المواجهات داخل « المعسكر » الاشتراكي نفسه حول هذه المرحلة الانتقالية .

آ ـ مرحلة الانتقال من خلال النصوص الكلاسيكية ماركس ولينين [1]

يجب شرح كلمة « انتقال » . وفي الواقع . ان تطور الدولة قد تم تحليله

(١) لينين « الدولة والثورة » (اقرأ على وجه الخصوص الفصل الأول المقطع الرابع) « انطفاء الدولة والثورة العنيفة » يعلق هذا النص على أعمال لانجلز ولماركس وخاصة « الايديولوجيا الألمانية » ونقد برنامج غوتا .

تحت تعبير انتقال : وهذا الأخير هو مرحلة تختفي فيها « العناصر » المكونة لنمط انتاج ما ليحل محلها نمط انتاج آخر . بهذا المعنى ، وكما رأينا بالنسبة لفرنسا مثلاً ، فالانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر يتميز باختفاء بعض البنى الخاصة بالمجتمع الاقطاعي (على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي) وإقامة بنى اقتصادية (الصناعة الحرفية ثم المعامل) واجتماعية وسياسية (حكم مطلق ثم برلماني) هي بنى الرأسمالية . ولكن ليس الحديث هنا عن هذا الانتقال « الطبيعي » المديد جداً بل عن الانتقال المراد والذي تقوده البروليتاريا التي تغير البنى بعد أن تقلب الدولة البورجوازية لتخلق المجتمع الاشتراكي .

فالانتقال هو المرحلة (التي أسماها ماركس ولينين بالمرحلة الاشتراكية) التي في خلالها تؤمن البروليتاريا ، المنتصرة سياسياً على البورجوازية ، الشروط الاقتصادية لانتصارها لتقيم نمط انتاج جديد سمي . بحصر المعنى ، شيوعياً . ان دراسة هذه المرحلة الانتقالية تثير طبعاً عديداً من المسائل النظريـة ، والنقاشات بعيدة عن أن تقفل حالياً ، إذ أنه ، لتعريف ممارسة اشتراكية بدقة . يتحتم امتلاك معرفة واضحة للنظام الرأسمالي ــ وهذا أمر شديد الصعوبة إذا ما تعدينا البديهيات ــ . سوف نبسط بقولنا أنه يجب التمييز جيداً بين عنصرين في مستقبل الدولة الذي يسمح بالانتقال من مجتمع رأسمالي إلى مجتمع شيوعي : فهناك من ناحية الثورة التي تهدم الدولة البورجوازية وهناك من ناحية أخرى التطور الذي يجعل دولة دكتاتورية البروليتاريا تندثر .

١ ــ الثورة وهدم الدولة البورجوازية :

لقد حدد انجلز جيداً (ولينين يذكرنا بذلك) أنه حين الاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا يقع جهاز الدولة في أيدي هذه الأخيرة . وحتى

تصبح جهاز للبروليتاريين تهدم الدولة بكونها دولة بورجوازية. فالدولة البورجوازية لا « تلغى » كما تريد ذلك العقيدة الفوضوية التي تعتبر أن الثورة يجب أن تؤدي فوراً إلى الغاء واختفاء الدولة. تهدم هذه الدولة في بناها كما في عملها ، وعلى أنقاضها تبنى دولة دكتاتورية البروليتاريا التي تحافظ بكونها « دولة » على الوظيفة الأساسية للدولة التي هي وظيفة قمعية . ولكن الدولة لا تعمل إذ ذاك كدولة رأسمالية .

يتطلب هذا التحليل بعض الملاحظات التي تفسر : وهي مجموعة وغير منفصلة ، ما هو تغيير الدولة .

— ضرورة الثورة .

لا يمكن للدولة البورجوازية أن « تقبل » بهذا التحول إلا تحت تأثير القوة . وبمعنى آخر ليس هناك من حل اصلاحي وتدريجي يسمح بالانتقال درجة درجة من الرأسمالية إلى الاشتراكية.أن ضرورة الثورة أي ضرورة قيام انقلاب ، تتعارض مع السياسات (ومع النظريات التي تقف وراء تلك السياسات) القائلة بأن أغلبية برلمانية لصالح البروليتاريا تستطيع تدريجياً أن ترسي نظاماً اشتراكياً . وفي دراسة مكرسة للانتخابات في الجمعية التأسيسية سنة ١٩١٧ يشدد لينين بشكل خاص على هذه النقطة [١] . ان الاقتراع العام والانتخابات البرلمانية تعطي بالتأكيد نتيجة : فهي تظهر « كيفية استعداد مختلف الطبقات لاتمام مهماتها . ولكن هل هذه المهمات موجود ليس من خلال الاقتراع بل من خلال كل أشكال صراع الطبقات حتى وبما فيها الحرب المدنية » . وعلى كل حال إن هذه الممارسات الانتخابية تبقى دوماً خاضعة لمنطق الايديولوجيا البورجوازية وانه لمن الطوباوية أن نفكر ، حسب

(١) لينين : « الانتخابات في الجمعية التأسيسية ودكتاتورية البروليتاريا » (١٦ كانون الأول ١٩١٩) .

لينين ، بأن البروليتاريا — وحتى طليعتها الأكثر وعياً — تستطيع ان تضم بهذه الطريقة البروليتاريين والفلاحين والفئات البورجوازية الصغيرة . ان الممارسة السياسية التي بعثت من صراع الطبقات سوف تسمح وحدها بكسب المترددين.

ولكنه هناك تأويل آخر يجب انتقاده وهو القول « بالديموقراطية الصافية أو الحقيقية » ،يعارض لينين هنا بعنف الاشتراكيين الديموقراطيين الذين طالبوا ، تحت شعار الدولة « الشعبية الحرة » بديموقراطية حرة حيث تستطيع البروليتاريا أن تعبر عن ذاتها . هذا الطلب يترجم ضعفاً في النقد « الاشتراكي» الذي ينسى أن يتذكر أنه حتى في الجمهورية البورجوازية الأكثر ديموقراطية سوف يبقى الشعب دوماً « المستعبد المأجور » وأنه متى توجد دولة توجد سلطة قمعية . وتجدر هنا الاشارة إلى عنصر شديد الأهمية وهو أن الديموقراطية ليست إلا شكلاً من أشكال الدولة وهو الشكل الذي يتوافق مع سلطة البورجوازية في مجتمع رأسمالي . فليست هي إذن « بذاتها » غير عرضة للانتقادات إذ أنها مرتبطة بهذا النمط من المجتمع . حينئذ يكون من غير المجدي أن نريد خلق « ديموقراطية صافية» باحترام قوانين شكلاً من الأنظمة السياسية التي مهما كانت درجة « ليبراليتها » لن تستطيع أبداً أن تخلق تحرر الشعب . ويجب بهذا المعنى أن نفهم جملة لينين القائلة بأنه « ليست أية دولة لا حرة ولا شعبية » .

— ضرورة الدكتاتورية .

إن الدولة التي حازت عليها البروليتاريا تصبح أداة بين أيديها لكي « تنتزع شيئاً فشيئاً كل الرأسمال من البورجوازية ولكي تركز كل أدوات الانتاج بين أيدي الدولة أي بين أيدي البروليتاريا المنظمة كطبقة مسيطرة من أجل زيادة كمية القوى المنتجة بأسرع وقت » [١] . فالطبقات المستغلة سابقاً سوف

(١) ماركس وانجلس « بيان الحزب الشيوعي » ١٨٤٨ .

تستخدم هذه السيطرة السياسية لكي تزيل الاستغلال كلياً،أي لكي تدافع عن مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب ضد مالكي رأس المال . ومن الواضح إذن : أنه خلال الفترة الانتقالية هذه التي تتم تحت القيادة الدكتاتورية للبروليتاريا ، ان الصراع الايديولوجي سوف يتخذ أهمية أولوية ضمن التشكيلة الاجتماعية . وبالفعل ، بعد القطع الذي يشكله الاستيلاء على السلطة من قبل البروليتاريا، تبدأ مرحلة حيث يجب أن تتغير فيها كلياً العلاقات الاجتماعية. ومن أجل ذلك تصبح إعادة التنظيم الشاملة للاقتصاد ضرورية إذ أنها في المحطة الأخيرة نقطة تحديد تلك العلاقات الاجتماعية . أن إعادة التنظيم هذه ليست إذن تنظيماً « أفضل » بالنسبة إلى الاقتصاد الرأسمالي أو إعادة تنظيم شكلية فقط (قرارات التأميم أو نزع الملكية مثلاً) . يجب أن يتم تغيير مجمل العلاقات الاجتماعية بشكل حقيقي اقتصادياً واجتماعياً . هذه هي الوسائل المستخدمة عملياً من جل إعادة التنظيم هذه والتي تثير في المعسكر الاشتراكي أسئلة كثيرة [1] . وفي الواقع ان الدكتاتورية الشعبية يجب أن تحقق إعادة طرح أساسية للدولة البورجوازية التي خلفها المجتمع الرأسمالي ، وبتعابير أخرى يجب على دكتاتورية البروليتاريا أن تحطم الدولة البورجوازية.

— ضرورة تحطيم آلة الدولة

لاحظ ماركس في « ١٨ بروميير » أن : « كل الثورات السياسية لم تعمل إلا على تحسين هذه الآلة عوضاً عن تحطيمها » . ان الآلة في فكر ماركس هي المتمثلة أساساً بجيش الموظفين والجيش الدائم بالمعنى المحدد للكلمة . يجب على هذين الجهازين اللذين هما مظهر المركزية البيروقراطية والقمع المباشر، ان يهدما لئلا نرى الثورة ترتد ضد الثائرين أنفسهم الذين قد يبقون في مكانه شيئاً

(١) عن المثال الصيني راجع مثلا : ش. بيتيلهايم : « الثورة الثقافية والتنظيم الصناعي في الصين » ، ١٩٧٣ .

مرتبطاً وطنياً بنظام استغلال . ومن المؤكد أن « الدولة » سوف تستمر ولكن تحت « شكل جديد » كدولة ديموقراطية ودكتاتورية » (حسب لينين) . هذا ما اعترف به ماركس بعد فشل محاولة « الكومونة في فرنسا سنة ١٨٧١ » . لايكفي أن ننقل الآلية البيروقراطية والعسكرية إلى أيد أخرى: يجب تحطيمها؛ يذكر ماركس مثال الكومونة لأنه عاصر هذا الحدث . ولكن نستطيع أن نجد مقولات أخرى اليوم . وما يجب أن نتذكره هو أن فكر ماركس مختلف بشكل أساسي عن فكر الفوضويين أو الطوباويين الذين يعتبرون أنهم يستطيعون الاستغناء بضربة واحدة عن أية ادارة . فماركس يعترف بضرورة جهاز الدولة بشكل انتقالي ولكن بما أن هذا الجهاز قد تم تغييره ولأنه لم يعد الجهاز البورجوازي الذي دمر بشكل جذري . وهكذا تكون مرحلة « الدولة الاشتراكية » مرحلة مؤقتة وانتقالية كُتب لها الانطفاء تدريجياً .

٢ — تطور وزوال الدولة البروليتارية :

إن الزوال (أو الدخول في السبات حسب تعبير لينين) هو نتيجة الاستيلاء على وسائل الانتاج من قبل الدولة ، وذلك باسم المجتمع بأسره وابتداء من الوقت الذي تختفي فيه الأسباب العميقة لوجود وتصارع الطبقات (على أساس العلاقات الاقتصادية اللامتساوية أي على أساس الاستغلال) من خلال تطور قوى الانتاج في اطار علاقات انتاج جديدة ، سوف تختفي الدولة نفسها إذ ان سبب وجودها الوحيد هو المحافظة على نوع من البنية الاجتماعية المحددة من خلال عمل رأس المال . ان اندثار الدولة هذا سوف يكون تدريجياً وسوف يتم بالتتابع مع بناء الاشتراكية في المجتمع المعني . وفي نهاية هذاالتطور « سوف تحل ادارة الأمور محل حكم الناس » بشكل تكون فيه النشاطات الاجتماعية التي كانت الدولة تؤمنها أي الخدمات الخاصة والمنفصلة، مؤمنة من قبل الشعب ذاته . وهكذا تصبح الأصول القانونية ذات الوظيفة الارغامية غير

ضرورية . وسوف تحكم هذه النشاطات فصاعداً باتفاقات مشابهة لعاداتنا (أصول التهذيب) وبهذه الطريقة أيضاً تتم تسوية النزاعات التي قد تنشب . يجب أن يترافق هذا الوصف للمجتمع الاشتراكي في المرحلة العليا أو للمجتمع الشيوعي ببعض الملاحظات .

— هل هي طوباوية ؟

لقد امتنع ماركس دوماً عن « إعطاء وصفات لاعداد الطعام للمستقبل » . فهو لم يعمل في هذه النقطة إلا على مد منطق تفكيره طالباً من الممارسة أن تسمح بتعميق بحثه وفي الواقع فالقضية ليست تخيل مجتمع أفضل من خلال نوع من الجهد الأكثر أو أقل مجانية . « ليس هناك ذرة طوباوية عند ماركس : فهو لا يختلق ولا يتخيل مجتمعاً جديداً كلا ، فهو يدرس : بكونها عملية تطور طبيعي ، ولادة المجتمع الجديد انطلاقاً من القديم وأشكال الانتقال في الأول إلى الثاني »[1] هذه الملاحظة مهمة جداً إذ أنها تفصل ماركس جذرياً عن الطوباويين كما تفصل جذرياً أيضاً الاشتراكية العلمية عن الاشتراكية الطوباوية : وليست القضية أن « نحلم » بمجتمع « جديد » بل ان نستدل بدقة على قاعدة المادية التاريخية ونستخلص كل النتائج المترتبة على تغير المجتمع الرأسمالي . ولا يجب أن ننسى أبداً أن الفكر لا يتطور بشكل غير مجسد وخارج عن كل ممارسة . فعلى الفكر أن يعرض كل الحقائق الراهنة . وهكذا فاشكالية الانتقال لم تنضب بعد ويجب أن تتم متابعة وتحليل التجارب الحالية وانتقادها إذا لزم الأمر من أجل التعرف بشكل أفضل على هذا الانتقال نحو الاندثار .

ان نظرية الاندثار تتعارض كلياً مع فكر هيغل الذي يعتبر ان الدولة هي تتويج للتاريخ وامتصاص الكل في الفكرة التي تم أخيراً تحقيقها . فالدولة ليست إذن هذه الجملة التي سوف تسمح بحل كل التناقضات لأنها تغلفها

(١) لينين : « الدولة والثورة » ، ١٩١٧ ، منشورات بيكين ١٩٧٦ ، ص ٦٠ .

وتفهمها بكونها الشكل الأرقى للحرية . فهي ليست هذه الصيرورة الاجبارية التي قد تنزع نموها قوى الانسان والطبيعة التي أصبحت أكثر وعياً . ولأن الدولة هي علامة الاستلاب السياسي ويجب أن تختفي وتذوب تذوبٌ في الوحيد الذي هو المجتمع المدني أي مجتمع الحاجات والحياة الملموسة الملموسة . وبهذا المعنى ، مع اختفاء الدولة تختفي الديموقراطية التي ليست أبداً أبداً إلاّ من أشكال الدولة . وفي الحقيقة يجب على الوظائف السياسية أن تختفي بكونها وظائف منفصلة فيختفي إذن انفصال الانسان المواطن عن الانسان بكونه شخصاً أي انفصال المواطن والفرد الذي هو منبع الاستلاب السياسي . ولا يتقدم إذن المجتمع الاشتراكي نحو الدولة الشعبية ، بل نحو عكس الدولة ونحو ما يقترح انجلز تسميته بالجماعة .

— سوف يتم اندثار الدولة بالضرورة تحت أشكال تاريخية مختلفة : الدولة الموحدة ولكن أيضاً الدولة الفيدرالية (وقد يكون ذلك استثناء بالنسبة لانجلز الــذي يفضل الدولة علماً منه بالمركزية الديموقراطية) . ومهما يكن ، فان أشكال الدولة المتفرعة من أشكال موجودة حالياً ترتكز كلها عــلى « قاعدة » وحيدة وهي المجتمع الرأسمالي . والغرض هو إذن معرفة كيف أن هذه القاعدة الاقتصادية يجب أن تتطور بتأثير البروليتاريا للقيام بالانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية . ونرى أن المسألة التي « يرجع » اليها ماركس ليست صياغة انماط جديدة من البنى الفوقية وتوسيع للديموقراطية ولكن تبيان انطلاقاً من أية تحديدات اقتصادية تستطيع هذه البنى الفوقيــة أن تتطور[1] وعلى هذا الأساس يميز ماركس في « نقد برنامج غوتا » بين المرحلة الدنيا من الشيوعية (المسماة اشتراكية) والمرحلة العليا حيث يستطيع المجتمع أخيراً ، بعد أن يلغي آثار الرأسمالية التي خرج منها ، ان « يستقبل من

(١) راجع كل الفصل الخامس من « الدولة والثورة » للينين .

كل واحد قدراته ويعطي لكل واحد حسب حاجاته » .

ب ـ المحاولات التاريخية لهدم الدولة البورجوازية

ان الشروط الخاصة لهذا لمجتمع أو ذاك ولكن أيضاً الشروط الدولية ، قد أثارت تجارب هدم للدولة البورجوازية خاصة جداً . فهي لا تتشابه إذن بمعنى أن التقنيات المستعملة والظروف المحلية لم تكن متشابهة .غير ان كل هذه المحاولات كانت تشترك بهدف محدد : تهديد دولة الرأسمالية.ان هذه التجارب التي تمت في اتجاهات مختلفة جداً والتي شجعت رسمياً أو وضعت على الهامش والتي مرت بتجربة الوقت أو قطعت بسرعة ، لثمينة جداً بالنسبة لنا . فهي تغذي نظرية اندثار الدولة بكل الأسئلة التي تطرحها وبفشلها نفسه لأنه من الحقيقي كما كتب ماركس بعد سقوط الكومونة ، ان الفشل يجب أن يخدم كدرس تطبيقي للبروليتاريا وبهذا المعنى فهو لا يقل أهميـــة عن النصر .

وبما أننا قد أعطينا سابقاً أمثالاً ملموسة عن الأشكال الثورية [1] سوف نكتفي هنا ببعض الملاحظات المأخوذة عن محاولات محددة : كومونة باريس سنة ١٨٧١ والتشيلي خلال رئاسة الليندي . وسوف نعطي طوعاً أمثالاً يعارضها الدستوريون الكلاسيكيون إذ أنها تبدو خارجة عن النطاق المحدد للقانون الدستوري . وفي الواقع ، فان تحطيم الدولـــة البورجوازية يعني نهاية الانفصال بين الدولة والمجتمع المدني ،هذا علىمستوى الشعب نفسه إذ سوف تجرب الأشكال المؤسساتية لممارسة السلطة : تلك الأشكال التي تقلب التصنيفات . فهذه التجارب سوف تطرح التساؤلات حول القانون الدستوري والقانون الاداري معاً .

(١) راجع سابقاً القسم الأول الفصل الثالث .

وسوف تسمح هذه المحاولات بذكر الصيغ المقترحة حالياً في فرنسا تحت شعار الانتقال السلمي إلى الاشتراكية ، حتى يتم عرض قدرتها الممكنة لهدم دولة رأس المال .

١ ـ مثل كومونة باريس (١٨ آذار ـ ٢٨ أيار ١٨٧١)

« ينسى » الدستوريون بشكل منتظم كومونة باريس : وعندمــا تُذكر في أفضل الحالات فللتذكير بالقمع الرهيب الذي لاقته [1] وتختفي عامة في الموجزات بين نهاية الامبراطورية الثانية وولادة الجمهورية الثالثة . هذا الفقدان للذاكرة الجماعي هو بقياس الحذف الذي ولدته الكومونة وما تزال تغذيه . « ولكن ذلك شيوعية ، شيوعية مستحيلة » ، كانت هذه عبارة ماركس في تهكمه على مهاجمي الكومونة . وهذا هو السبب بالتحديد الذي من أجله تجدر معرفة كيفية ولادة هذه التجربة .

ظهرت الكومونة سنة ١٨٧١ كتلخيص وكتجل لكل النضالات العمالية التي نمت طيلة القرن التاسع عشر . وقد أصبحت ممكنة من جراء الكارثة العسكرية الفرنسية الألمانية ، فنظمت التيارات المتغايرة للطبقة العمالية ضمن « دولة » لم تعد دولة البورجوازية . وقد سمح الوصل ما بين الحركات العمالية والحرس الوطني باقامة لجنة من الدوائر العشرين مكونة فقط من العمال . وفي ٢٦ آذار جسدت « الحكومة » المنبثقة عن الانتخابات بيان لجنة الدوائر العشرين : « كومونة مستقلة وحرة » وتقترح باريس لكل كومونات فرنسا بأن تحقق انقلاب الدولة البورجوازية نفسه التي تحل محلها فيدرالية موسعة من الكومونات .

قد تبدو المؤسسات « الدستورية » للكومونة فظة أو مضحكة ، وهي في

(١) م. دوفرجيه : « المؤسسات السياسية » ، سبق ذكره ، الجزء الثاني ، ص ٣٥و٥٧

الواقع تستاهل الانتباه رغم طابعها غير المنجز أو الناقص في بعض الأحيان . فهي تحاول بشكل ملموس أن تقلب الدولة البورجوازية التي عرضنا ميزاتها سابقاً . وتمزق على وجه الخصوص الانفصال بين ما هو سياسي وبين ما هو اداري وتلغي الابتعاد البيروقراطي للجهاز تجاه الشعب وتهدف إلى إعادة تنظيم ليس فقط « المؤسسات السياسية » بل أيضاً كل المجتمع المدني .

إذا ما اكتفينا بالترسيمية المؤسساتية فنحن نلاحظ جهازاً مبسطاً : مجلساً كومونياً مقسماً إلى تسع لجان حلت محل الوزارات وعلى رأس كل منها مندوب أساسي . ولكن يجب أن نبحث عن أهم ما في الكومونة في ما وراء هذه التركيبة .

يجب أن نلاحظ أولاً أنه لا يوجد أي تفويض للسلطة : فالمنتخبون هم مجرد مفوضين ذوو تفويض مطلق قد يلغى من قبل ناخبيهم . تثير هذه الديموقراطية المباشرة بالضرورة انفجاراً للنوادي والجمعيات والجرائد حيث يتم نقاش كل المشاكل . ويلتقي مساء في الكنائس والمدارس سكان الأحياء لمناقشة مسائل حياتهم اليومية وتفويض ممثليهم . ونرى كيف يتجسد هذا التأكيد القائل بأن المشاكل السياسية هي مشاكل كل الناس وتلك هي إعادة دمج السياسة في المجتمع المدني .

وذلك يفسر ثانياً كيف يصبح كل جهاز الدولة المنفصل سابقاً عن الشعب ملحقاً به من بعد . وقد تم تغيير الجهاز العسكري : فمهنة الجيش قد الغيت وأعلنت الكومونة بأن كل مواطن سليم هو بشكل أوتوماتيكي مدافع عن الكومونة : أما الرؤساء العسكريون فسوف ينتخبهم الجنود وسوف تتم مناقشة الاستراتيجية . أما الشرطة التي كان يجب أيضاً الغاؤها فقد تم إعادة تنظيمها فقط ووضعت تحت المراقبة الشعبية ، وهكذا أصبح مفوضو الأحياء عمالاً

سموا بناء على اقتراح من قبل نوادي الأحياء . وفي ما يخص المدرسة قررت الكومونة أن المدرسة الابتدائية سوف تكون علمانية واجبارية وسوف تحاول أن تربط بين الاعداد النظري والاعداد العملي والمهني وبالنسبة إلى الدين قررت الكومونة فصل الكنيسة عن الدولة وضم الأوقاف إلى الممتلكات الوطنية على المستوى الاقتصادي وخارج الاجراءات الظرفية (فوائد الايجارات ؛ مصادرة أملاك أهالي فرساي الفارين) تهتم الكومونة بإعادة تنظيم الانتاج تحت شكل شاغل للدولة وجمعيات تعاونية عمالية .

ان اتساع هذا النشاط وطابعه الخلاق يدهشان عندما نعلم بأن الكومونة قد دامت زهاء شهرين واضطرت أولاً أن تهتم بالحرب وبالدفاع عن باريس . فقد بقيت الاجراءات إذن ناقصة وغير مرضية في عدد من النقاط . لقد كانت لوزان البرودونية ودرجة التنظيم الضعيفة لدى الحركة العمالية آثاراً مضرة . هذا هو أساس الانتقادات التي نستطيع توجيهها إلى الكومونة من وجهة نظر ماركسية . غير ان ماركس الذي عاصر التجربة لن يتردد في التعرف ضمن الكومونة على « حكومة الطبقة العمالية والشكل السياسي الذي تم العثور عليه أخيراً من أجل تحقيق التحرر الاقتصادي للعمل» [1] يكمن سر الكومونة على المستوى الدستوري بالتحديد في هذا الجهد لهدم دولة البورجوازية بشكل جذري في أجهزتها ذاتها . « ألاحظ ، كتب ماركس ، ان المحاولة المقبلة للثورة في فرنسا يجب أن تهدم الآلية البيروقراطية العسكرية لا أن تنقلها من أيد إلى أخرى كما كان الحال حتى الآن » [2] هذا هو حدود الكومونة التي بدأت بهدم الدولة البورجوازية دون أن تسلك الطريق إلى آخره . غير انه لوقوع هذه المحاولة يتعرف لينين في الكومونة على شكل من

(١) « الحرب المدنية في فرنسا » المنشورات الاجتماعية ١٩٦٨ ص ٦٢.
(٢) رسالة ١٢ نيسان ١٨٦١ إلى كوجلمان .

« اللادولة » الذي يهيء سبل المجتمع الشيوعي [1] وفيما بعد سوف تستعمل هذه التجربة كنموذج لتنظيم « الكومونات الشعبية » الصينية ابتداء من سنة ١٩٥٨ .

وهكذا يبدو صمت الدستوريين جيداً بمثابة مؤشر : انه الاعتراف الضمني أنه وجد هنا مثال لشكل سياسي جديد كلياً .

٢ – المبادرات الشعبية في التشيلي :

ان انتصار « الوحدة الشعبية » عندما انتخب سلفادور الييندي رئيساً للجمهورية لا تلخص كل التجربة التشيلية . ومن المؤكد أنه يجدر الاهتمام بأن الحزب الاشتراكي الذي يعتبر نفسه ماركسياً ؛ بتحالفه مع الحزب الشيوعي ومختلف الحركات اليسارية قد استطاع أن يصل إلى السلطة بشكل سلمي . ولكن الأهم هي الأشكال التي اخترعتها النضالات الشعبية للسيطرة على سلطة بقيت في الأساس متأثرة باحترام الشرعية البورجوازية .

وفي الواقع ان وصول سلفادور الييندي إلى الرئاسة كان أمراً خضع لحل وسط بين قوى « الوحدة الشعبية » وقوى الديموقراطية المسيحية . كان الحزب الديموقراطي المسيحي يقبل برئاسة اشتراكية شريطة أن يتم الاعتراف بنظام أساسي للضمانات الديموقراطية تحفظ الحقوق والحريات التقليدية (حرية الصحافة . حياد التربية . حياد الجيش . التخلي عن الميليشيات الشعبية ... الخ) . هذا النظام الأساسي الذي تم التصويت عليه في تشرين الأول من سنة ١٩٧٠ كان يسمح بانتخاب سلفادور الييندي من قبل المؤتمر اذ ان لا أحد من المرشحين الثلاث كان قد حاز على الأغلبية المطلقة في انتخابات ٤ أيلول سنة ١٩٧٠ . نقيس إذن ضمن أية حدود كان على التجربة

---

(١) « الدولة والثورة » ؛ الفصل الثالث . « تجربة كومونة باريس » .

التشيلية أن تنمو عندما نذكر بالإضافة بأن « الوحدة الشعبية » لم تكن تسيطر لا على مجلس النواب ولا على مجلس الشورى ولا على سلك القضاء ولا على الجيش والصحافة أيضاً .

تحت تأثير ديناميكية « الوحدة الشعبية » نفسها وقراراتها ضد الرأسمالية العالمية وضد الرأسمال الوطني أيضاً (اصلاح زراعي ، تأميم النحاس ... الخ) . ظهرت أشكال جديدة للتنظيم الشعبي خاصة من قبل الحركات أو الأحزاب اليسارية المتطرفة مثل « المابو » وهو تجمع منبثق عن منشقين يساريين في الديموقراطية المسيحية والذين يشاركون في الحكم ومثل « المير » وهو حركة من اليسار الثوري غير مشاركة في الحكم. ان الأكثر الفاتاً للانتباه بين هذه الأجهزة للسلطة الشعبية هي كوماندو المناطق والأشرطة الصناعية .

ان كوماندو المناطق يتكون من الشغيلة (عمالاً وفلاحين وطلاباً ونساء وجنوداً في بعض الأحيان) التي يجب عليه أن يوجه نضالاتها ويعطي تعبيراً ديموقراطياً مباشراً عنها . وبهذا ؛ تكون رسالته بأن يتحول إلى جهاز سلطة محلي . ولا ننسى في الواقع أنه يوجد مجمعات أوجدتها المؤسسات التشيلية يكون هذا الكوماندو بالنسبة لها « سلطة موازية » تقريباً على صورة السوفيات في الفترة التي سبقت ثورة ١٩١٧ في روسيا .

وبتعابير أخرى . ان هذا الكوماندو هو جهاز للطبقة العاملة يستند على الديموقراطية المباشرة إذ ان القاعدة تستطيع دوماً أن تعزل قادته . وهو يهدف إلى ربط وتوجيه وادارة نضالات مختلف قطاعات المنطقة والنضال ما وراء ذلك ضد الدولة البورجوازيـــة من خلال الفضح والسيطرة لبيروقراطية هذه الدولة . يجب على الكوماندو أن يحدد وينظم شيئاً فشيئاً أشكال ادارته الخاصة به وحتى أشكال القضاء مع انشاء محاكم للجميع . وبالتنسيق بين

النضالات الشعبية يهدف الكوماندو أيضاً إلى توحيد ممثلي هذه النضالات في جمعية للشعب تحل محل البرلمان .

وبنفس الطريقة حاولت الأشرطة الصناعية أن تنسق نضالات العمال دون أن تحل محل الاتحاد التشيلي للنقابات العمالية . فهي أجهزة لتجميع العمال بغض النظر عن اتجاهاتهم السياسية . وهي مكملة للحكومة الشعبية ولكن مستقلة عنها . ويبدو تنسيق الأشرطة الصناعية لمقاطعة سانتياغو رداً عمالياً على المقاومة التي نظمتها الأحزاب المحافظة ضد سياسة حكومة الوحدة الشعبية . ونرى ان هذا الرد ليس فقط ايديولوجياً (مساندة الحكومة) ولكنه أيضاً مؤسساتي وذو شكل جديد : ديموقراطية مباشرة للشغيلة ونضال لتأمين مصالح الشغيلة بتنسيق جديد تحاول كل الاستراتيجية المحافظة على تقسيمها .

نعلم ما جرى لحكومة الييندي . يجب القول بأن الحركات التي حركت محاولات الحكم الموازي هذه ، وخاصة المير ، كانت تصطدم مراراً بالخط السياسي « للوحدة الشعبية » التي ترفض — وفي بعض الأحيان لدوافع قانونية بأن « تتقدم لتدعم » أي ترفض أن تمس الشرعية الأكثر تقليدية . عندما تم اقتراح تسليح تلك الأشرطة الصناعية لمقاومة انقلاب أصبح مرجحاً أكثر فأكثر سنة ١٩٧٣ فضلت الوحدة الشعبية أن تؤمن بحيادية الجيش الذي كان سوف يغتالها . ونقيس إذن ، إلى أية درجة كان انبثاق حكم شعبي جديد رئيسياً في التجربة التشيلية ، عملياً ونظرياً .

وفي شروط كهذه ، كيف السبيل إلى تقييم اقتراحات حول الانتقال السلمي إلى الاشتراكية كما تعلنها بعض الأحزاب الشيوعية في الوقت الحاضر مثل الحزب الشيوعي الفرنسي ؟ للاجابة عن هذا السؤال يجب أولاً أن نذكر بأمر بديهي .

ان الانتقال إلى الاشتراكية هو في الواقع انتقال اشتراكي نحو نمط جديد في الانتاج نستطيع تسميته بالمجتمع الشيوعي . ان انتقال التغيير ليس فقط قضية كلمات : ذلك يعني أن الاشتراكية هي مرحلة انتقالية تنظم البروليتاريا في خلالها المجتمع المدني الذي سيطرت عليه سابقاً الرأسمالية ، وتنظمه بشكل جديد ينتفي فيه استغلال الانسان من قبل الانسان . وبهذا فالانتقال إلى الاشتراكية لا يمكن أن يؤمنه إلا انقلاب للقوى الاجتماعية المتواجدة . ومن الواضح أن الطبقة المسيطرة في الرأسمالية لا يمكن أن تقبل بانتزاع سلطتها دون أن يثير ذلك عندها ردة فعل ونضال .

وبهذه العبارات تطرح إذن الانماط الملموسة لقلب سلطة بورجوازية . ان مسألة العنف لا يمكنها إذن أن تناقش الا بشكل ملموس وتبعاً للوضع الملموس . وهنا أكثر من أي مكان آخر يجب أن نتحاشى أية دغماطية .

فهذه الدغماطية قد ارتدت لفترة طويلة مظهر العنف المطهر والوسيلة الدامية الضرورية للمجتمع الجديد . وبمساعدة الستالينية كان يمكن « تبرير » كل الممارسات البوليسية والعسكرية والقوى العنيفة باسم دكتاتورية البروليتاريا وضرورة حذف البورجوازية وعوض هدم الدولة البورجوازية كانت تتم « تصفية » الأفراد بما فيهم الأفراد من الطبقة العاملة . وبنفس الطريقة قام رهط من اليسارية المتطرفة المنزعجة في مماطلات أحزاب الطبقة العاملة : بتقديس العنف كحل وحيد لافتتاح المرحلة الاشتراكية . ومنذ فترة قصيرة جداً ، أعادت ارهابية بعض الجماعات (بادرماينهوف مثلاً) اطلاق ممارسات وايديولوجيات كانت سائدة خلالى « حوادث » سنة ١٩٦٨ . وليست القضية بأن نطلق حكماً أخلاقياً على العنف أو بأن نعرف ما إذا كان بذاته شرعياً أو مداناً بل بأن نقيم نسبة إلى عملية الانتقال الاشتراكي .

وتتم محاربة هذا العنف غالباً اليوم باسم دغماطية أخرى سلمية : لا يوجد

بالنسبة للبلدان المصنعة إلا السبيل السلمي وخاصة السبيل الانتخابي للسماح بتأمين أغلبية برلمانية.. وترتكز كل استراتيجية الحزب الشيوعي الفرنسي مثلاً على هذه المقولة : تحقيق وحدة شعبية واسعة لاقامة ديموقراطية سياسية واقتصادية يصور البرنامج المشترك للحكم ملامحها . هذه الديموقراطية المتقدمة تكون شكلاً انتقالياً نحو الاشتراكية كما يؤكد جورج مارشيه في مقدمة نشرة البرنامج المشترك لليسار [1] . ويتجاوب أصحاب كتاب «الشيوعيون والدولة» مع ذلك شارحين أن التخلي عن دكتاتورية البروليتاريا مبرر كلياً إذ «ان الديموقراطية الأغلبية للجماهير اليوم في وضع هو وضعنا أي «السلاح المطلق» للتغييرات الثورية [2] .

لا يمكن لأية من هاتين العقيدتين أن تستلهم ماركس فليست الدكتاتورية بالنسبة لهذا الأخير هي التسلط ولا الحزب الواحد ولا العنف كما تبدي في الاتحاد السوفياتي الستاليني وليس أيضاً من خلال سبل الشرعية البورجوازية ، يستطيع أن يتم «القطع» : ان التجربة التشيلية المؤسفة أتت لتذكرنا بذلك . فالأمور أكثر تعقيداً وقد نذكر بشكل نافع بنصوص لينين وخاصة بالنص الذي يذكر فيه بالضرورة القصوى بالنسبة لحزب جماهيري بأن يراقب بأعين يقظة الحالة الحقيقية لوعي الطبقة بأكلها وبأن يستخدم إذن البرلمانية كوسيلة تربية للجماهير فاتحاً لها الطريق فيما بعد بأن تنتقل إلى شكل سياسي آخر من النمط البروليتاري . وهو يستنتج بشكل أكثر اتساعاً أنه «من النافع وخاصة في مرحلة الثورة ، أن يدمج نشاط الجماهير خارج البرلمان الرجعي بنشاط معارضة مقربة من الثورة (...) داخل هذا البرلمان» [3] . وبالنهاية فالأساس هو الغاء البورجوازية والبروليتاريا كطبقات : «أن لا ننظر إلا

(١) المنشورات الاجتماعية ، ١٩٧٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٠١ .

(٣) «المرض الطفولي للشيوعية» ١٩٢٠ موسكو ١٩٥٤ ، ص ٣٩٢ .

إلى الوسائل وأن نفضل بشكل مجرد احداها على حساب الأخرى (الاصلاحات الصغيرة للديموقراطية الاجتماعية ضد وهم العنف المطهر) يرجع إلى اخفاء القبض على النهاية وهي الشيوعية» [1] . والمهم هو أن ندمج النضال الشرعي والنضال الانتفاضي حتى نصنع في ظرف محدد تاريخياً دوماً هدف هذه النهاية وبمعنى آخر . «لا تكون الوسيلة للخروج من البرلمانية في هدم الأجهزة التمثيلية والمبدأ الانتخابي . بل في تحويل طواحين الكلام هذه إلى جمعيات «فاعلة» وهذا ليس باليوتوبيا : ان هذا التغيير هو بالتحديد مهمة الثورة البروليتارية مع رجال هم كما هم» [2] .

(١) أ. توسيل : «التقدم في النظرية المادية حول الدولة» ، سبق ذكره ، ص ١٢٥ .

(٢) لينين : «الدولة والثورة» ، منشورات بيكين ١٩٧٦ ، ص ٥٧ .

خلاصة مؤقتة ...

لقد انطلقنا من برنامج القانون الدستوري لأساتذة «الوحدات الجامعية» فوصلنا إلى الثورة الاشتراكية . ليس الطريق الذي يربط بينهما خطياً ولا أكيداً .

وقد لاحظ القارىء أننا فضلنا التركيز على النقاط التي تبدو أساسية في عروض أساتذة القانون ، وذلك عوضاً عن الاحاطة الشاملة بالأمور ... يبقى إذن علينا القيام بالكثير من : تعميق نظرية الدولة والأوليات المستخدمة حالياً، وتحليل الانظمة السياسية والأجنبية بدقة أكبر ، وإعادة بناء التاريخ الدستوري والسياسي وتفكيك مؤسسة الجمهورية الخامسة خلاصة الأمر ، أننا بالكاد قد افتتحنا مجال البحث النقدي ويقتصر طموحنا كله على دعوة القارىء والاساتذة السير قدماً .

قد تكون الدولة راهناً المكان الأفضل الذي يتأكد فيه موضوع تشابك الدولة والقانون بالإضافة إلى تشابك التنظيمات القانونية وإعادة تنظيم النظام الاجتماعي السائد وتفرض العلاقة ما بين المواد الأخر نفسها هنا أكثر من أي مكان آخر : إذ أنه من الضروري أن يشترك كل من علمـــاء القانون والاجتماع والاقتصاد والتاريخ في دراسة مسألة الدولة .

فكما أشرنا في البداية ، تشكل « الأولوية » الإستعمارية ، التي تفصل السياسي لدرجة قطعه عن بقية الأولويات ، خطراً على بلورة مسألة الدولة ، خاصة في أيامنا هذه . ولكي نفهم أن الدولة هي الشكل الملائم للمجتمع الرأسمالي ، وان « الجمهورية الديموقراطية هي الشكل السياسي الأفضل للرأسمالية » كما يقول لينين [1] ، علينا التخلص من التصور الذي يؤدي ، عاجلاً أم آجلاً إلى فصل الدولة عن المجتمع المدني ، وذلك بدمج المستويات فيما بينها .

ولا يفي هذا من جهة أخرى التأكيد على انصهار الدولة بالاحتكارات والسلطات الاقتصادية : فضمن هذا الاتجاه ينذثر قانون الدولة متحولاً إلى مجرد رؤيا خارقة وايديولوجية العلاقات الفعلية .

يتوجب علينا أن نفهم كيف ترتفع الدولة عن المجتمع وتبقى بداخله في آن معاً . ان الذين لم يكتفوا بمسلمات الليبراليين القائلة بأن الدولة لا تدافع عن أية مصلحة خاصة ، يعتبرون بأن وجود الدول داخل المجتمع أمر طبيعي . إلا أنه غالباً ما مال الكثيرون إلى اعتبار « ارتفاع الدولة عن المجتمع » فكرة وهمية . علينا محاربة هذا الجانب الثاني من الموضوع ، لأنه يجعل من الايديولوجية مجرد تصور مغلوط للوقائع ، في الوقت الذي تعتبر فيه الايديولوجية سلطة منظمة . وهذا يعني أن البورجوازية تحتاج إلى شكل سياسي لا يندمج عضوياً وكلياً مع طرائق التنظيم الاجتماعي . فكما تفرز صلات القرابة السلطة السياسية في المجتمع الشعبي وكما تنحصر هذه السلطة ضمن العلاقات الأرثية في المجتمع الاقطاعي : كذلك بتنظيم المجتمع الرأسمالي للسلطة السياسية بطريقة خاصة ، وذلك باعطائها مكاناً وشكلاً تجسدهما الدولة على أكمل وجه .

(١) « الدولة والثورة » ، الفصلين الأول والثالث .

فكما يؤكد فوكو « تأتي السلطة من كل مكان » ، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الأجهزة المرئية للدولة وحدها تمتص هذه السلطة ويغفل عن بال الحقوقيين ، المنهمكين باستمرار بالبرلمانات والحكومات والمجالس ، ان العيادة والملجأ والسجن وكذلك المتحف والمدرسة هي أمكنة « اغلاق » والواقع أنهم ينسون أنه إذا كانت الدولة فعلياً تشكل المجتمع البورجوازي ، فلايمكن لها أن تقتصر على بعض الأجهزة المركزية .

سيجد الكثيرون أننا لم نمعن في الحديث عن الأجهزة المركزية . قد يكون مفيداً التذكير بأننا كنا بصدد مقدمة لنقد القانون الدستوري فحسب وبأن ما يهمنا هو طرح بعض المسائل الرئيسية ولكن هذا الموقف لم ينجم عن صيف المكان .

والواقع إن أي تحليل لمسألة السلطة ينزلق إلى مخاطر كبرى إذا لم يأ لم يذكر الأولويات وإعادة التجميع التي من خلالها تعيد « السلطات » الاجتماعية تعبئة تجميع نفسها لتصبح أكثر تنظيماً فلا شك بأن لأي رب عائلة أو استاذ أو كاهن أو صاحب مؤسسة سلطة . كما أننا لا نشك بأن هذه السلطة على اختلاف طرائقها تأخذ وجهاً قمعياً بغية تأمين الهيمنة الاستراتيجية لأي وضع ما . إلا أن الاكتفاء بهذا القول يعني البقاء على مجرد ملاحظة التعددية بين السلطات الاجتماعية . وما يبدو مهما بالنسبة لنا هو تبيان كيف « تشكل موازين القوى المختلفة وتؤثر في أجهزة الانتاج والعائلة والمجموعات الهامشية والمؤسسات وهي تستخدم كقاعدة للتأثيرات الواسعة النطاق الناجمة عن التفاوت داخل مجموعة الجسم الاجتماعي . لذا فهي تشكل خط الدفاع العام الذي تمر به مختلف الصراعات المحلية وهو إضافة إلى ذلك يربطها ببعضها [1] .

(١) فوكو ارادة المعرفة ، ١٩٧٦ ، ص ١٢٤ .

وليست كل هذه العوامل المذكورة التي تمر بجميع المستويات الاجتماعية مشكلة مختلف المعارضات والسلطات المضادة ، ليست اذاً هذه العوامل سوى الدولة في المجتمع الرأسمالي . لسنا هنا بصدد إعادة احياء حديث الحقوقيين الذين يرون كل الأمور من خلال الدولة . اننا نؤكد فقط على تحليل مختلف للدولة يمرّ بجميع الظواهر السوسيو ــ اقتصادية التي كثيراً ما قلل من شأنها الحقوقيون .

فيبقى علينا الكثير إذا أردنا تحقيق نقد نظرية أساتذة القانون للدولة وتصنيفاتهم . غير ان نقد نظرية الدولة هذا هو بداية لنقد الدولة ذاتها .

فهـــرســـت